جامعة مــؤتة
عمادة الدّراسات العليا

البنية الصوتية للفعل في كتاب الأفعال لابن القطّاع الصقلّي

أحمد قاســم عقلة الحجــايا

رسالـــة
مقــدّمة إلـــى
عمادة الدّراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في اللغة والنحو/ قســم اللغة العربية

جــامعة مؤتــة ، 2004

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة عند ربِّها في عليين ، أسأله تعالى الفردوس الأعلى لها ، وإلى أمـــي أمـدّ الله في عمرها ، وما فتيء أصغراها يلهجان بالدعاء لي ليل نهار ، وإلى عمي أبي عمر ، لم أزل أستظل بظلّه منذ صغري ، جزاه الله عني خير الجزاء ، وإلى أخي أبو مالك أميناً وفيّـــاً صادقاً مخلصاً حليماً سخيّاً ، وإلى إخوتي وإخواني وفاءً وحباً. وإلى أم مثنى ، رفيقة دربي المخلصة المكافحة الصبورة .

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

أحمد قاسم الحجايا

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الدكتور عبد القادر مرعي الخليل لما أولاه لي من اهتمام ومتابعة ، منذ أن كان هذا العمل عنواناً حتى خرج في هذه الصورة فجزاه الله خير الجزاء ، كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذين الفاضلين عضويّ لجنة المناقشة ، الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة والأستاذ الدكتور زهير المنصور لتفضلّهما بقبول مناقشتي ، وقد أفدت من ملحوظاتهما كثيراً ، كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في انجاز هذا العمل ، واخصّ بالذكر موظفي مكتبة جامعة مؤتة ، وزملائي طلبة الدراسات العليا ، ولكل من أفادني بمعلومة استفدت منها في دراستي ، فجزى الله عني الجميع خير الجزاء .

أحمد قاسم الحجايا

الرموز المستعملة في الرسالة

الهمزة	>	اللام	**l**
الباء	**b**	الميم	**m**
التاء	t	**النون**	n
الثاء	ṯ	**الهاء**	h
الجيم	ğ	**الواو**	w
الحاء	ḥ	**الياء**	y
الخاء	ẖ		
الدّال	d	**رموز الحركات المستعملة**	
الذّال	ḏ		
الرّاء	r	**الفتحة القصيرة**	a

الزّاي	z	الفتحــة الطــويلة	ā
السين	s	الكسرة القصيرة الخالصة	i
الشين	Š	الكسرة الطويلة الخالصة	i
الصّاد	ṣ	الكسرة القصيرة الممالــة	e
الضّاد	ḍ	الكسرة الطويلة الممالــة	e
الطّاء	ṭ	الضمة القصيرة الخالصة	u
الظّاء	ẓ	الضمة الطويلة الخالصة	ū
العين	<	الضمة القصيرة الممالــة	o
الغين	ġ	الضمة الطويلة الممالــة	o
الفاء	f		
القاف	ḳ		
الكاف	k		

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الملحق	المحتوى	**الصفحة**
أ	**جدول الأفعال**	**222**

البنية الصوتية للفعل في كتاب الأفعال لابن القطّاع الصقلّيّ

الملخص

البنية الصوتية للفعل في كتاب الأفعال لابن القطّاع الصقلّيّ

أحمد قاســم الحــجـــــايا

جامعة مؤتــة ، 2004

تبحث هذه الدراسة في بنية الأفعال الثلاثية والرباعية لازمة ومتعدية ومزيدة في كتاب الأفعال لابن القطّاع ، وتقع الدراسة في أربعة فصول وخاتمة ثمَّ ثبت للمراجع وجدول للأفعال .

ففي الفصل الأول قدّمت بمقدمة أشرت فيها إلى ما ذكره ابن القطّاع وابن القوطية في فضل لغة العرب ، وفي التمهيد تحدثت عن ابن القطّاع وكتابه الأفعال. وجاء الفصل الأول بعنوان بنية الفعل الثلاثي ، تحدثت فيه عمّا طرأ على بنية الفعل الصحيح والمعتل ، والفصل الثاني بعنوان بنية الفعل الرباعي بوزنه الوحيد " فَعْلَلَ " وما ألحــق به والثنائي المكرّر نحو: زَلْزَلَ . والفصل الثالث بعنوان بنية الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف وحرفين وثلاثة أحرف ، والأفعال الرباعية المزيدة بحرف وحرفين .

أمّــا الفصل الرابع فتحدثت فيه عن بنية الأفعال اللازمة والمعدّى منها والمتعدّي ، وأوضحتُ بنيتها وصفاً وتحليلاً وكتابة صوتية تظهر المنطوق من الأصوات على السطر ، ثمَّ ذكرت أهم نتائج الدراسة ومراجعها ، وألحقت بها جدولاً للأفعال الثلاثية المجردة الواردة في كتاب الأفعال ، والمزيدة منها بحرف التي زادها على ابن القوطيَّة .

Abstract

al Book <in Al-Af The phonological Structure of the verb by Ibn Al-Qata'a Al-Seqilli

Ahmad Q. AL-Hajaya

Mu'tah University,2004

literal , the tri This study discusses the formation of the verbs verb root , the quadri literal verb root and the derive verb as well as the intransitive and transitive verb which are mentioned in Ibn AL- Qata'a AL-Seqillis book (AL-AF'al) (515 . H) .

chapters contained preface I indcated in this In This study first preface to- Ibn AL- Qata'a and Ibn Al-Qoutiyah wich that taking about importment of arab languge . and I taking about ibn Al-Qata'a and (AL-AF'al) book him .

chapters I titeld by Tri literal verb root , and I taking This about changes that occurat on the formation of the verb .

The second chapter is titeld by the formation of quadri literal verb root , with it's root (fa'lala) and wich regard with it's , such as (zalzala) .

The third chapter is titeld by the formation of derivative triliteral verbs either with one , tow or three letters , and contained derivative quadri literal verbs ether with one or tow letters .

The four chapter I titeld by formation of intrastive and trastive verbs with ether divions , and I clarified it's formation through description , analysis and qhonetic symbols that show the written articulated sounds , then , I added listed tri lateral verbs which were mentioned in (Ibn Al-Qoutiyah) and Ibn AL- Qata'a .

الفصل الأول
بنية الفعل الثلاثي

1.1 المقدمة:

بذل اللغويون القدماء والمحدثون جهوداً كبيرة في دراسة اللغة ، فنقلت تلك الجهود في مظانِّها اللغوية التي وصلت إلينا بمخطوطها ومطبوعها ، منذ القرن الثاني الهجري حتى يومنا هذا ، فضلاً عن الجهود التي لم يكتب لها الوصول لأسباب متعددة ، وقد أحاط الدَّارسون بمستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدّلالية خير إحاطة ، فمنهم من تناول أكثر من مستوىً في دراسة واحدة ، ومنهم من تناول مستوىً واحداً بعينه ، حتى وصل الأمر إلى دراسة الجزئيات في أي مستوىً لغوي ، فحظيت الأفعال ــ وهي تنتمي إلى مستويات اللغة جميعها ــ باهتمام كبير عند الفريقين ، ولأهميتها الدَّلالية في علم القرآن والسنّة ؛ خصَّها العلماء ــ كما ذكر ابن القوطيّة ــ على غيرها ، ولأهميتها التاريخية أيضاً ؛ قدَّمها على الأسماء فقال: " اعلم أنَّ الأفعال أصول مباني أكثر الكلام ، وبذلك سمَّتها العلماء الأبنية ، وبعلمها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة ، وهي حركات مقتضيات ، والأسماء غير الجامدة والأصول كلُّها مشتقات منها ، وهي أقدم منها بالزمان "(ابن القوطيَّة :1892،1، ابن القطَّاع: 1983، 1/ 8) .وكانت الأفعال والمصدر مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين، ذكرها ابن الأنباري في إنصافــه ، أهي أصل الاشتقاق أم هــو.(الأنباري: 1982، 235/1) .

وأفصح ابن القطَّاع الصقلي عن فضل لغة العرب التي عَــلاّها سبحانه وتعالى على جميع اللغات ، فبها نزل القرآن الكريم وورد بها حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فكفّر من طعن فيها ووصف مَنْ ذمّ شعرهم بالفاجر ، وجعل معرفتها أفضل ما يرغبه الراغب ويتعلق به الطالب ، فقال : " واعلم أنَّ أفضل ما رغب فيه الراغب ، وتعلق به الطالب ؛ معرفة لغة العرب التي نزل بها القرآن وورد بها حديث النبي عليه السلام ، لِتــُعْــلَمَ حقيقة معانيهما ، ولئلا يَضلَّ مَنْ أخذ

بظاهرهما "(ابن القطّاع:1983 ،1/ 6) ، ولإدراك ابن القطَّاع لمكانة الأفعال في لغة العرب ، ورغبة الطالب وتعلّــقه بها تناولها في معجم من ثلاثة أجزاء خَصَّه بها وسمَّاه (تهذيب كتاب الأفعال) ، وأشركها عنواناً ودراسة في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر) ، فضلاً عن المعاجم التي أفردها أصحابها لدراسة الأفعال أيضاً .

فلأهمية الأفعال في الدرس اللغوي أولاً ، واهتمام ابن القطّاع وغيره بها ، وما ذكر في فضل كتابه ، وما زاده على أفعال ابن القوطية ثانياً ، ولا سيما الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية التي أغفل ابن القوطية ذكرها كما ذكر ابن القطّاع ، وما أغفله أيضاً من أفعال ثلاثية على اختلاف أبنيتها الثلاثية ؛ فَعَلَ وفَعِلَ و فَعُلَ ، والمزيد منها بحرف على أفعل وفعّل وفاعل ، سالمة ومضعّفة ومهموزة ومعتلة ، استدركها ابن القطّاع عليه ، حتى عُدّ كتابه من أجمع المعاجم التي خصّتها دراسةً ، ومرجعاً رئيسياً من مراجع معاجم اللغة كاللسان وتاج العروس ، ورغبةً وتَعلُّــقاً من الطالب في معرفتها ومعرفة صاحبها ثالثاً ، اختار واحداً من أهم مؤلفاته التي عُنِيَتْ بها ، وعانى صاحبه التعب الطويل في اخراجه للراغب والطالب ؛ كما ذكر هو في كتابه بقوله: "... على ما في ذلك من التعب الطويل ، والنَّصب الجزيل ، لأني أحتاج أنْ أعرض الكتاب لكل حرف عرضه ، وألحق به ما ترك من عدة دواوين ، وفي هذا من المشقة ما لا يخفى عليك" (ابن القطّاع: 1983 ، 7/1) . لهذا كلّه اخترت هذا الكتاب من بين كتب ابن القطّاع ، وكتب الأفعال الأخرى أيضاً .

أمّا الدراسات السابقة التي تناولت بنية الفعل بالدراسة ؛ فلم أجد ــ في حدود العلم والاطلاع ــ دراسةً وُسِمَت بعنوان هذه الدراسة ، ومن الدراسات السابقة التي عنيت ببنية الفعل ، دراسة إبراهيم السامرائي بعنوان (الفعل زمانه وأبنيته)، وهي دراسة تحدث فيها عن أبنية الأفعال الثلاثية والرباعية وزمانها ، والأصل الثنائي لقسم منهما ، كما تحدث عن الفعل من حيث أصله ؛ ألازماً هو أم متعدياً ؟ ولم تعن الدراسة بالبنية المقطعية أو بعض ما طرأ على بنيتها من تغيرات ، ومن الدراسات السابقة التي خصّت البنية دراسة عبد الصبور شاهين ، وهي بعنوان: (المنهج الصوتي للبنية العربية) ، درس فيها نماذج من الأفعال الثلاثية والرباعية

ومزيديهما ، وكذلك دراسة عبد القادر عبد الجليل الموسومة بـــ (علم الصرف الصوتي) ، إذْ ذكر فيها نماذج مشابهة لما ذكره شاهين في دراسته ، والدراستان خلتا من أيِّ إشارة لابن القطّاع أو لأفعاله ، إلا أنهما تحدثا فيهما عن أثر بعض التغيرات التي طرأت على بنية الفعل مقطعياً ، وهناك دراسات أخرى خصّت أفعال بعينها ، كتلك الدراسة التي خصّها إسماعيل عمايرة للصيغ المزيدة نحو: إفعالَّ و إفعألَّ و إفعوعل و إفعنللَ...الخ ، ووسمها بـــ (معالم دراسة في الصرف العربي ، الأقيسة المهجورة) ، وقد أشرت إليها في ثنايا الدراسة ، كما أشرت إلى دراسات أخرى تحدث أصحابها عن بنية قسمٍ لا بأس به من الأفعال ، أمثال دراسة برجستراسر(التطور النحوي)، وهنري فليش (العربية الفصحى) ، وبركلمان (فقه اللغات السامية) ، وفوزي الشايب (أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية) ، وهي دراسات لم يشر أصحابها إلى أفعال ابن القطّاع وابن القوطية .

ولقد اطّلعت على دراسة بعنوان (بنية الأفعال العربية في المعاجم العربية) للباحثة ريـــم المعايطة ، اشتملت على نماذج من كتاب الأفعال لابن القوطية وكتاب الأفعال للسرقسطي وكتاب الأفعال لابن القطّاع، وهي نماذج يمكن وصفها باليسيرة، مقارنة مع كمية الأفعال التي ذكرها أصحابها ، ولا سيما أفعال ابن القطّاع ، إذ عُـــدَّ كتابه من أشهر الكتب التي خُصِّصَت لها ، ولقد ذكرت الباحثة هذا في أحد نقولها ما نصَّه: " ويفوق كتاب ابن القطّاع كتابي ابن القوطية والسرقسطي شهرة بين معاجم العربية ؛ لسهولته وعدم تعقّد ترتيبه الهجائي قياساً بهذين الكتابين اللذين اعتمدا ترتيب الحروف على المخارج ، ولأنه أوفى من معجم ابن القوطية الذي ترك كثيراً من صيغ الأفعال ، ولإلغائه التقسيمات الكثيرة التي جاء بها السرقسطي في كتابه " (المعايطة:2003 ، 11 ،12).

وافترقت هذه الدراسة عن دراسة المعايطة ، بعنايتها بالأفعال التي أوردها ابن القطّاع في كتابه بشكل خاص ، إذْ أفردتُ في نهايتها جدولاً أوردتُ فيه الأفعال التي ذكرها ابن القطّاع في كتابه ، وميّزتُ ما زاده ابن القطّاع على ابن القوطية ، فضلاً عن النماذج التي مثّلتُ بها لأبنية الأفعال الثلاثية ؛ صحيحها ومعتلها والمزيد منها ، والأفعال الرباعية الصحيحة وما ألحق بها والمزيدة منها والمكررة أيضاً ،

والأفعال اللازمة والمعدّى منها ، والمتعديّة إلى مفعولٍ واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل ، وما طرأ على بنيتها من إبدال وقلب وحذف وهمز... ألخ ، كما أنني بدأت بدراسة أبنية الأفعال الثلاثية السالمة في صيغة الماضي أولاً والمضارع ثانياً والأمر ثالثاً ، على كل بناء منها(فَـعَـلَ و فَـعِـلَ و فَـعُـلَ) وموضحاً بنيتها المقطعية أيضاً ، بينما خلت تلك الدراسة من هذا، كما خلت من دراسة بنية الأفعال اللازمة والمتعّدية ، وأغلب فصول الدراسة ــ وبخاصة الخمسة الأولى ــ في دراسة المعايطة ، تحدثتُ عنها وغيرها من المواضيع في عنوانات فرعية تحت العنوان الرئيس ، الذي بدأ فيه كل فصل من فصول الدراسة الأربعة ؛ ثلاثية ورباعية ، مجردة ومزيدة ، لازمة ومتعدية ، وبصيغها الثلاث ؛ ماضياً ومضارعاً وأمراً ، واشتركت الدراستان في بعض نماذج الأفعال التي مُثِّلَ بها ، لما طرأ على بنية بعض الأفعال في بعض القضايا الصوتية ، كالإبدال والقلب المكاني والمخالفة الصوتية .

تبحث هذه الدراسة في بنية الأفعال في (كتاب الأفعال) لابن القطَّاع ، ثلاثية ورباعية ، مجردة ومزيدة ، لازمة ومتعدية ، وتأتي في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، وألحقت بها أفعالاً مجدولة ، ثم ثبتاً للمراجع التي استعنت بها ، ففي التمهيد ذكَّرت بصاحب الكتاب ؛ اسمه وعلمه ومصادر دراسته ، شيوخه وتلاميذه وآثاره ، نهج ابن القطّاع فيه وابن القوطية في كتابيهما ، كما تحدث عنهما ابن القطَّاع وما لاحظته في نهج الأخير .

أمَّا الفصل الأول ؛ فبدأت به بنية الفعل الثلاثي وموقف اللغويين القدماء والمحدثين منها ؛ فاءً وعيناً ولاماً ، ولا سيما ما ذكر من آراء في صائت الفتح بعد صامت اللام من فَـعُـلَ ويَـفْـعُـلُ ، وبنية الفعل في صيغه الثلاث ؛ ماضياً ومضارعاً وأمراً ، ومتعدياً ولازماً ، وما طرأ عليها من قوانين ومصطلحات قديمة وحديثة نحو: الإبدال ، الإدغام ، القلب المكاني ، المماثلة ، المخالفة ، إقحام الهمزة ...الخ ، وما جاء من عنوانات فرعية اقتضاها النهج تحت العنوان الرئيس ، نحو : الأعم ، الأفصح ، النادر ، ما بقي على أصله من المعتل، وما بدا للطالب من رأي فيها ، وأوردتُ نماذج لها من كتاب ابن القطَّاع خاصةً ، وكنت أورد

أفعالاً من كتب أخرى ، عندما يقتضي المقام أنْ أوازن أو أستشهد أو أوضح رأي ابن القطّاع فيها ، وأوضحت بنيتها الصوتية وصفاً وتحليلاً، نثراً وكتابةً صوتيةً تظهر المنطوق من الأصوات على السطر، وهذا النهج نهجته في فصول الدراسة الثلاثة الأخرى ، فجاء الفصل الثاني بالفعل الرباعي ومعه ما سمَّاه ابن القطاع بالثنائي المكرر ، وتحدثت فيه عن بنية الأفعال الرباعية بوزنها الوحيد فَعْلَلَ وما ألحق به ، باختيار نماذج لها وللأفعال الرباعية المكررة ، وأوضحت ما طرأ على بنيتها من تغيرات ، ماضياً ومضارعاً وأمراً ، وما طرأ عليها أيضاً من إبدال أو حذف أو همز ...الخ ، وتحدثت في الفصل الثالث عن بنية الفعل الثلاثي المزيد بحرف ــ والذي أورده في باب الثلاثي الصحيح ــ وبحرفين وثلاثة أحرف ، والفعل الرباعي المزيد بحرف وحرفين والمسمَّى عنده بالخماسي والسداسي ، درست نماذج لهذه الأفعال موضحاً بنيتها الصوتية في صيغها الثلاث أيضاً ، وماطرأ على بنيتها من إبدال وحذف وهمز ، وما ذكره ابن القطّاع من مصطلحات أطلقها على قسم كبير من الأفعال المزيدة بحرف ، نحو: الأعم ، الأفصح ، النادر ، ودرست في الفصل الرابع بنية الفعل اللازم والمتعدّي ، تحدّثت في القسم الأول منه، عن بنية الأفعال الثلاثية والرباعية اللازمة ، والأفعال المزيدة منهما أيضاً ، وفي القسم الثاني تحدثت عن بنية الأفعال الثلاثية والرباعية المتعدية والمزيدة منهما أيضاً ، ثم تحدثت عن ضروب التعدّي وأثرها في بنية الفعل ، وكنت أشير إلى بنية الأفعال السابقة لها عندما تشابهها بنية الأفعال اللازمة أو المتعدّية ؛ تجنباً لتكرار الحديث عنها أو كتابتها صوتياً مرةً أخرى ، أمَّـا جدول الأفعال الملحق ؛ فأوردت فيه الأفعال الثلاثية مميزاً ما زاده ابن القطّاع على ابن القوطيَّة بنيةً لا دلالة، وما زاده أيضاً من الأفعال المزيدة بحرف من الثلاثي ، ورمزت لزيادة ابن القطّاع بالرمز (ز ــ ع) ، ولحركة عين المضارع بالرمز (ح.ع.ض) . أمَّا الأفعال الرباعية والمكرّرة ، والخماسية والسداسية فلم أورد منها شيئاً في الجدول ، إذْ تفردَّ ابن القطَّاع وحده بإيرادها في كتابه،وفي خاتمة الدراسة ذَكْرتُ ما خرجت به من نتائج علَّها تكون مفيدة ، وفي ثبت المراجع ، فهْرستُ لأصحابها ولأسمائها ، ذاكراً لها تواريخ النشر وطبعاتها ومحققيها إنْ توافرت .

ولا بدّ من الإشارة هنا ، إلى أهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة ؛ وهي أنّ كتاب الأفعال غير محقّق ، مما دعاني إلى العودة لمعاجم أخرى لضبط أغلب الأفعال التي ذكرها ابن القطّاع ، فضلاً عن بعض الأفعال التي أعجمت بعض أصواتها وحقها أنْ لا تعجم ، أو لم تعجم وحقها أنْ تعجم ، كما وردت أفعال أخرى في غير موضعها الهجائي من الكتاب وأفعال أخرى كررت .

2.1 التمهيد

ابن القطَّاع الصقليّ :

أ- اسمه و نسبه :

هو أبو القاسم علي بن جعفر بن علي بن محمد بن عبدالله السعدي، يُعرف بابن القطَّاع الصقليّ ، فاضلٌ ابن فاضل ، وينتهي نسبه إلى إبراهيم بن الأغلب ، مؤسس دولة الأغالبة في المغرب ، والتي يعود إليها الفضل في فتح جزيرة صقلية، على يد قاضي القيروان ؛ أسد بن الفرات ت.213هـ ، الذي أمَّره زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب والي المأمون عليها لفتح جميع الجزيرة ، ورحل ابن القطَّاع عنها لمّا أشرف الفرنج على تملكها ، ووصل إلى مصر في حدود سنة خمسمائة للهجرة. (الحموي:1991 ،567/3،ابن خلكان: 1968، 322/3، ابن العماد:د.ت،4/ 45، ابن الأثير:1982 ،333/6، القفطي:1986، 236/2، السيوطي: 1979 ، 153/2، أماري:1857 ،117) . وأرجع السيوطي وابن خلكان نسبه إلى قبيلة تميم ، ولم يذكر الأول مصدر هذا النسب ، ولم يهتد الأخير إليه فقال: " هكذا وجدت هذا النسب بخطي في مسودَّاتي ، وما أعلم من أين نقلته ، والمنقول من خطِّه أنَّه علي بن جعفر بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسين الشنتريني السعدي أحد بني سعد بن زيد مناة بن تميم ، والله أعلم " (ابن خلكان: 1968 ، 323/3 ، السيوطي:1979، 153/2) .

ب- مولده و وفاته :

ولد ابن القطَّاع في جزيرة صقلية سنة 433 هجرية ، 1041 ميلادية ، كما أجمع على ذلك أصحاب التراجم . (ابن خلكان:1968 ، 324/3، القفطي:

1986،236/2،الزركلي: 1984 ، 269/4 ، العسقلاني 241/1987،4 ، أماري: 1857، 646) . وتوفي في مصر سنة 515 هجرية 1121 ميلادية عند أكثرهم أيضاً ، إلا أنَّ بعضهم جعل وفاته سنة 514 هجرية ، فذكر السيوطي وحاجي خليفة سنتي الوفاة في أكثر من موضع من كتابيهما؛ بغية الوعاة وكشف الظنون، ولم يقطعا بقول فصل في إحداهما ، ودفن ابن القطَّاع في مصر بالقرب من ضريح الإمام الشافعي ، (السيوطي: 1979، 153/2، 154، خليفه: 1982 ، 4/1، 133).

جـ- علمه ومصادر كتابه :

دلَّت مؤلفات ابن القطَّاع على غزارة علمه وفهمه معاني مفردات القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومعرفته الواسعة بلغات العرب وعلومها ، فأجاد النحو غاية الإجادة ، وصنَّف التصانيف الجميلة ، كان ذكياً قال الشعر وهو في الثالثة عشرة من عمره ، وميَّز إحسان عبّاس جهود الصقليين في النحو واللغة والقراءات عامة ، وجهود ابن القطَّاع خاصة (عبَّاس:1995، 228،227) ، أثناء وجودهم في مصر، وتعددت مصادر ابن القطّاع في كتابه الأفعال ، وفي مقدمتها كتاب الله عزّ وجل القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، فكثيراً ما يورد ابن القطاع منها ، أو يشير إلى لغاتها بقوله: "ولغة القرآن... وفي التنزيل ... " ، وفي الحديث... "، ويشير إلى بنية أفعال بصوامتها أو صوائتها بأنَّها لغة ، ويُصرِّح بها أيضاً بقوله: " هذا كلام العرب أو لغة العرب" . فضلاً عن أخذه عن جامعي اللغة ومن اشتهر بمعرفة مستوىً أو أكثر من مستوياتها الأربعة ، ذاكراً أسماؤهم أمثال: "سيبويه ، الأصمعي ، اللحياني ، ابن الأعرابي ، أبو زيد الأنصاري ، اليزيدي ، الكسائي ، الفرَّاء ، الأخفش...إلخ" .

د- شيوخه و تلاميذه :

لم يصرِّح من ترجم لابن القطّاع أنّه تَتَلْمَذَ على يد أحد قبله إلا على شيخٍ واحدٍ ، فذكروا أنَّه أخذ عن أبي بكر محمد بن علي بن البَرِّ اللغوي وغيره ، وروى

عنه الصحاح للجوهري(السيوطي:153،154/1979،2، العسقلاني : 1987 ، 4 / 241 ، القفطي : 1986 ، 236/2) . وصرَّح محقق كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطّاع أنَّــه: " لم يذكرْ له أساتذة غيره ، ولعَّل السبب الأقرب إلى المنطق في قلة أساتذته يرجع إلى صغر صقلية من ناحية ، وهجرة علمائها بسبب الغزو النورمندي المتعدد والمتلاحق لها من ناحية أخرى" (ابن القطّاع: 1983، 20)، ولعَّل سبباً آخر يضاف إلى السببين السابقين ؛ ما ذكره المحقق عندما نَصَّ بانتماء : "ابن القطّاع إلى أسرة معروفة بعلمها ، فهو من أبناء السعديين أصحاب المغرب من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان أبوه ذا طبقة عالية في اللغة والنحو، وجدُّه علي شاعراً محسناً ، وكذا جدُّ أبيه وجدُّ جدِّه الحسين بن أحمد لها من ناحية أخرى "(ابن القطاع:1999 ،20) . "(ابن القطاع : 1999 ،20).

أمَّا تلاميذه ، فذكر أكثر من واحد ممن ترجموا له ، أنه علَّمَ أبناء الأفضل الجمّالي في مصر ، وقد قُتل الأفضل هذا في السنة نفسها التي توفي فيها ابن القطّاع (الحموي:1991 ،568/3، الزركلي:1984، 269/4 ، الأتابكي:1985، 222/5) . ومن تلاميذه :

1- أبو البركات محمد بن حمزة بن أحمد العِرْقيّ التنوخيّ (465 ــ 557هــ)، قرأ اللغة على ابن القطاع وسمع على الحافظ السلفي ت.576هــ ، وأنشده أبياتاً في الرثاء (السلفي:1993 ،355) .

2- أبو الحسين هبة الله بن علي بن الحسن الكاتب الفرضي: من أهل الأدب قرأ على ابن القطاع كثيراً وعلى غيره ، وله في الفرائض يدٌ بيضاء وخطَّه من أحسن الخطوط ، وأنشد شعراً لابن القطّاع سمعه عنه على السلفي ، ردَّ به على وزير سرقسطة أبي الفضل يوسف بن حسداي الهاروني مرتجلاً ، عندما دخل ابن القطّاع الأندلس وسمع على السلفي ، وتوفّي ولم يبلغ الشيخوخة (السلفي:1993 ،411 ،412). وذكر البكوش في تحقيقه لكتاب الدُّرة ؛ أنَّ الذي دخل الأندلس هو أبوه (جعفربن علي) ، مستدلاً على ما أثبته أصحاب التراجم الأندلسّيون الذي لم يخف عليهم دخول والد ابن القطاع لبلدهم ونزوله بلنسية سنة 474 (ابن القطاع:1995 ،30) .

3- أبومحمد روزبة بن محمد بن روزبة بن موسى الخزاعي:(ت 530هـ)، كانت له اليد الطولى في الوراقة ، قرأ الفقه على أبي القاسم السرقوسي ، والعربية على ابن القطاع ، وقرأ عليه السلفي ، وكان يخط الخط الحسن (السلفي:1993، 95) .

4- علي بن عبد الجبار بن سلامه بن عيذون الهذليّ ولد بتونس وتوفي بالإسكندرية (423- 582هـ) ، قرأ على ابن القطَّاع وذكر حفظه للعربية بقوله : " ولم أرَ قطُ أحفظ للعربية واللغة من أبي القاسم بن القطَّاع الصقلي قرأت عليه كثيراً " وله قصيدة من أحد عشر ألف بيت على قافية واحدة ردَّ بها على أحد المرتدين، (السلفي: 1993 ،281) .

5- نصرون بن فتوح بن الحسن الخزرجي ، من خواصّ أصحاب أبي القاسم بن القطّاع الصقلي ، قرأ عليه كثيراً من كتب اللغة.

6- أبومحمد عبد الله بن بري بن الجبار ، أبو محمد المصري النحوي اللغوي(499-582هـ) ، وهو أشهر تلاميذه وأجَلٌّ علماء اللغة والعربية في عصره ، تتلمذ على ابن القطّاع ، وعلى آرائه وملاحظاته اعتمد في ما كتبه على صحاح الجوهري ، التي كانت بدورها مرجعاً أساسياً لابن منظور في تأليف لسان العرب"(ابن القطاع:1995 ،31) .

ويظهر أنَّ لابن القطّاع تلاميذ كُثر ؛ فقد ذكر ياقوت الحموي أنّـَه "مما رُوي عنه كتاب الصحاح لإسماعيل بن حمادالجوهري ، ومن طريقه اشتهرت رِوايةُ هذا الكتاب في جميع الآفاق ، وأضاف: وله حواش على كتاب الصحاح نفيسة ، وعليها اعتمد أبو محمد بن برِّيّ النحوي المصريُّ فيما تكلَّم عليه من حواشي الصحاح" (الحموي:1991، 568،569/3) ، وذكرالعسقلاني أنَّ "نقَّاد المصريين ينسبونه إلى التساهل في الرواية ، وذلك لأنَّه لمَّا قَدِمَ سألوه عن الصحاح للجوهري ، فذكر أنَّــه لم يصل إلى صقلية ، ثم أنه لمَّا رأى اشتغالهم بــه ، ركَّب لــه إسناداً ، وأخذه الناس عنه مقلِّدين "(العسقلاني:1987 ،241/4) .

هـ - آثاره :

ذكر أصحاب التراجم ما ألَّفه ابن القطّاع من مؤلفات ، مخطوطة ومطبوعة ، ومؤلفاته هي :

1- الدرة الخطيرة في شعراء الجزيرة (جزيرة صقلية) ، وعند الحموي باسم الجوهرة الخطيرة ، وذكره ابن خلكان وحاجي خليفة وآخرون باسم الدرة الخطيرة المختارة من شعراء أهل الجزيرة ،(ابن خلكان:1970، 323/3 ، الحموي : 1991 ، 568/3 ، القفطي : 237/1986،2 ، ابن العماد: د.ت ، 4/ 45 ،خليفه:1982 ،739/1) ، والكتاب باسمه الأول بتحقيق بشير البكوش، سجّل لـــه تفرده بالتأريخ للحركة الأدبية والفكرية بالجزيرة ، والكتاب تراجم لمائة وستة شعراء، وآخر المترجم لهم صاحبه ، وتتبع ابن القطّاع فيه شعراء بلده في أماكن استقرارهم بعد هجرتهم ونزوحهم عنه ، (ابن القطاع: 1995،10) .

2- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ذكره أصحاب التراجم بهذا الاسم، وهو بتحقيق أحمد عبد الدايم ، وقد ذكر في مقدمة تحقيقه ما ذكره ابن القطّاع : بأنّـــه زاد فيه أبنية الأسماء حتى ألف وخمسمائة مثال، وذكر أنَّ سيبويه أثبت لها ثلاثمائة وثمانية مثال. (ابن القطاع: 1999، 74، ابن خلكان: 1968، 3/ 323 ، السيوطي : 1979،154/2، ابن العماد :د.ت، 45/4 ، الأتابكي: 1985 ، 203/1).

3- العروض البارع بالاختصار الجامع: ذكره حاجي خليفه بهذا الاسم ، وهو بتحقيق أحمد عبد الدايم باسم: كتاب البارع في علم العروض ، بيَّن فيه ابن القطّاع أهمية العروض في شعر العرب فقال: " اعلم أنَّ العروض علم وضع لمعرفة أوزان شعر العرب ، وبمعرفته يأمن الشاعر على نفسه من ادخال جنس من الشعر على جنس ، إذا كان الاشتباه في أجناس الشعر كثيراً ، وقد وقع فيه قوم من العرب كمرقش ومهلل وعلقمه بن عبيدة وعبيد بن الأبرص وغيرهم" وقال ابن خلكان:" ولـــه عروض حسن"(ابن خلكان : 1968، 323/3، خليفة : 1982 ، 1134/2، ابن القطاع :1982 ،32،31).

4- كتاب فرائد الشذور وقلائد النحور في الأشعار: ذكره (الحموي : 3،569/1991).

5- تاريخ صقلية: ذكره حاجي خليفة والسيوطي بهذا الاسم ، وذكر أنّه باسم: ذيل تاريخ صقلية ، فقد ورد في معجم الأدباء بـــ: ذكر بدلاً من ذيل ، وأنَّه في أصل آخر كذلك بإشارة محققه في الحاشية . وأورد أماري في مكتبته نقلاً عن الحموي ما نصّه "...وقرأت بخطّ ابن القطّاع اللغويّ على ظهر كتاب تاريخ صقلية ، وجدت في بعض نسخ سيرة صقلية تعليقاً على حاشية ، أنَّ بصقلية ثلاثاً وعشرين مدينة وثلاثة عشر حصناً..." (أماري:115،1857). وعلَّق البكوش على هذا النص قائلاً : " فالنص لا يفيد أنَّ ياقوتاً ينقل عن كتاب لابن القطّاع عنوانه تاريخ صقلية ، كما فهم السيوطي وحاجي خليفة (ابن القطاع:1995 ،37) ، إلا أنّ أمبرتو ريزيتانو ذكره أول مصدر من المصادر التاريخية التي نوّه إليها؛ عند اشارته إلى أهم المؤلفات المفقودة وأقدمها عصراً . (ريزيتانو:1965 ،4).

6- حواشي الصحاح : ذكره (الحموي : 1991 ، 3 /569 ، السيوطي: 1979، 15/2، الأتابكي : 1985 ،203/1) .

7-كتاب السيف ، صفاته واسماؤه: ذكره حاجي خليفه بقوله :"ولأبي القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي ، في أسمائه وصفاته (خليفه:1982، 1429/2).

8- كتاب الطوال واسمائهم وصفاتهم ، مرتب على الحروف: ذكره (خليفه:2،1436/1982).

9- كتاب القصار واسمائهم وصفاتهم ، على الحروف مختصر ، ذكره (خليفه:1982 ،1450/2).

10- كتاب المشي والسير: على الحروف ، ذكره (خليفه :1982، 1459/2).

11-كتاب الأصوات: ذكره (خليفه:1982 ،1392/2) .

12-لَمْح المِلَح: ذكره (ابن خلكان:1968 ،323/3،ابن العماد : د.ت ، 4 /45) .بهذا الإسم ، وذكره خليفه باسم " الملح العصرية" (خليفه : 1982 ، 1817/2) .

13-كتاب شرح الأمثلة ، ذكره (القفطي:1986 ،237/2) .

14–كتاب المجموع الأدبي ، ذكره (القفطي:1986 ،237/2) .

15–الشافي في علم القوافي ، ذكره (خليفه:1982 ،1023/2).

16– تثقيف اللسان: ذكره (حاجي خليفه:1982 ،344/1).

17– كتاب الأفعال: ذكره معظم المترجمين لابن القطّاع (ابن خلكان: 323/1968،3، الحموي:1991 ،569/3، القفطي :1986 ،237/2، السيوطي:1979 ،154/2، خليفه:1982 ،1 /4، ابن العماد :د.ت ،4/ 45، طاش كبري زاده:1985 ،1 /203) .

و– كتاب الأفعال ومنهجية صاحبه:

صَرَّح ابن القطّاع بأنَّ كتابه هو؛ تهذيبٌ لكتاب أبنية الأفعال لابن القوطية ، بقوله: "سألتني أراك السُّول ، وبلّغك المأمول ، أنْ ألخِّص لك ما انغلق وبَعُد ، وأخْلِصُ لك ما عسُر وانعقد من كتاب أبنية الأفعال ، لأبي بكر محمد بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية ... وقد اجتهدت في ترتيبه وتهذيبه بعد ، وسمَّيته تهذيب كتاب الأفعال" ، وباسمه هذا صرَّح بعض أصحاب التراجم ؛ القفطي ، طاش كبرى زاده ، وهو العنوان الموسوم به أيضاً غلافاه المخطوط والمطبوع ، الذي وجدهما أحمد عبد الدايم ــ محقِّق كتابي أبنية الأسماء والبارع لابن القطَّاع ــ في فهارس دار الكتب ومعهد المخطوطات العربية ، وأشير إلى أنَّ الحموي زاد على ابن القطّاع تهذيباً آخر وغيرهما ، ولم أجد هذه الزياده عند من ترجم لابن القطّاع ممن اطَّلعتُ على تراجمهم . قال: "...وكتاب الأفعال هذَّبَ فيه أفعال ابن القوطية وأفعال ابن طريف وغيرهما في ثلاثة مجلدات "(الحموي:1991، 569/3). وابن طريف هو : عبد الملك بن طريف القرطبي ، د.ت 400 هــ وله: كتاب الأفعال (خليفه:1982، 1394/2) .

قدَّر كل من ترجم لابن القطّاع صنيعه ، فوصفوه بالجودة وفضَّلوه على كتاب ابن القوطية الموسوم بـــ(أبنية الأفعال)، فقالوا " وله تصانيف نافعة منها كتاب الأفعال أحسن فيه كل الإحسان وهو أجود من الأفعال لابن القوطية (ابن خلكان:1968 ،323/3 ، ابن العماد: د.ت،45/4) ، وقال طاش كبرى زاده ــ بعد

أنْ ذكر من صنَّف في الأفعال ــ: "ومن أجمعها كتاب ابن القطّاع ، ونقل عن السيوطي قوله : وأولى ما يرجع إليه في ذلك ، ما ثبت عن ابن عباس وأصحابه في تفسير غريب القرآن بالأسانيد الثابتة الصحيحة "(طاش كبري زاده: 1985 ،2 /374 ، وانظر السيوطي: 1996 ، 305/2) ، وذكر ريزيتانو أنَّه فاق من سبقه (ريزيتانو :1965 ، 77) .

نهج ابن القطّاع في كتابه نهجاً متماثلاً مع نهج ابن القوطية في مقدمته ، ونهجاً مغايراً له في متـــنه، فبعد أنْ حمَد الله في مطلع مقدمته، بدأ بتصنيف ابن القوطية للأفعال ، فإنْ وجد ابن القطّاع جديداً ذكره ووثَّق له بحرف العين ، ووثَّق لابن القوطية بحرف القاف ، وهذا التوثيق نهجه أيضاً في متن كتابه ، ولقد صرَّح بهذه الأمانة في مقدمته قال : " وأعلمتُ على ما أورده بحرف (القاف) ، وعلى ما أوردته أنا بحرف (العين) ؛ ليعرف بذلك ما أورده وما أوردت ، وما ترك وما زدت "(ابن القطاع:1983 ،8/1). ومع هذا التصنيف عرض ابن القوطية وابن القطَّاع في مقدمتيهما ، أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرها ومشتقاتها بحسب البناء الذي تكون عليه ــ ذكرها الأخير في مطلع الجزء الأول من كتابه قبل تناوله مادة الدرس ــ نحو قوله : " وما كان منها مضموم العين فالفاعل منه فعيل ككريم وقبيح...الخ"، وما تكون عليها في صيغة المضارع بكسر أو ضم أو فتح ما بعد العين منه ، فخصَّا بالذكر بعضاً من الأفعال التي يأتي مضارعها مع الفتح بالضم أو بالكسر على الأصل، فجاء الفتح لأجل حرف الحلق الموصوف بالثقل ، واقتصرعرضهما أيضاً ، على بعض الأفعال التي جاءت بقراءتين أو بلغتين أو أكثر، وعلى مضارع الأفعال المضعَّفة والمعتلة ، ثم بدأ ابن القطّاع بأبواب كتابه بالأفعال مهموزة الفاء ، وعنون لها باسم" الهمزة من الثلاثي الصحيح على فَعَلَ وأفْعَلَ بمعنى واحد وغيره" والعنوان نفسه استمر حتى آخر حروف المعجم الذي ختم به كتابه .

والزيادة عند ابن القطّاع متنوعة بين بنية ودلالة ، فذكر أفعالاً لم يذكرها ابن القوطية ، ثلاثية مجردةً ومزيدةً بحرف ، أما المزيد منها بحرفين وثلاثة أحرف ، وكذلك الأفعال الرباعية بمجردها ومزيدها ؛ فلم يوثِّق لها إذْ لم يذكرها ابن القوطية،

ووزَّع ابن القطّاع أفعاله المهذَّبة ، في أبواب متعددة ؛ قال ابن القطّاع مقدراً لابن القوطية صنيعه وموضحاً منهجيهما: " وهذا الكتاب في غاية الجودة والإحسان ، لو كان ذا ترتيب وبيان...لأنَّه قد أربى فيه على كل من ألَّف في معانيه ، إلا أنَّه لم يذكر فيه سوى الأفعال الثلاثية وما دخل عليها من الهمزة ولم يستوعب ذلك ، وترك نحواً مما ذكر ، وخلط في التبويب وقدّم وأخَّر في الترتيب، وجعل الثلاثي باتفاق معنى في أبواب ، وباختلاف معنى في أبواب ، والمزيد بالهمزة في أبواب، والثنائي المضاعف في أبواب ، والمتفق والمختلف منه في أبواب ، فأتعب الناظر...ولم يذكر فيه الأفعال الرباعية الصحيحة ، ولا الخماسية والسداسية المزيدة، ولا الثنائية المكررة ... فرددت كلّ فعل إلى مثله ، وقرنت كل شكل بشكله، ورتبته خلاف ترتيبه ، وهذَّبته خلاف تهذيبه ، وذكرت ما أغفله من الأفعال الثلاثية والمزيدة بالهمزة والثنائية المكررة ، وأوردت الأفعال الرباعية الصحيحة والأفعال الخماسية والسداسية المزيدة وأثبتها على حروف المعجم " (ابن القطاع:1983، 6،7/1). إلاّ أنَّ ابن القطّاع لم يلجأ إلى تثبيت الأفعال من الحرف نفسه على حروف المعجم ، عند ذكره لها في أبوابها ؛ فالفعلان: أجَــرَ و بَــلَقَ، قبل أثَــرَ وبَــجَلَ وكلّ في بابه ، وهكذا الحال في كل باب ذكر فيه الأفعال على كل حرف من حروف المعجم . والأفعال الثلاثية المجردة السالمة ؛ أوردها في باب الثلاثي الصحيح ، وأورد معها ما جاء مزيداً بحرف على أبنيته الثلاثة ؛ أفعل وفعَّل وفاعل ، وأفرد للأفعال مهموزة العين واللام ، والأفعال معتلة العين واللام أيضاً، قسماً من كل باب أفرده لكل حرف من حروف المعجم ، وذكر أيضاً ما جاء من الأفعال مضعَّفة ومكررة في قسم لكل منهما يتبع إلى باب الحرف الذي ذكر ما جاءت عليه من أفعال ، ثم أورد الأفعال الرباعية الصحيحة التي جاءت على الحرف المخصوص بالباب الواحد ، في باب خاص بها وحدها ، أمَّا الأفعال مهموزة الفاء ومعتلة الفاء ؛ واوية ويائية فعاملها معاملة الأفعال الصحيحة ، فأفرد لها أبواباً خاصة شأنها شأن سائر الأفعال السالمة التي جاءت على حروف المعجم الأخرى وأقسامه ، وأورد الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين وثلاثة أحرف ، والأفعال

الرباعية المزيدة بحرف وحرفين ، في باب واحد سمَّاه: باب الخماسي والسداسي، ونهج هذا النهج في الأفعال التي ذكرها كلَّها على حروف المعجم .

بُنيَية الفعل الثّلاثي

عنونَ ابن القطَّاع للأفعال ثلاثية البنية ، بالصحيح والمهموز والثنائي المضاعف والمعتل ، ومعها المزيد منها بحرف على أفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعَلَ ، ولرباعية البنية ؛ بالثنائي المكرّر والرباعي الصحيح ، ولخماسية وسداسية البنية بالخماسي والسداسي، وذكر أنّ " للثلاثي الصحيح ثلاثة أضرب ؛ فَعَلَ وفَعُلَ وفَعِلَ " (ابن القطاع:1983 ،10/1) ، والصحيح ما خلت أصوله من أحرف العِلَّة الثلاثة ؛ الألف والواو والياء ، والأفعال الثلاثية على ضربين قال:" وهي ضربان؛ ضربٌ دخل التضعيف ثانيه فصارثلاثياً ، وضربٌ ثلاثي صحيح ، ومعتل (ابن القطاع:1983،1/ 9) .

3.1 – الفعل السالم .

1.3.1 الماضي : فَعَلَ .

جاءت أكثرُ الأفعال الثلاثية بصيغة الماضي على فَعَلَ بفتح العين، أكثر مما جاءت على فَعِلَ و فَعُلَ بكسر العين وضمها ، قال سيبويه في حديثه عن يَفْعُِلُ من فَعَلَ بفتح العين وضمها وكسرها :" وإنّما كان كذلك لأنَّه أكثر في الكلام (سيبويه:1982 ،104/4). وأدرك ابن القطاع أثر الحركة في بنية الفعل فقال: " بنية الفعل فَعَلَ محرّكاً بالفتح ، والواو في قَوَلَ وبَيَعَ وقعتا موقع حركة ، فقلبتا ألفاً لفتحة الفعل التي قبلهما ، والاعتلال في الأفعال مخالفة أصل البنية " (ابن القطاع : 1983، 19/1). وتنبه اللغويون القدماء لخفة الفتح في فَعَلَ ، قال ابن يعيش :"والفتح أخفُّ فوجب استعماله "(ابن يعيش: ، د.ت 5/5). ووصفه ابن الحاجب بأَنَّهُ أخف الأبنية ، فلخفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها ؛ لأَنَّ اللفظ إذاخَفَّ كَثُرَ استعماله واتَّسع التصرف فيه " (الأستراباذي:1982 ،70/1) .

وذكر بعض القدماء ما يَدُلُّ على أولوية السكون للأفعال ، فذكروا أنَّ " أصل الأفعال السكون والبناء ، وأولى ما للأَفعال السكون " (ابن السراج: 1988، 145/2، النحاس : 1988، 200/1) ، وعزَّز ابن منظور أصالة السكون في البناء في متن مادة جَزَمَ فقال: " ومنه جَزْم الحرف ، وهو في الإعراب كالسكون في البناء"(ابن منظور:جزم). وذكر ابن المؤدب في تفسيره لحركات الفتح الثلاث في فَعَلَ ولا سيما في لام الفعل ؛ إذْ أورد لحركته خمسة أوجه، ولم يجزم بوجهٍ دون آخر ، إلا أنَّه أخبرنا عن علّة وجودها صوتياً ، بعد أنْ انقضى الفعل فضعف فاختاروا الفتحة لضعفها ، وكأنَّه يقصد بالضعف الخّفة ، دعا إليها قلّة الجهد المبذول عند نطقها بعد صامت اللام في مقطع صوتي واحد . قال :"... وإنْ شئت قلت: لأنَّه مضى وانقضى، فحكمه ضعف فألزموه أضعف الحركات ، وأضعفها الفتحة ؛ لأنَّه لا علاج لها في الشفتين"(ابن المؤدب:1987، 16) فهذا الصائت اللاصق ، منع من الوقوع في مخالفة صوتية ، وهو الوَقْفُ على ما من حَقِّه الحركة في درج الكلام نحو: ضَرَبَ خالدٌ و: ضَرَبْ خالدٌ.

واستدل مصطفى النَّحاس من القدماء على أنّ الأصل في البناء السكون ، عن طريق فكرة المطابقة بين الأمر والمضارع المجزوم ، منكراً في الوقت نفسه فكرة الإعراب والمضارعة التي سيطرت على القدماء ، فذكر قول ابن يعيش : والأمر يُبْنى على ما يجزم به مضارعه، وقوله : الأمر يؤخذ من المضارع المجزوم بحذف حرف المضارعة، وذهب إلى" أنّ صيغة الماضي في العربية وفي غيرها من اللغات السامية الأُخرى ليست إلاَّ الجذر الدَّالُ على الحدث ، ملحقاً به ضمير الفاعل في صورة منحوتة ، كما أنَّ صيغة المضارع ليست إلاَّ ضميراً منحوتاً دالاً على الفاعل ملحقاً به الجذر ، وأنّ اختلاف أواخر الأفعال المضارعة لا يعني إعرابها " (النحاس: 1984، 43، 45).

وهذه الأوجه المختلفة جاءت لتشير إلى معانٍ غير إعرابية ، وأنَّ أَحرف المضارعة ــ أنيت ــ ليست إلاَّ منحوتات من الضمائر المنفصلة، وكلّ منها يمثل الضمير الذي نُحت منه ، فهي ليست سوابق صياغية ، بل تعبّر عن معان صرفية هي "التكلم والخطاب والغيبة ، وأنكر أن يقوم الفعل مباشرة بوظيفة المسند إليه ولا

المضاف ولا المتعدي عليه ، وهي الوظائف النحوية التي لا تعرفهـا إلاَّ الأَسـماء فقـط، وأنتهـي إلـى أن الحركـة فـي آخـر الفعـل ليـست إلاَّ مـن طبيعـة صوتية"(النحاس:1984 ، 46) .

وتعرَّض الشايب لمسألة بناء الماضي على الفتح بالتفصيل ، وخَلُصَ إلى أنَّه " ليس ثـمَّة فِعْـلٌ يمكن أن يوجد بدون لاصقة ضميرية تتصل به ، حتى تلك التـي يَعدُّها النحوي مسنداً إلى الاسم الظاهر نحو : دَرَسَ محمد ، ذلك أنّ هذا الظاهر لا يزيد على كونه مفسراً وموضحاً للاصقة المفرد المذكر الغائب في آخر الفعـل ... وبالضمائر فقط تخرج الأَفعال من حيز الوجود بالقوة إلى حيز الوجـود بالفعـل ، فالأصل المجرد " دَرَسْ " مثلاً ليس له وجود على أرض الواقـع اللغـوي إلاَّ مـن خلال اللواصق الضميرية الحركية ، أو المبدوءة بحركـة نحـو: دَرَسَ ، درسـا ، درسوا ، درستْ ، أَو الصامتة مثل : درستِ ، درسـنا ، درسـنَ ، وقـد تكـون اللواصق في غير الفعل الماضي عدمية نحو : قُـمْ ، فعدم وجود لاصـقة هنـا لا ينقض القول السابق لوجود لاصقة الصفر التـي تُميِّـز المخاطـب مـن غيـره " (الشايب:1991، 125) . ويبدو لي أنَّ وجود المسند بعدها(الظاهر) لم يُفسِّر هـذه اللاصقة ؛ إذْ بقيت معه لتؤدي وظيفتها الصوتية .

وسمَّى (فليش) اللواصق التي يتصرف بها الماضي لواحق الأَشخاص " ولـم يَـلْـقَ الصامت الثالث من الأَصل فَعَلَ الأَهمية التي لقيها الصامت الأَول والثاني، والصامت الثالث هو الذي تتصل به لواحق التصريف المشترك ، فالفعـل الثلاثـي المجرد صيغته الأَولى ، حالته تبدو مع مصوتين قصيرين في جميع وجوه فَعَـُـِلَ، في الماضي والمضارع (فليش : 1966،129) وكأَنَّـهُ يريـد أن يقـول لنـا : إنّ المقطع الصوتي الأَخير الذي يمثله الصامت الثالث مع حركته ليس له أَثر في البنية إذا ما بقي على حالته الماضية ، وإذا ما لحقته لواحق فإنّ نواته قد تحذف أو تبقـى أو تتحول إلى نواة تختلف عنها في الماضي .

فالصامتان الأولان ــ الفاء والعين ــ يُـكَوِّنُ كل واحـد منهمـا "مقطعـاً ذا مصوت قصير ، أمّا في غير التام فإنَّ الصامت الأول بغير مصوت يقفل المقطـع المبدوء بسابقة التصريف ، فمصوت هذه السابقة هنا ذو مغزى ، ويكوّن الـصامت

الثاني ــ هو أيضاً ــ مقطعاً ذا مصوت قصير ، وهو مقطع قد يتحول أيــضا إلــى طويل ذي قفل في مثل (يَفْعَلْ+ نا←yaf<alnā) ، فهذان المصوتان في التام وغير التام يظلاّن قصيرين بطبيعتهما ، وإنْ كان المقطع الذي يحتويهما قد يتحــول إلــى طويل منته بقفل" (فليش:1966، 142) ، فلاحقه أولاصقة الصامت الثالث ، وهــي الضمير (نا) ، أثَّــرت في اختزال عدد المقاطع في المضارع إلى مقطعين ، بــدلاً من ثلاثة مقاطع مفتوحة في صيغة الماضي ، وبان أصل حركة الــصامت الثالــث وهو السكون ، والماضي على فَعَلَ هو خير مَنْ يُمَثِّل صِحَّة توالي ثلاثــة مقــاطع صوتية مفتوحة في كلمة واحدة ، ومَثَّلــها أيضاً في أربعة مقاطع متوالية في قولنا: شــَكــَرَكَ وشَكــَرَكِ للمُخَاطَبَينْ مُذكرٌ ومؤنث ، والصامتان الأولان مــن فَعُِــلَ يبقى صائتيهما قصيرين من يَفْعَُِــلُ أيضاً ، سواء أكانت صوامت الأصــل الثلاثــي قوية أم ضعيفة نحو خاف يخاف ، فلا " تغيّر الوزن الذي تتعلق الأفعــال بــه فــي الواقع بأَوجه نطقه الأَربعة"(فيلش: 1966،142). وفي هذا إشارة إلى رفض فلــش فكرة أنْ توزن الأَلفاظ وزناً صوتياً ، فالصيغة تظهر الصوت سواء أكان صامتاً أم صائتًا ، قوياً كان أم ضعيفا .

والصوائت التي أطلق عليها فلــيش المــصوتات ، تتبــادل ضــمن إطــار الصوامت الثلاثة في فَــعَُِــلَ ، والأَربعة في يَفْــعَُِــل ، وهي في هذا الأَصــل" لا تخالف بين المصوتات في طابعها فحسب أي في نوعها ، بل في كميتهــا أيــضاً ، طويله أو قصيرةٌ ، وفضلاً عن ذلك فهي العربيــة الفــصحى تــستخدم تــضعيف صوامت الأَصل عنصراً تمييزاً ، وأطلق على هذه العملية كلهــا تعبيــر التحــول الداخلي " (فليش: 1966، 188).

والفتحة بعد لام الفعل من فَــعَلَ أصلها مجهول ومعناها غامض عند برجــستراسر، وذلك في حديثه عن الحركات التي تلحق الأفعال ، قال : "أما الفتحة الانتهائية فــي فَعَلَ فأصلها مجهول ومعناها غامض" (برجستراسر: 1982، 188). وهذا يدّل على أنّها ــ كما يبدو لي ــ ليست من بنية الفعل ، شأنها شأن سائر اللواصق الضميرية، وهذا يعزِّز صحة بناء فَعَلَ أصلاً على السكون ، وهي ليست غامضة؛ إذْ تدل على غائب مفرد مذكر ، وهذه الفتحة في ضميريتها ، تتصف بصفة تاء التأنيث الــساكنة

نفسها التي تلحق الماضي ، إذْ هما ليستا من بنية الفعل ، فقولنا مثلاً: " ذَهبَتِ البنت، جيء بالكسرة لتصحيح المقطع الصوتي المرفوض في العربية ، وهو (ص ح ص ص) وهو بَـتْـلْ (batl) ، في ذهبَتْ البنت"(مرعي:2002 ،193).

إذْ لا يجوز أن تسكَّن اللام من ذَهَبَ ، بهدف معرفة أصل حركتها في حالة الوقف على التاء ، إذْ تكون صورة الفعل على: ذَهَبتْ بخلاف قولنا: ذَهَبْتُ و ذَهَبْتَ للمتكلم والمخاطب ، ولا نقول : ذَهَبْتُ الولد ، بل نقول ذَهَبَ الولد ، فجيء بالكسرة في المثال الأَول ، وبالفتحة في المثال الأخير؛ للتخلص من التقاء الساكنين في حالة الوصل ، ولو كانت الحركتان لغير هذا الغرض ؛ لَـجُهِـلَ أصل حركة اللام من فَـعَلَ نطقًا ورسما ، فبقيت الفتحة بعد تاء التأنيث الساكنة ظاهرة نطقاً عند الوصل ، لتصحيح بنية الفعل مقطعياً .

وإذا ما عَرَّينا الفعل فقلنا : ذَهَبَ البنت أو ضَرَبَ البنت فلم يَجُزْ في الأول؛ فهو لازم لا يصحّ إلاَّ في أَذْهَبَ ، أو قـُـلْ: لا يأتي إلا ّعلى أفْعَـلَ وفَعَّـل بمعنى واحد ، فلا دلالة للسامع في المثال الأول ، وفي المثال الثاني ؛ لم تَعُدْ الفتحة بعد لام الفعل لاصقة ضميرية تدل على المؤنث ، بَلْ دَلَّت على غائبٍ مذكرٍ مفردٍ مجهولٍ ، فيقال : قَتَلَ البنت ولا يقال : قَعَدَ البنت ، ويقال ذلك للمذكر في المثالين سواء أكان لازماً أم متعدياً. " فالفتح والكسر هما عاملان رئيسان يدخلان في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين ، فالأَول : الاتباع للتجانس بين الحركات ، ولا يُمْنَع الضمُ من ذلك أَيضاً إذْ تُحَرَّكُ تاء التأنيث الساكنة بالضم للاتباع نحو قوله تعالى: "قالتُ أُخْرُج"(يوسف: 12،مرعي: 2002 ، 139، 204).

ونَصَّ (بروكلمان) على تصرف الماضي بهذه اللواصق قال :" يتصرف الماضي بالنهايات ؛(a) للغائب المذكر المفرد...و(a t) للغائبة المؤنث المفردة ، و(ta) للمخاطب المذكر المفرد،(ti)، للمخاطبة المؤنثة المفردة ، و(tu) للمتكلم المفرد ".(بروكلمان: 1977، 118). ويبدو لي أنَّ مرحلة فتح لام الماضي ، في ضوء ما ذُكِرَ في تفسير صائت الفتح بعد لامه ، تُعدُّ مرحلة ثانية بعد مرحلة السكون إِذْ هي الأَصل ، وعليه يكون الماضي في مرحلته الأولى مُكَوَّناً من مقطعين صوتيين ؛ الأول قصير مفتوح يمثله (ص ح←F a)، والثاني قصير مغلق بصامت

يمثله (ص ح ص← <al) وفي مرحلته الثانية يتكوَّن من ثلاثة مقاطع صـــوتية قصيرة مفتوحة (ص ح، ص ح ص ح) هي (فَ عَ لَ)، والصائت الأَخيـــر بعــد صامت اللام والذي عُدَّ ضميراً لاصقاً، وباختلاف جنس الغائب الذي يَدُلُّ عليـــه ، وباختلاف كمِّيته الصوتية التي تعبر عنها مدة النطق والجهد المبذول لإنتاجه ؛ فأَثره بَيِّنٌ في بنية الفعل في حالة الوقف في قولنا: ذَهَبَتْ وشكله (ص ح ص بَت←bat)، وكذلك في حالة الوصل نحو:ذَهَبَ الولد وشـــكله(ص ح ص)، (بَـــــلْ ← bal) ، كما تُسجِّـــلُ وظيفة الربط بين الفعل والاسم الظاهر، وكذلك مع تاء التأنيث لهـــذا الصائت ، فـــدَّلَ معها أيضاً على المؤنث المفرد الغائب ، والتاء دَلَّـــت على جـــنس الغائب لا على الغائب، كما اشترك صائت الفتح مع الصامتين اللـــذَّين جاء أحدهما قبله، وهو لام الفعل والآخر بعده ، وهو إمَّا تاء التأنيث الساكنة ، وإمّـــا صـــامت اللام من الاسم الظاهر بعد سقوط الأَلف ، والتي ضـــارعت همـــزة الوصـــل فـــي وظيفتها لتجاوز الساكن في اللام بعدها ، فـــأل التعريف إِذْن مُكَوَّنَـــة مـــن همـــزة وصل وصامت اللام ، وعندما يسبقها كلام يُسْتَغْنَى عنها ، إِذْ يقوم بوضيفتها أحـــدُ الصوائت ؛ فتح أم كسرٍ أم ضَمٍّ ، فوقع الصائت نواةً في المثالين وفي الحالتين وقفاً أو وصلاً، ولو سُكِّنت لام الفعل مع لاحقة التاء نحو : ذَهَبْتْ ، في محاولة لمعرفـــة الأصل لحركة لام الفعل ، في حالة الوصل أي: ذهَبْتْ البنت ، لن يتحقق لنا هـــذا ، إِذْ إنَّ النظام المقطعي ، لا يسمح أنْ يتوالى صامتان دون صائت بينهما ، فكيفَ إذا توالت ثلاثة صوامت لا صائت بينهم ، فأدت اللواصق واللواحق ، ســـواء أكانـــت فونُيمات أم مورفيمات ، دورهما في تصحيح البنية المقطعية للكلمة. كما اشـــترك صائتا الفتح بعد فاء الفعل وعنيه في تشكيل المقطعين الأولين . ويبدو لي أنَّ زيـــادة الكمية الصوتية على بنية الكلمة الأصلية ، يظهر أثرها في بنيتها المقطعيَّـــة ، كمـــا ظهر أثرها عندما نَصّ القـــدماء ؛ على أَنَّ الزيادة في المبنى زيادة فـــي المعنـــى ، فالدَّلالة إذن مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالصوت الذي يُجَسِّده الميزان الصرفي ، فيبين لنا صوامت الكلمة وصوائتها الأَصلية في بنيتها والزوائد عليها كذلك ، والمستوى النحوي لا يمكن له أَنْ يُخالفَ أحداً من هذه المستويات الثلاثة وهي علـــى هـــذا الشكل من الترابط ، فهي جميعاً تُمثِّلُ مستويات اللغة الأربعة ." فالنظام المقطعي

من الظواهر الصوتية التي تؤَثر في تغيير الأَبنية الصرفية فـــي بعــض الأَســماء والأَفعال وهذا يكشف بدوره عن مدى التلاحم وعدم الانفــصال بـــين المـــستويات اللغوية المتعددة" (كمال الدين : 1994 ، 113) ، وإذْ نؤيد صاحب هذا الكلام فـــي مدى التلاحم وعدم الانفصال بين المستويات اللغوية المتعددة ، وهي حـــقيقة لغوية كما يبدو لي، فإنّ أثر النظام المقطعي يظهر في بنية الفعـــل الـــصوتية بـــصوامتة وصوائتة ، بسوابقه في المضارع والأَمر، وبلواحقه في صيغه الثلاث ، ويعكس هذا التأَثير وزن الفعل الصرفي الذي يتمثل في تقلب صيغته من حالة إلى حالة ، فالوزن الصرفي هو صورة للبنية الصوتية النهائية التي يكون عليها الفعل، فصيغة فَعَّـــــلَ مثلاً، دلتنا على أَن عين الفعل صوتان لا صوت واحد ، يدلك على هـــذا ، الكتابـــة الصوتية التي أُعتمدت لتظهر أهمية الصوائت نُطْــقياً وموقعياً، من خـــلال شـــكلها الكتابي الذي يتطلب إبرازها بين الصوامت على الشكل (فَعَّــلَ←fa<<ala)، إِذْ لا يصحُّ أن نكتبها على الشكل (fa<āla).

وإذا كان "من النظام المقطعي في العربية الابتعاد عن توالي أَربعـــة مقـــاطع مفتوحة وهو السرُ في تغيير نظام المقاطع ". (عبد التواب : 1981، 63) . فإن هذا التغيير يبرز أَثره في بنية الفعل الصوتية في عدة صور؛ منها ما نجده في ماضـــي الثلاثي عند اتصال ضمير الرفع المتحرك بلامه، نحو: ضَرَبْتُ وعند اتصال ضمير المخاطب نحو: ضَرَبْتَ، وكذلك عند اتصال ضمير المؤنث المخاطـــب نحـــو: ضَرَبْتِ إِذِ اختفى صائت الفتح بعد لام الفعل الذي أُغلِقَ به المقطع الثـــاني مـــن الفعل في الأمـــثـــلة السابقة ، فبدلاً من توالي أربعة مقاطع صوتية قصيرة مفتوحة، وهو ما لايسمح به نظام العربية المقطعي ، إلى مقطعين قصيرين مفتوحين ، بينهما مقطع قصير مغلق بين صامتيه حركة قصيرة هي نواته. ويبـــدو لـــي أنَّ المقطـــع الثلاثي في ماضي الفعل الثلاثي ، هو المقطع الأَكثر ثباتاً ، ويكاد أن يكـــون ميـــزة يمتاز بها هذا النوع من الأَفعال عن غيره ، وبقطع النظرعن مكوناتـــه ، صـــوامته وصوائته ولواصقة ، ساكنة أم متحركة ، فهو ينطبق على الثلاثـــي قبـــل اعتلالـــه أيضاً؛ فَقَوَلَ يختلف عن قـــال ، فالأول يتكون من ثلاثة مقاطع قـــصيرة مفتوحـــة المتوسط منها يتكون من شبه حركة وحركة(wa) ، والجهد المبذول لإنتـــاج هـــذا

المقطع مساوٍ للجهد المبذول في إنتاجه في المقطع المتوسط إذا كان الفعل صحيحاً . والثاني يتكون من مقطعين ، الأول من صامت وحركة طويلة (kā) ، والثاني من صامت وحركة قصيرة (La) ، فأَدَّى هذا الاعتلال إلى اختزال عدد المقــاطع فــي مثل هذا النوع من الأَفعال ، فخالف غيرها في عدد مقاطعها وقد نَصَّ علــى هــذا التخالف ابن القطاع، فالألف المعتلة في قال ، ناتجة عن إشباع صائت الفتح بعــد صامت القاف ، وهي لم تشكل بنفسها مقطعاً صوتياً مستقلاً عن الــصامتين قبلهــا وبعدها ، فالمقطع مركزه الصامت بالدرجة الأولى ونواته الــصائت ، فــلا غنــى للواحد عن الآخر في البنية المقطعية للكلمة ، " فالمقطع العربــي لا بــد أَن يبــدأ بصامت ، وأَن يثنى بحركة ، أَي : أنه لا بد أنْ يبــدأ بمتحــرك (ص+ ح) وهــو الأَساس ".(شاهين: 1980 ، 41) . فالألف الطويلة إِذن في قال ، ليست مستقلة عن صامت القاف قبلها ؛ وإلاّ شكــلَّت مقطعاً بذاتها ، ولأحتاجت إلى صــائت بعــدها أيضاً ، وهذا لا يمكن له أنْ يتحقق إلا مع نصفي الحركــة ؛ الــواو واليــاء ، إذ تتحملان الحركة بعدها بخلاف الأَلف ، ويمكن توضيح الــدور الــوظيفي لنــصفي الحركتين من خلال موقعهما في بنية الكلمة ، إذْ أدّتا ما أدّت الصوامت من وظيفة ، :"... المواقع التي يقع فيها نصفا الحركتين (الواو والياء)، هي نفس المواقــع التــي تقع فيها الصوامت، فهذان الصوتان من الناحية الوظيفية صامتان"(ســتيتية:1992، 149). فنطق الأَلف هو امتداد أطول لنطق حركة الفتح ، فبسبب هذا الامتداد للفتحة نشأت الأَلف ، وأطْــلق اسم حركات طويلة على " الحركات التي يمتد فيها إخــراج النفس امتداداً يصير معه مدى النطق مساوياً لمدى النطق بحركتين ، بــل يتعــدى ذلك، وقد عُبرَّ عنه بمصطلح المدى" (كانتيو: 1966، 146) ، وأَشار إِلى هذا المدى ابن جني عندما استدلَّ على قوله: إنَّ الحركات أبعاض الحروف بقوله:" أنَّكَ متــى أشبعتَ واحدة منهن ، حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ، وذلك نحو فتحة عــين عَمرَ ، فإنك إنْ أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلــت : عــامر" (ابــن جنــي: 1985، 18/1). " فالفتحة مطلقة صوت لين قصير ، فإذا أصــبحت مــا يــسمى بــالأَلف الممدودة فهي حرف لين طويل ، والفرق عادة بين الفتحة الطويلة والقصيرة هو أنَّ الزمن الذي تستغرقه الأَولى ضعف ذلك الذي تستغرقه الثانيــة"(أنــيس: 1961،

105). فلا فرق إِذن بين نظرة القدماء والمحدثين في تفسيرهم لهذه الأَلف وأختيها في العّلة ، الواو والياء ، فجميعها جاءت للإشباع أو للزمن المستغرق في لفظها أو نطقها ، جسَّده الجهد المبذول في إنتاجها ، سواء أكانت قصيرة أم طويلة ، وسِرُّ هذه الإطالة هو" الحرص على صوت اللين وطوله لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة أو الإدغام، لأَنَّ الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين...فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضلي كبير ، وأي عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أَصوات اللين ، وهو نفس السر في إِطالة صوت اللين حين يليه صوت مدغم" (أنيس: 1961 ،108). فضرورة هذه الإطالة تهدف إلى تصحيح البناء المقطعي في بنية الكلمة ، ويَدلُّ هذا التصحيح على النتيجة التي نريدها ، فإِذا ما أردنا مثلاً أنْ نشتق اسم الفاعل من فعل ثلاثي نحو: لَعِبَ ، فإننا نقول: لاَعِب ، فبعدَ إطالة صائت الفتح لفاء الفعل ، انفصلت الأَلف مع الصامت قبلها في مقطع مستقل ، وهو مقطع قصير مفتوح حركته طويلة (Lā) ، ولن تتحقق لنا هذه النتيجة إلا باطالة الفتحة . وفي حالة دمج صامتين في مقطع صوتي واحد ؛ لابدَّ أنْ يكون بينهما صائت قصير، ويكون المقطع شكله (ص ح ص) ، وهذا يدل على مدى ترابط الصامت والصائت في بنية الفعل مقطعياً ، فأدَّى الصائت الواحد بين الصامتين ، شرط تحقق المقطع الصوتي ، فأغنت الحركة القصيرة ، عن حركتين قصيرتين عند اختزال عدد المقاطع في الكلمة الواحدة ، في بنية الفعل المضعَّف ، فاستغني عن صائت الفتح بعد صامت العين فحذف ، فشّكل الصامتان وصائت الفتح بينهما المقطع الثاني من بنية الفعل نحو : مَدَّ و شَدَّ ، فجاءت مقاطعه مكونة من مقطعين بدلاً من ثلاثة مقاطع قبل الإدغام شَدَدَ ، ومن مقطعين بعد الادغام شدَّ، فعدد المقاطع إذن محكوم بعدد الصوائت فيه لا بعدد الصوامت.

وخلُص (حليلي) من اطّلاعه على دراسات المحدثين للمقطع في العربية الفصحى إلى " إجماعهم على اعتبار الصوت عنصراً أَساسياً ومركزياً في تكوين المقطع في هذه اللغة ، لا يستقيم بدونه ولا يشاركه في هذا الاختصاص أي صامت أو حرف لين ، كما هو الحال في بعض اللغات الطبيعية ، وهو مذهب لا جدال فيه

كما يرى ، وبناء على ذلك قال مضيفا:"وعليه فعدد المقاطع فــي الجملــة العربيــة يساوي عدد المصوتات فيها "(حليلي: 1988، 44).

وتوقف عند رأي ابن جني في موقع الحركة أهي قبل الحرف أم بعده، فقــرَّر قائلاً : "إن المصوت ــ الصائت ــ لا يمكن أَن يتحقق إلا إِذا تحقــق الــصامت أو حرف اللين ، في حين قد يوجد الصامت أَو حرف اللين ولا مصوت معــه عنــدما يكون ساكناً ".(حليلي: 1988، 44).

ويبدو لي أنَّ موقع الحركات وأَشباهها ومدى تأثرها بالأصوات المجاورة لها من جهة ، ونوع المقطع في بنية الكلمة مسموحاً به أَم مرفوضاً من جهة أخــرى ، لهما الدور في إطالة الصوت أَو عدمه ، ويظهر ذلك من خلال الــسياق بالدرجــة الأَولى ، وتفعيل المتكلم لقانوني السهولة والتيسير والاقتصاد في الجهد المبــذول ." فالصوت في سياقه يختلف ــ في الأَعم الأَغلب ــ عن المجرد من حيث كمية الجهد اللاَّزمة لإنتاجه ، ومن حيث تأثره بالأصوات السابقة عليه واللاَّحقة لــه ، فمعظــم التغييرات التي قد تصيب الأَصوات في داخل بعض التشكيلات البنيوية، تهدف فــي مجموعها إِلى توفير قدر ما ، من الانسجام بين الأَصوات المتجاورة ، وذلــك مــن أَجل تحقيق السهولة في النطق والخفَّـــــــة في الأَداء " (النوري: 72،71،1992).

وقبل أنْ أختم حديثي عن بنية الفعل الماضي الــذي جــاء علــى وزن فَعَــلَ نحو:ضَرَبَ وجَلَسَ ، لابدَّ من القول ــ عطفاً على ما تقدَّم في أَول حديثــي عــن فَعَلَ، وما ذُكر من رأَي في عدم وجود صائت الفتح في بنيته ــ أَنَّ وجود هــذه اللاصقة في آخر الفعل عند نطقنا لها دون الوصل أَيسر وأَسهل نطقاً وأَقلَّ جهداً من نطقنا للفعل بدونها ، أَي في حالة " عدم وجود حركة والتي يدلَّ عليهــا الــسكون". (مرعي: 1993، 101) . فنطقنا: ضَرَبَ أَيسر من نطقنا : ضَرَبْ هذا من جهة ، ومن جهة ثانيه ؛ فإنَّ وجود ثلاثة مقاطع صوتية في بنية فَعَلَ هي الأقوى في الواقع اللغوي ، إن لم تكن واقعاً ملموساً في نظر أي متسائل ، أومَنْ يذهب إلى قوة أصالة مقطعين صوتيين ثانيهما مغلق بصامت في بنية فَعَلَ ، وإِذا كان وجود هذه اللاصقة مأخذاً عليها في عدم أصالتها في بنية الفعل من جهة، وسبباً مباشراً في زيادة عدد المقاطع الصوتية من جهة ثانية ، فهي لا تؤثر في بنية الفعل من حيث كمية الجهــد

المبذول للإنتاج وسلامة النطق ويسره ، ويبدو لي أَنَّ وجودها في بنية الفعل يحقق إرادة الناطق بفعل قانوني الاقتصاد في الجهد والسهولة والتيسير، كما أَنَّ وجود ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة لم تنفر منه العربية ، فضلاً عن ميزته أَيضاً بصحة مجيئه وبنائه المقطعي كائناً من أَربعة مقاطع صوتية قصيرة في كلمة واحدة ، نحو: شَكَرَكَ و شَكَرَكِ ، فتفرد بها الثلاثي عن غيره من الأَفعال . ويظهر لي أَن وجودها في بنية الفعل ضرورة ملحة، إِن لم تكُنْ مفروضة من المتكلم ، ومقبولة كل القبول من السامع ، وقد بانت أَهمية وجودها ، فلهذا كله جاء بناء الفعل على الفتح لا على السكون. ولعل هذا الذي بدا لي ؛ ما قصده صاحب إِحياء النحو عندما قَرَّرَ : " أَن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعَلَم إِعراب، وإِنَّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أنْ يشكل بها آخر كلِّ كلمة في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية".(مصطفى: 1959، 78) .

فالخفة في الأداء وسهولة النطق ويسره ؛ عاملان كافيان وحدهما لتبرير مجيء هذه اللاصقة بالفتح ، ومحققة هي لأمن اللبس إِذا ما حُرِّك لام الفعل بغيرها أَمْ لم يحُرَّكْ . فقالوا : ضَرَبَ ولم يقولوا: ضَرَبُ أو ضَربِ أو ضَرَبْ عند الوصل ، فأَمر الخفة والسهولة واليسر جلّي وواضح كما هو أمر اللبس جلي وواضح في حالتي الضم والكسر، وزيادة الجهد المبذول والذي مثلها ، كما يبدو لي ، وقوع النبر على لام الفعل عند عدم الحركة جلي وواضح، إِذْ جاء نطق الفعل أَكثر حدة وجهداً رغم قلة عدد مقاطعه عند نطقنا له ، مع عدم وجود صائت الفتح بعد لامه .

وقد قَصَدْتُ من وراء دراسة فَعَلَ بمعزل منفصل عن دراسته مع صيغتي المضارع والأَمر، إِلى عدم دراسته بشكل متكرر وهو أكثر ثباتاً من صيغتي المضارع والأمر عند تنوع الأَفعال. فالماضي المجرد أقل تغير من المضارع والأَمر ، وما يهمنا في هذه الدراسة الصيغة، وهي في شكلها المجرد . فالماضي لا سوابق له بخلاف الصيغتين الأُخريين ، وما قلناه عن فَعَلَ ينطبق على فَعِلَ و فَعُلَ ، من حيث عدد الصوامت والصوائت ، وعدد المقاطع بوجود اللاصقة أو عدمها ، في الصحيح والمعتل والمضّعف ، إِلاَّ أَنَّه في المعتل ؛ الأَجوف

والناقص، يتكون من مقطعين ، الأَول قصير مفتوح حركته طويلة ، والثاني قصير مفتوح حركته قصيرة ، ويكون هذا في الأَجوف في مرحلته الثانية التي تعقب مرحلة الصحة ، ويتكون كذلك من مقطعين صوتيين ، الأَول: قصير مفتوح حركته قصيرة، والثاني قصير مفتوح حركته طويلة عندما يكون الفعل ناقصاً، وهو في مرحلته الثانية التي تلت مرحلة الصحة . ومثال الأَول قولنا : قام و باع، ومثال الثاني: دعا وغزا ، بينما تماثل معتل الفاء ــ المثال ــ مع الفعل الثلاثي في صيغة الماضي بصوامته وعدد مقاطعه ، وحال المضَعَّف كحال معتل العين واللام في عدد المقاطع فالفعل نحو: شَدَّ ؛ يتكون من مقطعين صوتيين ، الأَول قصير مغلق بصامت ، والثاني قصير مفتوح حركته قصيرة .

1. 3 .2 المضارع : فَــعَــلَ (يَفْعِلُ ، يَفْعُلُ).

نَصَّ القدماء والمحدثون ممن اطلعت على مؤلفاتهم ، على مجيء هذين البنائين من فَعَلَ ، وكُلُّ بناء منهما جاء متعديًا ولازماً ، وهما عند بعضهم عمودان من أَعمدة الأَبواب الثلاثة التي عُدَّت دعائم الأَبواب ، والثالث هو يَفْعَلُ من فَعِلَ. (ابن القطاع:1983، 11/1، سيبويه: 1982،4 ، 38، المبرد: 1956 ،1968 ، 1، 2/ 110،الفارابي: 1975، 128/2، العيني: د.ت، 39).

والصوائت الثلاثة التي جاءت ما بين عين الفعل ولامه مغايرة للصائت الذي جاء بين عين الفعل ولامة من فَعَلَ وفَعِلَ ، بخلاف فَعُلَ الذي يلزمه الضم في مستقبله يَفْعُلُ ، فجاء مستقبلها بالكسروالضم من فَعَلَ لابالفتح ، وحافظت بالوقت نفسه على موقعها في البنائين ، والحال كذلك مع صائت الفتح في يَفَعَلُ من فَعِلَ .

وذهبت الدراسات الحديثة هذا المذهب في المغايرة ، إِذْ عَدَّتها " إِحدى الأَسس التي يعالج المحدثون أمر اشتقاق صيغة من أَخرى على أَساسها" (أنيس: 49،1975). ومغايرة حركة العين بين الماضي والمضارع أَصلٌ في هذه الأَبواب، إِذ منها" تأْتي أَكثرالأَفعال العربيه" (شاهين: 1980 66). وتَبِعَ العيني ابنَ جني في تفسيره الذي عَدَّه "دلالة الوجوب في مخالفة الماضي لصيغة المضارع لإِفادة

الأزمنة ، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه ، وكــلّما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوَّة الدَّلالة على الزمان". (ابن جني: 1952، 138/1 ، العيني: د.ت ، 39).

وتَكَلَّف ابن جني في معاييره قياساً ، لضبط حركة عين المضارع في يَفْعِلُ ويَفْعُلُ . إِذْ قرَّر أنَّ الكسر هو القياس للمتعدي وهو الأَصل ، وما جاء على هذا البناء لازماً ، فالأَصل فيه الضم أي يَفْعُلُ قياساً له على يَفَعُلَ من فَعُلَ ، إِذْ المضارع منه هذا البناء ، قال ابن القطَّاع وآخرون : "وما كان على فَعُلَ فمستقبله يَفْعُلُ لا غير" (ابن القطاع: 1983 11/1 ، السيوطي: 1986، 96/2، ابن قتيبة:1967، 373) . وقال سيبويه: " فضروب الأَفعال أربعة ؛ يجتمع في ثلاثة ما يتعدَّاك ومالا يتعدَّاك ، ويبين في الرابع ما لا يتعدى، وهو فَعُلَ يَفــْعــُلُ (سيبوية:1982 38/4). وكما كان القياس للمتعدي كسر عين مضارعه، جعل (ابن جني) ضم عين المضارع قياساً للازم ، شأنه شأن يَفَعُلُ من فَعُلَ الذي لايتعدى في الأَصل. فالمتعدي واللازم ؛ معياران رئيسان عند (ابن جني) لضبط حركة عين المضارع ، قال :"وأنا أَرى أنَّ يَفْعُلُ فيما ماضيه فَعَلَ في غير المتعدَّي أَقيس من يَفْعِلُ ، فضَرَبَ يَضْرِبُ إذاً أَقيس من قَــتَــلَ يَقْــتُــلُ وقَعَدَ يَقْعُــدُ أقيس من جَلَسَ يَجْــلِسُ ، وذلك أنْ يَفْعُــلُ إِنما هي في الأَصل لما لا يتعدّى نحو: كَرُمَ يَكْرُمَ ... فإِذا كان كذلك كان أَنْ يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فَعَلَ أَولى وأَقيس (ابن جني:1952، 379/1) . وقول ابن جني هذا دُحِضَ من قبل القدماء أنفسهم ، وجاء هذا الدحض على الإطلاق دون تصريح بلفظ المتعدي أو اللازم ، قال أَبو زيد : " طُفتُ في عُليا قيس وتميم مدةً طويلة ، أَسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم ، لأَعرف ما كان منه بالضم أوْلى وما كان منه بالكسر أَولى ، فلم أَجدُ لذلك قياساً ، وإنما يتكلَّم به كلُّ امرىء منهم على ما يَسْــتَّحْسِنُ ويَسْتَخِفُّ لاعلى غير ذلك" (السيوطي: 1986، 2 /207 ، 208 ، أبوزيد : هو سعيد بن أوس الأنصاري ت215 ، له عدة كتب منها، كتاب اللغات، النوادر، تخفيف الهمز ، انظرابن النديم: 1971، 60).

وقال ابن درستويه في شرح الفصيح :" كلُّ ما كان ماضيه على فَعَلْت بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللَّين ولا الَــحلْــق فإِنَّه يجوز في مستقبله

يَفْعُلُ بضم العين ويَفْعِلُ بكسرها"(السيوطي :1986 ،1 / 207) . وذهب البكوش إلى أنَّ الضم جاء أكثر من الكسر في المتعدي، ودعّم رده بالاستعمال القرآني ، قال بعد دراسته الإحصائية عن الضم والكسر في مستقبل الأَفعال: " أنَّ كلام ابن جني يتنافى والواقع اللغَّوي ، إِذْ نرى أَنَّ الضم يفوق الكسر:516/802، والاستعمال القرآني يدَّعم ذلك أَيضاً : 88/102، ولاشك أنَّ المتعدي من هذه الأفعال يفوق اللاَّزم ، وهو ما يجعلنا نشكَّ في قيمة رأي ابن جني في هذه المسألة " (البكوش:1987، 92) . فكثرة الاستعمال وغلبة الضم على الكسر، في صيغة الأفعال جاءت أقوى من قياس ابن جني ، والكثرة ، كما يبدو لي ، أولى حكماً من القياس ، إِذْ تنتمي هي الى السماع في الأَصل .

ومن اللغويين مَنْ كان أكثر اعتدالاً في ضبط حركة عين المضارع عند تجاوز المشهور من الكلام ، فترك الخيار للمتكلم ، قال ابن القطَّاع : " فما كان على فَعَلَ من مشهور الكلام مثل ضَرَبَ ودَخَلَ ، فالمستقبل فيه على ما أتت به الرواية وجرى على الألسنة يَضْرِبُ ويَدْخُلُ ، فإِذا جاوزت المشهور فانت بالخيار إِنْ شئت قلت يَفْعِلُ أو يَفْعُلُ " (ابن القطاع: 1983، 11/10/1). ونَسَبَ هذا القول إلى أبي زيد. وذهب بعضهم إلى كسر عين يَــفْعِلُ إِذا لم يُعْرف المستقبل . قال : "إِذا عُرِف أنَّ الماضي فَعَلَ بفتح العين ولم يعرف المستقبل فالوجه أنْ يكون يَفْعِلُ بالكسر لأَنَّه أكثر والكسر أخفُّ من الضم"(ابن يعيش: د.ت ،152/7،ابن القطاع: 1983 ،324). ويبدو لي أنّ المعيار الأَهم من بين المعايير التي ذُكرت لضبط عين المضارع ، هذا المعيار الذي ذُكِرَ أَخيراً ، وهو معيار الخفة الذي يطلبه المتكلم أصلاً ، دون أنْ يلتفت إِلى الفعل ، سواء أكان متعدياً أَم لازماً ، والكثرة مردها في الأساس إِلى معيار الخفة هذا . وذكر سيبويه ما يؤيد رأي ابن جني في لزوم الضم للازم ، دون أن يذكر لزوم الكسر للمتعدي أو الضم للازم ، قال سيبويه في باب الخصال التي تكون في الأَشياء: " وقالوا : نضَر وجهُه ينضُرُ، فبنوه على فَعَلَ يَفْعُلُ مثل خرج يخْرجُ ، لأَنَّ هذا فعل لا يَتَعدَّاك إِلى غيرك، كما أنَّ هذا فعلاً لا يتعدَّاك إِلى غيرك"(سيبويه: 1982 ،28/4). وسلك ابن القوطية وابن القطّاع مسلك ابن جني في قياسه ؛ إلا أنَّهما جعلا ، كسر العين مع اللازم وضمها مع المتعدي ، عندما

اختلفت بنية الفعل عن بنيته عند ابن جني ، فقياسهما جاء في الأفعال المضعَّفة لا السالمة وكلها صحيحة . قال ابن القوطية: " والضم يستثقل في المضاعف ، فما كان منه على فَعَلَ متعدياً فإن مستقبله على يَفْعُلُ ، غير أفعال جاءت باللغتين ؛ هرَّه يَهُرُّه ويَهرِّه كرهه ، وعلَّه بالشراب يَعُلّه ويَعِلّه ، وشَدَّه يَشُدّه ويَشِدّه" (ابن القوطية:1892 ، 3 ، ابن القطاع: 1،1983/9). فالقاسم المشترك عند سيبويه بين الفعلين هو عدم التعدي من جهة، وبنية الفعل من جهة ثانية ، ويبدو لي أنَّ سيبويه قد جاء به على فَعَلَ لا فَــعُلَ للغة ثانية فيه ، وليس عدم التعدي هو العامل المهم في ضبط حركة عينه ، إذا ما علمنا أنَّ لهذا الفعل ثلاث لغات ويتعدى ولا يتعدى أيضاً ، فضلاً عن معنى الحُسْن الذي يختص به بناء (فَعُلَ). و قال ابن القطَّاع: "ونَضَرَالله تعالى وجهه و(أنْضَرَه) أنعمه. فَنَضِرَ ونَضَرَ و (نَضُرَ) نَضَارة ونَضْرة ونُضورا (ابن القطاع:1983، 214/3). وقال صاحب اللسان: "ونَضَرَ الله وجهه يَنْضُر نَضْر أَي حَسَّن . ونَضَر وجهه يتعدى ولايتعدى ، ويقال : نَضُر ، بالضم ، نَضَارة ، وفيه لغة ثالثة نــَضِرَ، بالكسرة ؛ حكاها أبو عبيد ت.223هـ" (ابن منظور:د.ت، نضر) . أمَّا قياس ابن القوطية لضبط حركة عين المضارع في الأفعال المضاعفة ؛ فهي أكثر تحديداً من قياس ابن جني ، فالأفعال المضاعفة أقل عدداً من السالمة رغم أنهما على فَعَلَ ، كما أنَّ بنيتها اختلفت عن بنية الأفعال السالمة ، فثقل معها الضم أكثر مما هو مع الأخيرة ، وذكر النحاس : أنَّ " الأفعال المعتلة والمضاعفة لها معايير محددة ذات نزعة قاعدية " (النحاس:1988 ،11) ، ولم يذكر لنا أيَّــاً من هذه المعايير .

وتعددت مواقف اللغويين في أمر صحة تعاقب الضم والكسر علــى عــين المضارع في يَفْعُلُ و يَفْعِلُ ، فاختار الفرَّاء الكسر دون علــَّـة (الــسيوطي:1986 39/2) . وجعل ابن درستوريه في شرحه لفصيح ثعلب الاستحسان والاســتخفاف المرجعين الرئيسين في اختيار العرب للضم أو الكسر ، قال : " وليس أَحدهما أَولى بــه مــن الآخــر، ولا فيــه عنــد العــرب إلا الاستحــسان والاســتخفاف" (السيوطي:1،1986/207)، وذكر السيوطي ما أُخِذَ على ابن درستويه في اختيــاره الكسر في يَنْفِرُ ويَشْتِمُ ، إِذْ لا عِلــَّة له ولا قياس ، ووَصَفَ اختياره هذا ؛ بأنَّه نقض

لمذهب العرب والنحويين، وعلَّــل هذا الخروج ظنــاً لكثــرة الاســتعمال فُخُــصَّ بالفصاحة عن غيره ، ثُم ما لبث ، حتى نفى عن الفــصاحة كثــرة الاســتعمال أَو قِلّتها ، قال : "ونظنَّ المختار للكسر هنا وَجَدَ الكسر أكثر استعمالاً عنــد بعــضهم، فجعله أفصح َمن الذي قلَّ استعماله عندهم ، وليست الفصاحة في كثرة الاســتعمال ولا قِلَّته ، وإنَّما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلّة ، وإنْ كان ما كثر استعماله أعرف وآنس لطول العادة له" . (السيوطي:1986، 208/2) ، فاحتكم في النهاية إِلى العرف وكثرة الممارسة ، التي كانت من وراء كثرة الاستعمال ، فأَوجبت بالتــالي اختيار الكسر.

ولم يعتد أبو علي الفارسي بالخفة عاملاً في كسر المضارع ، عندما غلَّبه غيره من اللغويين على الضم لأجلها ، جاعلاً هذا التغليب من باب التوهم عندهم ، وذهب إِلى أنَّ الكسر أفصح من الضم وسبب الفصاحة هي الخفَّة أيــضاً، قــال : " هــذان المثالان يعني يَفْعِلُ ويَفْعُلُ جاريان على السواء في الغلبة والكثــرة ، وقــال أبــو الحسن : يَفْعِلُ أَغلبُ من يَفْعُلُ ، قال أَبو علي : وذلك ظَنٌ ، إِنَّما توهم ذلك من أجل الخفّة ، فحكم أنَّ يَفْعِلُ أكثر من يَفْعُلُ ، ولا سبيل إِلى حصر ذلك فَيُعْلَمُ أيهما أكثــرُ وأغلبُ ، غير أنَّا كلما استــقرينا باب فَعَلَ الذي يَعْتَقِبُ عليه المثالان يَفْعِلُ ويَفْعُــلُ، وجدنا الكسر فيه أفصح وذلك للخفَّة ، كقولنا : خَفَقَ الفــؤاد يَخْفِــقُ ويَخْفُــقُ ، وحَجَلَ الغُــرابُ يَحْجِلُ ويَحْجُلُ ، وبَرَدَ الماءُ يَبْرِدُ ويَبْرُدُ ... فهذا مذهب أَبي علــي في يَفْعِلُ ويَفْعُلُ " (ابن سيدة: 1316 ،1321 ، 123/4). واختار أبو حيان "المسموع منهما وإنْ لم يسمع ، فأشكل جــاز يَفْعُــلَ ويَفْعِــل " (الــسيوطي:1986، 39/2) . ووصف البكوش هذا الموقف بأنَّه الموقف الطبيعي ، ولم يــذهب إِليــه كمــا فهــم القرمادي في تقديمه له ، بل ذهب إِلى موقف (ابن عصفور) الــذي جــاء علــى الإطلاق عندما يجتمعان ، الضم والكسر، في الفعل الواحد بقوله: "وهمــا جــائزان سُمعا للكلمة أو لم يسمع إِلاَّ أحدهما"(ابن عصفور: د.ت ، 121، السيوطي:1986، 39/2 ، البكوش : 1987 ، 11، 95) .

ويلاحظ أنَّ أبــا علي قد أنكر أنْ تكون الخفة معياراً أو شــرطاً للكثــرة أو الغلبة ، واعترف بها شرطاً للفصاحة ، عندما صَعُبَ عليه حصر أي الحركتين أكثر

في مضارع فَعَلَ ، ولم يَقُلْ بالكسر للمتعدي وبالضم للازم قياساً كما ذهب إلى ذلك تلميذه .

أمَّا المحدثون ؛ فذهب جُلُّهم إلى أنَّ مجيء الضم والكسر في البنائين؛ مَرَدُّه بالمقام الأول إلى لهجات القبائل ، إذْ إنَّ " القبائل البدوية كانت تميل إلى الضم ، في حين أنَّ القبائل المتحضرة كانت تميل إلى الكسر " (أنيس:1965، 161) . وإلى هذا ذهب المطلبي ؛ فلم يجعل هذا الاختلاف مقصوراً على اللهجات العربية القديمة ، بل موجود في اللهجات الحديثة أيضاً قال: "إنَّ القبائل العربية تختلف في حركة عين الفعل باختلاف ميولها الصوتية ، وبقيت هذه الظاهرة واضحة في اللهجات الحديثه ، فلهجة الأَرياف في جنوب العراق ، تميل إلى كسر عين الفعل المضارع ، فيقولون: يَسِكِتُ ويَاكِلُ ويَقْعِدُ ، وفي لهجة بغداد بالضم ، إذ يقولون : يَسْكُتُ ويَأكُلُ ويَقْعُدُ بالقاف المهموسة . واستنتج أنَّ هذه الحركة غير مستقرة في أفعال العربية ولهجاتها ، وأنَّ العرب لم تُعْنَ بها مستنداً إلى قول أبي زيد ، ومرجحاً بالوقت نفسه ما وُضِعَ من أبواب وقواعد لهذه الحركة ، إنَّما كان من عمل اللغويين حين جمعوا اللغة وصنعوا المعجم "(المطلبي:1978، 176،177) . وهذا الرأي جاء متفقاً مع رأي الجندي في دراسته للهجات العربية ، عندما ذهب إلى أنَّ سبب الاضطراب في صيغ المضارع العديدة ؛ مرجعه إلى هم اللغويين في الجمع اللغوي ، مما أدّى إلى الخلط بين الفصحى ولهجات القبائل الأخرى ، فخلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، في حين أقرَّ بصحة تعاقب الكسر والضم في غير المسموع عن العرب ، ورجَّح سببه إلى أنَّهم: " كانوا في طفولة اللغه يستعملون أحد الوجهين للفرق بين المعاني المختلفة ، وأنَّ شكل الحروف قديماً كان له تأَثير في المعنى، فينفُر بالضم من النفار والاشمئزاز، وينفر بالكسر من نفر الحجاج من عرفات (الجندي: 1983 ،559/2، 562 السيوطي : 1986 ، 208/2 ، البكوش : 1987 ، 96) .

وذهب عبد الجليل إلى تفسير هذا التباين في أبنية الأفعال ، إلىعادات نطقية صوتية ، قال: " التباين في أبنية الأفعال في لهجات القبائل العربية ، حدث بسبب العادات النطقية الصوتية لهذه القبائل ، التي وجهَّت البنى صوب مرافىء قوانين

اختزال ونسب التسارع والسهولة واليسر، وقد وَفَّر هذا لها تربة خصبة وسط التراكيب العربية ، فتميم تميل إلى الضم وأهل الحجاز الى الكسر".(عبد الجليل:1998 ، 225) .

فإذا كان هذا التباين مَرَدُّه إلى عادات نطقية أو ميول صوتية ، فلا أثر للتعدي واللزوم في بنية الفعل بخلاف قياس ابن جني المذكور سابقاً ، إذْ لم تثبت أيضاً الكثرة أو القلة معياراً لاختيار الكسر أو الضم في حركة عين المضارع ، وهل مضارعة يَفْعُـلُ من فَعَلَ ليَفْعُـلُ من فَعُـلَ ، معياراً قوياً للزوم الضم في اللازم، و" فَعُلَ ضَرَبٌ قائم في الثلاثي برأسه" (ابن جني: 1952، 376/1). بحسب قوله . وإذْ كان القاسم المشترك بين يَفْعُلُ من فَعَلَ و فَعُلَ الضم لأجل اللزوم ، فلا بد إذاً من قاسمٌ مشترك بين يَفْعُلُ المتعدي ، وبناءً آخر متعدياً مضارعه بالضم ، أم أنَّـه خرج على قياس ابن جني رغم كثرتهُ ، وشأن يَفْعِلُ من فَعَلَ اللازم شأنُ يَفْعُلُ في خروجه أيضاً . والفعل المتعدي تحقق بكسر عين المضارع وضمها ، فقد جاء التعدي في البنائين يَفْعِلُ و يَفْعُلُ ، مع أنَّ صامتيهما وصائتيهما ومقطعيهما متساويان عدداً ومتفقان نوعاً ، بقطع النظرعن حركة العين فيهما ، ليس لأحدهما ميزة عن الآخر إلا للفظ الصائت بعد العين ، وليس الكسر شرطاً للمتعدي أو أنَّ المتعدي لا يلزمه إلاَّ الكسر ليتحقق ، فجاء الضم في المتعدي والكسر في اللازم ، ولم يَخِلُّ أيُّ الصائتين بعد صامت العين في دلالة الفعل سواء أكان لازماً أم متعدِّياً .

ويبدو لي أنَّ كسر العين أو ضمها من المضارع ــ سواء أكان متعدياً أم لازماًــ موافقة تماماً ومُجسِّدة لقانون المغايرة الذي دافع عنه ابن جني ، وكسر العين أو ضمّها هو أمر متعلق بالصيغة بالمقام الأول ، وقد أدرك بشر هذا عندما تعرض لتعاقب الضم والكسر على عين المضارع بقوله : " فكون الفعل المعين على وزن فَعَـلَ يَفْعِـلُ أو فَعَلَ يَفْعُـلُ ، أمر يتعلق بصحة نطق الصيغة ، ولكنه لايفيد أثراً ملحوظاً أو غير ملحوظ في الجملة والعبارة ، فمضارع ضَرَبَ مثلاً لا تتغير وظيفته النحوية في التركيب سواء أكانت عينه مكسورة أم مضمومة ، ولكن تتغير قيمته النطقية فيما لو استعملناه على وزن غير وزنه المنصوص عليه ، وأضاف: أنَّ معرفة هذه القيمة النطقية تدخل في باب آخر غير باب الصرف ، إنَّها

من قضايا الثروة اللفظية ، أو هي من مباحث متن اللغة والمعجمات وما إليها، وأنَّ معرفة أوزان الفعل ليست هي الفيصل والمرشد الوحيد في التعرف على الصيغة المناسبة لهذا الفعل أو ذاك ، بل إنَّ الخبرة والدربة العملية ، والسماع والثقافة اللغوية ، كُـلَّها تعين على النطق بالصيغة الصحيحة ، واختلاف أوزان الفعل مرجعه إلى اختلاف اللهجات أو عدم الإستقــرار على صوره معينة" (بشر: 1969، 105) . ويظهر لنا من هذا الكلام أنَّ الصيغة وحدها قاصرةٌ تماماً عن ضبط حركة المضارع ، مادام هناك معايير أهم منها في معرفة وزن الفعل الصحيح ، وهذا القصور في الصيغة تنبه إليه مصطفى النحاس ، عندما طرح حلاً لضبط حركة عين المضارع ، بقوله: "إنَّ الحل الصحيح لمشكلة عين المضارع من الثلاثي، ليس في عمل معجم للأفعال المأنوسة أو في عمل احصاء للأفعال الثلاثية المستخدمة في اللغة، لأنَّ الصيغة وحدها لا تكفي ، بل لا بد من إضافة المعنى إليها، وبذلك تأخذ عين الفعل مكانتها في اللغة من حيث الثبات والإطراد"(النحاس : 1988 ، 30) . وأقرَّ صاحب هذا الطرح بصعوبة هذا الحل أيضاً بقوله:" إنَّ التمييز بينهما أي ؛ يَفْعِلُ ويَفْعُلُ ، عن طريق المعنى يحتاج إلى طاقة تفوق مستوى الذاكرة، إذْ لم يشتهر أحدهما بضم أو كسر في الأفعال الصحيحة السالمة ، لأنَّ الأفعال المعتلة والأفعال المضاعفة ؛ لها معايير محدَّدة ذات نزعة قاعدية " (النحاس: 1988 ،11، البكوش:89،1987). واضافة المعنى للتمييز بين الصيغتين أمرمشكوك فيه ما لم يُدعّم بإحصاء دقيق جداً على رأي البكوش (البكوش: 1987، 93) .

وعاد صاحب الحل في نهاية بحثه ليعترف " أنَّ ما يميز باباً من باب هو الاستعمال ؛ كثرة وقِـلَّـة ، وإنَّ إيجاد حلٍ لمشكلة عين الثلاثي، إنما يأتي من خلال التركيب ــ السياق ــ لأنَّ الفعل منفردا يُمثِّـلُ الصيغة فقط ، أمَّا السياق فيمثل الفعل صيغة ومعنى ، لأنَّ المعنى الدَّلالي ذو تأثير في بناء الفعل والمصدر أحياناً ، بل إنَّ اختلاف صيغة المصدر للمادة الفعلية الواحدة قد يستدل بها صيغة الباب "(النحاس:1988، 30). ولا أحدَ يُنْـكِرُ أنَّ الفعل منفرداً قد يجوز فيه الوجهان، إِذْ لم يشتهر أحدهما بضم أو كسر، ولكن أليس موقع الصوت في السياق له الدور الكبير في التأثير فيما جاورهُ من الحروف ، وأنَّ المتكلم يُحكِّـمُ ذوقه عند

نطقه للأصوات داخل التركيب ، فيميل إلى الأخَّف استناداً إلى قانوني السهولة والتيسير والاقتصاد في الجهد ، وفي الوقت نفسه لا يتعارض لفظ الفعل بذوق المتكلم مع إرادته وغاية السامع ، إذْ ما قصد المتكلم دلالة معينة يتوقعُ من السامع إدراكها ، وأشارالبكوش إلى دور المتكلم هذا ، بمدى اشتراك الضمة والكسرة في الأفعال اللازمة والمتعدية ، إذْ وصلت إلى (284) بقوله: " وضخامة هذا الرقم تدل على تردد العربية في الحالات المطلقة بين الضمة والكسرة ، لعدم وجود عامل اختياري دقيق ، فكأنَّ الأمر موكول إلى ذوق المتكلم وإحساسه الذَّاتي لتجانس الأصوات ، ولذلك كانت الفوضى كثيرة في هذه الحالة" (البكوش: 94،1987) . والمتمعِّنُ لنوع الصائت بعد صامت العين في صيغة المضارع ، في جدول الأفعال الملحق ، سيدرك حقيقة صحة هذه الضخامة ، ونضيف في ضوء هذه الفوضى : أنَّ هذا القياس لا ينطبق على هذين البنائين ، بل هو خاص بضروب التعدي ، ولو أشار ابن جني إلى ضَرْبٍ واحد أو أكثر من ضروب التعدي ، كالمضارع من أفْعَلَ وفَعَّلَ ؛ لكان معياراً قوياً لتقوية قياسه السابق ، مع التحفظ بالوقت نفسه على قصور الصيغة في ضبط حركة عين المضارع ، وذلك من خلال استخدام صيغة أفْعَلَ أو فَعَّلَ ، في تعدية الفعل اللازم وتكثير المتعدي نحو ؛ أقَعَدَ ، يُقْعِدُ ، يُقَعِّدُ ، للازم ، وقَتَلَ يَقْتُلُ يُقَتِّلُ للمتعدي ، أمَّا المكسور المتعدي ؛ فيبقى على صيغته نحو ضَرَبَ يَضْرِبُّ يُضَرِّب ، كذلك اللازم المكسور نحو؛ جَلَسَ يَجْلِسُ يُجْلِسُ ، يُجلِّسُ ، وكذلك الحال في الأفعال التي عينها أولامها حرف حلق، فوجب فتح عينها لأجله، نحو : قَطَعَ يَقْطَعُ يُقطِّعُ . وهذه الأفعال التي ذكرت، وجاءت على وزن يُفَعِلُ ، لن تأتي لنا إلاَّ بضم سابقة حرف المضارعة ، وأضيف أيضاً ، بقطع النظر عن شرط المغالبة الذي عُدَّ معياراً قوياً لضم عين المضارع ، أنَّ ضبط حركة عين المضارع لم يجد اللغويون قدماء ومحدثون قاعدة أو شرطاً صارماً ، يتيحان لنا معرفة حركة عين المضارع إذْ لم تعد الكثرة أو القلة، ولا التعدي أو اللزوم ، معايير نلجأ اليها للجزم بوجه دون آخر، ويبقى ، كما يبدو لي ، أنَّ الحل الذي طُرِحَ بأضافة المعنى الى الصيغة من خلال السياق ، هو حلٌ واقعي ، دون أنَّ نغـيِّبُ في الوقت نفسه دور الأصوات وأثرها في بنية الفعل

لازماً كان أم متعدياً، ما دام المتكلم يُفَعّلُ قوانين السهولة والتيسير والاقتصاد في الجهد ، ليتحقق الإنسجام الصوتي بين صوامت وصوائت الكلمة داخل التركيب ، فبنية الكلمة خاضعة أولاً للكمية الصوتية ، زيادةً أو نقصاً ، وقد ثبت هذا عند استخدام صيغة فَعَّلَ ، وكذلك عند حذف أشباه الحركات عند جزم الفعل الذي تحتوي بنيته على هذه الأشباه ، نحو لم يَقُلْ من لم يَقُولُ ، ولم يَقمْ من لم يَقُوْم ، وكذلك فاء الفعل عند أخذ الأمر من بعض الأفعال نحو خُذْ وكُلْ من أَخَذَ و أَكَلَ ومصدريهما .

فمعيارا التعدي واللزوم ليس لهما أثر بَيِّن في بنية الفعل ، سواء في الواقع اللغوي المنطوق أو المكتوب ، بل إنَّ ضروب التعدي أقوى أثراً من غيرها ، وبنية الفعل الناتجة زيادة أو نقصاً ، لا يترتب عليها ـ كما يبدو لي ـ تكلفاً في النطق إِذْ تَبْرزُ الخفة ويزول الثقل ويقل الجهد المبذول للإنتاج ، دون أنْ يكون وقوع في مخالفة صوتية أو ظهور مقطع غريب على بنية اللغة أو تعارض في الدَّلالة ، وهذا يدلُّ على مدى الترابط بين مستويات اللغة جميعها ودورها في بنية الكلمة ، فإذا ما برز أي عارض يخلُّ في بنية الكلمة ، فلا بدّ من تصحيحه ، وإذا ما وقع المتكلم في مخالفة لغوية ، وهو غير مدرك لهذه المخالفة ، فلا تعدّ مخالفته شذوذاً ، مادام الإجماع على بديلها صحيحاً. أمّا إذا كان مدركاً لهذه المخالفة ؛ فهو إما انتصاراً لقاعدة آمن بها ، فدافع عنها واحتجّ لصحتها ، فـعَلَلَّ ما علل في سبيلها ، وإما قياساً خاطئاً أو مبالغة في التفصح على رأى المحدثين. (عبد التواب: 1981، 68 ، 79). أمَّا إذا كان اللفظ خاضعاً للهجة ما ، فهي ليست بحاجة إلى تفسير ، مادامت اللهجة ضمن الواقع اللغوي المنطوق ، والمفارقات التي تختصُّ بها لهجة دون أخرى ؛ لم تعد خارجة على اللغة ، بل هي سعة فسيحة لهذه اللغة جاءت على لسان ناطقيها .

الماضي المضارع والأمر:

أولاً: فَعَلَ ، يَفْعِلُ .

أورد ابن القطاع في كتابه كثيراً من الأفعال التي جاءت على هذا البناء لازمة ومتعدية، فمن اللازمة ذكر(جَزَلَ ، جَلَسَ، جَزَم...الخ).(ابن القطاع: 1983،1/ 19،166،158،167).

أ- الماضي: يمكن القول بأنَّ ما انطبق على فَعَلَ ، ينطبق على جَلَسَ ، فقد مرّ بنا في مقدمة هذا الفصل دراسة بناء فَعَلَ ، إذْ هو يمثله في عدد صوامته وصوائته و أنواع مقاطعه ، فجلس يتكون من ستة أصوات مناصفة بين صوامته وصوائته، وكل صامت وصائت يشكلان مقطعًا صوتيًا قصيرًا مفتوحًا ، وهي مقاطع سمحت بها العربية في بنيتها المقطعية ، ويمكن توضيحها بالكتابة الصوتية التالية:

جَـ لَـ سَ ğalasa

ب- المضارع : يَجْلِسُ ، يَفْعِلُ.

يتم بناء المضارع من الماضي بإضافة إحدى سوابق حروف المضارعة في أوّله ، وهي (الهمزة ، أوالتاء ، أوالنون أوالياء) ، إذ عدّ المضارع فرعاً على الماضي بهذه السوابق وبها يتصرف ، وقد نصّ على ذلك أكثر اللغويين قدماء ومحدثين ، فقالوا: "المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي " (الأستراباذي:1982 ،114/1). وذكر السيوطي أنّ: " المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي...لأنّ معنييهما متغاير وتغير المعنى يقتضي تغاير اللفظ). (السيوطي: 1980، 30/6). ومن المحدثين ، قال بروكلمان : " أمّا المضارع فينصرف بالمقاطع التي تزاد في أوله؛ للغائب المذكر المفرد(ya)، وللغائبة المؤنثة المفرد (ta) ، وللمخاطب المفرد (ta) وللمتكلم المفرد (>a)، وللمتكلم الجمع (na) . (بروكلمان: 1977 ، 116) . وزيادة هذه السابقة تستوجب تسكين ما بعدها ، أي حذف حركة المقطع الثاني ، إذ بزيادة الكمية الصوتية زاد عدد المقاطع ، فبدلاً من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة متحركة مقبولة ، إلى أربعة مقاطع صوتية قصيرة متحركة مرفوضة ، وهي متتابعة في كلمة واحدة . "لأنها تمثل عنصر توتر وإجهاد للناطق ، وفراراً من الثقل تعمد العربية إلى إدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد عن طريق التخلص من حركة المقطع الثاني " (الشايب: 1986، 87) . وهذا ما عبّر عنه القدماء إذْ ألزموا حذف حركة ما بعد السابقة " ويسكن ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبداً ، نحو

يَضْرِبْ... وإنّما سكنت لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم ، وهذا معدوم في كلامهم " (ابن يعيش: 1973، 62). وهذا الحذف أدّى إلى تصحيح بناءالفعل المقطعي من جهة ، وإلى اختزال عدد المقاطع إلى ثلاثة مقاطع مقبولة من جهة أخرى ، فانضم الصامت ، وهو فاء الفعل بعد حذف حركتة مع سابقة المضارعة وصائتها، في مقطع صوتي واحد، وشكل صائت المضارعة ، الفتح ، نواة لهذا المقطع (yağ) ، وبقي المقطعان الآخران قصيران بعد الزيادة، فلم يتأثرا بها، إلا إنَّ حركة المقطع الثاني ، تحولت من الفتح إلى الكسر(Li←La). وهذا التحول الحركي ، مرده الانسجام الصوتي ؛ فصامت اللام يناسبها الكسر في هذا البناء ، وهذا يبدو لي من تأثير الصامت في الصائت ، ولم يحدث هذا التحول قبل الزيادة في الكمية الصوتية ، فلفظنا: يَجْلَسُ بفتح اللام ليس أيسر وأسهل ، بل أكثر تكلفاً من لفظنا (يَجْلِس) بكسر اللام ، ويمكن توضيح هذه التغيرات بالكتابة الصوتية التالية :

جَلَسَ	يَجلَسُ	يَجْلِسُ
ğalasa	Yağalasu	yağlisu
جَلَسَ (مجرد)	يَجَلَسُ (بنية عميقة)	يجْلِسُ(بنية سطحية)

أمّا تحول صائت المقطع الأخير من الفتح إلى الضم ، فمرّ بنا في بناء فَعَلَ إذْ عدّت الفتحة لاصقة ضميرية والمسند إليه غير مذكور، وقد سمّى دك الباب وجود هذه اللواصق في " صيغتي الماضي نحو:كَتَبَ ، وكَتَبْتَ، وصيغتي الحاضر والمستقبل نحو: يَكْتُبُ ، وتَكْتُبُ بالصيغ الفارغة ؛ لأنَّها لا تشتمل على ضمير... وأنَّ صيغة الماضي المجردة من حروف الزيادة هي الصيغة الأصلية، والصيغ الباقية مشتقة منها بالزيادة في أولها وآخرها... ولا حاجة إلى أنْ يلفظ مع صيغة الفعل المصرفة في الماضي أو المضارع أو الأمر، ضمير منفصل يشير إلى المسند إليه الفاعل ؛ لأنَّ الصيغة المصرفة نفسها تشتمل بالضرورة على ما يشير إلى المسند إليه ".(دك الباب: 1991، 34،35) .

ولم يجعل ابن جني قانون المغايرة مقصوراً على مخالفة حركة عين الفعل في الماضي لحركة عينه في المضارع ، بل ذهب إلى أن تسكين فاء الفعل في

المضارع ، هو ضمن إطار هذا القانون فقال :" إنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ، إذ الغرض في صيغ هذه المثل، إنما هو لإفادة الأزمنة ، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان ، فمن ذلك ؛ أنْ جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع ، وخالفوا بين عينيهما"(ابن جني:1952،375/1). وقد جسّد عبده كلام ابن جني هذا ، قاعدة صوتية خاصة، إذ أطلق عليها " قاعدة حذف حركة فاء الفعل المضارع ، وتعني أنَّ العلة تحذف في المضارع بعد تصحيح الأول من جذع الكلمة" (عبده: 1982، 1983، 114) .

جـ – الأمر: (افْعِلْ) .

يشتق فعل الأمر من الفعل المضارع بنزع سابقة حرف المضارعة من أوله، وقد وضع القدماء ضوابط لأخذ هذه الصيغة ، قال ابن يعيش: " وأمَّا صيغته فمن لفظ المضارع ، تنزع منه حرف المضارعة، فإنْ كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً أبقيته على حركته... وإن كان ساكنا أتيت بهمزة الوصل ضرورة امتناع النطق بالساكن".(ابن يعيش: د.ت،58/7). وهذه القاعدة العامة تنطبق على كل الأفعال المضارعة؛ الثلاثية والرباعية والمزيد منهما، وهذه العمومية في التطبيق دعت إليها المدرسة التوليدية، وقول ابن يعيش هذا يمثل جوهرها " بمطابقته لمفاهيمها ، والتي تدعو إلى تطبيق قاعدة عامة واحدة، باهتمامها باتباع ترتيب معين في تطبيق القواعد ، فلا يصح أن تطبق قاعدة إضافة الكسرة قبل قاعدة حذف الهمزة ، إذ يؤدي ذلك إلى نتيجة خاطئة".(المهنا: 1973 ، 389). وقد أُخِذَ على المدرسة الوصفية كثرة القواعد في صياغة فعل الأمر كما يبدو لي، واحترز مَنْ أخذ عليها بأنَّ " لجوء المتكلم إلى تطبيق قاعدة بعينها كلما واجه موقفاً لغويا بعينه هوالسلوك اللغوي الطبيعي".(المهنا :1973، 386). وذكر زكريا ؛ إنَّ "القاعدة التوليدية تعطي المعلومات لتوليد كل الجمل الصحيحة والمحتملة الصياغة دون سواها في اللغة ؛ أي أنَّ القاعدة تمنع، في الوقت نفسه ، توليد الجمل غير الصحيحة".(زكريا : 1980،202،203). وذكر عبد الصبور شاهين :"أنَّ صيغة الأمر تؤخذ بإجرائين ؛ الأول: بحذف حرف المضارعة، والثاني إسكان

الآخر". (شاهين:1980،81). والسكون هو أصل لكل الأفعال ، قال ابن السراج:" وأمَّا المبني على السكون فما أمرت به وليس فيه حرف من حروف المضارعة ... نحو قُمْ ، واقْعُدْ واضْرِبْ ، فلمّا لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ، تُركَ على سكونه ؛ لأنّ أصل الأفعال السكون والبناء ".(ابن السراج :1988،145،2) . وذهب عبد القادر مرعي معقباً على قول القدماء في تعريفهم للسكون "إنَّ الحرف الساكن عندهم يكون غير متحرك بأي حركة من الحركات الأمامية الثلاث:الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، أو تكون حركته قد حذفت وبقي بدون حركة... فالسكون إذن ليس حركة وإنما هو علامة على عدم وجود حركة " . (مرعي: 1993، 100، 101) . أمّا زيادة همزة الوصل في أول صيغة الأمر؛ فهي مشروطة وخُصّت زيادتها إذا كان حرف المضارعة مفتوحاً وسكّن ما بعده " فتأتي في مثال الأمر من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة وسكن ما بعده ، لأنك لا تقدر على أنْ تبتدئ بساكن ، فإذا وصلت إلى التكلم بما بعدها سقطت". (ابن جني:1985،112/1، المبرد: 1968 ،80/1). ولقد خُرِقَ هذا الشرط في لغة حِمْيَر بحذفهم همزة الوصل وكسر الساكن بعد حذف سابقة المضارعة حيث ذكر البغدادي " أنّ حِميَر تطرح مثل هذه الألف فتقول في إذهبْ : ذِهبْ".(البغدادي: 1986 ،245/4) .

ولاخلاف بين القدماء والمحدثين في اجتلاب همزة الوصل ، إذ الغاية المشتركة بينهما هي تصحيح البنية في المقام الأول ، ويبدو لي أنّ كلام القدماء_ لا يجوز أنْ تبدأ بساكن _ يقابل عند المحدثين أنَّ نظام اللغة المقطعي لا يسمح أنْ يتوالى صامتان دون صائت بينهما في مقطع واحد . " فيؤتى بها لتصحيح بناء المقطع العربي"(شاهين:1980،202) . وذهب ابن جني مذهباً خالف فيه القدماء والمحدثين ؛ إذ رأى أنَّ التقاء الساكنين يحدث عند اجتلاب همزة الوصل عندما جزم بأنّ " حكمها أنْ تكون ساكنة لأنَّها حرف جاء لمعنى ولا حظ له في الإعراب، قياساً لها على حركة الهاء بعد الألف في آخر الحرف في " وازيداه ، و واعمراه " (ابن جني: 1985 ،1/ 112). إذ وقعت ساكنة، في حين ذهب غيره إلى أنّ " حركتها الكسر في الابتداء "(سيبويه: 1982 4 146/4) .

ويبدو لي أنّ الهاء التي احتج بسكونها ابن جني فقاس عليها ، جيء بها للوقف ليغلق بها المقطع الأخير المفتوح، إذ دونها يبقى النفس ممتـداً بـالحركتين اللتـين رسمتا ألفاً ، فجيء بالهاء ليتشكل المقطع الطويل المغلق بها (داه←dāh) " وهو مقطع مرفوض في العربية ، إلا في آخر الكلمة في حـال الوقـف عليهـا أو فـي وسطها، بشرط أن يكون المقطع التالي لها مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذي ختم هو به ، وهذه الحالة الأخيرة التي عبر عنها النحويـون العـرب القـدماء بالتقـاء الساكنين"(مرعي:2000 ،181). فالهاء إذن ليست من بنية الكلمة شأنها شأن همـزة الوصل جيء بها لتصحيح البنية المقطعيّة للكلمة عند الوقف، والوقف بها مظهر من مظاهر الوقف بالزيادة ، قال العوضي:" يُعَدُّ الوقف بهاء السكت من مظاهر الوقـف بالزيادة ؛ لأنَّ حرفاً قد زيد على بنية الكلمة الأصلية... ولذلك فإنَّها تحذف في حالة الوصل ودرج الكلام على الأفشى في العربية"(العوضي:1999 ،11). وقـد أطلِـقَ على همزة الوصل مصطلح "(صائت الإيصال) إذ هي ليست وقفة حنجريـة بـل يتوصل به إلى النطق بالساكن ".(عبد الجليل :1998 ،75) . أما حركتهـا ؛ فهـي مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين ، بسطها ابن الأنباري فـي كتابـه الإنصاف".(الأنباري:1982، 737/2).ويمكن توضيح التغيرات التي طـرأت علـى صيغة الأمر عند أخذه من المضارع بالكتابة الصوتية التالية :

يـَجْـلِـسُ	جْـلِـسْ	اجْـلِـسْ
المضارع	نزع السابقة	اجتلاب همزة الوصل
yağlisu	ğlis	>iğlis

فبعد نزع حرف المضارعة في المرحلة الأولى توالى صامتين مُنع التقاؤهما (ğ L) ولو سمح لانفصل صائت اللام عنها ، وابتدأ به وهو مرفوض ، إذْ لا يجوز أنْ يبدأ المقطع بحركة ، فجيئ بهمزة الوصل في المرحلة الثانية لتصحيح البنية المقطعية، فاندمج صامت الجيم معها ليشكلان معاً مقطعاً صوتياً قـصيراً مغلقـــاً بـصامت (iğ<) ، وشكل صامت اللام وصائت الكسر بعده مع صامت السين ، مقطعًا ثانيًـا مماثلاً للأول ، فاختلفت بنية فعل الأمر عن بنية فرعه المضارع في ثلاثة أمور:

1.عدد المقاطع في المضارع ثلاثة ، الأول مغلق بصامت والثاني والثالث مفتوحان ، والأمر من مقطعين قصيرين مغلقين .

2 . نواة المقطع الأول الفتح في المضارع والكسر في الأمر .

3 . حذف نواة المقطع الثالث في الأمر .

ولا يعني هذا التباين بين صيغتي المضارع والأمر، أنَّ الفرع خالف أصله ، بل شابهه في سابقة المضارعة موقعياً ، وسكون آخر الأمر ليس مخالفاً لآخر الأصل أيضاً ، إذْ إنَّ حركة اللام فيهما هي السكون في الأصل ، وإنَّما التباين جاء نتيجة التحول الحركي في الصيغتين لتفاعل الأصوات داخل البنية وتأثرها ببعضها .

وإنَّ محاولة تأكيد ذلك بأخذ صيغة المضارع المجزوم نحو: لم يَضْرِبْ ، أو الأمر من الرباعي نحو: دَحْرِجْ ، وقسناهما على الأمر من يَضْرِبُ ، فإنَّ بنية الفعل في جميعها واحدة ، وأنَّ المورفيم الذي جيء به ؛ هو بمنزلة العامل في المضارع المجزوم ، فلم نحتج إليها في أمر يدحرج ، فجميعها متساوية في عدد الصوامت والصوائت ، وبقطع النظر عن كسر أو ضم همزة الوصل ، فهي كالحركة في آخر المضارع ليست من بنية الفعل في شيء ، وما دام الفرع هو صورة من الأصل فلا تجوز مخالفته ، فعندما عُرّي بناء فَعَلَ من حركة اللام لعارض صوتي بان أصل الفعل الحقيقي ، فدلّ السكون في (افْعِلْ) على أصل البناء وهو السكون ، فمورفيم همزة الوصل شابه سابقة المضارعة من يَفْعِلْ ، فالفاء والعين هما أصلان في الصيغتين ؛ فالأول ساكن والثاني متحرك فيهما ، فاتفق الأصلان في المضارع والأمر ، أمَّا الأصل الثالث من الجذر ـــ وهو اللام ـــ فهو ساكن في الأصل من المضارع دلّ عليه فرعه ، والحركة التي بعد اللام هي لاصقة ضميرية ليست أثراً تدل على أنَّ هناك عاملاً في معمول فظهرت بعد لامه ، فهي إذن ليست علامة بناء أو إعراب ، إذْ إنَّ أصل البناء السكون في الأفعال ، وإذا كانت أدوات المضارع المجزوم قد أذهبت حركة لام المضارع، فيبدو لي أنَّ همزة الوصل قد ضارعتها في العمل فأذهبت حركة اللام في الأمر منه أيضاً . فلمّا اختلف الأمر من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ عن يَفْعِلُ ويَفْعُلُ ويَفْعَلُ قبل اجتلاب همزة الوصل: فْعِلْ اجتلبت الهمزة وهي مرحلة ثانية ليستقيم بناء الأمر مع بناء المضارع ،

فالأفعال ؛ لم يلْعَــبْ ولم يدرُسْ ولم يضرْبِ ، والتي جاءت على يَفْعُِــلُ ، فالأمر منه على افعُِــلْ ، فالفاء واللام ساكنتان والعين متحركة ، والمورفيم الزائد في الصيغتين متحرك أيضاً ولم نحتج إليه في صيغة دحْرِجْ . ومن الأفعال المتعديــة ذكر" بَتَلَ ، بَتَكَ ، وبَجَمَ ، وجَذَفَ، وجَلَطَ وسَرَقَ... الخ " قال : " بَتَكَ : وبَتَكَ السيف بَتْكاً قطعه ، والشيء قطعته ". (ابن القطاع: 1983 ،73/1، 164،2،163،91،85/ 141). والقول في هذا الفعل والأفعال المذكورة كالقول في سابقه اللازم (جَلَسَ) إذْ ليس في بنيتها اللازمة والمتعدية ميزة عن الأخرى مطلقاً على هذا البناء ، ويمكن توضيح هذا التماثل بينهما بالكتابة الصوتية التالية ، دون الحديث عن التغيرات الصوتية التي طرأت على بنيته إذ هي عينها في اللازم منها .

بَــتَــكَ	يَــبَــتَــكُ	يَــبْــتِــكُ
bataka	yabataku	yabtiku

ثانياً – فَعَــلَ ، يَــفْــعُــلُ:

جاء ابن القطّاع بأفعال لازمة ومتعدية على هذا البناء ، ومن الأولى " خرج، وركض ، وسقط".(ابن القطاع:1983، 2/1،120/302،19) .

أ- الماضي: خَــرَجَ . صيغة الماضي لهذا الفعل عينها التي درست في بناء فَــعَــلَ سابقاً. فهو مكون من ستة أصوات ، وكل صامت متلو بصائت الفتح بعده، وهي تُشكّل ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة مفتوحة(haraǧa).

ب- المضارع : يَخْرُجُ ، يفْعُــلُ.

وضع القدماء معيارًا قويًا لضبط حركة عين (يَــفْــعُــلُ)، فلزمها الضم لا غير، وذلك عندما يختص هذا البناء بباب المغالبة ، وهي " أنْ يغْــلِبَ أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر. فلا يكون إذن متعديًا ، نحو : كارمني فَــكَــرَمْــتُــهُ أكْــرُمُــهُ ، أي غلبته بالكرم ، وخاصمني فَــخَصَــمْــتُهُ أخْــصُــمُــهُ ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغَــلَبَ وخَصَمَ وكَرُمَ ، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب".(الأستراباذي:1982 ،70/1). هذا في الصحيح أمَّا في المعتل فإذا " لم يكن معتل العين أو اللام بالياء ، أو معتل الفاء بالواو فإنْ كان كذلك لزم

المضارع يَفْعِلُ بكسر العين".(ابن عصفور: د.ت،119، الأستراباذي: 1982، 70،71/1). وردَّ الرضي ما زعمه الكسائي أنه يجيء على (افْعَلُ) بفتح العين ، إذا كانت عينه حرف حلق نحو : فاخرني فَـفَـخَـرْتُـهُ أَفْـخُـرُهُ ، بقوله:" والحق ما ذهب إليه غيره لأنَّ ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوي والأجوف والناقص اليائيين ... وهذا الباب مسموع كثير "(الأستراباذي :1982 ، 71،70/1) .

وذكر ابن خالويه أنَّه " ليس في كلام العرب يَضْرُبُ بضم الراء إلا في موضع واحد وهو باب المغالبة : ضربني زيد فَضَرَبْتُـهُ، وما أحببت أنْ أضْـرُبُهُ ". (ابن خالويه: 2000 ،100) .

ولعلَّ (ابن يعيش) كان أكثر توضيحاً لمجيء هذا الباب على يَفْعُلُ " وإنما كان كذلك ؛ لأنَّ فعل أخف الأبنية ولأن الكسر يغلب عليه الأدواء والأحزان ، والمغالبة موضوعة للفلج والظفر فتحاموه لذلك ، ولم يبن على فَعُلَ في الضم ؛ لأنَّ بناء اللازم لا يكون منه فعلته وفعل المغالبة متعد ، فلم يأت عليه ومضارعه مضموم ؛ لأنه يجري مجرى الغرائز إذا كان موضوعاً للغالب فصار كالخصلة له"(ابن يعيش: د.ت،157/7).

وتؤخذ صيغة المضارع من ماضي: خَرَجَ كسابقه ؛ بإضافة سابقة المضارعة في أوله وضم عين الفعل ، بالتماثل مع حركة اللام وحذف حركة الفاء بعد سابقة المضارعة ، ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية التالية :

يَـخْـرُجُ	يـَخَـرَجُ	خَـرَجَ
yahruğu	yaharağu	harağa

فالفعل في مرحلته الأخيرة ، اختزلت مقاطعه إلى ثلاثة مقاطع بدلاً من أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة متوالية في كلمة واحدة .

وتساءل الشايب عن حركة الفاء من يَخْرُجُ معتقداً أنها مجانسة لحركة العين، وأنَّ" الأصل يَـخُـرُجُ ... ثم تطور هذا الأصل المفترض إلى الصورة الحالية، بإدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد " . (الشايب :1986،89). ولا ننكر أنَّ الفاء محركة في الأصل ثم تمَّ حذف حركتها إذ بناء المضارع يلزم ذلك ، وما

يقوي أنَّ الفاء متحركة في الأصل ، ما ذكره الشايب" أنَّ المضارع في الأكادية يكون على (ikabir<) ، أي محرك الفاء ...وفي الحبشية (yakbir) و (yekabir) ، وفي المهرية (yiftah و yifote) " (الشايب:1986،89 برجستراسر: 1982 ،88). فالصيغة الثانية المحركة الفاء وافقتها العربية في ذلك قبل حذف حركة الفاء، وبعد إضافة سابقة المضارعة فقولنا : يَـــخَـــرَجُ؛ تمثل بنية عميقة للفعل، ثم حُذفت حركةُ الفاء ؛ يَخْرَجُ وضُمَّ صامت الراء، يَخْرُجُ، فتأثَّرَ صائت الفتح بعده تأثرا مدبراً كلياً منفصلاً بصائت الضم بعد صامت الجيم. أمَّا حركة الفاء ؛ التي اعتقد الشايب أنّها ضمة جانست حركة العين ، فضمة العين لم تكن ظاهرة قبل حذف حركة الفاء ولا بعدها، فلم تجانسها إذن، فحركة الفاء هي الفتح في الأصل ، وقد ذكر الشايب أنّ أصل خَافَ هو(يَخْوَفُ) .(الشايب:1986، 89) .

وفسّر ابن المؤدِّب الحركات التي تتوالى على يَفْعَــلُ قــال :" نــصبت أول حرف منه للعلة التي نصبت بها أول الفعل الماضي وهــي الفتحــة؛ وآثــرت النصب لأنها عندهم أخف الحركات ، وسكنت الفاء منه كراهية تــوالي الحركــات، وحركت العين إلى النصب ليتصرف الصرف على وجوهه، ورفعــت الــلام لأنّ ؛ الفعل صار موصوفاً بها وذلك لأنها تقوم مقام الاسم الغائب ، والألف مقام المخبــر عن نفسه ، والنون مقام جماعــة أنــت فــيهم، والتــاء مقــام المخاطــب" (ابــن المؤدب:1987، 15 ، 18). ويلاحظ أنَّ ابن المؤدب اعترف بدلالة الــضمة علــى الغائب من يَفْعَلُ، فهي كالفتحة بعد لام الفعل من فَــعُِــلَ.

جـــ – الأمر: اخْرُجْ ، افْعُلْ .

ويؤخذ الأمر من هذا البناء كسابقه من يَفْعِلُ ، إلاَّ إنَّ حركة همــزة الوصــل تتماثل تماثلاً رجعياً مع حركة العين من يَفْعُلْ: يَخْرُجْ ، ولقــد أدرك ســيبويه هــذا التماثل بين كسرة همزة الوصل وضمة العين ، وأطلق على هذا التماثــل مــصطلح التقريب فقال :" وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهمــا إلا ســاكن فكرهوا كسرة بعــدها ضــمة ، وأرادوا أن يكــون العمــل مــن وجــه واحــد". (سيبويه:1982، 146/4).

ومن الأفعال المتعدية التي ذكرها ابن القطاع وجاءت على هــذا البنـــاء. "قَتـــــلَ ، قَـــطَـــفَ ، كـــدَمَ...الخ"(ابن القطاع:1983 ،3/16،15 ،83).

1- الماضي: لا فرق بين بنية الأفعال المذكورة وبين سابقها اللازم وأمثالــه مــن الأفعال المتعدية ، إذْ تتكون بنيتها من ثلاثة مقاطع صوتية مفتوحة .

2- المضارع : وبنية الأفعال السابقة تماثل بنية المضارع : يَخْرُجُ اللازم تماما .

3- الأمر: وبنية الأفعال السابقة تماثل بنية الأمر من يَخْرُج أيضاً:اخْرُجْ، اقْتُلْ .

والمماثلة في نظر الدراسات الحديثة جاءت بسبب تــأثر الأصــوات بعـضها ببعض لتجاورها إذْ " إنَّ الأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع مــن المماثلـــة أو المشابهة بينهما ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج ، ويمكــن أنْ يسمّى هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة ، وهذه ظاهرة شائعة في كل اللغات بصفة عامة ، غير أنَّ اللغات تختلف في نسبة التأثر وفي نوعه. "فالمماثلـــة هي تأثر الصوت بالصوت الذي يليه أو الذي قبله تأثراً يجعله مثله أو قريباً منه في الصفة أو في المخرج ، تحقيقاً للإنسجام الصوتي في الألفاظ والكلام ، وتــوفيراً للجهد العضلي الــذي يبذلـــه الإنـــسان فـــي أثنـــاءالنطق". (أنــيس:1961 126، مرعي:1993 ،133) . وهذا التأثر الذي حصل بين كسرة همزة الوصـــل وضـــمة العين ؛ هو من التأثر المدبر الكلي في حالة الإنفصال ، إذْ فصل صـــامت (الخـــاء) غير المتحرِّك بينهما ، فلم يمنع من هذا التأثر.

3. 3. 1 فَعَــلَ ، يَفْعَــلُ .

جاءت مواقف اللغويين من هذا البناء ، متفقة تماماً على عدم أصالته وفرعيته على البنائين السابقين (يَفْعِلُ ويَفْعُلُ) ، إذ لم يعدوه من دعائم الأبواب ؛ " لانعدام اختلاف الحركات، فهو لا يقوم إلا أنْ يكون فيه أحد حروف الحلق في موضعي العين أو اللام " (الفارابي: 1975 ،2/138 ، العيني: د.ت، 39، الأسترابادي: 1982، 1/117). ومنهم من أشار إلى فرعيته ضمناً :" وقد جاءوا بأشياء من هذا على الأصل... وقد يجيء على القياس وإن كان فيه أحد حروف الحلق ".(ابن القطاع: 1983 ،11،1 سيبويه:1982 ،4/102،ابن السكيت: 217،1970). واشتُرط

لهذا البناء في الأفعال التي تكون عينها أو لامها أحد حروف الحلق الستة وهي: " الهمزة ، الهاء ، العين ، الحاء ، الغين ، الخاء"(سيبويه: 1982، 101/4). وذكر ابن القطاع وغيره :"ما كان عين الفعل أو لامه احد حروف الحلق فإنه يأتي على يَفْعَلُ، وربما جاء على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ ".(ابن القطاع: 1983 ، 11/1، السرقسطي: 1975 ،60/1). ويبدو لي أن هذا البناء خُصَّ بهذا القيد لسببين :

أ. نوعي : وهو خاص بطبيعة هذه الأصوات صفةً ومخرجاً .

ب. مكاني : وهو خاص بموقع الصوت من بنية الفعل عيناً أو لاماً .

وقد خرجت أفعال عن هذين القيدين فجاءت على الأصل ، وقد تحقق فيها شرطا الفرع ، كما دخلت أفعال في هذا الفرع ، وقد افتقرت إلى شرطي الفرع أيضا . لذلك كلّه سأدرس هذا البناء في ثلاثة أقسام منفصلة وهي :

1. ما كانت فيه الغلبة لحروف الحلق على قانون المغايرة فجاء على يَفْعَلُ .
2. ما وافق بناء يَفْعَلُ وليست عينه أو لامه حرف حلق .
3. ما خالف بناء يَفْعَلُ وعينه أو لامه حرف حلق .

1- ما كانت فيه الغلبة لحروف الحلق على قانون المغايرة .

ذكر ابن القطّاع أفعالاً كثيرة على هذا البناء في موضعين العين واللام ، فمن الأولى ؛ ": بَحَثَ ، بَخَرَ ، ذَهَبَ ، سَأَلَ ، شَغَرَ ، ومن الثانية ؛ جَنَحَ ، خَلَعَ ، سَلَخَ، صَبَغَ ، قَرَأَ ، وَجَهَ...الخ"(ابن القطاع : 1983، على الترتيب ،1 /81 ،87 ، 157، 386 ، 156/2، 180 ، 1/ 151، 307 ، 147/2، 246 ، 52/3).

فهذه الأفعال جاءت على هذا البناء وفق ما ذكر اللغويون ، وفسّروا مجيئها تفسيراً صوتياً مرتبطاً بأعضاء النطق ومخارج هذه الأصوات ، التي امتازت بها عن غيرها من الأصوات ؛ لشدة تسفلها في الحلق ، قال سيبويه :" وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق ، فكرهوا أنْ يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف ، وإنّما الحركات من الألف والياء والواو "(سيبويه :1982 ،101/4).

وكلام سيبويه هذا استدل منه مَنْ جاء بعده من القدماء، على أنَّ " الحركات أبعاض حروف المد "(ابن جني :1985، 17/1).وقد بيَّن الأستراباذي ، حقيقة هذه العلاقة الأصلية بين حروف المد وتبعية الحركات لها ، عندما ثـقُل نُطْـقُ بعض الأفعال الحلقية على الأصل ؛ لبعد مخرج شبهي الحركة ــ الواو والياء ــ عن مخرج الأصوات الحلقية خاصة المستفلة أكثر من أخواتها ، فلمّا تم الانسجام بين مخرج هذه الأصوات الحلقية مع مخرج الألف ، أدركوا أنَّ الفتحة من الألف،لأنها بعد حرف الحلق أو قبله، قد قامت بدورها، فتحققت الخفة في الأداء ، وقلَّ الجهد المبذول للإنتاج ، فكانت السهولة واضحة دون تكلف، فجاءت الفتحة في موضعها قبل حرف الحلق أو بعده ، ككفة الميزان الثانية ، جيء بها لتعادل الكفة الأولى ، وقد أفصح عن هذا بقوله: "... لأنَّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل... فأرادوا أنْ يكون قبلها إنْ كانت لاماً الفتحة ، التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف ، فتعدل خفتها ثقلها ، وأيضاً فالألف من حروف الحلق ، فيكون قبلها جزءاً من حيزها ، وكذا أراودا أنْ يكون بعد حرف الحلق بلا فصل ، إنْ كانت عيناً الفتحة الجامعة للوصفين، فجعلوا الفتحة قبل الحلق إن كان لاماً ، وبعده إن كانت عيناً ؛ ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة"(الأستراباذي:1982، 118/1،119). وذهب الجندي في دراسته للهجات ، إلى عدالة نطق الفتحة وأحقيتها مع حروف الحلق ، فقال: "... فلما كان بينهم هذا التباعد في المخرج ؛ كانت الفتحة أنسب وأحقَّ لحروف الحلق لتعدل خفتها ثقل هذه الحروف (الجندي:1983، 2/ 563) .

ولقد ذكر اللغويون سبب هذا الاختيار لحركة الفتح وحدها لأغلب الأصوات الحلقية ، بدلاً من الحركتين الأخريين ، وسمّى السيوطي هذا الاختيار بعلة الجواز، وعزا سببها إلى مجيء أصوات الحلق عيناً للفعل أو لاماً ، وأجاز الفتح معها ؛ ليخف ثقل النطق الذي يأتي إذا ما نُطقت الأفعال الحلقية بالضم أو بالكسر قبل حرف الحلق أو بعده ، فاحتاجوا إلى الفتح دون غيره ليزول الثقل. قال: "وليس ذلك بالأصل ، إنما هو لضرب من التخفيف ، وعلة جواز الفتح ... التخفيف لاستثقال حرف الحلق". (السيوطي:1980 ،31/6) . ويبدو لى أنَّ الثقل إذا ما حصل فالأمر

معه ليزول يتعدى هذا الجواز إلى الوجوب ، وإذا الخفة واحدة متوازنة في نطق بعض الأفعال بالفتح مع أحد الصائتين الأخيرين ؛ لم يعد ممنوعاً النطق بأي صائت من الثلاثة أو بأحدهما مع الفتح ، كما أنَّ ما ذكره القدماء من جواز مجيء بعض الأفعال على الأصل مع وجود حرف الحلق ؛ لهو دليل قوي على اطراد الوجوب لا الجواز؛ فقد ذكروا ما يدل على أقلـيّة الأفعال التي تأتي على الأصل بمصطلحات نحو: يسيرة ، قليلة ، قد يأتي على الأصل ، قد يأتي على القياس ، فالوجوب كان أكثر حضوراً مع الأفعال التي جاء فيها حرف الحلق أكثر تسفلاً ، فحضر الجواز مع الارتفاع ، فجاز النطق بصائت الكسر أو بالضم مع صائت الفتح .

وإذا وافق المحدثون تفسير سيبويه وغيره اختيار الفتح ، فقد أخذوا عليه خلطه بين الهمزة والألف ، ويبدو لي أنَّ هذا الأخذ جاء عندما أشار سيبويه إلى حلقية الألف ، بوضعه لها بين أكثر صوتيين مستفلين هما الهمزة والهاء ، فحكم على مخرجها من حيزمخرج هذين الصوتين من بقيَّة الستة . ولم يكن هذا الخلط مأخذاً على سيبويه عندما وجد عبد القادر مرعي عذراً مقنعاً له بقوله: "... جاءت الدراسات الحديثة مؤيدة كلام سيبويه في أغلب الأحيان ، في أثناء حديثه عن مخارج الأصوات وصفاتها ، على الرغم من أنَّه لم تكن لديه الإمكانيات الحديثة في الدراسة الصوتيَّة ، من آلات التسجيل والتصوير ، أو معرفة بنظريات التشريح... وأنَّ مجال الاتفاق بين القدماء وبين المحدثين، أوسع من مجال الخلاف، وأنَّ كثيراً من نقاط الاختلاف يمكن أن يغض النظر عنها وأن نهملها ، وذلك لشدة التقارب والتداخل بين مخارج النطق"(مرعي:1993 ، 61،71). وإيثار أصوات الحلق للفتحة ، ليس عملية اعتباطية إنْ لم تكن قسرية لها في أغلب الأفعال ، بل هي ظاهرة صوتيَّة اختصَّت بها هذه الأصوات وحدها ، وخصَّت بها صائت الفتح وحده أيضاً عندما حدَث الثقل ، ثم تجاوزت قسريتها كظاهرة صوتية، فجاز النطق بالكسر أو بالضم عند تلاشي هذا الحدث.

وفسَّرت الدراسات الحديثة هذه الظاهرة تفسيراً علمياً فسيولوجياً ، قال أنيس: " بناءً على التجارب الحديثة التي أكَّدت ارتباطاً بين النطق بحروف الحلق والفتحة، وذلك لأنَّ الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعاً خاصاً للسان يتفق مع ما

نعرفه من وضعه مع الفتحة"(أنيس:1975، 50) . فهذه الغلبة التي ذكرها للفتح ، أكّدتها قبل هذه التجارب ، ما ذكره صاحب الكلام نفسه ، عن اطراد فتح المضارع لفتح الماضي في الأفعال الحلقية التي وردت في القرآن الكريم وفي المعاجم(أنيس:1975 ،52).

وجاءت أفعال وخلَتْ من سبب هذا الاطراد ؛ إذ لم يقع صوت الحلق عيناً للفعل أو لاماً ، فلصفة الانفتاح التي اتصفت بها حركة الفتح وانسجمت تماماً مع انفتاح عند نطق حروف الحلق اكتسبت اسمها. " فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عميلة انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة ، ومن هذه الصفة أخذت اسمها"(البكوش:1987 ،91). كما " أنَّ حروف الحلق تؤثر الفتح للتقارب المخرجي واقتصاداً للجهد النطقي "(شاهين: 1980 ،66).

وأرجع (كانتنيو) غلبة أي صائت على الآخر ، إلى دور مقطعي يرتكز على تأثير الأصوات عند نطقها على أجراس الصوائت ، عند تجاورها مقطعياً ، ووصف هذه الغلبة بالإنجاز الصوتي . فقال: "إنَّ الحروف المجاورة تؤثر على أجراس الحركات ، إذْ يتعلق الإنجاز الصوتي لهذه الأجراس الأساسية (الفتحة ، الكسرة ، الضمة) ، بنوع هذه الحروف وبأجراس حركات المقاطع المجاورة "(كانتنيو:1966، 184 ، 183) . وإلى هذا الدور المقطعي أشار رمضان عبد التواب وأتبعه لقانون صوتي ، وعزا الفتح فيه لأصوات الحلق في المضارع المجزوم كأول أثر له ، ثم جاء دور القياس مكملاً لهذا التطور ، فَطُرِدَ البابُ على وتيرة واحدة ، في الأفعال التي لم تتأثر عندما جاء صائت الفتح في مقطع ، وصوت الحلق في مقطع آخر ، فقال :"وقد يكمل القياس الطريق الذي بدأه القانون الصوتي ؛ أي أنَّ القياس الصوتي يؤثر في بعض أمثلة الظاهرة اللغوية ، ثم يطرد القياس الباب على وتيرة واحدة ... وقد حدث هذا التطور أول ما حدث ، في صيغة المضارع المجزوم بالسكون ، إذْ فيه وحده تقع الحركة مع صوت الحلق في مقطع واحد ، ثم طرد القياس على وتيرة واحدة في المضارع المرفوع والمنصوب ، والذي تحرك فيه حرف الحلق ، بسبب اتصاله بالنهايات مثل ، يفتحُ، يفتحَ ، يفتحون "(عبد التواب:1981 ،70وما بعدها) .

وأرجع برجستراسر إيثار حروف الحلق لصائت الفتح إلى التشابه الصوتي ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك ؛ عندما أرجع هذا التشابه إلى أصول تاريخية قديمة ، تتصل في أول طور تكون اللغات السامية ، كما أنَّ القياس في هذا الطور، ليس بقوي كما يرى ، وأنَّ صيغة مثل (يفتّح) أحدث من (يفتَح)، واستدل على أصلية يفتح ، بأنّها جاءت بالكسر في بعض اللغات السامية ، قال: " في (يفتّح) ، في الأكدية (ipte) ، أصله (yipaḥ) ، وفي العبرية (yiptaḥ) ، وفي الآراميَّة (neptaḥ) ، وفي الحبشيَّة(yeftāh) ، ومثل يفتّح أحدث بكثير ، وكل أمثاله بنيت على قياس واحد ، فغلب فيها القياس على التشابه الصوتي " (برجستراسر:1982،63 ، بروكلمان: 1977 ،77).

فإذا كان هذا التشابه هو العامل في عدم مجيء الأفعال حلقية العين أو اللام على الأصل ، أي بالكسر أو الضم عند برجستراسر، وظلَّت مثل هذه الأفعال رهينة أول طور تكون اللغات السامية ، لم تتجاوزه شأنها شأن بقايا المتحجرات اللغوية أو الركام اللغوي ، فلم أجدْ من أشار إلى انتماء مثل هذا البناء الحلقي إلى هذا الركام ، وإنما خرج يَفْعَلُ عن الأصل لعلة صوتية ، وليس عدم التطور ومسألة القدم هي العامل في بقاء هذا البناء ، ولا ضعف القياس في الطور الأول له مثل هذا الدور أيضاً كما يبدو لي ، فالقياس ليس عملية نسبية خاضعة للقوة أو للضعف ، فقد يوقف عمله إذا عرض له عارض قوي ، كعارض صوت الحلق ، وقد ذكر برجستراسر هذا العارض بقوله: " وسبب الميل إلى الفتحة أنَّ اللسان في نطق الحروف الحلقية يجذب إلى وراء مع بسط وتسطيح له ، وهذا هو وضعه في نطق الفتحة "(برجستراسر: 1982 ،63). ومما يؤكد عدم ضعف القياس ومجيء الأفعال الحلقية على الأصل أنها جاءت مرة بالفتح والضم ، ومرة بالفتح والكسر ، ولقد زودتنا كتب اللغة بنسب منها.(ابن قتيبة: 1963 ، 371 ، 370، ابن يعيش ، د.ت ، 153/1، 154، سيبويه :1982، 4/ 102،ابن سيده : د.ت، م، 125/4). وذكر السيوطي أنَّ : " عند أكثر النحويين لا يلتقي الفتح أو الضم أو الكسر أو لغتان منها أو ثلاثتها ، إلاّ من السماع (السيوطي:1986 ،2 /38). ومن الأفعال حلقية العين: بَحَثَ .

المضارع: يَبْحَثُ، يَفْعَلُ.

يَبْحَثُ	يَبَحَثُ	بَحَثَ
yabḥaṯu	yabaḥaṯu	baḥaṯa

لم يتأثر صائت الفتح بعد صامت الحلق(ḥa) ، بزيادة سابقة المضارعة في أولـــه ، فالأثر ظهر بسبب هذه الزيادة على صامت الباء ، إذْ تم حذف صائت الفتح من فاء الفعل ؛ لمخالفة البناء المقطعي لمجيئه على أربعة مقاطع صوتية مفتوحة متواليـــة ، فاختزل عدد المقاطع من أربعة مقاطع إلى ثلاثة ، الأول قصير مغلـــق بـــصامت ، والثاني مبدوء بصامت الحلق ومثنى بصائت الفتح .

الأمر: ابْحَثْ ، افْعَلْ .

ابْحَثْ	بْحَثْ	يَبْحَثُ
>ibḥat	bḥaṯ	yabaḥaṯu

نظراً للعارض الصوتي ؛ امتناع البدء بساكن عند القدماء ، وعدم صحة توالي صامتين دون صائت بينهما عند المحدثين (bḥ) ، اجتلبت همزة الوصل ليصح البدء ويصح البناء المقطعي ، فتتحقق السهولة بزوال الثقل وقلة الجهد ، فاختزل عدد المقاطع لهذه الصيغة خلافاً لعدد مقاطع أصله، فتكون من مقطعين قصيرين مغلقين بصامت (>ib/ḥaṯ) ، ومن الأفعال حلقية اللام ، والتي الضم بعد صامت العين مع جاز النطق بصائت صائت الفتح أيضاً الفعل: جَـــنَحَ .

صيغتا المضارع والأمر:

جاء صائتا الفتح والضم بعد صامت النون بعد زيادة سابقة حرف المضارعة، ولقد ذكر ابن القطّاع أنَّه من الأفعال اليسيرة التي جاءت بالضم"(ابن القطاع: 1983،11/1). "والفتح لغة تميم ، والضم لغة قريش، وأصحاب اللغة الأولى آثرت الفتح ؛ لوجود حرف الحلق وأنها آثرت الانسجام"(المطلبي :1978، 173، الجندي:1983،/ 567) .

الفتح: المضارع .

يَجْنَحُ	يَجَنَحُ	جَنَحَ
yağnaḥu	yağanaḥu	ğanaḥa

الفتح: الأمر.

يَجْنَحُ	جْنَحْ	اجْنَحْ
Yağnaḥu	ğnaḥ	>iğnaḥ

ولا فرق بينه وبين سابقه حلقي العين، في صيغتي المضارع والأمر منه، وضارعَ مضارعُه وأمُره بالضم ، الأفعالَ التي جاءت بالضم أيضاً وخلت بنيتها من أصوات الحلق في موضعي العين أو اللام ، نحو: قَتَلَ وعَكَفَ .

الضم : المضارع.

جَنَحَ	يَجَنَحُ	يَجْـــنُحُ
ğanaḥa	yağanaḥ	yağnuḥu

الضم : الأمر.

يَجْنُحُ	جْنُحْ	اجْنُحْ
yağnuḥu	ğnuḥ	>iğnuḥ

2- ما وافق (يَفْعَلُ) وليس عينه أو لامه صوت حلق .

ذكر ابن القطّاع: أفعالاً جاءت على الفرع إيثاراً لحركة الفتح دون غيره ، ولم يتحقق فيها شرطا الفرع ، ونعتت مثل هذه الأفعال بالشذوذ عند أكثر من واحد.(ابن عـــصفور:د.ت 122، ابـــن ســـيده: 1316 ، 126/4،الـــسيوطي:1986، 92/2، 33/6،1980). والأفعال التي ذكرها ابن القطاع ليست بصحيحة ، ما خـــلا فعلـــين ذكرهما في مقدمة كتابه والثالث في متنه وهذه الأفعال هي: ركَنَ ، زكَنَ ، قَـــنَطَ . قال: "وركَنَ ، يَرْكَـــنُ ، وقَـــنَطَ ، يَقْـــنَطُ ، وذكر: ركِنَ ، وركُنَ كما ذكر قَـــنَطَ ، يَقنُطُ ، وقَنِطَ ، يَقْـــنِطُ ، بالكسر فيهما جميعاً لغـــة "(ابـــن القطـــاع:1983، 47/2، 42/3) . واختار الكسر في ركِنَ بقوله : " والأحسن ركِنَ " (ابن القطاع: 1999 ، 327) . أمّا زكَنَ يَزْكَنُ فلغة ، قال : " وزكَنَ يَزْكَن ُ زكنـــاً لغـــة أيـــضاً.(ابـــن القطاع: 1983 ،85/2). ونعته الأسترابادي بالشذوذ مشترطاً ثبوته فقال :" وزكَـــنَ يَزكَنُ بالزاي إن ْ ثبت فشاذ"(الاسترابادي: 1982 ،125/1). والفتح في عين الفعـــل ماضياً أو مضارعاً عند أصحاب المعاجم هو " على الجمع بين اللغتين ، وهي ليست بفصيحة " (الجوهري:1984 ،2126/5، ابن منظور: د.ت ركن ، قنط) .

أمَّا سيبويه ؛ فلم يعترف بصحة الأفعال التي جاءت بفتح العين في ماضيها ومضارعها ، وليست عينها أو لامها أحد أصوات الحلق ، إلاّ الفعل مهموز الفاء المنقوص وهو(أبَى) ، بقوله" ولا نعلم إلاّ هذا الحرف"(سيبويه: 1982، 105/4) . "وليس في كلام العرب فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح الماضي والمستقبل مما ليس عينه أو لامه حرف حلق ، إلا حرف واحد لا خلاف فيه ، وهو أبى يأبى "(ابن خالويه: 2000، 11) ، وذكر السيوطي أنَّ : " أبى يأبى لا خلاف بين النحويين فيه ، فلذلك خُصَّ بالذكر "(السيوطي: 1986 ، 92/2) .

وهذا الاعتراف لم يغيّر الحكم عند ابن سيده ، ووصف الفعل (أبى) بالشذوذ، وكأنه لم يوافق النحويين تشبيههم له بـ (يقرأ) فقال:"وما كان فاء الفعل منه أحد حروف الحلق الستة من حروف الحلق فلا يغير الحكم، ويلزم فيه يفعِلُ أو يفْعُلُ كقولك: أكَلَ يأكُلُ ، وعبَر يَعْبُرُ ، وحمَل يَحْمِلُ، وعقَل يَعْقُلُ ، قال ابن سيده :" شبهوا الألف بالهمزة لأنّها من مخرجها وهو شاذ وليس بأصل "(ابن سيده : 1316، 126 ، 125/4). ووصفه ابن السكيت بالنادر وتبعه ابن قتيبة أيضاً(ابن السكيت: 1970، 217 ، ابن قتيبة:1963 ، 371).

والأفعال المعتلة التي ذكرها ابن القطّاع وجاءت بفتح الماضي والمضارع في عينها ، نحو: قَلَى يَقْلَى ، وغَسَى يَغْسَى ، وسَلَى يَسْلَى ، والمضعفة نحو ؛ عَضَضْتَ تعَضُّ...الخ"(ابن القطاع :1983،11/1). هي لغات طيء " قد فروا من كسرة العين طلباً للتخفيف ، لأنَّ الفتحة مع الألف أخف من الكسرة مع الياء " (العيني: د.ت، 40، الفارابي: 1975، 138/2، البغدادي:1986، 495/9) . ووصف الأستراباذي قلى يقلِي بأنّها " لغة ضعيفة عامرية ، كسر مضارعه ، وحكى بعضهم قَلِيَ يَقْلَى فيمكن أنْ يكون متداخلاً وأن يكون طائياً "(الأستراباذي : 1982، 125/1).

أمّا الفعلان الصحيحان اللذان جاءا بفتح عينيهما في الماضي والمضارع وهما: رَكَنَ وقَنَطَ ، فقد وردا في القرآن الكريم بفتح العين فيهما أيضاً، قال تعالى: "ولا ترْكَنوا إلى الذين ظلموا ".(هود: 113). وقال تعالى:" ومن يقنَط من رحمة ربه إلا الضَّالون ".(الحجر: 56 ، الزمر: 53 ، الروم: 36) .وذكر البناء الدمياطي أنَّ "

أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بكسر النون ، وافقهم اليزيدي والحسن والأعمش، والباقون بفتحها كعلم يعلم لغة فيه ، والأول كضرب يضرب لغة أهل الحجاز وأسد وهي الأكثر"(الدمياطي:د.ت،275).

وذهب ابن جني في هذه الأفعال صحيحها ومعتلها ، والتي جاءت بفتح العين في الماضي والمضارع ، مذهباً آخر ، فلم يعدها من الشواذ ، بل عدها لغات تداخلت فتركبت ، ويبدو لي أنَّ ابن جني قد عزا كل ما جاء متفقاً في حركة الماضي والمضارع إلى هذا التداخل ، ولو ذهب إلى غيره لنقض ما ذهب إليه من دلالة الوجوب التي تقضتي المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع، ولأُخِذَ عليه في وجوب هذه المخالفة ، وهذا التداخل الذي فسّر به عدم الشذوذ هو من باب الحكمة عند العرب ، قال :" اعلم أنَّ هذا موضع قد دعا أقواماً ضعُف نظرهم ، وخفّت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم ، أنْ جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم .... ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعِلَ يَفْعُلُ...وَفعَلَ يَفْعَلُ ، وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً...واعلم أنَّ أكثر ذلك وعامته إنَّما هو لغات تداخلت فتركبت ... وهو أشبه بحكمة العرب " (ابن جني: 1952 ، 375،374/1) . ووضَّح كلامه هذا من خلال حديثه عن عدد من الأفعال فقال في قَنطَ يَقْنَطُ :" وذلك أنَّ قَنَطَ يَقْنِطُ لغة ، وقَنِطَ يَقْنَطُ أخرى ، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة ، فقال من قال قَنَطَ: يَقْنَطُ، ولم يقولوا قَنِطَ يَقْنِطُ " (ابن جني: 1952،380/1، العيني: د.ت ، 39 وما بعدها) .

المضارع : يَقْنَطُ ، يَفْعَلُ .

قَنَطَ — يَقَنَطُ — يَقْنَطُ

ḳanaṭa — yaḳanaṭu — yaḳnaṭu

الأمر: اقْنَطْ ، افْعَلْ .

يَقْنَطُ — قَنَطَ — إقْنَطْ

yaḳnaṭu — ḳnaṭ — > iḳnaṭ

وأخذ أنيس على ابن جني قصوره عن كيفية حدوث هذا التداخل ودوافعه ، وردَّ عمله هذا إلى الناحية الصناعية البحتة . فقال :" ويظهر أنَّ ابن جني مال إلى

الناحية الصناعية البحتة في تفسيره أفعالاً مثل قَنَطَ يَقْنَطُ ، ونَعِمَ يَنْعُمُ ، وفَضِلَ يَفْضُلُ وأمثالها مما أعيا القدماء تعليله في ضوء تلك المقاييس التي وضعوها لأبواب الثلاثي والأمثلة التي ذكرها لا تبرر... والاستعارة خاصة بالكلمات لا بالصيغ... وأنْ تمتزج اللهجات وتنشأ منها لهجة ثالثة ، فليس مما يقرُّه المحدثون من الباحثين في اللغات "(أنيس: 1965 ،165،166). وعند توقف أنيس مطولاً عند الفعل: قَنَطَ، نسبه دون شك إلى لهجة أخرى فقال :" ولاشك أنَّ هذا الفعل على هذه الصورة ينتمي للهجة أخرى غير اللهجة القرشية " (أنيس: 1975، 53 حسين الرفايعة:1995،241) . ويبدو لي أنَّ هذا التداخل مردّه إلى اختلاط صاحب لغة ما مع صاحب لغة أخرى، فنطق كل منهما بما وجده أخف ، ويظهر أنَّ بنية الفعل قَنَطَ في صيغتي المضارع والأمر لا تختلف عن بنية الأفعال الحلقية الأخرى إلا بصائت الفتح بعد العين .

أمَّا الفعل: أبَى الذي لم يعترف سيبويه بصحة غيره ، وجاء بفتح عينه ماضيًا ومضارعاً . فقد ذكر أكثر من وجه في تفسيره ، ولم يثبت على وجه دون آخر أو يقويه ؛ فمرة يذكر أنَّهم شبهوه بـ (يَقْرَأ) ، ومرة أنْ يكون مثل حَسِبَ يَحْسِبُ ، فتحا كما كسرا، ومرة على الإتباع بقوله :" وقالوا : جبَى يجبَى ، وقلَى يقلَى ، فشبهوا هذا بقَرأ يقرَأ ، ونحوه ، وأتبعوه الأول كما قالوا: وعده يريدون وعدته ، أتبعوا الأول ، ويعني في يأبى ، لأنَّ الفاء همزة ".(سيبويه:1982 ،105/4). وفي هذا إشارة من سيبويه ــ كما يبدو لي ــ إلى أنَّ الهمزة بقيت تعمل رغم سكونها في (يَأبَى) ، وقد نصّ على ذلك بشكل صريح بقوله :"... كقولهم أبَى يَأْبَى، ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة وهي ساكنة ".(سيبويه:1982 ،105/4). ولقي الفعل أبى وصف الشذوذ عند سيبويه في موضع آخر ؛ عندما كُسر أوله من المضارع . " وكسرُ حروف المضارعة جاء في بعض اللغات ، بشرط أنْ يكون ماضيه مكسورالعين أو مكسورالهمزة ، ولا يكسر شيء كان ثانيه مفتوحاً نحو ضرب وذهب وأشباههما " (العيني:د.ت،84). وقد ذكر سيبويه أنَّهم قالوا :" أبى فأنت تِئبى ، وهو يِئبى ، وذلك أنَّه من الحروف التي يستعمل يفعل فيها مفتوحاً وأخواتها ، وليس القياس أنْ تفتح ، وإنَّما هو حرف شاذ "(سيبويه:1982 ،110/4).

3- ما خالف بناء (يَـفْعَـلُ) وكانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق فكانت الغلبة لقانون المغايرة .

ذكر ابن القطَّاع أفعالاً حلقية جاءت على الأصل في موضعي العين والـلام، ومن هذه الأفعال " بَرَأ ، دَخَلَ ، رَجَعَ ، زَأَرَ ، طَبَخَ ، قَعَدَ ، نَبَحَ نَهَتَ ، هَنَأَ...الخ"(ابن القطاع: 1983على الترتيب،353،99/1، 2/ 103،16 ، 296، 17/3، 240، 360،241) .

والقياس في هذه الأفعال هو فتح عين المضارع لأجل حرف الحلق، إلا إنَّ قانون المغايرة تغلّب على إيقاع حروف الحلق فجاءت المغايرة أقوى أثراً من تأثير حروف الحلق ، إذْ إنَّ صائتي الضم والكسر بعد حرف الحلق أو قبله ، جاءت أخف وأيسر نطقاً وأقل جهداً من صائت الفتح ولعل مجيء هذه الأفعال على الأصل قد عزّز ما ذهب إليه ابن جني من دلالة الوجوب في المخالفة بين حركتي العين ماضياً ومضارعاً، ولم يعزُ ابن جني والعيني هذه الأفعال وأمثالها إلى تداخل اللغات كما ذكرالرفايعة.(الرفايعة: 1995 ،241).

والأفعال التي جاءت على الأصل ذُكرت بأنّها يسيرة ، كما شارك صائت الفتح أحد الصائتين الآخرين في بعضها.(ابن القطاع: 1983 11/1، سيبويه:1982،102/4،ابن قتيبة:1963 ،370،371،ابن سيده : 1316،125/4، ابن يعيش ، د.ت ،135/7،154،السيوطي: 1986 ، 95/2،96) وذكر ابن القطَّاع وغيره لغات أخرى في بعض هذه الأفعال فقال : " ودخل أي فسد ، وبَرُؤَ من المرض لغة ، وبَرِئْتُ برءًا وبرئت من الشيء براءة ، وهَنِئْتُ به هنأً فَرِحْتُ به ، وزَئِرَ زأراً لغة ، وأزْأرَ أيضاً لغة "(ابن القطاع: 1983،على الترتيب 99/1،352، 361/3، 103/2).

وذكر السيوطي فيما نقله عن الجوهري على لسان الأخفش: " يقال هَنَأَنِي الطعام ، يَهْنِئُنِي ويَهْنَئَنِي ويَهْنؤُنِي ، ولا نظير له في المهموز" (السيوطي: 1986، 73/2). وفي (بَرَأ) ذكر ثعلب أكثر من لغة فيه قال : " وبَرِئْتُ من المرض ،

وبَرَأتُ أيضاً بَرْءَاً وبُرُوءاً ، وبَرِئْتُ من الرجل والدين براءة ، وبَرَيْتُ القلم وغيره غير مهموز...أبْرِيْه برياً ".(ثعلب : د.ت،264) .

ويظهر أنَّ مثل هذه الأفعال التي جاءت الغلبة فيها لقانون المغايرة على القانون الصوتي ، جاءت لخفة الضم والكسر ، إذْ هو راجع للاستحسان ، وقد قوّى الأستراباذي هذا الاستحسان للمغايرة ، كما أنَّ الأمر عنده ليس بقسري ، قال:" وليس تغيير حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بضربة لازب بل هو أمر استحساني ، فذلك جاء برأ وتبرؤ ، وهنأ يهنيء ، وغير ذلك".(الأستراباذي: 1982، 119/1).

ويبدو لي أنَّ طبيعة حروف الحلق من حيث صفتها ومخرجها وموقعها في بنية الفعل عيناً أو لاماً ، هي معايير قوية وواقعية في نسبة الأفعال التي جاءت على الأصل ، فجاءت أقل من الأفعال التي خلت من أصوات الحلق ، فضلاً عن اشتراك صائت الفتح مع الضم أو الكسر في بعضها ، كما أنَّ عدد الأفعال يتناسب تناسباً طردياً مع نوع صوت الحلق وموقعه ، فإنْ كان صوت الحلق أشدَّ وأكثرَ تسفلاً من غيره من الأصوات الستة ، كانت الأفعال معه أقل من بقية الستة ، وكلما جاء حرف الحلق أقل شدة وأكثر ارتفاعاً عن بقية الستة ، جاءت الأفعال أكثر عددا وهذا كما يبدو ، ما قصده سيبويه عندما ذكر أفعالاً جاءت بالكسر وبالضم ، مبتدءاً بالهمزة أكثر أصوات الحلق تسفلاً ، إلى الغين والخاء أكثرها ارتفاعاً ، فجاءت الأفعال مع الهمزة أقل منها مع سائر أصوات الحلق ، وجاءت مع الغين والخاء أكثر منها مع بقية الستة أيضاً، فقال ، بعد أنْ ذكر فعلين بكسر العين فيهما وهما: يَبْرِؤُ و يَهْنِىءُ : " وهذا في الهمزة أقل ، لأنَّ الهمزة أقصى الحروف وأشدها سفولاً، وكذلك الهاء لأنَّه ليس في الستة الأحرف الباقية اقرب إلى الهمزة منها ، وإنَّما الألف بينها "(سيبويه :1982 ، 102/4). وذكر عن صوتي العين والحاء بعد أنْ ذكر فعلين حلقيين ، جاء صوت العين لاماً وهما : يَنْزِعُ ويَرْجِعُ ، وخمسة أفعالٍ صوت الحاء لاماً وهي: يَنْضِحُ ، يَنْبِحُ ، يَنْطِحُ، يَمْنِحُ، يَجْنِحُ، قال: "وصار الأصل في العين أقل لأنَّ العين أقرب إلى الهمزة من الحاء "(سيبويه: 1982، 102/4). وذكرعن صوتي الخاء والغين بعد أنْ ذكر ستة أفعال مناصفة

بين صوتي الخاء والغين ووقعا لاماً للفعل : " والأصل في هذين الحرفين أجدر أنْ يكـــون ، يعنـــي الخـــاء والغـــين ، لأنَّهمـــا أشـــد الـــستة ارتفاعـــاً "(ســـيبوية: 1982،102/4).وذكر أفعالا أخرى بالكسر والضم وقد وقع صوت الحلق فيها عينا (سيبويه : 1982 ، 102/4) .

ولو أخذنا فعلين أحدهما حلقي اللام والآخر حلقي العين ، معرفة التغيرات التي طرأت لبنيتيهما ، فمن الأول (يَرْجِعُ).

المضارع: يَرْجِعُ ، يَفْعِلُ.

رَجَعَ	يَرَجَعُ	يَـــــرْجِعُ
raǧa<a	yaraǧa<u	yarǧi<u

الأمر: ارْجِعْ ، افْعِلْ.

يَرْجِعُ	رْجِعْ	ارْجِعْ
yarǧi<u	rǧi<	>irǧi<

فنطق صامت الجيم وصائت الكسر بعده ، أكثر وأخف وأقـــل جهـــداً مـــن نطقـــه بصائت الضم ، إذا ما علمنا أنَّ صوت" الجيم من أصوات وسط الحنك ، ومخرجـــه عند التقاء اللسان وسط الحنك الأعلى ، التقاء يكاد ينحبس معـــه مجـــرى الهـــواء " (أنيس:1961، 65). والكسر بعده أقرب لمخرجه من الضم والفتح ، ويبدو لـــي أنَّ أثر قانون الأصوات الحنكية قد برز عند نطق هذا الفعل ، فجاء صائت الكسر قبـــل صوت الحلق منسجماً مع مخرج صامت الجيم قبله ، ومن الثاني الفعل : يَقْعُدُ .

المضارع : يَقْعُدُ ، يَفْعُلُ .

قَـــعَـــدَ	يَـــقْـــعَـــدُ	يَـــقْـــعُـــدُ
ḳa<ada	yaḳa<adu	yaḳ<udu

الأمر: اقْـــعُـــدْ ، افْعُلْ .

يَـــقْـــعُـــــــــدُ	قْـــعُـــــــدْ	اقْـــعُـــــــد
yaḳ<udu	ḳ<udu	>uḳ<ud

والأمر معه كسابقه من حيث الانسجام ؛ فنطق صوت الحلق ، العين، وبعده صائت الفتح أو الكسر ، أشد عسراً وأكثر جهداً عند نطقه وصائت الضم بعده . " فالقـــاف من أصوات أقصى الحنك وعند إنتاجها ينحبس الهواء بأدنى الحلق بما فـــي ذلـــك اللهاة بأقصى اللسان فينفصل العضوان انفصالاً مفاجئاً فيحـــدث صـــوتاً انفجاريـــاً شديداً"(أنيس: 1961، 71) . فصائت الضم بعد صامت العين الحلقي فـــي هـــذا الفعل أقرب لمخرجي صامتي العين والدال التي وقعت لامـــاً للفعـــل . " والعـــين صوت مجهور مخرجه الحلق وضعف حفيفها يقربها من المـــيم والنـــون والـــلام ، ويجعلها من هذه الأصوات، التي هي أقرب إلى طبيعة أصـــوات اللـــين "(أنـــيس: 1961،71) فهذا الانسجام بين صوامت الفعل وصـــوائته ، جـــاء نتيجـــة تأثرهـــا ببعضها، فجاء الكسر في الأول والضم في الثاني ، إذْ إنَّ صوت الحلق ناسبه الكسر قبله مع يَرْجِعُ ، والضم بعده مع يَقْعُدُ ، والتي قرُب مخرج صائتي الـــضم والكـــسر معه .

1 .3 .4 فَـــعِـــلَ ، يَـــفْـــعَـــلُ .

عُدَّ هذا البناء الدَّعامة الثالثة من دعائم أبواب الصرف (ابن جنـــي 1952 : 375/1 الفارابي: 1975،138/2،العيني د.ت 39). فالمخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع ، هي وراء هذا الوصف للأبنية الثلاثة ، إذْ وجد اللغويون في الواقع اللغوي ألفاظاً منطوقة وأشكالاً مكتوبة ، تنتمي غالباً إليها ، أكثر من الأفعال التي لم يخالف بين حركتي العين فيها ماضياً ومضارعاً . ولم يشترط لهذه الدعائم، تعدي الفعل أو لزومه ، ولو شرط هذا لأُخْرِج (فَـــعِلَ) ، وحرم من هذا الوصف ، كما يبدو لي ، فكانت الأولوية اللغوية توجه إلى حركتـــي العـــين فـــي الماضـــي والمضارع ، إذْ هو المعيار اللغوي الذي حكم هذا الوصف ، فحدّد عدد من ينتمـــي إلى هذه الدعائم من الأبنية جميعها ، تبعـــاً لعدد الأفعال التي تأتي عليها ، والتـــي جاءت على (يَفْعَلُ) من (فَعِلَ) ، فهي لا تقل عن (يَفعْـــِلُ ويَفْعُـــلُ)، فهـــو الـــذي أدخلها تحت هذا الوصف . فعدُّوا الأبنية الأخرى فرعاً على هذه الدعائم ، ثم ذهبوا يبحثون عن تفسير لهذا الفعل ، ووجد ابن القطاع ذلك التفسير، ينتمي إلى أصـــول

لغوية ، أو إلى لهجات قبائل ، أو إلى قراءات قرآنية ، أو إلى ظاهرة لغوية مـا .
ويبدو لي أنَّ ابن القطاع قد ساوى بين الأصل والفرع ، عندما أشار إلى أنَّ الأصل فتح عين المضارع من غير أنْ يذكر لفظه الأصل بشكل صريح ، فقال :"ما كـان على فَعِلَ فمستقبلة على يَـفْعَـلُ"(ابن القطـاع: 1983، 12/1). وعنـدما أرجـع الفرع إلى أصالة التفسير المتعددة دامه ، الفرع ، ينتمي إلى هـذه الأصـالة التـي أجمع اللغويون ، على اختلاف مذاهبهم اللغوية ومدارسهم ، على عـدم الاخـتلاف حولها ، فلذلك كلُّه دخل في دعائم الأبواب . أما مسألة التعدي واللزوم فـي هـذا البناء ؛ فأشار اليها ابن القطاع ضمناً ، عندما استدلّ على مجيئـه متعـدياً بقـول الفراء، استناداً إلى بنية المصدر من فَعِلَ ، سواء أكان سالماً أم مضعفاً ، اللّـذين منع القياس في مصدريهما عليه ، فقال: "وليس لمصادر المضاعف ولا الثلاثي كله قياس يحتمل علية ، وإنَّما ينتهي فيه إلى السماع أو الاستحسان ، وأضاف "وقد قال الفراء: كل ما كان متعدياً من الأفعال الثلاثية ، فإنَّ الفعل والمفعول جـائزان فـي مصدره"(ابن القطاع: 1983 ،12/1). وأشار صاحب الكتاب إلى أصالة اللزوم في فَـعِلَ ، بينما ذهب آخرون إلى قلة تعديه ، قال سيبوية : " واعلم أنَّ فرقتُه وفزعتُه إنَّما معناهما فرقت منه ، ولكنهم حذفوا فيه كما قالوا: " أمرتك الخير وإنَّما أرادوا بالخير" (سيبويه: 1982، 19/4). وقال الرضي :"اعلم أنَّ فَـعِلَ لازمه أكثـر مـن متعديه "(الأستراباذي: 1982 ، 72/1). ويمكن تسجيل ملحوظتين على هذا البنـاء يمكن عدّهما فرقـاً بينه وبين فَـعِـلَ واتفاقـاً مع فَـعُـلَ .
الأولى : خصوصية هذا البناء في الأشياء ، كالأعراض ، والأوجـاع ، والأدواء ، وما قرب من معانيها ، التي تدل على التغير أكثر من الثبات. والثانية: غلبة اللزوم فيه ؛ فالأفعال منه لا تتعدى صاحبها ؛" لأنَّها لاتتعلـق بغيـر مـن قامـت بـه " (الأستراباذي: 1982 ،73/1).

ولم تبتعد الدراسات الحديثة عن القديمة في موقفها من هذا البناء ، إذْ وصـفته بأنَّه " أقرب إلى الفعلية لأنَّه يتضمن معنى الفعل والحركة والمجهـود الجـسمي أو العقلي ، فالفاعل بالنسبة لهذه الطائفة من الأفعال ، يقوم ويتلقى الفعل فتعـود عليـه نتائجه ، أو يقوم بنفسه ولفائدته ، هو ما يجعل فَـعِـلَ وسـطاً بـين فَـعُـلَ

وفَــعَــلَ ، فكان أيضاً وسطاً من حيث الأهميــة الكميــة "(البكــوش:1987 ،87).
واختار برجستراسر صيغة البقاء في اتباعه لمن سبقه في أصالة اللازم لفَعِــــلَ ،
وعده المتعدي منه اختيارياً ولجأ إلى المنهج المقارن لإثبات الأصل في عدم التعدي،
قال : " وأما فَعِــلَ وفَعُــلَ اللازمتان ، إذا لم تدلا على عمل اختياري فيقابلها فــي
الأكدية صيغة معناها البقاء على حاســة واحــدة نحــو : (marṣat) أصــلها (
marisat) أي مرضت وأحياناً تقابل هذه الصيغة ، صيغة المفعول الماضي أيضاً،
نحو (katim) أي كتم (برجــستراسر: 1982، 88 ، بروكلمــان: 1977 ، 109)
ومن الأفعال التي ذكرها ابن القطاع في السالم: لَعِبَ ، قَلِقَ...إلخ). (ابن القطــاع :
1983،44/3، 118) ومثال ذلك : لَعِبَ .

المضارع : يَــلْعَــبُ ، يَفْعَــلُ .

لَعِبَ	يَلَعَبُ	يَلْعَبُ
yaL<abu	La<iba	yaLa<abu

يبدو أنَّ فتح العين بعد صامت العين الحلقي لم يأتِ لأجله بالمقام الأول ، بل هــو لأجل المخالفة مع صائت الكسر من الماضي لَعِبَ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يذكر أو يشترط اللغويون لفتح مضارع: فَعِلَ ، بل اشترطوه لبناء: فَعَــلَ، ومــا طرأ على بنية المضارع من تغيير عند زيادة سابقة المضارعة في أوله ، طرأ عند زيادتها على فَعَلَ ، ولم تكن عين الفعل أو لامه صوتاً حلقياً نحــو: يَــضْرِبُ و يَقْــتُلُ ، وجاء بالفتح نحو: يَرْكُنو يَقْنَطُ ، كما جاء المضارع من فَعِلَ على (يَفْعُلُ ، ويَفْعِلُ) ، فلما وقع عين (يَفْعَلُ) بداية للمقطع الثاني كان صائت الفتح بعــده، هــو المحقق للسهولة واليسر والمقلل للجهد المبذول للإنتاج (yal<a) ، وكــان حــذف حركة فاء الفعل أصلاً ، هو السبب في إغلاق المقطع الأول بصامت اللام ، وفصل صامت العين في أول المقطع الثاني ، وكل ذلك مرده زيادة الكمية الــصوتية التــي تمثلت بسابقة الياء (ya) وصائتها ، فلسلامة البنــاء وتفعــيلاً لقــانوني الــسهولة والتيسير، والحد الأدنى من الاقتصاد في الجهد ؛ صحَّ حذف حركة فــاء الفعــل ، وتحول صائت الكسر بعد صامت العين إلى صائت الفتح فدخل في الباب الــصرفي على يَفْعَلُ ، وأمَّا ما جاء بكسر العين في الماضي ، والمضارع من فَعِلَ أو بالكسر

في الماضي والضم في المضارع ، فأرجعها ابن القطاع إلى عـدة وجـوه يمكـن الوقوف عليها من خلال ذكر الأفعال السالمة وغيرها على النحو الآتي :

1- فَعِـلَ يَـفْـعُلُ: ومنه الفعلان : فَضِلَ ، يَفْضُلُ ، ونَعِمَ ، يَنْعُمُ ، وأعاد الأول إلى ظاهرة لغوية هي الاستغناء والثانية إلى اللغة فقال :" وما كان على فَعِلَ فمـستقبله على يَفْعَلُ إلا فَضِلَ الشيء يَفْضُلُ ، فإنَّه لمَّا كان الأجود فَضَلَ استغنوا بمستقبله عن مستقبل فَضِلَ ، وفي لغة نَعِمَ يَنْعُـمُ ، ليس في السالم غيرهما "(ابن القطاع: 1983، 12/1، وابن منظور، د. ت نَـعَمَ وفـَضَلَ، السيوطي :1986 ، 96/2) .

وزاد عليه: حَضَرَ يَحْضَرُ، أما: قَنِطَ يَقْنَطُ ؛ فأرجعها ابن القطّاع قراءة لأبي حيوه " ولا تركَنوا إلى الذين ظلموا " وقراءة " ولاتقنَطوا " قراءةٌ لقتـاده (ابـن القطـاع: 1983 ،12/1). وذهب ابن خالويه إلى أنَّ يَفْضُلُ من فَضِلَ هو مـن بـين خمـسة أفعال من كلام العرب (ابن خالويه:2000،31).

2- فَـعِـلَ يَـفْـعَـلُ ويَـفْـعِـلُ :

ذكر ابن القطّاع أربعة أفعال لابن القوطية وزاد علية ستة ، ووَجْـهُ خروجهـا عند الأول اللغات ، وأجاز الفتح في مضارعها كلها قال : " وجاءت أفعال بـالفتح والكسر وهي حَسِبَ، يَحْسَبُ ويَحْسِبُ ، ويَئِسَ ، يَيْأَسُ ويَيْـئِسُ ، ونَعِـمَ ، يَـنْعَمُ، ويَنْعِمُ، وبَئِسَ ، يَبْأَسُ ، ويَبْئِسُ "وقال فيما زاده عليها، وفَضِلَ يَفْضِلُ عن اللحيـاني (تلميذ الكسائي:علي بن المبارك ، وله كتاب النوادر،ابن النديم: 1971،54) ، وقَنِطَ يَقْنِطُ عن الأخفش(أبو الحسن؛ سعيد بن مسعدة ت.211هـــ ، ولـه مـن الكتـب: الأوسط الصغير، تفسير معاني القرآن، المقاييس في النحو...الخ، ابن النديم:1971، 58)، وعَرِضَتْ له الغول تَعْرِضُ عن الأصمعي(عبد الملك بـن قريـب، ت.213 أو217 هـ ، وله من الكتب: خلق الإنسان، الهمز، الفرق...الخ، ابن النديم:1971، 60،61).

وضَلِلْتُ أضِلُّ لغة تميم ، وقَدِرَ يَقْدِرُ عن قطرب لغة لبعض ربيعـة ، وقـد يفـتح المضارع فيها كلها " (ابن القطاع:1983 ،12/1).

المضارع: يَفْضُلُ ، يَفْعُلُ .

فَضِلَ	يَفَضِلُ	يَفْضُلُ
faḍila	yafaḍilu	yafḍulu

الأمر: افْضُلْ ، افْعُلْ.

يَفْضُلُ	فْضُلْ	افْضُلْ
yafḍulu	fḍul	>ufḍ

المضارع : يَحْسِبُ ، يَفْعِلُ.

حَسِبَ	يَحَسِبُ	يَحْسِبُ
ḥasiba	yaḥasibu	yaḥsibu

الأمر: احْسِبْ ، افْعِلْ.

يَحْسِبُ	حْسِبْ	احْسِبْ
yaḥsibu	ḥsib	> iḥsib

تغير صائت الكسر إلى الضم في المضارع فَضِلَ (ḍu←ḍi) ولم يتغير في (حَسِبَ si) ، في الصيغتين الماضي والمضارع ، وما طرأ على هذين الفعلين في الصيغتين من : فَعَلَ و فَعِلَ ، الذي جاء فيهما المضارع بخلاف حركة عين الماضي ، وكذلك الحال مع الأمر ، فلمَّا جاء الصائت بعد العين في المضارع مضموماً أو مكسوراً ، التزمت همزة الوصل تبعيتها لحركة هذه العين بعدها ، فإنْ كان ما بعدها مضموماً ، ضُمَّ الصائت بعد همزة الوصل للأمر ، ولم يفتح لعدم صحة البناء المقطعي بتوالي صامتين ليس بينهما صائت ، فعملت همزة الوصل بعد اجتلابها ما عملته سابقة المضارعة ، فضارعتها حيث وقعتا مع فاء الفعل في المقطع الأول من بنية الفعل في الصيغتين المضارع والأمر ، فبهما بدأ المقطع ، ثم جاء صائت الفتح بعد سابقة المضارعة ، والكسر والضم بعد همزة الوصل نواة للمقطع قبل فاء الفعل ، وأغلق المقطع بعد أي صائت منهم بفاء الفعل بعد حذف الصائت بعده أيضاً في الصيغتين ، وقبل أنْ أختم حديثي عن فَعِلَ لابد من الإشارة إلى أنَّ بناء آخر ربما جاء مرحلة ثانية لفَعِلَ ، إذ تم في هذا البناء حذف الصائت بعد العين في صيغة الماضي ، ويبدو أنَّ أول من أشار إلى هذا سيبويه ، ولم تكن

هذه الإشارة مقصورة لفَعِلَ ، بل هي للأسماء بالمقام الأول، إذْ عقد باباً سمَّاه " هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك " (سيبويه: 1982، 112/4). فذكر عَلِمَ ، عَلْمَ ، وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم ، وعلَّل هذا السلوك اللغوي ؛ بأنَّ الذي حملهم عليه " أنَّهم كرهوا أنْ يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور ، والمفتوح أخف عليهم ، فكرهوا أنْ ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل " (سيبويه: 1982، 113/4، السيوطي : 1958، 86/2) .

عَلِمَ عَلْمَ

<alima <al/ma

ففي المرحلة الثانية تم حذف صائت الكسر بعد عين الفعل ــ وهو صامت اللام ــ فجاءت بنيته مكوّنة من مقطعين صوتين قصرين ؛ الأول مغلق بصامت اللام (<al) ، والثاني مفتوح حركته قصيرة (ma) ، بعد أنْ تكَّون من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة .

1 3 .5 . فَعُلَ ، يَفْعُلُ .

حظي هذا البناء بإجماع اللغويين قدماء ومحدثين ومنهم المستشرقون، وهذا الإجماع وُجِّهَ صوب مسألتين اطردتا فيه وهما:

أولاً : لزومه وعدم تعديته البتة ، دون النظر إلى ما عُدِّيَ بالتضمين نحو: " رَحُبَتْكُمُ الدار(الاستراباذي: 1982 ،74/1، السيوطي: 1986، 37/2). ونصَّ أكثر من واحد على لزومه ، قال سيبويه : " ولما لا يتعداك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعداك ؛ وذلك فَعُلَ يَفْعُلُ ، نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ ، وليس في الكلام فَعُلْتُه متعدياً "(سيبويه : 1982، 3/4) .وهذا البناء موضوع للغرائز أو الطبائع أو الهيئة ، قال ابن يعيش: " لا يكون إلا لازماً غير متعدٍّ ؛ لأنَّه بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أنْ يفعل بغيره شيء " (ابن يعيش ، د. ت 154/7) . وقال السرقسطي: " فأمَّا فَعُلَ فلا يكون لما يتعدى في حال البتة "(السرقسطي : 1975 ، 56/1) .

ومن المحدثين قال عبد الصبور شاهين : " فَعُـلَ يَفْعُـلُ هو للأوصاف الخلقيـة ، والتي يكون لها مكُث ؛ مثل حَسُنَ يَحْسُنُ ، وكَـرُمَ يَكْـرُمُ ، وشَـرُفَ يَـشْرُفُ " (شاهين:1980 ،66). وعزَّز البكوش صفة الثبات ، عدم الحركة التي لا تدل علـى الفعلية ، في هذا البناء ، وإذا ما أراد أحد فاعليته عوَّض أحد مشتقات الفعل قال : " وإذا كانت بعض الأفعال تبدو دالة على الحركة في ظاهر الأمـر مثـل قَـرُبَ ، بَعُدَ... فإنّها في الحقيقة تدل على صفة القرب أو البعد الناتجة عـن الحركـة ، ولا تدل وحدها على الفعل ، لذلك يعوضها في هذه الأفعال أحد مشتقاتها للدلالـة علـى الفعلية مثل ابتعد ، اقترب " (البكوش:1987 ،86).

ومن المستشرقين ذكر بروكلمان مقارناً له بالعبرية ، بعد حديثه عن فَعَـلَ: " وهناك إلى جواره وزنان آخران لازمان ؛ أحدهما للدلالة على الخصائص الثابتـة المستمرة ؛ مثال ذلك فـي العربيـة (حَسُنَ) وفي العبرية (katon) صَغُرَ " (بروكلمان:1977 ،109، برجستراسر: 1982،88).

ثانياً: لزوم الضم في المضارع منه ، قال ابن القطّاع : " وما كان على فَعُـلَ فمستقبله يَفْعُلُ لا غير "(ابن القطاع :1983، 11/1). وقال ابن يعيش:"... ولا يكون مضارعه إلا مضموماً ، بخلاف فَعَلَ فَعِلَ ، اللذين يكونان لازمين ومتعدين" (ابن يعيش: د.ت، 7/ 154). وعَدَّ ابن يعيش (تكاد) من تداخل اللغات في المفصل، ومن الشاذ في شرح الملوكي والقياس فيها (تَكُودُ) وتبعه في الشذوذ الأستراباذي "(ابن يعيش: د.ت،7 /154، 1973،40، الاستراباذي:1982،1/ 138). وذهب ابن جني مؤكداً لزوم الضم في مستقبله ومنعه (يَنِعُمُ) من عدها لغة ثالثة تداخلت بقوله: " قيل: مَنَعَ من هذا أنَّ فَعُلَ لا يختلف مضارعه أبداً.(ابن جني:1952 ، 378/1) . وقال في عدم حذف الواو من مضارع (يَوْضُؤُ):"... لمَّا كان مضارع فَعُـلَ لا يجيء مختلفاً لم يحذفوا فاء وَضُؤَ ... لئلا يختلف باب ليس من عادته أنْ يجيء مختلفاً "(ابن جني: 1952،378/1). ويبدو لي أنَّ ابن جني لم يدّخر جهداً في الدفاع عن وجوب المخالفة بين حركتي العين في صيغتي الماضي والمضارع ، فراح من مضارع فَعُـلَ يتخذ دليلاً على صحة هذه المخالفة ، فقال يرد على متسائل عن عدم تحقق هذا الوجوب: " قيل: على كل حال فاؤه في المضارع ساكنة ، وأمَّا موافقة

حركة عينه فلأنَّه ضرب قائم في الثلاثي برأسه؛ ألا تراه غير متعدٍّ البتة " (ابن جني: 1952،378/1) . فاحتج بسكون الفاء للمخالفة وبضم العين للازم .

ومن الأفعال التي جاءت على هذا البناء: كَرُمَ.

1- المضارع : يَكْرُمُ ، يَفْعُلُ.

كَرُمَ	يَكَرُمُ	يَكْرُمُ
karuma	Yakaramu	yakrumu

فضارع مضارع فَعُلَ مضارع فَعَلَ وفَعِلَ ، بحذف صائت الفتح من المقطع الثانين، واندمج المقطعان الأولان في مقطع واحد في مرحلته الثانية (yak) ، كما ضارع البنائين الأولين في عدد المقاطع وأنواعها فيهما.

2- الأمـر : أ كْرُمْ ، أفْعُلْ.

يَكْرُمُ	كْرُمْ	أكْرُمْ
yakrumu	krum	>ukrum

فضارع الأمرُ منه الأمرَ من فَعَلَ وفَعِلَ ، بضم همزة الوصل لصائت الضم بعد العين ، وضارعهما أيضاً في مقطعيهما نوعاً وعدداً ، فجميعها تكونت من مقطعين صوتيين قصيرين ؛ الأول مبدوء بهمزة الوصل وصائت الضم بعدها وأغلق بصامت الكاف، والثاني مبدوء بصامت ومغلق بصامت وبينهما صائت الضم .

وقبل أنْ أختم حديثي عن: فَعُلَ ، أشير إلى أنَّ بنيته تعرضت إلى ما تعرضت له بنية فَعِلَ ؛ إذ ذكر سيبويه أنَّ : " من العرب من يقول في كَرُمَ الرجل: كَرْمَ الرجل "(سيبويه:1982، 4/ 113).

كَـــرُمَ	كَــــرْمَ
karuma	karma

بحذف صائت الضم بعد صامت العين ، وهو داخل في الباب سابق الذكر عن فَعِلَ الذي عقده سيبويه . فيكون التغيّر الذي طرأ على صائت الضم بحذفه ؛ سبباً في اختزال عدد المقاطع وتغيّر أنواعها ، إلى مقطعين قصيرين ؛ الأول مغلق بصامت والثاني قصير مفتوح . وذكرالمزيني أنَّ سيبويه لم يعلل سبب حذف الضمة منه ، فاستشف تعليلاً لحذفها من صفة الضمة فقال: " ولم يعلل سيبويه حذف الضمة في

وزن: فَعُلَ ، لكن يمكن أنْ نستشف تعليله من وصفه الضمة بالثقل والفتحة بالخفة ، فيكون التعليل بسبب كراهتهم الانتقال من الخفة إلى الاستثقال " (المزيني:1995، 322) . ويبدو لي أنَّ ما ذكره سيبويه من علّة حذفهم للكسرة بعد الفتحة من عَلِمَ ، لم يفترق عن علّة حذفهم الضمة ؛ إذْ بقي وضع اللسان نفسه للأعلى بعد فتح فــاء الفعل وحذف ما بعد عينه ، وكمية الجهد المبذول للإنتاج نفسها في الفعلين .

3.1 .6 الإبدال في الفعل السالم :

أولاً: الأصوات الشفوية ، وتشمل الباء ، والميم، والواو .

تبادلت هذه الأصوات فيما بينها ومع غيرها على أصول الفعل ، ففي فاء الفعل: أبدِلَ صامت الميم بصامت النون من الفعل: مَسَطَ ، نــَسَط ، وهما يدلاّن بعد الإبدال وقبله ، على "الثوبَ بَلَّـــه بالماء ثم خَرَطَه "(ابن القطاع: 1983، 181/3). وهما على الشكل الصوتي الكتابي التالي:

مَــسَطَ	نَــسَطَ
masaṯa	nasaṯa

ويبدو لي أنَّ الجانب الأهم في ثبات دلالة الفعل ، هو الجانب الصوتي ، فالأصوات هي التي يعبّر بها عن الأغراض"(ابن جني:1952،33/1). ولم يأت هذا الإبدال اعتباطياً أو تواضعاً واتفاقاً ، فهو من القوانين الصوتية ، ومن أهمها ، يُسعى به لأجل السهولة والتيسير والخفة في الأداء والاقتصاد في الجهد ، فعندما ضارعت النون الميم ، وهي من فئة الأصوات اللثوية ، في مخرجها وصفاتها لم يكن مانعاً من تبادلهما ؛ فكلاهما صوتان مجهوران متوسطان بين الشدة والرخاوة، ومجرى الهواء معهما "هو التجويف الأنفي وحده"(أنيس: 1961 ،56،46) . وقبل أنْ يتخذ الهواء مجراه ، فإنَّ الوترين الصوتيين يتذبذبان عند النطق بالمبدل وبالمبدل منه ؛ بمنع النون مرور الهواء من الفم كالميم عند "إقفال الشفتين إقفالاً تاماً في طريق الهواء الخارج من الرئتين " (مرعي:1993،66،63) ، فلهذا التماثل حتى في كيفيَّة النطق التي حققت إنتاجهما تبادلا ، والإبدال ؛ لم يكن له إلاّ الأثر أو النتيجة التي

يسعى إليها الناطق أولاً وهي الخفة ، ولا يسعى السامع كذلك إلا إليها ، وقد تحققتا في بناء فَــعَلَ ، عندما جاء الفعلان ؛ مَسَطَ ونَــسَطَ بعد الإبدال وقبله ، وتبادلا على عين الفعل أيضاً نحو: كَــبَحَ وكَــمَحَ ، قال ابن القطّاع: "و(كَبَحْتُ) الدَّابة و(كَمَحْتُها)...وأبى الأصمعي إلاَّ كَبَحْتُها ويقال (كَبَحْتُه) جَذَبْتَ عنانه ليقف ، و(كَمَحْتُه) جَذَبْتَ عنانه ليرفع رأسه " ، وبالميم ليرفع رأسه"(ابن القطاع: 1983،3/75). وورد المجردان ومزيداهما بمعنى واحد عند ابن منظور بالباء ، قال:" كَبَحَ الدَّابة يَكْبَحَها كَبْحاً وأَكْبَحَها ، الأخيرة عن يعقوب: جذبها إلية باللجام وضرب فاها به كي تَقِفَ ولا تجري" وكذلك بالميم من فَعَلَ لا أَفْعَلَ ، قال:" كَمَحَتُ الدَّابة باللجام كَمْحَاً إذا جذبته إليك ليقف ولا يجرين وأَكْمَحَه إذا جَذَبَ عِنانه حتى ينتصبَ رأسه"(ابن منظور: د.ت ، كبح، كمح). وانتماء الصامتين ؛ الباء والميم لفئة الأصوات الشفوية كافية لحدوث التبادل بينهما ؛ فالصامتان تماثلا إلا بنسبة قلَّ بها صامت الميم عن الباء وهي "قلة ما يسمع له من حفيف "(أنيس:1961، 46،47) . فانتفت بهذه القلة صفة الشدة عن الميم ، كما انتفت عنه صفة الرخاوة بانفجار وتعذّر وصوله إلى صفات الأصوات الرخوة كالسين مثلاً وصفاتها .

كَــمَحَ	كَــبَحَ
kamaḥa	kabaḥa

فالمبدل لَزِمَ ماعليه للمعنى ، ولم تقتصر الأصوات الشفوية على هذين المثالين ، بل جاءت في لام الفعل أيضاً ، وشاركت غيرها من الأصوات كالشفوية الأسنانية ومنها: "جَمَخَ وجَفَخَ ؛ فَخَرَ و تَكبَّر، وغَسِمَ وغَسِفَ ؛ أظلم الليل ، وقَمَطَ وقَفَطَ ؛ الطائرُ أنثاه سفدها"(ابن القطاع:1983،على الترتيب،1/ 168، 432/2 ، 35/3) .

ثانياً: الأصوات الشفوية الأسنانية :

لم يأتِ من الأصوات من هذه الفئة إلا صوت الفاء ، فتفرد عن غيره من الأصوات بضيق مخرجه بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ، " فالفاء العربية صوت شفوي أسناني مهموس ليس له نظير، ولصفة الهمس فلا تتذبذب معه

الأوتار الصوتية ويحتك الهواء أثناء نطقه ، بالشفة السفلى والأسنان العليا (مرعي:1993، 64 ، أنيس:1961،47). ولم يكن تفرد الفاء بهذه الصفة أو ضيق المخرج أو عدم وجود النظير، مانعـــاً من أنْ يُبْدِلَ غيره من الأصوات ، أو يُبْدَلُ هو من بعضها عندما يقع أصلاً من أصولها ، وحقّــق هذا له مجيئه مبدلاً من الأصوات في الأفعال التي ذكرنا .

ثالثاً: الأصوات اللهوية .

تبادل صوت القاف الوحيد في هذه الفئة ، مع صامت الفاء في موضع العين من الفعل (نَفَزَ) ، فحلَّ صامت القاف محله من الفعل : نقز، وهما " للظبي وَثَبَ " (ابن القطاع:1983،3/240). فلما اشترك صامت القاف مع صامت الفاء في صفة الهمس ، ولم يتأثرالوتران الصوتيان باندفاع الهواء من الرئتين وهو مار بالحنجرة فلم يتذبذبا ، " فالقاف صوت مهموس شديد ، يتم نطقة بارتفاع مؤخرة اللسان حتى يتصل باللهاة والطبق اللين ، مع عدم حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية" (مرعي:1993 ،67) ، وصوت جاء بدلاً ومبدلاً في فعلين ؛ وقع في الأول فاءً وفي الثاني لاماً، وهما بقول ابن القطاع: " (كَــثَــمْتُ) القِــثّاءَ كسَّرته بفمي ، وبالقاف أيضاً كذلك "(ابن القطاع:1983،3/94)، والثاني بقوله: "و(حَزَقَ) وبالحبل أوثق الشيء ، والشيء ضيق عليه ، وحَزَكَه حَزْكَاً مثله"(ابن القطاع :1983،1 /226) ، فمرد الإبدال بين صامتي القاف والكاف صوتياً ، هو أنَّ الصامتين قد غلبت صفتهما على باقي أصوات الطبق الأخرى ، فمخرجهما يكاد يتقارب إلا إنَّ القاف أكثر التصاقاً باللهاة والطبق اللِّين ، بخلاف الكاف ، الذي اكتفى مع القاف في نطقه ؛ بارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق ، وإلصاق الطبق بالحائط الخلفي للحلق . (مرعي:1993،66/67) . وعوّض صامت الكاف هذا الفارق البسيط مع الصامت اللهوى باشتراكه معه في صفة الهمس ، فهما مهموسان شديدان ، ولم يسبب سدّهما المجرى الأنفي ، ذبذبة في الأوتار الصوتية أيضاً .(مرعي :1993 ، 67،66) . والإبدال الصوتي بين الصامتين في الفعلين كما يلي:

قَــثَـــمَ		كَـثَـمَ

ḳaṯama		ḳaṯama

حَــزَكَ		حَــــزَ قَ

hazaḳa		hazaḳa

فالفعلان اللذان تم الإبدال بين صامتيهما ؛ في فاء الأول ولام الثاني ، كانــا قبــل الإبدال بثلاثة مقاطع صوتية قصيرة ، يمثلها صامت الفاء وصائت الفــتح بعــده ، وصامتا العين واللام مع صائتيهما الفتح بعدهما أيضاً، فجاءا على: فَعَــلَ ، وبقــي البناء المقطعي والوزن الصرفي على ما هو عليه بعد الإبدال أيضاً . ويبدو لي أنّــه إذا ما برز عارض قوي ما، يمنع حدوث الإبدال بين صوامت الفعل كالثقل أو تغيّر المعنى ، أو ظهور مقطع مكروه ، فلا قيمة للقياس أو النظر إلى انسجام الأصــوات باتفاق مخارجها وتماثل صفتها ، وكأنّها بذلك توجب أنْ يقاس لها لتبدل أو تدغم أو يسري عليها قانون صوتي ، وإذا ما حصل هذا رغم قوة العــوارض التــي تقــف ضده، فلا قيمه أيضاً لمثل هذا القياس ، إذْ إنَّ القوانين الصوتية ليــست كــالقوانين الطبيعية التي تطبق على اللغة ، ولم تكتشف هذه القــوانين بغيــر اللغــة نفــسها ، فاكتشفت فجيء بها لتعالج أي خلل قد يطرأ على بنية الكلمة فجاءوا بالهمز لإقفــال المقطع المديد نحو: اشْمَأزَّ ، وخالفوا في المضاعف عند الإسناد...إلخ ، ويظهر لي أنَّ التبادل بين الأصوات حدث لاتساع المعنى في الأشياء ، والعامل في هذا الاتساع هو الأصوات بالمقام الأول ، فالإبدال ينتمي إليها كقانون صوتي، فلــيس دوره إذن مقصوراً على معالجة عوارض تطرأ على بنية الكلمة فيصححها ، ثم ينتهــي دوره كقانون صوتي ، بل هو قانون تابع للغة أصلاً ، فشاركها فــي دلالاتهــا ونحوهــا وصرفها ، وقد جيء به في كثير من الأفعال التي أريد من وراء الإبدال فــي أحــد أصولها إلى تخصيص دلالة معينة لشيء ما .

رابعاً :الأصوات الطبقية : وتشمل أصوات الكاف ، الغين ، الخاء .

تعاقبت هذه الأصوات على فاء الفعل وعينه ولامه مع بقية الأصوات الأخرى ، وقد جاء تبدلها مع الأصوات الحلقية وخاصة صوتي العين والحاء أكثر من غيرها، وهي على النحو التالي :

الغين والعين:

أبدلَ صامت العين بصامت الغين في فاء الفــعل وعينه ولامه ، ومن النوع الأول ؛ قال ابن القطاع :" و(أعْـبـَثْــتُ) الأقطَ ، خـــلَطَّـتـُهُ ، و(عَبَثـُـــتـُهُ) و (غَــبَثْــتُهُ) بالغين كذلك " (ابن القطاع:1983،365/2) . وجاء هذا الإبدال بين الصوتين من (فَــعَــلَ) ، ومما جاء على (فَــعـِـلَ) قوله : " و(عَــلِــثَ) فلان بفلان لزمه ، والشجاع بقرنه ، والذئب بالغنم كذلك عَــلَــثـاً، وبالغين كذلك " (ابن القطاع:1983 ،371/2،172) .

عَــبَــثَ	غَــبَــثَ
<abaṯa	ġabaṯa
عَــلِثَ	غَــلِثَ
<aliṯa	ġaliṯa

وأبدل صامت العين بصامت الغين في عين الفعل من (فَــعَــلَ) أيضاً، قال ابن القطاع :" و(ومَعَسَ) في الحرب معساً حمل وطعن ، وبالغين المعجمة كذلك " (ابن القطاع:1983 ،177/3،178).

مَعَسَ	مَغَسَ
ma<asa	maġasa

وأبدل صامت العين بصامت الغين في لام الفعل من (فَعَــلَ) وجاء هذا الإبدال في ثلاثة أفعال ؛ قال ابن القطّاع :" و(رَسَعَــتْ) العين رَسْعاً فسدت، وللصبي جعلت عليه حرزاً تدفع عن العين كذلك ، وبالغين فيهما كذلك "(ابن القطاع:1983،38/2). وقال: "و(فَــلَــعَ) رأسه بالحجر فلعاً شَقَّهُ وبالغين كذلك "(ابن القطاع:1983،469/2). وقال: و(نَسَــعَ) في الأرض نسوعاً ذهب ، والأسنان

خرجت من منابتها ، وبالغين أيضاً كذلك ، ونسعت نسوعاً انحسرت اللثة عنها "(ابن القطاع: 1983، 3/ 218، ابن منظور: د.ت ، نسع).

رَسَعَ	رَسَغَ
rasa<a	rasġa
فـــلَعَ	فـــلَغَ
fala<a	falaġa
نَسَعَ	نَسَغَ
nasa<a	nasaġa

والعين والغين وصفتا قديماً بأنَّهما مع بقيه الأصوات الأربعة الأخرى أصوات حلقية ، فالعين من وسط الحلق ، والغين أدنى إلى الفم من العين، ووصفت العين بأنَّها بين الرخوة والشديدة ، والغين من الأصوات الرخوة" (سيبويه: 1982، 433/4، 434، 435). وحديثاً وضع صامت الغين في فئة أصوات الطبق وبقي صامت العين حلقياً . فالأول حديثاً ، صوت مجهوراحتكاكي ، إذ يتحرك معه الوتران الصوتيان ويحدث عند النطق بها حفيف ، والثاني ؛ مجهور أقل رخاوة من الغين ، يتحرك معه الوتران الصوتيان أيضاً " (أنيس : 1961،70، 71 ، مرعي:1993،65،68). فلتماثل هذين الصوتين كان الإبدال لصوت العين بصوت الغين كثيراً .

الخاء من الحاء :

أبدل ابن القطّاع عين (فَعَــلَ) الحلقي من (مَحَجَ) صوتاً طبقياً وهو الخاء، قال:" و(مَحَجَ) الدلوَ في البئر حَرَّكَهَا ، وبالخاء في الدلو أيضاً وَحْدها " (ابن القطاع: 1983، 178/3).

مَــحَجَ	مَخَجَ
maḥağa	maẖağa

فإبدال الحاء بالخاء دون غيرها ؛ دلَّ على حركة الدلو وحدها وهي ليست في البئر، فالإبدال أدّى إلى تخصيص دلالة جديدة ، فضلاً عن كونه قانوناً صوتياً ، وأبدلت الحاء بالخاء عندما وقعت الأولى لاماً للفعل في أفعال ، الأول ؛ بقول ابن القطّاع: "و(قَــلِحَتِ) الأسنانُ قَلْحَاً عَلْتَهَا صُفْرة، وبالخاء أيضاً كذلك "(ابن القطاع:

1983، 43/3) ." والأَقْلَحُ ؛ من صفرة أسنانه " (ابن السكِّيت: 1970، 335). وأبدل صاحب اللسان فاء الفعل وهو القاف بالفاء قال :" ويروى بالفاء ، والفَلَحُ شَقٌ في الشفة السفلى "(ابن منظور: د.ت، قلح وفلح) ." والأَفْلَحُ : المشقوق الشفة السفلى... واسم ذلك الشَق الفَلَحَةُ ، مثل القَطَعَةِ ، وكان عنترة العبسي يلقب(الفَـلْـحَاءَ) لفلحةٍ كانت به ، وإنَّما ذهبوا به إلى تأنيث الشفة "(الجوهري: 1984، 393/1) .

قَـلِحَ قَـلِخَ

ḳaliḥa ḳalih̲a

وأبدلت الخاء من الحاء أيضاً من (رَضَحَ) ، قال: "و(رَضَحَ) الشيء رضْحاًو(رَضَخَهُ) رضْخاً كسره "، وقال: في فعل آخر أبدل لامه الحاء بالخاء :" و(نَـقَـحَ) الشيء استخرج مخه بالحاء والخاء جميعاً " (ابن القطاع:1983، 30/2، 245/3).

رَضَحَ رَضَخَ

raḍaḥa raḍah̲a

نَقَحَ نَقَخَ

naḳaḥa naḳah̲a

فالحاء والخاء صوتان مهموسان احتكاكيان ، وتحدث "الحاء عن طريق تقريب جذر اللسان من الجدر الخلفي للحلق بصورة تسمح بمرور الهواء مع حدوث احتكاك ، والخاء ؛ يتم نطقه بارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق مع بقاء ممر يسمح بمرور الهواء ، بينهما محدثاً نوعا من الاحتكاك ، ويرتفع الطبق ليسد المجرى الأنفي مع عدم إحداث أي ذبذبة في الأوتار الصوتية " (مرعي:1993، 67، 68).

خامساً : الأصوات اللثوية ، وتشمل اللام ، والراء ، والنون .

وهي أكثر الأصوات تبادلاً فيما بينها ومع غيرها من الأصوات ، ومن تبادلها فيما بينها ، أذكرها على النحو التالي :

النون واللام : أبدل صامت اللام من النون في فاء (فَـعَـلَ) ؛ قال ابن القطّاع: "و(نَفَـحَ) الطيب نَـفْحَاً تحرك... والرجل بالسيف ضرب به شزْرَاً ... ولفَحَ

بالسيف لَفْحَاً مثل نــَفــَحَ " (ابن القطاع:1983، 238/3). "ونَفَحَ بالسيف ؛ تناوله من بعيد شَزْرْاً "(ابن منظور: نفح) . " والشزرُ: ما طعنت عن يمينك وشمالك" (الجوهري: 1979، 697/2) . وجعل أبو زيــد الشَّزْرَ لليمِين والبتَّ للشِّمال قال:" والشَّزْرُ الذَّي يذهبُ نحو يمينه ، والبَــتُّ الذي يذهب نحو شماله "(أبو زيد:1981،482) .

نَــفَــحَ		لَــفَـــحَ

nafaḥa		Lafaḥa

والفعل بعد إبدال فائه باللام ؛ دلَّ دلالة الفعل قبل الإبدال أيضاً ، فالصامتان ــ النون واللام ــ لثويان مجهوران ، الأول أنفي والثاني جانبي ويحدثان " بالتقاء طرف اللسان باللثة " (مرعي:1993: 65، 66)، وعند انطلاق الهواء من الرئتين تحدث ذبذبة للوترين الصوتيين ، ويسمع نوع من الحفيف عند مرور الهواء (أنيس: 1961، 53، 55) ، فلهذا التماثل بين الصوتين صفة ومخرجاً جاز الإبدال بينهما ، ولم يؤثر هذا الإبدال في دلالة الفعل وبنيته وعدد مقاطعة الصوتية وأنواعها ، إذْ تكَّون في الحالتين من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة مفتوحة . وأبدل أيضاً صوت النون من صوت اللام في لام فَــعَلَ قال ابن القطّاع: "و(دَجَلَ) بالمكان ، و(دَجَنَ) أي أقام "(ابن القطاع: 1983 ،1/،347، وكذلك، عَتَلَ وعَتَنَ، وغَمَلْته وغَمَنْتُه، 367/2، 368، 424) . ويمكن توضيح التبادل الذي حدث في لام الفعل على الشكل الكتابي الصوتي التالي :

دَجَلَ		دَجَنَ

dağala		dağana

والثاني من تبادل الأصوات الأسناية اللثوية مع غيرها من الأصوات أذكرها كما يلي :

الراء والزاي :

تبادلت الأصوات اللثوية مع الأسنانية اللثوية ، ومثل هذا التبادل الراء من الأولى والزاي من الثانية ، وجاء هذا التبادل في عين فــَعِــلَ، حيث ظل بناء

الفعل المبدل على: فَــعِلَ أيضاً، قال ابن القطّاع: "و(رَعِلَــت) المرأة ولدها أرضعته ، وبالزاي أيضاً كذلك"(ابن القطاع: 1983، 18/2) .

وتغير بناء الفعل من فَــعَــل َإلى فَــعِــلَ عندما أبدل صامت الزاي بالراء الذي جاء عيناً للفعــل، وجاء صائت الفتح بعد الزاي وصائت الكسر بعد الراء، قال ابن القطّاع: " و(جَزَم) المشي جَزْمَاً قطعه والتمر خَرَصَه ، و(جَــرِمَه) بالراء أيضاً خَرَصَه" (ابن القطاع: 1983، 167/1).

جــَزَمَ ğarama　　　جَرَمَ ğazama

ويبدو لي أنّ التحول الحركي بعد عين الفعل من انفتح ، من جــَزَم إلى الكسر في جــَرِم َأي من فَعَلَ إلى فــَعِــلَ ، أنَّ خرص التمر لم يتحقق إلاّ على فَعِلَ الذي خصّ التمر به وحده ، ولم يقل جــَرَمَه ، إذْ لوكان كذلك لشارك التمر غيره الخرص . فلمّا كان الخرص للتمر وحده كسر ما بعد صامت الراء المبدل خرصه . وقد قالوا : جَــرَمَ ، فإبدال الصامت وحده دون الصائت لم يخصص الدلالة لشيء بعينه ، فجاء الإبدال للصائت وبعده صائت الكسر ، الذي حوّل من الفتح حركياً في مقطع صوتي قصير مفتوح ثانٍ ، ليدلان معاً على خرص التمر . قال الجوهري : "الخَرْصُ: حَزْرُ ما على النخل من الرطب تَــمْرَاً " (الجوهري: 1984: 3/ 1035)، وزاد ابن منظور : "...ومن العنب زبيباً " (ابن منظور: د.ت. جرم) ، وقال ابن السكيت : " ويقال : قد جَرَمَ النخل يجرمه جرماً إذا صَرَمَــه ، وقد جَرَمَ صوف الشاة إذا جزّه ، وقد جَرَمَ منه إذا أخذ منه " (ابن السكيت: 1956، 75، 104،108،124،232، 263) ، وذكر ابن القوطية جَــرَمَ لخَــرْص النخل وقطعه (ابن القطاع: 1983: 150/1) . ولم يحدث هذا التخصيص عندما أبدل ابن القطّاع صوت الراء زاياً من عين فَعَلَ ، إذْ بقي صائت الفتح بعد الإبدال نفسه قبل الإبدال، وجاء بعد عين الفعل ، لِيدلَّ الفعل بعد الإبدال الدّلالة نفسها التي دلَّ عليها قبل الإبدال ، وقد خصّ إبدال الصامت وحده دلالة خاصة اسماً ما ، دون أنْ يتحول الصائت بعده من فتح إلى كسر أو ضم أو بتعاقب الصوائت الثلاثة فيما بينها ، قال ابن القطّاع :" و(قَزَمَ) الشيء عابه، وأيضاً سَــبّه وبالزاي أيضاً كذلك " (ابن

القطاع: 1983، 25/3)، والذي أجاز الإبدال بين الصوتين ؛ أنّ صامتي الراء والزاي في الأفعال زَعِلَت و جَرِمَ وقَزَمَ قد اشتركا في صفة الجهر ، وعند إنتاجهما يتحرك معهما الوتران الصوتيان، وكل من الصوتين فيه صفة الرخاوة وهي مع الراء أقل ، فالراء صوت مكرّر متوسط بين الشدة والرخاوة ، والزاي رخو مجهور، (أنيس: 1961، 55، 64 ، مرعي: 1993،64) . فأوجه الاتفاق أكثر من أوجه الاختلاف فلذلك كـــلّه جاز التبادل بين الصوتين، ولم يؤثرهذا الإبدال في دلالة الفعل في البنائين ، إلا أنّ صائت الكسر بعد عين الفعل من (جَرِمَ) ، قد أعطى خاصية للتمر دون غيره من الأشياء التي تُجْرَمُ وهو الخرص . ويمكن توضيح هذه التبدلات كما يلي:

رَعِلَتْ	زَعِلَتْ
ra<ilat	Za<ilat
قَــرَمَ	قَـــــزَمَ
Ḳarama	Ḳzama

سادساً: الأصوات الأسنانية : وتشمل الذال ، والثاء ، والظاء .

تبادلها مع غيرها من الأصوات :

الذال والضاد: أبدل ابن القطّاع صامت الضاد بصامت الذال من لام فَعَلَ ، قـــال ابن القطّاع :" ونَـــبَضَ العرق والقلب ووتر القوس نبضاً ونبـــضاناً و(نَـــبَـــــذَ) بالذال مثله " (ابن القطاع: 1983، 3 ،248 ، السيوطي: 1986،1، 461).

والضاد والذال صوتان مجهوران ، يشترك اللسان والأسنان فـــي إنتاجهمـــا ، فالأول ؛ نسمعه بعد انفصال مؤخرة اللسان عن الطبق والأضراس ، والثاني " ممـــا بين طرف اللسان وأطرف الثنايا " (سيبويه: 433/4) ، وللصفات التي اشترك فيها الصامتان وهي الجهر ، جاء الإبدال بين الضاد والذال دون أنْ يؤثر في بنية الفعل الصوتية ودلالته .

نَـــبَـــضَ	نَـــبَـــذَ
nabaḍa	naba<u>d</u>a

الذال والداء: جاء إبدال الذّال من الدّال في أكثر من فعل ومنها ، إبداله من عين فعل ، قال ابن القطّاع :" و (وعدفت) الشيء و(عَذَفْتَه) بالذال عدوفاً وعذوفاً وعذفًا ، ذقته ، وما ذقت عدوفاً وعذوفاً منه " (ابن القطاع: 1983، 2/ 361 ، وكذلك : جَرِذَ و جَرَدَ ، أي الدَّابة انشق عصب عرقوبه ، ورَذَمَ و رَدَمَ، 154/1، 155، 19/2 والعَذْفُ: الأكل بالدال والذال ، ابن السكيت: 1970، 65، 390) . وأبدله أيضاً من عين فَعَلَ ، قال: " و(جَدَعْتَه) جدْعاً سجنته ، وبالذال أيضاً كذلك " (ابن القطاع: 1983، 150/1) ، ويقال: قد جَدَعَ أنفسه واذنه يتجدعها جدعًا " (ابن السكِّيت: 1970، 205 ، 270) .

عَدَفَ	عَذَفَ
<adafa	<a_dafa
جَدَعَ	جَذَعَ
ğada<a	ğa_da<a

والذي أجاز الإبدال بين صامتي الذال والدال ؛ أنَّهما اشتركا في صفة الجهر، فضلاً عن القاسم المشترك في الإنتاج بين الأصوات الأسنانية والأسنانية اللثوية وهو الأسنان ، فزادت الثانية على الأولى بأنْ ساهمت اللثة في إنتاجها " (مرعي: 1993، 64) .

الثاء والتاء: أبدل صامت الثاء من صامت التاء من فاء فَعِلَ وعينه ومن لام فَعَلَ أيضاً ، قال من الأول : " و(تَغِبَ) تغباً ، هلك ، وبالثاء عن الكسائي مثلها " (ابن اقطاع: 1983، 121/1) ، ومن الثاني ؛ قال ابن القطّاع :" و (غَتِلَ) المكان غتلاً ، كثر فيه الشجر، و(غَثِلَ) الشيء كثر بالثاء " (ابن القطاع: 1983، 431/2) ، وقال ابن دريد : ولا أدري ما صحته ، ونَخَلٌ غَتلٌ : ملتفٌ بما فيه " (ابن منظور: د.ت، غتل).

تَغِبَ	ثَغِبَ
taġiba	ṯaġiba
غَتِلَ	غَثِلَ
ġatila	ġaṯila

ومن الثالث ؛ قال ابن القطّاع : و(عَرَتُ) أنفه عَرْتاً دلَكَه باصبعه، و(عَرَثه) بالثاء عَرْثاً انترعه وأيضاً دلَكه " (ابن القطاع: 1983، 364/2، وكذلك: مَرَثَ و مَرَتَ ، الشيء في الماء عَرَكَهُ ، والصبي نهد أمه عَضَّه والشيء ملسه ، ومَرَثْتُ به الأرض ضربت ، 182/3) .

عَـرَتَ   عَـرَثَ

<arata   <araṯa

والذي أجاز الإبدال بين صامتي الثاء من التاء ، أنهما تضارعا في صفة الهمس ، (أنيس: 1961، 48، 51) ، ولم تتأثر بنية الأفعال السابقة بعد الإبدال بين صوامتهما فاءً أم عيناً أم لاماً ، إذْ ظلّت نفسها قبل الإبدال أيضاً ، مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة مفتوحة .

سابعاً: الأصوات الأسنانية اللثوية : وتشمل الدّال ، والتاء ، والضاد ، والسين ، والزاي ، والصاد (مرعي: 1993،65) ، وهي أكثر الأصوات تبادلاً مع بعضها ومع بقية الأصوات .

أ – تبادلها فيما بينها .

الدّال والزّاي: أبدل ابن القطّاع فاء الفعل صوتاً ليس من المجموعة وهو الذّال ، ثم أبدل الدّال زاياً ، قال: "و (دَمَهَتْه) الشمس دَمْهاً اشتد حرّها ، و(ذَمِهَ) و (زَمِهَ) بالذال والزاي أيضاً كذلك " (ابن القطاع: 1983، 356/1) . والدَّمه: شدة حرّ الرمل والرمضاء " (ابن منظور: د.ت، دَمِهَ) .

دَمِـهَ   ذَمِـهَ   زَمِهَ

damiha   ḏamiha   zamiha

الصاد والضاد: وأبدل الصاد ضاداً من فاء الفعل من (صَفَغَ) أي (ضَفَغَ) . قال ابن القطّاع :" و(صَفَغْتُه) صفغاً ، قَمَحْتُه باليد ، وبالضاد أيضاً كذلك " (ابن القطاع: 1983، 249/2، وكذلك: صَفَنَ و صَبَنَ ، وعَرَصَ وعَرَضَ، 242/2، 243، 375/2) . و" الصفغ : القمح باليد ، عربي معروف " (ابن منظور: د.ت، صفغ) .

صَــفَــغَ ضَــفَــغَ

ṣafaġa ḍafaġa

السين والزّاي: أبدل السين مــن لام (فَــعَـــلَ) زايـــاً ، قــال ابــن القطّـــاع: " و(مَــلَسَ) الظلام ملوساً اشتد ظلامه ، و(مَــلَــسَ) الخصية ملــساً ســلّها بعروقها، والناقة أسرعت ، والرجل تخلّصَ من مكروه ، و مَــلَــزَ ملزاً مثلهــا " (ابن القطاع: 1983، 164/3) .

مَــلَسَ مَــلَزَ

malasa malaza

السين والصاد: وأبدل من السين وهي لام الفعل صاداً ، وقد جاء الفعل على بنائي فَــعِلَ وفَعَلَ ، قال ابن القطّاع :" و(مَــغِــسَ) و(مَــغَــسَ) مَــغْــسَاً ومَــغَــساً وجعــه بطــنه ، وبالصاد أيضاً كذلك "(ابن القطاع: 1983، 192/3 وكذلك سقب و صقب،2/ 223، 233).

مَــغِــسَ مَــغِــصَ

maġisa maġiṣa

الزّاى والسين: وأبدل عين الفعل الذي جاء بالزاى ، سيناً من الفعل (عَزَدَ) قال ابن القطّاع :" و(عَــزَدَ) المرأة عزداً ، نكحها ، و(عَسَدَها) عَسْدَاً كذلك" (ابن القطاع: 1983 ،330/2) .

عَــزَدَ عَــسَدَ

<azada <asada

الدال والطاء: وتعاقبَ الصامتان على لام الفعل من (فَــعَــلَ) ودلالـــة الفعل لم تتغير ، قال ابن القطّاع :" و (نَــثَــدَ) الشيء و(نَــثَــطَ) نثوداً ونثوطاً سَكَنَ ، (نَــثَــدَّتُه) و(نَثَطَّتُه) سكنته ، والشيء بيده غمزه " (ابن القطاع: 1983، 243/3)

نَــثَــطَ نَــثَــدَ

naṯaṭa naṯada

الدّال والتاء : أبدل صامت الدّال من لام (فَـعَـلَ) تاءً ، قال ابن القطّاع: " و(مَـكَـدَ) الشيء مكوداً دام ، وبالمكان أقام و (مَـكَـتَ) مـكوتاً بالتاء كذلك " (ابن القطاع: 1983، 181/3) .

مَـكَـدَ　　　مَـكَـتَ

makada　　　makata

التاء والصاد : وأبدل التاء بالصاد من لام فَـعَـلَ ، قال ابن القطّاع : "و(عَـرِتَ) الرمح و(عَـرِصَ) عرتـاً وعرصاً ، إضطرب في اهتزازه والإنسان وغيره نشـط " (ابن القطاع: 1983، 364/2) .

عَـرِتَ　　　عَـرِصَ

<arita　　　<ariṣa

الزّاي والسين والصاد : وتعاقبت الأصوات الثلاثة على عين (فَـعَـلَ) و(فَـعِـلَ) ، ومن الأول ؛ قال ابن القطّاع :" و(بَـصَـقَ) بـصاقاً ، و(بَـزَقَ) بزاقاً ، ولايقال بالسين إلاّ في الطول " (ابـن القطـاع: 1983، 82/1)، "والبـزق والبصق ؛ لغتان في البزاق والبصاق ، وبزق الأرض بذرها ، لغة لأهل الـيمن ، وبَصَقَ وبَسَقَ وبَزَقَ واحد " (ابن منظور: د.ت، بسق) .

ومن الثاني ؛ قال ابن القطّاع: "و(لَـزِقَ) الشيء بالشيء و(لَصِقَ) و(لَسِقَ) لزوقاً ولصوقاً ولسوقاً ، والرجل لَـزِقَت رئته بالجنب " (ابن القطاع: 1983، 136/3) . وجاءت أفعال أخرى تبادلت فيها الأصوات الأسنانية اللثوية ومنهـا (نَـخَـصَ و نَخَضَ) ، و(مَصَتَ و مَصَعَ) و(بَصَعَ و بَضَعَ) و(عَـرَصَ و عَـرَضَ) " (ابـن القطاع: 1983، 244/3، 181، 81/1، 375/2).

لَـزِقَ　　　لَـصِقَ　　　لَـسِقَ

laziḳa　　　laṣiḳa　　　Lasiḳa

والأفعال التي ذكرنا سابقاً وتبادلت فيها الأصوات الأسنانية اللثوية ، لم تتغير أو تتأثر بنيتها من هذا الإبدال ، إذْ الأصوات جميعها تضمها هذه الفئة من الأصوات وجميعها ، الأصوات السبعة ، تنتج من " الأسنان واللثة مع طرفي اللسان ومقدمه " (مرعي: 1993، 64) ، وهي تشترك مع بعضها في أغلب الصفات إنْ لم تكن جميعها ، إذْ إنَّ كلاً منها يتكوّن من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة مفتوحة

(ص ح، ص ح، ص ح) ، وصوتا الدال والزاي ، المتعاقبان على فاء دَمِهَ وزَمِهَ ، صوتان مجهوران وعند اندفاع الهواء من الرئتين لانتاجهما تهتز بهما الأوتار الصوتية ، ولافرق بينهما ، غير أنَّ الدال صوت شديد مجهور، والزاي صوت رخو مجهور ، وصوتا الصاد والضاد ، المتعاقبان على فاء صَفَغَ وضَفَغَ ، يحدثان بنفس الطريقة تماماً " بارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق " (مرعي: 1993، 64) "والضاد صوت شديد مجهور ، والصاد رخو مهموس وهو النظير السين" (مرعي: 1993، 65) . وصوت التاء ، المتعاقب مع صوت الصاد من عَـرَتَ وعَـرِصَ ، شديد مهموس شارك صوت الصاد بصفته ، والدّال والطاء من نَـثَطَ ونَـثِدَ ، مخرجهما واحد، والطاء مهموس مطبق . والدال والتاء من مَـكَـتَ ومَـكَـدَ ، اشتركا في صفة الشدة " وحدثت التاء بنفس الطريقة التي حدثت فيها الدال ، مع اختلاف واحد ، وهو عدم ذبذبة الأوتار الصوتية مع صوت التاء " (مرعي: 1993، 64) .

ب- تبادلها مع غيرها من الأصوات .

الظاء والصاد : أبدل ابن القطّاع صوت الصاد من صوت الظاء من عين فَـعَـلَ، قال :" و (مَـظَـعَ) الخشبة مظعاً أخرج ندوتها ، والوتر ملّسه ، و(مَصَعَها) مصعاً كذلك بالصاد غير المعجة " (ابن القطاع: 1983، 177/3) . ومرد هـذا الإبـدال ، "أنَّ الصاد والظاء صوتان مفخمان ، غير أنَّ الظاء صوت مجهور ، والصاد رخو مهموس" (مرعي: 1993، 64 ، أنيس: 1961، 48، 52) .

الظاء والطاء : وأبدل صامت الظاء بالطاء ، قال ابن القطَّاع :" و (مَـشِظَتِ) اليـد مشظاً ، دخل فيها شيء من عود مسته ، وبالطاء عن أبي عبيد وحده في المنصف" (ابن القطاع: 1983، 192/3) .

والطريقة التي تحدث بها الطاء ، نفسها التي تحدث فيها الظـاء ؛ "إذْ ترتفـع مؤخرة اللسان نحو الطبق ، فالطاء صوت مهموس مطبق ، والظاء عنـد حـدوثها يحدث تفخيم لها" (مرعي: 1993، 64، أنـيس: 1961، 48، 52) ، فلـذلك جـاز التبادل بين الصوتين الأسناني اللثوي وهو الطاء ، والأسناني وهو الظاء .

الذال والزي : أبدل صوت الذال من فاء الفعل زاياً من فَــعَــلَ ، قال ابن القطّاع: " وذَعَطَهُ بالسكين ذَعْطَاً ذَبَحَهُ ، والمنية قتلته ، وبــالزاي أيــضاً ذَبَـــحَه " (ابــن القطاع: 1982، 387/1، 388).

والذال والزاي صوتان مجهوران ، كلاهما تحدث معه ذبذبة في الأوتار الــصوتية (أنيس: 1961، 48، 64، مرعي: 1993، 64، 65) .

الثاء والتاء : وأبدلت الثاء من عين فَــعَــلَ بالتاء ، قال ابن القطاع : " والبئــر أخرج نثالتها وهي ترابها ، و(نتلها) أيضاً بالتاء كذلك ، ونتل بين القوم تقدم " (ابن القطاع: 1983، 242/3) .

واشترك صوتا الثاء والتاء بصفة الهمس ، وعدم تذبــذب الأوتــار الــصوتية فــي إنتاجهما (مرعي: 1993، 64، أنيس: 1961، 48، 51) . الــدال والفــاء والثــاء: وأبدل ابن القطّاع ــ أولاً ــ من الصوت الشفوي الأسناني صوتاً أسنانياً ثــم أبدلــه صوتاً أسنانياً لثوياً ، فقال: " و(كَفَحَهُ) بالعصا كَفْحَاً ضَرَبَهُ ، وفَــمَ الدَّابــة باللجــام كذلك، وبالثاء أيضاً كذلك ، وبالدال أيضاً كذلك " (ابــن القطــاع: 1983، 87/3). والإبدال بين الدال والفاء له ما يبرره صوتياً إذْ إنَّ الصوتين من مخرجين متقاربين (مرعي: 1993، 63، 64) .

السين والشين : وأبدل صوت الشين سيناً من لام الفعل في ثلاثة أفعال، الأول من فــعُــِلَ وهو بقول ابن القطّاع :" و(جُــحِــشَ) الرجل جحشاً خُدِشَ، وبالسين أيضاً كذلك (ابن القطاع : 1983، 175/1) . والفعلان الآخران ، الأول كما جــاء فــي أفعال ابن القطاع :" و(نَهَشْتُهُ) الحية نَهْشَاً عضَّته ، و(نَهَشَ) الرجل والسبع اللحــمَ نهشاً قَبَضَ عَلَيْه ثم نَثَرَه ، والحية نهشت ، وبالسين كذلك (ابــن القطــاع: 1983، 238/3، الجوهري:1984 ، 1023/3) . والثاني بقوله :" و(نَــتَشَ) الــشيء نتــشاً نتفه، وبالسين كذلك (ابن القطاع: 1983، 3/ 252 ، شره وسره، وعكش وعلــس، 232/2، 233، 370) .

وصحة هذا الإبدال صوتياً مرده إلى أنَّ الصوتين ؛ السين والشين ، اشــتركا فــي صفة الهمس والرخاوة ، وامتاز صامت الشين عن صامت السين بأنَّه أوســع منــه مخرجاً ، (أنيس: 1961، 63، 64، 65، مرعي:1993، 64، 66) . وجــاء ابــن

القطّاع بفعل رابع أبدلَ فيه الشين سيناً ، وهو بقوله :" و(عَنَشْتُ) العود عَنْشاً عَطَفْتُهُ ، وبالسين كذلك " (ابن القطاع: 1983، 365/2) ، كما تعاقب الصوتين على عين فَعَلَ فيقال (عَشِيمَ) و (عَسِمَ) للخبز إذا خبز والشجرة إذا يبست ، والرجل إذا طمع (ابن القطاع: 1983، 379/2) .

ثامناً :الأصوات الغارية: وتشمل أصوات الشين ، الجيم ، الياء وأبدلت من الأصوات التالية:

أ- من الأصوات الطبقية على النحو التالي:

الجيم والخاء: وأبدِلَ عين الفعل الذي جاء طبقياً وأسنانياً لثوياً في لامه ، وهو الفعل (فَخَزَ) ، حيث أبدل أولاً صوت الخاء بصوت الجيم من عينه ثم أبدل الزاي سيناً ، ثم أبدل من الخاء من (فَخَزَ) جيماً ، قال ابن القطاع :" و(فَخَزَ) فَخْزاً ، وفَجَسَ فَجْساً تَكَبَّرَ ، و(فَجَزَ) بالزاي أيضاً "(ابن القطاع: 1983، 470/2) . " ويقال : فلان متعظم في نفسه ، وفلان متفجس ، وفلان متفخر ، ويقال : فلان مشامخ بأنفه ، وفلان زامخ بأنفه ، إذا تَكَبَّرَ وتاه " (ابن السكيت ك د.ت، 415، الجوهري: 1984، 889/3) .

فَخَزَ	فَجَسَ
fahaza	fağasa
فَجَسَ	فَجَزَ
fağasa	fağaza

والذي أجاز هذا الإبدال بين صوتي الجيم والخاء ؛ هو قرب مخرج الصوتين ، "فالجيم صوت غاري والخاء صوت طبقي"(مرعي: 1993، 66، 67).

ب- من الأصوات الأسنانية اللثوية.

الشين والسين : وأبدل صوت السين من عين فَعِلَ بصوت الشين ، قال ابن القطّاع :" و(عَسِمَتِ) اليد عَسَماً ، يَبِسَتْ ، وبالشين أيضاً كذلك "(ابن القطاع: 1983، 340/2) و" العَسَمُ في الكف والقدم : أنْ يَيْبَسُ مَفْصِلُ الرسغ حتى يَعْوَّجُ الكف والقدم "(الجوهري: 1984، 1985/5). أمَّا صحة الإبدال بين صوتي السين

والشين ، فقد ذكرناه فيما سبق عند حديثنا عن إبدال الأصوات الأسنانية اللثوية من الغارية .

تاسعاً: الأصوات الحلقية ، وتشمل صوتي العين و الحاء .

ذكر ابن القطّاع فعلاً أبدل من عينه ولامه صوتاً حلقياً هو صوت العين، وأبدل عينه الضاد صاداً ، قال ابن القطاع : " و(مَضَحَهُ)، بالحاء مَضْحَاً ، عَابَهُ و(أمْضَحَهُ) أيضاً كذلك و(مصَعه) بالعين مصعًا كذلك"(ابن القطاع: 1983، 184/3) . و"مَضَحَ فلان عِرْضَه ، وأمضحه، أي شَانَه ... وأنشد أبو عمرو في مَضَحَ "(الجوهري: 1984، 405/1، 406).

لا تَمْضَحَنْ عِرْضِى فإني مَاضِحُ   عِرْضَكَ إنْ شَاَتَمْتَنِي وقَادِحُ

والإبدال بين صوتي الضاد والصاد ذكرناه عند حديثنا عن تبادل الأصوات الأسنانية اللثوية فيما بينها ، أمَّا إبدال العين من الحاء ، فكلاهما صوتان حلقيان ؛ "يتم إنتاجهما عن طريق تقريب جذر اللسان من الجدار الخلفي للحلق بصورة تسمح بمرور الهواء مع حدوث احتكاك ، ويميز بين الحاء والعين معه الوتران الصوتيان، وهي النظير المهموس للعين ، أما العين ؛ فهي صوت احتكاكي مجهور، تهتز معه الأوتار الصوتية " (مرعي: 1993، 67، 68) ، ويمكن توضيح هذا التبادل بين العين والحاء بالكتابة الصوتية التالية :

مَضَحَ	مَصَحَ
maḍaḥa	maṣaḥa

وتبادلت مع غيرها من الأصوات ؛ فتبادلت مع الأصوات الحلقية وهي على النحو التالي:

إبدالها من صوت الغين: وقد جاء الإبدال من فاء فَعَلَ ، قال ابن القطّاع: " و(غَمَطَ) النعمة و(غَمِطَهَا) غَمْطَاً وغَمَطَاً ، كفـَرها ، وبالعين أيضاً كذلك (ابن القطاع: 1983، 421/2).

وأبدلت الغين بالعين من عين فَـعَلَ ، قال ابن القطّاع :" و(نَـغَقَ) الغراب نَغِيقَـاً صاح بخير ، وبالعين كذلك "(ابن القطاع: 1983، 249/3) ومن إبدال الغين بالعين أيضاً من عين فَعَلَ قوله : " و(لَغَفَ) وألْغَفَ وألغف جار و(ألْغَفَ) بعينـه لحـظ ، وبالعين أيضاً"(ابن القطاع: 1983، 140/3) . وذكرنا سابقاً الصفات المشتركة بين صوتي العين والغين التي جوزت الإبدال بينهما . ويمكن توضـيح الإبـدال بـين الأفعال السابقة بالكتابة الصوتية التالية :

غَمَطَ	عَمَطَ
ġamaṭa	<amaṭa
نَغَقَ	نَعَقَ
naġaḳa	na<aḳa
لَـعَفَ	لَغَفَ
la<afa	laġafa

الحاء والخاء: وأبدل صوت الحلق الحاء من صوت الطبقي الخاء من فاء فَـعِلَ و أفْـعَلَ ، قال ابن القطّاع :" و(خَصِفَ) الفرس وغيره خَصَفَاً أشبه لونه لون الرماد ، والشاة ابيضَّت خاصرتُها و(أخَصَفَ) الماشي وغيره أسرع ، وبالحاء أيضاً كذلك " (ابن القطاع: 1983،292/1) وأبدله أيضاً من فاء فَعِلَ وافْتُعِلَ ، قال ابن القطّاع ": و(خُضِرَ) الرجل و(اختُضرَ) مات شاباً ، وبالحاء كذلك " (ابن القطاع: 1983، 310/1) .

وأبدل الحاء بالخاء مرتين من الفعل نفسه ؛ عين لفَعَلَ ولام لَفَـلَعَ قـال ابـن القطّاع :" و(نَخَجَ) السيلُ الجبلَ نَخْجَاً خرقه ، وأيضاً صوت بجريه، وبالحاء كذلك، والرجل المرأة باضعها ، والمرأة رشحت ، والـدلو خَضْخَـضَهَا ونَجَخَهَـا أيـضاً ونَجَحَهَا كذلك " (ابن القطاع: 1983، 245/3) . "ويقال: النَجْخَة ، بتقديم الجيم قـال الجوهري : ولا أدري ماصحته . ونَخَجَ بها حركَّها في الماء لتمتلىء ، لغـة فـي نَخَجَها ، إذا خَضْخَضَها ، وزعم يعقوب : أنَّ نون نَخَجَ بدل من ميم مَخَـجَ "(ابـن منظور : د.ت، نخج)، وقد خصَّ ابن القطّاع الدلوَ وحده دون البئر بـ (مَخَجَ) (ابن القطاع: 1983، 178/3) ، وخصَّه ابن منظور بالعرف والـشهرة عنـدما شـركه

(مَحَجَ) عند اللحياني ، قال: " ومَحَجَ الدلو محْجاً: خَضْخَضَها كمَخَجَها؛ عن اللحياني ... ويروي : مَخْجُا الدِّلا ، وهي أعرف وأشهر " (ابن منظور: د.ت، محج) . و(مَجَحَ) عند ابن القطّاع مقلوب (مَحَجَ) وقد نصَّ الجوهري وابن منظور عليه بفتح العين وكسرها منه ،. (الجوهري: 1984، 403/1، ابن منظور: د.ت، مجح). وقال ابن القطّاع : " و(مَجَحَ) مجحاً تكبَّر والدلوَ في البئر خَضْخَضَها ، ومَحَجَ كذلك (ابن القطاع: 1983، 194/3) . وشارك (مَخَضَ) (مَخَجَ) عند الأصمعي :" مَخَجَ البئر ومَخَضَها ؛ بمعنى واحد "(ابن منظور: د.ت، مخج) .

وجعل ابن القطّاع وابن منظور (مَخَضَ) لتحريك البئر بالدلو ؛ قال ابن القطاع :" ومَخَضَ ... البئر بالدلو حركَّها " (ابن القطاع: 1983، 175/3،) وقال أيضاً" و(مَخَنَ) من البئر مخناً بالحاء نزع منها أيضاً، وأيضاً بكى، و(مَطَخَ الماء مطخاً لعقه حمقاً، والدلو جَذَبَها" (ابن القطاع: 1983، 184/3). " ويقال مَخَضْتَ البئر بالدلو إذا أكثرت منها بدلائل وحركتها " (ابن منظور: د.ت، مخض، الجوهري: مخج ، 340/1).

فجاءت مجموعة من الأفعال موزعة بين تبادل الأصوات في الفعلين (مَخَجَ و نَخَجَ) ، وكلها قد دلَّت على خَضْخَضَة الدلو في البئر إلا (مَخَجَ) وحدها عند ابن القطّاع للدلو وحده ، وجاء (نَخَجَ) بفائه (النون) منه لزعم يعقوب السابق . ويمكن توضيح هذه الأفعال الثمانية بالكتابة الصوتية التالية :

نَخَجَ na<u>h</u>ağa	نَحَجَ naḥağa
نَخَجَ na<u>h</u>ağa	نَجَخَ nağa<u>h</u>a
نَجَخَ nağa<u>h</u>a	نَجَحَ nağaḥa
مَخَجَ ma<u>h</u>aga	نَخَجَ nahaga
مَحَجَ mahaga	مَخَجَ ma<u>h</u>ağa

مَحَجَ	مَجَحَ
maḥağa	mağaḥa
مَخَجَ	مَخَضَ
mahağa	maẖaḍa

فالأفعال الثمانية هي (نَخَجَ ، نَحَجَ ، نَجَخَ ، نَجَحَ ، مَخَـــجَ ، مَحَـــجَ ، مَجَـــحَ ، مَخَض) ، وقد جاءت من ستة أصوات هي (الجيم ، والحاء،الخاء ، الضاد ، الميم، النون) . وهذه الأصوات التي وقع أحدها فاءً للفعل أو عيناً أو لاماً ، قد جمع بينها قاسم مشترك هو صفة الجهر ، وعوَّض صوتا الخاء والحاء ، المهموسان نظيـــري الغين والعين ، قصورهما عن تلك الصفة ، اشتراكهما معها في صـــفة الاحتكـــاك (مرعي: 1993، 67، 68) . وإبدال النون من الميم من فاء (مَخَجَ) والأول لثـــوي والثاني شفوي ، تضارعاً أيضاً صفة ومخرجاً ، والضاد مـــن لام (مَخَـــجَ) أيـــضاً ضارعت الجيم في الجهر(أنيس: 1961، 49، 65، مرعي: 1993، 63، 66).

وعند إبدال صوت الخاء ، المهموس الاحتكاكي ، بصوت حلقي وهو الحاء ، وهو صوت مهموس أيضاً ، خَصَّ الفعل (مَـــتَـــحَ) المبدل من (مَـــتَـــخَ) الجرادة وحدها ، ولا زالت تشارك غيرها عندما غرزت ذنبها في الأرض لتبيض قبل إبداله، قال ابن القطّاع " و(مَتَخْتُ) الشيء متخاً انْتَزَعْتُه من موضعه ، والمرأةَ نَكَحَهَا ، والجرادة غرزت ذنبَها في الأرض لتبيض ، وبالحاء أيضاً في الجرادة ". (ابن القطاع 1983، 181/3 وزاد ابن منظور أنَّـــهُ : " يقال مَتَحَ الشيء ومَتَخَهُ إذا قطعه من أصله ... ومَتَخَ الجراد بالخاء: مثل مَتَـــحَ ".(ابن منظور: د.ت، متح). ويبدو لي أنَّ (مَتَـــخَ) لو لم يبدل صامت الخاء بصامت الحاء ، لما اتسع معنى الفعل ، فالأصوات بتبادلها وتفاعلها داخل بنية الفعل ، تؤدي إلى زيادة المعنى بالدرجة الأولى ، ولا يكون لذلك أثر على السهولة واليسر. ويبدو لي أنَّ مرحله المتخ للجرادة متقدمة على المتح ، فقد علّـــق المتخ عن المتح باللام قبل (تبيض) . ودلّنا قول ابن القطّاع على أنَّ المتح مرحلة ثانية بعد المتخ ، قال ابن القطّاع :" و(مَتَـــحَ) الجراد وأمتح أقام ، وقبَّح الله مامتحت به أي ولدته " (ابن القطاع: 1983، 160/3) . قال ابن منظور :" و(مَتَـــخَتِ) الجرادة : غرزت ذنبها

لتبيض"(ابن منظور: د.ت، متخ) . وأبدل الخاء بالحاء من لام (لَطَخَ) . قال ابن القطّاع : " (لطَخْتُ) الشيء ، ألصقت به طيناً وبالحاء كذلك " (ابن القطاع: 1983، 130/3) . وأبدل أيضاً الصوت الحلقي من الغاري من عين (فَعَلَ) ، قال ابن القطّاع :" و(سَجَسْتُ) الماء سَجْساً وبالحاء أيضاً تغَّير "(ابن القطاع: 1983، 151/2) .

وتبادل صوتا الحاء والخاء على لام (فَعَلَ) من (نَقَحَ) . قال ابن القطّاع: " و(نَقَحَ) ... والشيء استخرج مخّه بالحاء والخاء جميعاً "(ابن القطاع: 1983،245/3) . وجواز إبدال الحاء بالخاء أو الخاء بالحاء ذكرناه سابقاً ، وإبدال الحاء من الجيم ؛ جاء كما يبدو لي من تضارع الصوتين بصفة الاحتكاك إذْ ما علمنا أنَّ الجيم صوت جامع بين الانفجار والاحتكاك ، والحاء مهموس احتكاكي " (مرعي: 1993، 66، 68، أنيس: 1961، 65، 71).

عاشراً: الأصوات الحنجرية : وتشمل الهمزة والهاء.(مرعي ، 2000، 68).

تبادلت الهمزة والهاء على فاء الفعل ولامه . ومن الأول وجاء على (فَعَلَ) قول ابن القطّاع ": و(هَرقْتُ) الماء هَرْقاً و(أهْرَقْتُهُ) ، وقيل إنَّ الهاء في هرقت مبدلة من همزة ، فيكون حينئذ رباعياً مستقبله أريقه وقالوا أهريقه "(ابن القطاع 1983 ، 339/3). ومن الثاني ؛ قوله :" و(دَرَهَ) لقومه درهاً ، دفع عنهم بلسانه ويده ، ويقال إن الهاء فيه مبدلة من همزة ".(ابن القطاع ، 1983 ،346/1، 365). وأكَّد الأنباري صحة تبادلهما بقوله:" فإنَّ الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم يقال: هَرْقت الماء ، والأصل فيه أرقت ، وهرحت الدابة ، والأصل فيه أرَحتُ"(ابن الأنباري:1982 ،1/ 343) .

ولم يقوِّ ابن منظور إبدال الهاء من الهمزة ، قال :" لأنَّ الدرء الرفع ، هذا ليس بقوي بل هما أصلان ، قالوا : دَرَأ ودَرَهَ ، قال ابن سيده : فلما وجدنا الهاء في كل ذلك مساوية للهمزة ، علمنا أنَّ إحداهما ليست بدلاً من الأخرى ، وأنّهما نعتان " (ابن منظور، د ،ت، دره) .

وقال عن حكم الهمزة في فاء أرق : " ومن جَـعَلَ همزتة بدلاً فحكمه الياء " (ابن منظور ، د . ت ، أرق) .

ومخرج الهمزة والهاء هو الحنجرة ، كما أنّهما صوتان مهموسان ، فلهذا التماثل في المخرج وصفة الهمس جاز التبادل بينهما، ولم ينكر بشر منطقتهما النطقية إلاَّ أنَّه خصَّ كل صوت منهما بملمح انفرد به فقال: " فالهمزة والهاء منطقتهما النطقية واحدة ، ولكن يختص كل واحد من الصوتين بملمح ينفرد به ، يؤهله للاستقلال والكيان الخاص". فراح من صفتيهما يبين دور كل منهما في اللغة فقال مكملاً قوله:" فالهمزة وقفة انفجارية... والهاء احتكاكي أو رخو ، ومن ثمَّ سار كل صوت يؤدي دوره في اللغة ، فلدينا مثلاً "آب" و"هاب" افترقت الكلمتان وصار لكل منهما معنى خاص مستقل بسبب وجود الهمزة في الكلمة الأولى والهاء في الثانية " (بشر: 1966، 195) . ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية التالية:

هَـرَقَ	أرَقَ
haraḳa	>araḳa
هـَرَقَ	أهـْرَقَ
haraḳa	>ahraḳa
دَرَهَ	دَرَأَ
darah	dara>a

1. 3. 7 القلب المكاني في بنية الفعل السالم :

قال ابن فارس: "ومن سنن العرب القلب ، وذلك يكون في الكلمة والقصة " (ابن فارس:1993، 208). وعدَّ عبابنه أحكام برجستراسر التي أطلقها على هذه الظاهرة اللغوية ، من الأحكام التعميمية ومعتذراً له بأنها أطللقها في محاضرات مرسلة ، وقد أعادها الأخير إلى علة ذهنية ، وربطها بأسباب نفسية محضة ، وهي عند الأول " تغيّر آخر ، ويعدُّ قريباً من التخالف من حيث الأصل ، فهو تقديم وتأخير ، ولا يمكن عدَّه تحويلاً بنيوياً في بنية الكلمة، لأنّـَه في الحقيقة غير مؤدٍ إلى دلالة " (عبابنة: 2000 ، 144، 145، برجستراسر: 1982، 35) .

أورد ابن القطّاع في أفعاله أفعالاً تقدَّم فيها أصل وتأخر أصل آخر في أبنيتها الثلاثة ؛ فَعَلَ و فَعِلَ و فَعُلَ ، وهي على النحو التالي :

أولاً– فَعَـلَ وعَفَـلَ :

تقَّدم عين (مَعَجَ) على فائه (عَمَجَ)، قال ابن القطّاع: " و(عَمَجَ) عمجاً أسرع في السير ، قلب (مَعَجَ) ، وأيضاً تلوَّى "ابن القطاع: 1983، 360/2) . ونصَّ الجوهري وابن منظورعلى أنَّ : "عَمَجَ يَعْمِجُ بالكسر قلب مَعَجَ " (الجوهري: 1979، 330/1، ابن منظور: د.ت، معج) .

لم يؤثر تقديم عين معج على فائه في بنية الفعل ودلالته ، فظلّت بنيته المقطعية نفسها بعد التقديم والتأخير بين صامتي الميم والعين ، مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة مفتوحة (ص ح) ، كما لَزِمَت صوائت الفتح الثلاث بعد كل صامت موقعها فلم يطرأ على أي صائت منها تغيّر .

قال عبابنة: " وهذا التقديم والتأخير ، لا يقدم دلالة جديدة ولا يضفي أي زيادة على المعنى الأصلي" (عبابنه: 2000، 145). ويظهر أنَّ الجهد المبذول في إنتاج الفعل وصامت العين عين له أقل منه وصامت الميم عين له ، فنطق الفعل في الحالة الأولى ، لم يتطلب فتح الفم أولاً لصامت العين وضم الشفتين، كما تطلبه في الحالة الثانية ، ونطق صامت الجيم بعد عين الفعل وهو عين أو ميم ؛ لا فرق في كمية الجهد المبذول له معهما ، إنْ لم يكن أقل ، وصامت العين عين للفعل ، وإطباق الشفتين للنطق بصامت الميم أولاً ثم فتحهما ، أقصر من نطق صامت العين ثم الفصل بإطباق الشفتين للنطق بصامت الميم وهو عين للفعل ، ثم فتحهما ورفع اللسان للنطق بصامت الجيم ، وقد تحقّق نطقه بجهد أقل ، بعد النطق بصامت العين وهو عين للفعل . ومما تقدم عينه وتأخر فاؤه ذكر ابن القطّاع ، (رَمَشَ و مَرَشَ، و فَقَسَ و قَفَسَ و مَحُتَ و حَمُتَ) وهي على الترتيب (ابن القطاع: 1983، 39/2، 3/ 37، 193) .

ثانياً- فَعَــلَ وفَلَــعَ :

ومما ذكره ابن القطّاع على هذا البناء قوله: " و(قَزَحَ) الكلب ببوله قَزْحَاً و(قَزِحَ) قَزَحَاً رمى به و(قُزِحَ) قَزَاحةً تنظَّفَ ، و(قَحَزَ) قَحْزَاً مقلوب منه أرسله دفعاً" (ابن القطاع : 1983 ،36/3). ويظهر أنَّ الجهد المبذول في انتاج الفعل قبل تقدم صامت الحاء الحلقي أقل منه بعد تقدمه، ولم يؤثر هذا التقديم والتاخير على بنيه الفعل ، فبقيت مقاطعه بعد التقديم والتأخير مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة (ص ح). ومما تقدم لامه على عينه ذكر ابن القطّاع (جَعَفَ وجَفَعَ؛ صَرَعَه، وجَذَبَ و جَــبَذَ ؛ الشيء مددته إلى نفسك ، جَلَفَ و جَفَلَ ؛ الشيء جَرَفَه ، وصَقَعَ وصَعَقَ ؛ الصاعقة أصابت ، وطَخَمَ و طَمَخَ ؛ تكبَّر، وفَضَعَ و ضَفَعَ ؛ جَعَسَ ، ومَحَجَ و مَجَحَ) ، (ابن القطاع: 1983، 163/1، 165، 233/2، 295، 478، 178/3، 194) .

ثالثاً- فَعِــلَ وعَفِــلَ :

ذكر ابن القطّاع فعلاً قدَّم فيه عينه على فائه ، وذكر معه فعلاً أصوله الثلاثة نفسها ، لم يتقدم في بنيته أصل أو يتأخر، ودلَّ على ما دلَّ عليه الفعل الذي حدث في بنيته تقديم عينه وهو ليس مقلوبه ، قال ابن القطّاع: " و(ثَنِتَ) اللحم ثناتة وثَنْتاً أنتن ، و(ثَــتِنَ) أيضاً ثَتَناً وثَنْتاً ، كذلك (نَثِتَ) مثله بتقديم النون " (ابن القطاع : 1983 ، 137/1) . وذكرها ابن منظور في موضعين ، وذكر (نَثِتَ) في باب (ثَنِتَ) ، وذكر الثلاثة في باب(شَخَمَ)، (ابن منظور: د.ت، ثتن ، نثت ، شخم). ويبدو لي أنَّ ابن القطّاع قد نصَّ على المحفوظ أولاً عندما صَدَّرَ كلامه به فقال: (ثَنِتَ) ، ولم يقدم ابن منظور النون إلا مع (ثنت) ، التي ماثلتها (ثتن) ، فجاء ابن القطاع بالنون أصلاً في عَفِلَ مقلوب فَعِلَ ، ولو عُــدَّت نون نثت لاماً لــ(ثتن) لجاء مقلوباً على لَفِعَ ، ولم جد عينه مكسورة إلا على لُفِعَ مقلوب فُعِلَ ، وقد جُزِمَ بأنَّ اللغة العالية هي فَعِلَ ، وأنَّ الفاء من لُفِعَ هي العين الساكنة من فَعَلَ أو فَعِلَ ، قال ابن منظور على لسان أبي منصور :" لم يجعل شُدِهَ من الدهش كما يظن بعض الناس أنَّه مقلوب منه، واللغة العالية دَهِشَ على (فَعِلَ) ، وأمّــا الشَدّه فالدال ساكنة

وشُدِهَ الرجل شَدْهاً وشُدُهاً: شُغِلَ ، وقيل: تَحَيَّرَ، والإسم الشُّداه" (ابن منظور: د.ت، شده ، دهش). ولم تتأثر بنية الفعل بعد التقديم والتأخير بين أصليه، فبقيت مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة .

رابعاً- فَعِــلَ وفَلِـــعَ .

ذكر ابن القطّاع على هذا البناء فعلاً دلَّ على ما دلَّت عليه الفعل ثَـــنِتَ ومقلوبه وكذلك ثَـــتِنَ ، فقال: " وتَهِمَ اللحم واللبن ، والريح تَهْمَاً ، مثل تمهاً؛ أنتن وتغيَّر"(ابن القطاع: 1983، 119/1) .

وبقيت بنية الفعل على حالها بعد هذا التقديم لصامت الميم على صامت الهاء ، مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة .

خامساً- فَعُــلَ وعَفُــلَ :

ومن الأفعال التي تقدم فيها صامت العين على صامت الفاء على هذا البناء ما ذكره ابن القطّاع بقوله:" و(مَعُقَ) الماءُ معَاقةً بَعُدَ ، وهو قلب عَمُقَ"(ابن القطاع: 1983، 181/3).

والقول فيه كالقول في سابقه ؛ إذْ لم تتأثر بنية الفعل بهذا التقديم لصامت العين على صامت الميم ، فتكونت بنيته من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة.

سادساً- فُعِــلَ وعُلِــفَ :

ذكر ابن القطّاع فعلاً ــ يبدو لي أنّــه ــ أكدَّ به على أنَّ مقلوب فُعِلَ هو عُلِفَ لا لُفِعَ المذكور سابقاً ، وليؤكد به أنَّ اللغة العالية هي فَعِلَ، عندما بنى الفعل للمجهول (دَهِشَ) مقلوب (شُدِهَ) فقال: " و(شُدِهَ) شَدْهَاً وشَدَهَاً؛ حار، وأيضاً شُغِلَ، وبالسين كذلك و(دُهِشَ) ، وايضاً مقلوب منه" (ابن القطاع: 1983، 201/2) .

والبنية والدلالة وسكون الدال في مصدره نفسها عند أبي زيد قال: " وقالوا شُدِه الرجل يُشْدَهُ شَدْهاً وشُدُهاً فتحٌ وضمٌ وهو الشغلُ ساكِنٌ ليس غير"(أبو زيد:1981،513). وشأن بنيته كسابقه؛ فبقيت مقاطعه نفسها بعد قلبه .

1. 3 .8 الفعل المهموز

لم ينصُّ ابن القطّاع على تعريف يَمِيزُ به المهموز عن مثله ، وقد وقعت الهمزة أصلاً وأصلين من أصوله ، فلمّا جاء بمهموز الفاء سالماً ومضعفًا ومعتلاً لم يضعه في بابه ، وإنما خصَّ المهموز بالأفعال السالمة والمعتلة والهمزة في بنيتها أصلٌ عيناً أم لاماً. وقد وقعت الهمزة أصلين؛ فاءً ولاماً في بنية ثلاثة أفعال خصَّ بها وحدها ، باب المهموز عندما عامل الهمزة فاءً معاملة الصوت الصحيح وهي " أزأ ، أثأ ، أجأ " (ابن القطاع : 1983 ، 57/1) .

واستناداً إلى تصنيف ابن القطّاع للأفعال التي ذكرها على حروف المعجم ، فالمهموز عنده ، كما يبدو لي ، هو: النطق بصوت الهمزة عيناً أم لاماً من الفعلين ؛ السالم والمعتل . وبهذا التعريف دخل مهموز الفاء صحيح العين واللام في السالم ، ودخل مهموز الفاء معتل العين أو اللام أو كليهما في المعتل ، ودخل مهموز الفاء والعين واللام من جنس واحد في المضعف وقد جاء قسيماً للسالم والمهموز من الفعل الصحيح ، ويبدو أنَّ ما حَمَلَ ابن القطّاع على معاملة مهموز الفاء صحيح العين واللام ، معاملة السالم هو قلة تغير الهمزة ، قياساً على كثرة تغيرها عندما تقع عيناً أو لاماً من الفعل . وقد تعددت حالات التغير لها ؛ حذفاً أو إبدالاً أو تركاً ... الخ . وسأعرض لأهم القضايا التي جاءت متناثرة في أبواب الهمز ، في الأفعال التي ذكرها ابن القطّاع على كل حرف من حروف المعجم للمهموز ، ولعل أهم هذه التغيرات تتمثل في المسائل التالية :

اولاً: حذف الهمزة :

أ-حذف الهمزة من فاء الفعل : حذفت الهمزة من صيغة الأمر من الأفعال (أَخَذَ ، أَكَلَ ، أَمَرَ). وفُسِّرَ هذا الحذف بكثرة الإستعمال ، أو بالحذف على غير قياس أو بالشذوذ (ابن يعش: 1973، 366 وابن عصفور: د.ت،394). وجاء حذف الهمزة في مرحلتين ؛ الأولى: وهي حذف الهمزة بعد نزع سابقة المضارع مباشرة وعدت قاعدة خاصة.(عبده: 1982، 1983 /117) .

أخَـذَ	يَـأْخُـذُ	أخَـذْ	خُـذْ
ماضي	مضارع	نزع السابقة	حذف الهمزة
>ahada	ya<hudu	> hud	hud

والثانية: وهي حذفها بعد اجتلاب همزة الوصل بعد نزع سابقة المضارعة وهي فاء الفعل ، (أأخُـذْ ← >u>hud).

يَأْخُـذُ	أخـذ	أأخُـذْ	أُوْخُـذْ	خُـذْ
مضارع	نزع السابقة	جلب همزة الوصل	تعويض الهمزة	حذف الهمزة ومعوضها
ya>hudu	>hud	>u>hud	>whud	hud

فإذا التقت همزتان في بداية الكلمة فلا بد من حذف إحداهما ، قال سيبويه :" فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا "(سيبوية: 1982، 549/3). وقال أبو عثمان " إذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بدَّ من ابدال الثانية على كل حال" (ابن جني: 1954، 52/2) . ويبدو أنَّ الهمزة الساكنة قد حذفت ، وعوِّض عنها بإطالة صوت صائت الضم بعد همزة الوصل ، وهذه الإطالة من باب الإبدال عند سيبويه قال :" فإنّما تبدل كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها " (سيبويه: 1982 ، 3 / 544) . فلمَّا زال العارض الصوتي ، وهو سكون الهمزة في أول صيغة الأمر ، أو تواليهما ، والصامت بعدها دون صائت بينهما ، وهو مالا يسمح به نظام العربية المقطعي (أخَـذ ← >had) ، بعد حذف الهمزة ، الأصل، فلا ضرورة لبقاء همزة الوصل في بنية الفعل ، وقد جُلبت للعارض الذي زال ، فزالت هي أيضاً بعد زواله ، فجاء البناء على الشكل : (خُـذْ← hud). وبحذف الهمزتين اللتين شكلتا مقطعاً متقدماً على عين الفعل ولامه ، وشكلتا أيضاً مقطعاً ثانياً، فاخْتُزِلَ المقطعان إلى مقطع واحد قصير مبدوءً بصامت الخاء ، ومغلقٍ بصامت الذال ، وبينهما حركة قصيرة . فالقاعدتان ؛ العامة: المتمثلة في إجتلاب همزة الوصل ، والخاصة: المتمثلة في حذف الهمزة الساكنة قبل إجتلاب همزة الوصل ، أدَّتا إلى نفس بنية الفعل (خُـذْ ← hud) وهى مرحلته النهائية .

ويمكن القول: بأنَّ تطبيق القاعدة الخاصة أقصر وأيسر من تطبيق القاعدة العامة في هذه الأفعال أَخَذَ ، أَكَلَ، أَمَرَ، ويعزّز هذا القول ما ذهب إليه عبد القادر مرعي ، في استخدام المنهج المناسب للتخلص من العارض الصوتي ، والمتمثل بالتقاء صامتين ليس بينهما صائت إذْ جعل ذلك : " مرده حسب طبيعة الكلمة التي يحصل فيهما التقاء ساكنين، وذلك تحقيقاً للإنسجام الصوتي في بنية الكلمة الواحدة ، وفي اتصال الكلمة بغيرها، فالحذف أحد هذه المناهج " (عبد القادر مرعي: 2000، 185) . وحذف الهمزة من صيغة الأمر في الأفعال الماضية لم يؤد إلى اللبس بغيرها من الأفعال التي ماثلتها بناءً ، ويبدو لي أنَّ تعميم حذف الهمزة في صيغة الأمر على كل الأفعال مهموزة الفاء ، يؤدّي إلى اللبس بينهما من جهة، وبين أفعال أخرى ليست مهموزة من جهة أخرى، وقد صرَّح بهذا التعميم الشايب ، عندما ذكر قول الجوهري بعد حديثه عن الفعل أَخَذَ : " وكذلك القول في الأمر من أكل وأمر وأشباه ذلك " .(الجوهري: 1984 ، 559). وقال الشايب :" وعمَّمَ الجوهري حذف الهمزة في الأفعال مهموزة الفاء كلها وهو الصحيح " (الشايب: 1983، 48). ويظهر أنَّ المشبه والمشبه به ليس بالضرورة أنْ يتشابها في كل شيء ، أو في علّة واحدة تجيز لنا القياس عليها ، فلما تحصَّلت لنا هذه العلة نطقاً ورسماً ، ومثّلها عدم حركة الهمزة في الفعل " يَأْسِرُ و سار " (البكوش:1987، 112)، فالأمر منهما سِرْ وبتعميم الحذف على مهموز الفاء كله أشبهت الأمر علينا ، وصرفتنا إلى أنَّ المستوى العامل وحده هو الصوتي ، دون الالتفات إلى ترابط المستويات اللغوية جميعها، فإذا ما ظهر عارض يعيق عمل قانون ما ، فإن القياس يبطل فيه ، وتقف اللفظة عند مرحلة لا يسمح لها أن تواكب شبيهتها التي واكبت التطور إلى مرحلة ما .

ب-حذفها من عين الفعل : حذف ابن القطّاع الهمزة من عين الفعل ذَأَمَ ، قال : " و(ذأمَه) ذأماً و(ذَامَه) ذيماً، ذمَّهُ ، وأيضاً حَقّره " (ابن القطاع: 1983، 398/1). و" ذَأَمْتُهُ عبتُه ، وهو أكثر من ذَمَمْتُهُ " (ابن منظور، دت ، ذأم) .

الأصل	حذف الهمزة	تعويضها
ذَأمَ	ذَامَ	ذَامَ
da>ama	da*mam	dāma

وحذف الهمزة من عين الفعل يؤدي إلى " التقاء الفتحة مع الفتحـــة " . (عبابنـــة: 2000، 102) الأولى ؛ وهي الفتحة بعد صامت الذال ، والثانية؛ الفتحة التي بعـــد الهمزة التي حذفت وبقيت حركتها وليس الدمج بين الفتحتين قد أدى إلى نشوء هـــذا الوضع عندما منعه يحيى عبابنه ، ورأى أن الوجه الثاني لهذا الوضع ؛ هو حـــذف الهمزة مع فتحتها ثم حدث تعويض عن المحذوف عن طريق إطالة الفتحة قبلهـــا ، ومثّل لهذا الحذف بالفعل سال من سَـــأَلَ ، وهو ما سمَّاه القدماء همزة بين بـــين ، وهي التي تتكون بين الهمزة والألف الساكنة .(عبابنة: 2000، 102–103).

وحذف ابن القطّاع الهمزة من عين الفعل دون تعويض ، وتحول صائت الفتح بهذا الحذف إلى صائت الضم ، ومن ذلك قوله في الفعل (مَـــأنَ) :" و(مَأَنْـــتُه) أصبت مَأَنته ، أيضاً بمؤنته ، ومن ترك الهمـــز قـــال :(مُـــنْـــتُــــــه) ". (ابـــن القطاع: 1983 ، 201/3) .

الأصل	حذف الهمزة
مَـــأَنْـــتُـــه	مُـــنْـــتُــــــه
ma>antuh	muntuhu

وقد أدَّى هذا الحذف إلى اختزال عدد المقاطع الصوتية ، من أربعة مقاطع قبله إلى ثلاثة بعده ، والترك عنده حذف الهمزة وتماثل صائت الفتح بعد صامت الميم مع صائت الضم بعد عين الفعل تماثلاً كلياً مدبراً منفصلاً (mu←ma) .

جـــ – حذف الهمزة من لام الفعل :

وحذف ابن القطّاع الهمزة من الفعل بَـــتَـــأَ للفصاحة ، قـــال :" و(بَتَـــأ) بالمكـــان بتوءاً، أقام ، و(بَتَـــا) بتواً أفصح. (ابن القطاع: 1983 ، 101/1،124) .

الأصل	حذف الهمزة	تعويضها
بَـــتَـــأَ	بَـــتَـــ*َ	بَـــتَا
bata>a	bata*a	batā

وحذفها أيضاً من لام الفعل: طَــرَأ. قال :" و(طَــرَأ) على القــوم طُــرُوأ ، قَــدِمَ و(طَــرَا) طَــرْوا وطُرُوًّا ، بلاهمز كذلك " (ابن القطاع: 1983 ، 306/2) .

طَــرَأ	طَــرَ*َ	طَــرَا
ṭara>a	ṭara*a	ṭarā
الأصل	حذفها	تعويضها

وهما كسابقهما التقت فيهما الفتحة مع الفتحة إيثاراً للمقطع المفتوح بدلاً من المقطــع المغلق بالهمزة .

وحذف الهمزة أيضاً من لام الفعل من أفعال كثيرة ، وعوَّض هــذا الحــذف باشباع الحركة قبل الهمزة المحذوفة بإطالة مدة النطق بها . ومــن هــذه الأفعــال رَطِــأَعلى بناء فَــعِــلَ من فَــعَلَ ، قال :" و(رَطِــأَ) المــرأة رَطْــأ جامعهـــا ، و(رَطَأَهَا) رُطوءاً و(رَطَئَهَا) رَطْأ كذلك و(رَطيها) رَطْيَاً أيضاً بـــلا همـــز "(ابـــن القطاع: 1983، 61/2).

رَطَــئَهـــا	رَطَــ *هَا	رَطِيْــهَـــا
raṭa>ahā	raṭi*hā	raṭihā
الأصل	حذفها	تعويضها

ويبدو أنَّ هذا الحذف من باب الميل إلى المقطع المفتوح ، والذي أدّى إلى اختــزال عدد المقاطع من أربعة مقاطع إلى ثلاثة (ra/ṭi/ḥā←ra/ṭa/>a/hā)، ومثل هــذا الحذف أيضاً ، حذف الهمزة من لام فَــعِــلَ . قال ابن القطّاع :" و(حَجَأْتُ) بالشيء و(حَجِئْتُ) به حَجْاً وحَجَــاً ، فَرِحْتُ به ، و(حَــجِيْتُ) بـــه بـــلا همـــز حَـــجَـــىً فرحت، وكذلك (حَجَئْتُ) به ، أَوْلَعْتُ به ، و(حَــجِيْتُ) به بلا همز كــذلك " (ابـــن القطاع: 1983 ، 252/1). وذكر ابن منظور أنَّه " يُهْمَزُ ولا يُهمز " (ابن منظور: د ت ، حجا) . وعدم الهمز عُوِّض عنه بإطالة النطق بصوت صائت الكسر قبله (ği←ğī) .

حَــجِــئْتُ	حَــجِ* تُ	حَــجِيْتُ
ḥaği>tu	ḥaği*tu	hağiytu
الأصل	حذف الهمزة	تعويضها

وهذا الحذف كسابقه ؛ جاء إيثاراً للمقطع المتوسط المفتوح بدلاً من المقطع المغلق، والذي أدّى إلى وقيفة في درج الكلام ، والجهد المبذول معها أكثر من الجهد المبذول عند تجاوز تلك الوقيفة . وتجاوز النطق بالهمزة أدَّى إلى ديمومة السهولة واليسر في الأداء .

وحذفت الهمزة وصائت الضم بعدها ، وعوّضت بإشْباع صائت الفتح بعد صامت الصاد من الفعل صَؤُلَ .

صَؤُلَ	صَـ * لَ	صالَ
ṣa>uLa	sa*la	sāla
الأصل	حذف الهمزة	تعويض الهمزة

وقد اخْتَزلَ حذف الهمزة وصائت الضم ، مقاطع الفعل الثلاثة القصيرة المفتوحة، إلى مقطعين قصيرين الأول ؛ قصير حركته طويلة (صا←ṣā). وللثاني ؛ قصير حركته قصيرة (لَ←La) .

ثانياً: إبدال الهمزة وحذفها لغةً .

حذفت الهمزة من بعض الأفعال وأبدلت ، وجاء هذا التغير للهمزة من باب اللغات ، ومن ذلك حذفها وهي لام للفعل حَدَأ . قال ابن القطّاع: " وحَدَىء حَدَأ ، أقام بموضعه ، و(حَدَى) حدىً بلا همز لغة، وأيضاً حَدَبَ على الشيء وأيضاً لجأ إليه ".(ابن القطاع : 1983 ،253/1).

حَدَأَ	حَدَ*	حَدَى
ḥada>a	ḥada*a	ḥadā
الأصل	حذف الهمزة	تعويضها

ويظهر أنَّ أصحاب هذه اللغة قد آثروا المقطع المفتوح على المغلق بالهمزة ، وهو أحد أوجه نشوء التقاء الفتحة مع الفتحة ، وهو حذف للهمزة وحدها وبقاء حركتها . أو هو تعويض بالفتحة بعد صامت الدال بإطالة النطق بها ، وهو الوجه الثاني لالتقاء الفتحة مع الفتحة (عبابنة: 2000 ، 103،102) ، والمقطع المفتوح (dā) أغنى عن مقطع ثالث حركته قصيرة (a>) ، فحذفوا الهمزة وأبقوا حركتها، وجاءت بنية الفعل من مقطعين صوتين ، الأول قصير حركته قصيرة (ḥa) والثاني

حركته طويلة(dā). ومثل هذا الحذف لغةً ، جاء في الفعل خَـذِىَ من خَـذأ ، قال ابن القطاع :" و(خَـذأ) له و(خَـذِىَ) خَـذْأ وخَـذَأ ، انقاد ...و(خَـذِىَ) أيضاً لغة بلا همز "(ابن القطاع: 1983، 318/1 ، ابـن الـسكيت: 1970، 149). ودافع عن لغة الترك فيه ، ما ذكره ابن منظور للأعرابي مـن قـول ، قـال ابـن منظور:" وترك الهمز فيه لغة ، وأخْـذَأه فلان أي ذلّله ، وقيل لأعرابي : كيـف تقول اسْـتَخْذَيْتُ لِـيُـتَعَرَّفَ منه الهمز ؟ فقال العرب لاتَـسْـتَخْذِىءُ وهمزه "(ابن منظور: د.ت، خذأ) .

وأبدلت الهمزة من لام فَـعَـلَ بشبه حركته في لام فَـعِـلَ، وهـذا الإبـدال لغة في بَهِيْتُ من بَهَأتُ ، قال ابن القطّاع :" و(بَهِـيْتُ) به بَهْيَاً أنستُ به لغة فـي (بَهَأتُ) به " (ابن القطاع 1983 : 100/1). وذكر ابن منظور قول الأعـشى فـي معنى البهاء ، على لسان أبي سعيد :" إبْتَهَأْتُ بالشيء إذا أنست به واحببت قربـه . قال الأعشى : (الحتي:1992 ،46) .

وفي الحي من يهوى هوانا ويبتهي

وآخر قد أبدى الكآبة مغضبا

ترَك الهمز من يبتهي ... وأما البهاء من الحسن فإنَّه من بَهِيَ الرجل ، غير مهموز" (ابن منظور : د . ت بهأ) .

ويبدو أنَّ الأصل في هذا الفعل عدم التعدي ، وقد دلَّ على هذا اللزوم دليلان؛ الأول : أنه جاء من فَـعَـلَ يَـفْـعَـلُ لازماً وعدِّي بحرف الجر نحـو: فَزِعْـت منه، والثاني : مجيؤه لغة على فَـعِـلَ وهذا البناء الأصل فيه اللـزوم ، وقـد دلَّ على صفة الحسن في الرجل وقد بَـهِيَ .

ثالثاً : تعاقب الهمزة وشبه الحركة :

تعاقبت الهمزة وشبه الحركة الواوية على فاء الفعل عند ابن القطّاع، قـال : " و(أرَّخْـت) المكان أرْخـاً ، و(أرَّخْتُـه) و(ورَّخْتُـهُ) "(ابـن القطـاع: 1983 ، 52/1،56). وكذلك قوله :" و(أكَّـدْتُ) العهد و(آكَدْتُه) و(وَكَّـدْتُه)". (ابن القطاع: 1983، 56/1 ، 325/3). والقول بالهمزة مرة وبالواو أخرى ، باب خصَّ به ابن السكّيت ، هذا التعاقب على فاء الفعل ،(ابن السكيت:1970، ،365).

ويبدو لي أنَّ من آثر شبه الحركة بداية للمقطع الأول ، قد مال إلى الخفة وقلّة الجهد المبذول ، والمتمثل في تقارب مخارج الأصوات التي أغلق المقطع الأول بها، وجاءت نواة المقطع ، صائت الفتح ، بعد صوت الهمزة ، وقد ضارعت شبه الحركة الواوية الصوت الصامت ، عندما وقعت فاءً في بنية الفعل ، ولقد ذكرت أنَّ ابن القطّاع قد عامل الهمزة معاملة الصوت الصحيح عندما تقع فاءً .

أرَّخَ	وَرَّخَ
warraha	>arrah
أَكَّـدَ	وَكَّـدَ
>akkada	wakkada

وتعاقبت الهمزة وشبه الحركة الواوية في أفعال أخرى ، هي (آسَـدَ وأوْسَـدَ ، وآصَدَ و أوْصَدَ ، وآكَـفَ و أوْكَفَ ، و آجَـدَ و أوْجَدَ ، وآسَنَ وأوْسَنَ) . (ابن القطاع: 1983 ، 32/1، 51 ، 324/3، 289، 322، ابن السكيت : د .ت ، 159، 160 ابن قتيبة:1967، 365).

وتعاقبت الهمزة والواو على عين الفعل المنقوص ، فيقال : ذَأىَ ، وذوى ، قال ابن القطّاع :" وذأى ، ذبل ، و(ذَوَى) ذوياً وذيّـاً مثله (ابن القطاع: 1983، 398) و" ذوى العود يذوي ذويّـاً ، وذأى يـَذّأى َذأواً وذأيـّاً وَذِوىَ " . (ابن قتيبة:1967 ، 366).

وأبدل ابن القطّاع عين فَعَلَ الحلقي صوتاً حلقياً ، قال :" (كَعَـزْت) الشيء كَـعْـزاً جمعته بأصابعي ، وكأزته كأزاً كذلك " (ابن القطاع: 1983 ، 94/3). وقد نص الجوهري على (كعَز) وحدها (الجوهري : 1984، 893/3). ولم ينص ابن منظور عليهما . وقد ذكرنا تبادل صوتي الهمـزة والهـاء ، وهمـا صـوتان صُنِّـفـا حنجرياً (مرعي: 2000 ، 68) .

رابعاً: همز غير المهموز .

وهو همز ما حقّه عدمه ، وجعله ابن القطّاع من باب الاستعارة للشعر ، وقد جاء الهمز لغة ، ووصف الفراء هذا الهمز من باب الفصاحة أيضاً . وهو من إقحام الهمزة لإغلاق المقطع المفتوح عند المحدثين (عبابنة : 2000 ، 165) .

قال ابن القطّاع :" و(رَثَأَتُ) المرأة زوجها و(رَثَـــتْهُ) ترثيه وترثوه رثــاء ، هذا أصله ثم استعير في الشعر " (ابن القطاع: 1983 ، 58/2) . وذكره اللحياني بدون همز . وذكر ابن القطّاع فعلين هُمِزا معه للفصاحة أيضاً بقول الفرَّاء :" ربما خرجت بهم فصاحتهم أنْ يهمزوا ما ليس بمهموز ، قالوا : لبأت بالحج ، وحــلأت السويق ، ورثأت الميت "(ابن القطاع: 1983 ، 146/3) . وهمز رَثَـــأَ لمـدح الرجل لغة من رثيت الرجل عند ابن منظور ، وقياساً خاطئاً من المرأة عند الفــراء ، قال ابن منظور: " ورَثَـــأتُ الرجل رَثْــاً : مدحته بعد موته ، لغة في رثيته ، ورَثـــأَتِ المرأة زوجها ، كذلك . قال الفراء :" وهذا من المرأة علــى التــوهم ، لأنَّها رأتهم يقولون: رَثَــأْت ُ اللبن فظنت أنَّ المرثية منها (ابن منظور: د .ت، رثأ) . والهمز له ليس بأصل عند ابن السكّيت (ابن السكيت: 1970، 158/157).

رَثَـــيتُ	رَثَــأْتُ
raṯa>tu	raṯaytu
رَثَـــوْتُ	رَثَــأْت
raṯawtu	raṯa>tu

وبنية الفعل على الأصل ، ضَمّت في وسطها مقطعــاً مفتوحــاً ، نواتــه الحركــة المزدوجة الهابطة اليائية في الأول ، والواوية في الثانية ، ولتجاوز هــذا المقطــع الذي يحتوي الحركة المزدوجة التي سببتها شبهي الحركة(y،w) أسقطتا من بنيــة الفعل ، ولسد الفراغ الذي نتج عن هذا الإسقاط ، أقحِمت الهمزة فأغلق بها المقطــع المفتوح(ta>/tu ← ta*tu) ولتعامل العربية الفصحى مع هذا السلوك اللغــوي ، فلا مانع من أنْ نساوي بينه وبين فصيح آخر مهموزٍ ، تُرِكَ الهمز منه لغة ، نحــو قوله : " أرْجأ الأمر : أخَّره ، وترك الهمز لغة ". (ابن منظور ، د .ت ، رجــأ) . فإذا ما أبيحت هذه المساواة ، فإن مصطلح التوهم والذي "عنى بــه المعاصــرون: القياس الخاطىء "(عبابنة : 2000 ، 174). تزول مع مثل هذه الأفعال ، ولقد ذكر السيوطي قول أبي زيد من روايتين ؛ " وليست الفصاحة في كثــرة الاســتعمال ولا قلتة ، وإنما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة، وإنْ كان ما كثــر اســتعماله أعرف وآنس لطول العادة له". (السيوطي:1986، 208/1) . واحتج للفصحاء أيضاً

يقول ابن درستويه:" وليس كل ما ترك الفصحاء استعماله بخطأ ، فقد يتركون استعمال الفصيح ؛ لاستغنائهم بفصيح آخر أو لعلة غير ذلك " (السيوطي: 1986 ، 208/1). وقد ماز عبابنة بين الفصيح في الأصل والنمط المستخدم معه ، عندما ألزم المتكلم النطق بالهمز على الأصل ، تحت شعار المستوى الفصيح ، وأدخل غيره اللغة الفصيحة فاستعمل مع النمط الأصلي ، قال: " فإذا ما طرأت حاجة لاستعمال الكلمة في المستوى الفصيح فإنَّ على المتكلم أنْ يراعي أنَّ هذا المستوى الفصيح قد اتّخذ الهمز شعاراً له، ولهذا فإنَّه سيعيد الكلمة إلى أصلها المهموز " (عبابنة: 2000، 175)، وأعاد العامية ، وربما كانت لكثرة الاستعمال أو للخفة أو للاقتصاد في الجهد المبذول ، إلى مستواه الفصيح وأدخل أيضاً ما همز وليس الهمز أصله إلى اللغة الفصيحة ، قياساً على قراءة نافع بإسقاط الهمز من المهموز في الأصل في قوله تعالى:" إنْ وهبت نفسها للنبي إنْ أراد النبيُّ أن يستنكحها " (الأَحزاب: 50) وقوله تعالى : " لا تدخلوا بيوت النبي إلآ أن يؤذن لكم " (الأحزاب: 53). وهما الموضعان وحدهما اللَّذان لم يهمز (النبيء) فيهما نافع، وعلَّل عبابنة إسقاط الهمز صوتياً بقوله :" فلم يهمز هذين الموضعين ؛ لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد ، ومثل ذلك أيضاً همزة النبيين ، فقد قرأها نافع النبئين بالهمز أيضاً ، وهو قياس على الأنماط المهموزة في الأصل وخُفِّفت همزاتها في اللهجات ، ومن ثم فإنَّها تدخل في الفصيحة ، وتستعمل جنباً إلى جنب من النمط الأصلي"(عبابنة: 2000 ، 175) . ونصَّ ابن القطّاع على أنَّ همز النبىء من فعل وأفعل وفعَّل فقال:" و(نبأ) و(أنبأ) و(نبّأ) أخبر ومنه النبىء بالهمز"(ابن القطّاع: 1983، 270/3). وذكر ابن السكّيت على لسان أبي عبيدة أنَّ: " أهل مكَّة يخالفون غيرهم فيهمزون النبيّ عليه السلام... وهو من أنبأ عن الله جلَّ وعزَّ ، فترك همزه" (ابن السكيت: 1970 ، 158، 159، السيوطي: 1986، 252/2) . ولم يحرم إقحام الهمزة بعد إلغاء شبه الحركة ، واوية كانت أم يائية ، من الأصل ، دخول النمطين وتساويهما في الصحة والاستعمال . قال عبابنة بعد حديثه عن همز الصائتين:" وهذا أدَّى إلى وجود نمطين مستعملين صحيحين ، أحدهما غير مهموز(ضَالِّين) وهو الأصل ، والآخر مهموز (ضألين) ، ولكن الهمزة فيه

طارئة مقحمة "(عبابنة: 2000، 175) . وإقحام الهمزة لم يأتِ إعتباطاً ، بل إصلاح لبنية الكلمة الذي أحدثه إلغاء شبه الحركة ، فأقحمت الهمزة لمعالجة هذا الخلل ، فعوّضت الفجوة الصوتية بصوت الهمزة ، عندما حلّت محل شبة الحركة في بنية الكلمة ، ثم استعمل النمط الجديد جنب أصله. قال عبابنة في المرحلة الثالثة من مراحل معالجة العربية للسياق الصوتي المرفوض ـ والذي أحدثته الحركة المزدوجة الهابطة في الكلمات (يؤسف وحؤت ويؤنس ومؤسى) ـ : " وفي الخطوة الثالثة تقوم اللغة بالتخلص من هذا السياق الصوتي المرفوض ، عن طريق إلغاء شبه الحركة (W) ، فتحدث فجوه صوتية تخل ببنية الكلمة ، مما يدفع إلى التعويض عن المحذوف عن طريق إقحام الهمزة ، فينتج عن هذا كلمات مهموزة تستعمل جنباً إلى جنب مع أصولها غير المهموز" (عبابنة : 2000، 177) وقد ضارع هذا السياق المرفوض السياق نفسه، من الأفعال التي ضمت في مقاطعها الحركة المزدوجة الهابطة الواوية (رثوته، وحَلأت السَّوِيقَ ، وهو من الحلاوة ، و(روأت) في الأمر، والرؤية جرت في كلامهم غير مهموز ، والمزدوجة اليائية في (رثيته ، ولبأت بالحج ، وأصله لبيَّت) ". (ابن القطاع: 1983 ، 146/3/58/2 69/2). وقد نصَّ ابن القطّاع على مصطلح (على غير قياس) عندما أورد فعلاً مهموزاً الهمزة فيه ليست بأصل ، قال:" و(حشأه) بالعصا حَشْأً ، ضرب بطنه بها ، وأيضاً أصبت حشاه ، مهموز على غير قياس ، والنار أوقدها (ابن القطاع : 1983 ، 251/1، 259) . ويبدو أنّه من تقصير نواة المقطع الطويل ، فأقحمت الهمزة لإغلاق المقطع المفتوح .

حشاهُ	حَشَـ ـهُ	حشأهُ
ḥaŠāhu	ḥaŠa*hu	ḥaŠa>hu
الأصل (غير مهموز)	تقصير الحركة	التعويض بإقحام الهمزة

وأورد ابن القطّاع أفعالاً أخرى أقحمت الهمزة في بنيتها لغة ، وأفعالاً تنطق بالهمزة وباسقاطها . ومن الأولى ذرأ لغة من ذرى في : " الرجل أخذ الشيب جانبي رأسه ، و(وَرَأه) ورءاً أصاب رئته في لغة من همزها ، و(متأه) لغة في (مَتَوتهُ) إذا مردته ، وتمتى هو تمدد . على الترتيب (ابن القطاع 1983،

398/1 ، 330/3 ،201 ، 58/2 ، 59). قال ابن منظور :" متأه بالعصا : ضربه بها ، ومتأ الحبل يمتؤه متأً : مدَّه، لغة في متوته ، و(رَقَـــأ) في الدرجة صـــعد ، أيضاً بالهمز ، من رقي رقياً " (ابن منظور ، د .ت ، رقأ ، متأ). فجاءت الحركة المزدوجة الهابطة في بنية الفعل في الأصل متوته ، (mat<u>aw</u>ituh) والمزدوجـــة اليائية من رَقَيْتُ (raḳiytu)، وتم تجاوز هذا السياق الصوتي المرفوض بإســـقاط شبهي الحركة (y-w) من بنية الفعل بإقحام الهمزة مكانهما وهو
على الشكل الكتابي الصوتي :

تَـــــوْ	تَــ*	تَـــــأْ
Tw	ta*	ta>
الأصل	حذف شبه الحركـــة	إقحـــام الهمـــزة
قِيْ	قـِـ*	قـــــَأْ
ḳiy	ḳi*	ḳa>
الأصل	حذف شبه الحركة	إقحام الهمزة

خامساً: القلب المكاني في بنية الفعل المهموز .

بين فاء الفعل وعينه :

قدّم ابن القطّاع عين الفعل ، اللام ، وأخّر فاءه ،الهمزة، عيناً ، فجاء المقلوب علىعَــفَــلَ من فَــعَــلَ ، قال ابن القطّاع :" و(أَلَــكَ) بين القوم أَلْــكاً وأَلوكَــاً ، ترسَّــل " والألوك ، الرسالة منه ، والملئكة مقلوبة أيضاً منه والفرس اللجـــام ألكـــاً مضغه ، وحكى عن أبي زيد ألاكه يليكه إلاكة ، وليس منه إلا أنْ يكون مقلوبـــا ". (ابن القطاع: 1983 ، 39/1). وقد حذفت الهمزة بعد قلبهـــا ، ثـــم خففـــت بنقـــل حركتها إلى همزة أفعل عند أخذ الأمر منه ، قال ابن منظور " فإنّ نقلتـــه بـــالهمزة قلت : أَلَكْتُ إليه رسالة ، والأصل أَأْلَكْتُهُ ، فأخرت الهمزة بعد اللام وخففـــت بنقـــل حركتها على ما قبلها وحذفها ، فإنْ أمرت من هذا الفعل المنقول بالهمزة قلت أَلِكْني إليها برسالة ، وكان مقتضى هذا اللفظ أنْ يكون معناه أرسلني إليهـــا برســـالة ، إلا أنَّـــه على القلب ، إذ المعنى كن رسولي إليها بهذه الرسالة... ولفظه أَلِكنى يقضي

بأنَّ المخاطب مُرْسِل والمتكلم مُرْسَل ، وهو في المعنى بعكس ذلك ، وهو أنَّ المخاطب مُرْسَلٌ والمتكلمَ مُرْسِلٌ" (ابن منظور: د.ت، ألك).

أألَكَهُ ألأَ كَهُ ألـ * كَـــه ألاكَــــهُ

>a>lakahu >al>akahu >a*akahu >alākahu

ويبدو أنَّ الهمزة حذفت بعد قلبها وبقيت حركتها من كلام أبي زيد، فيكون وزن الفعل بعد القلب والحذف أعالة من أعفله وهما من أفعله . ومما قلبت فيه الهمزة أيضاً الفعل (جَشأ) ، فقد قدمت عيناً وأخرت الشين لامـاً . قال ابن القطّاع :" (جَشأت) النفس جشاً ، ارتفعت من جبن أو فزع ...و(جَـأشت) النفس ارتفعت مقلوب " (ابن القطاع: 1983 ، 183/1 ،184) ، ووزن الفعل بعد القلب فَـلَـعَ من فَـعَـــلَ .

9. 3.1 الفعل المضعف :

لعلَّ ابن القطَّاع قد غلَّب الصامتين المثلين ؛ العين واللام ، من الفعل المـضعّف على صوتي الهمزة وشبهي الحركة الواوية واليائية والحركة بعدهما ، أو الحركـة المزدوجـــة الـــصاعدة ، نحـــو: (أمَّ←>amma) ، و(وَدَّ ← wadda) و(يَــرَّ←yarra) (ابن القطاع: 1983 ، 52/1 328/3 ،377) ، فخُصَّت هـذه الأفعال وأمثالها باسم المضعّف لا المهموز ولا المعتل .

وجاء تفسير سيبويه إدغام المثلين ــ عين الفعل ولامه ــ من باب الاقتصاد في الجهد قال :"... وذلك لأنَّــه يثقل عليهم أنْ يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثـم يعودوا له ، فلما صار ذلك تعباً عليهم أنْ يدَّاركوا في موضع واحد ولا تكون مُهلةً، كرهوه وادغموا ؛ لتكون رفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم "(سيبوية: 1982 ، 417/4) .

فالإدغام بين المثلين قانون صوتي اطرد في الفعل المضعف ، سواء أكانت فاء الفعل صوتاً صحيحاً أم همزة أم حركة مزدوجة صاعده ، فالتغيرات التي طـرأت على بنية المضعف ، جاءت في المثلين باختزال كمية الصوت ، ولمعرفـة أهـم التغيرات التي طرأت على بنية الفعل المضعف نذكرها من خلال العنوانات التالية :

أولاً- المضعَّف وصيغتي الماضي والمضارع :

ذكر ابن القطَّاع أنَّ المضاعف ضربان ؛ ضرب على فَعَلَ وضرب على فَعِلَ، والمتعدي من فَعَلَ ، المضارع على يَفْعُلُ). وجاءت أفعال بالضم والكسر وكذلك اللازم منه ، قال :" والضم يستثقل في المضاعف ، فما كان منه على فَعَلَ متعدياً ، فإنَّ مستقبله على يَفْعُلُ ، غير أفعالٍ جاءت باللغتين هَرَّه يَهُرَّه ويَهِرُّه كَرِهَه ، وعلَّه بالشرب يَعُلُّه ويَعِلُّه وشَدَّه يَشُدُّه ويَشِدُّه... وما كان غير متعد فإنَّه على يَفْعِلُ ، غير أفعال أتت باللغتين ، شَحَّ يَشِحُّ ويَشُحُّ وجَدَّ في الأمر يَجِدُّ ويَجُدُّ... إلخ "، (ابن القطاع: 1983، 10،9/1) . وجاء بأفعال ، المضارعُ منها بالفتح والكسر نحو (بَلَّ) يَبِلُّ ويَبَلُّ ، وخَلَّ يَخَلَّ ويَخِلُّ ... الخ ، وأخرى بالضم والفتح نحو (شَكَّ ، يَشُكُّ ويَشَلَّ، وحَرَّ يَحُرَّ ويَحَرَّ...إلخ " (ابن القطاع: 1983، 94/1، 312 ، 213/2) .

وذكر ابن القطّاع من المضعّف على فَعُلَ يَفْعُلُ بضم العين في الماضي والمضارع منهما: " لَبُبْتَ تَلُبَّ لَباً لُبابة والأعم لَبَبْتُ تَلَبُّ وحكى الخليل ذَمُمْتَ تَذُمُّ "(ابن القطاع: 1983،9/1 ،392 ، 3/ 141، سيبويه: 1982، 37/4) ، وأعاد سيبويه قلّة هذا البناء لعلة صوتية ، قال: " واعلم أنَّ ما كان من التّضعيف من هذه الأشياء ، فإنّه لايكاد يكون فيه فَعُلَتَ وفَعُلَ ، لأنَّهم قد يستثقلون فَعُلَ والتّضعيف ، فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك " (سيبويه: 1982 ،37/4). وقال ابن خالوية :" ليس في كلام العرب ماجاء من المضاعف على فَعُلْتُ إلا قولهم لَبُبْتُ يارجل... وقولهم عَزُزَتِ الشاةُ إذا قل لبنها ". (ابن خالويه:2000 ،24 ابن القطاع: 1983 ،9/1).

ثانياً - الإبدال :

أبدل ابن القطَّاع المثل الثاني بأحد أصوات المد للجهد الزائد في النطق ، قال عبد القادر :" إنَّ علماء العربية القدماء قد لاحظوا ما يسببه تضعيف الحرف من جهد زائد في النطق ، مما جعلهم يبدلون هذا الحرف المضعف أحد أصوات المد ، وذلك لسهولة نطقها "(مرعي: 1993 ، 142) . ومما جاء عند ابن القطاع في

أفعاله ، إبداله صامت السين بالياء من مضعف الثلاثي ومزيده ، عند إسناد الفعل لضمير الرفع المتحرك ، قال :" و(حَسِسْتُ) لك حَسَّاً رَقِقْتُ ، و(أحْسَسْتُ) الشيء؛ رأيته وعلمته أو سمعت حركته ، و(حَسَسْتُ) به حِسَّاً لغة ، رأيته أو سمعت حركته ، ومنهم من يقول : (حَسَيْتُ) به و(أحْسَيْتُ) به ، فيبدل من السين ياءً، و(أحْسَسْتُ) ظننتُ ووجدتُ ... ومنهم من يخفف فيقول : (أحَسْتُ) به" (ابن القطاع:1983 ، 246/1) .

وأدرك سيبويه الخفة باختلاق الحروف من المضعّف ، وقرن هذا بعد أنَّ قرّر الثقل في التضعيف ، قال :" اعلم أنَّ التضعيف يثقل على ألسنتهم ، وأنَّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أنْ يكون من موضع واحد "(سيبويه 1982 ، 417/4) . وهذا الإبدال للسين ينتمي إلى قانون المخالفة الصوتية عند المحدثين "(عبد التواب: 1981 ، 37 وما بعدها ، مرعي: 1993 ، 139 وما بعدها). فذكروا أفعالاً مثله ، نحو: تَسَرَّيْتُ وتظَّنيت وتقصَّيت وأمْلَيْتُ ، وأخرى خالفوا بألف المد أحد المثلين من بنية المضعف ، نحو: دساها ، تمطَّى (ابن القطاع: 1983 ، 59/2،208،303 ، مرعي: 1993 ، 140 وما بعدها).

وتعرضت بنية أحْسَسْتُ إلى ضرب آخر للخفة والاقتصاد في الجهد ، ومصدر هذه الخفة والاقتصاد ؛ حذف صامت السين بعد صامت الحاء ، بعد طرح حركته على الأخير الساكن ، وكان نقل الحركة معالجة للعارض الصوتي الذي نشأ عند حذف صامت السين وصائت الفتح بعده، عندما توالى صامتان ليس بينهما صائت (أحَسْتُ← aḥssaytu<) ، وقد أطلق القدماء عليه التقاء الساكنين (مرعي: 2000) .

أ- المخالفة :

حَسَيْتُ	حَسَسْتُ
ḥasaystu	ḥasastu

رغم تشكل الحركة المزدوجة الهابطة نواة للمقطع المتوسط (say) ، فإن النطق بهذا المقطع مع المقطعين الأخيرين ، أيسر وأخفّ من نطقه معهما وهو مبدوء بصامت ومغلق بصامت ونواته حركة قصيرة(sas).

ب- الحذف :

أحْــسَسْتُ	أحَــسْسْتُ	أحَــسْتُ
>aḥsastu	>aḥasstu	>aḥastu
الأصل	نقل الحركة	حذف السين

لم يؤثر هذا الحذف في بنية الفعل مقطعياً من حيث الكمية ، فبقيت بنية الفعل بعــد الحذف مكونة من ثلاثة مقاطع ، مثل بنيته قبل الحذف أيضاً ، بينما جاء أثر الحذف في نوع المقطع الأول من بنيته قبل الحذف ، وكان حذف صــامت الــسين ، هــو المسبب لهذا التباين بين المقطعين .

وأورد ابن القطَّاع فعلاً تعاقب على عينه ولامه صوتا الصاد والزاي، وهما من فئة الأصوات الأسنانية اللثويــة (مرعــي: 1993، 64). قــال ابــن القطّــاع : " و(فَــصَّ) الجرح وفَــزَّ فَصيْصاً و(فَزِيْزاً) سال ، و(أفْزَزْتُ) إليه من حقة شــيئاً أعطيته وأفْصَصْتُ ".(ابن القطاع: 1983 ، 479/2) . وتعاقب صوتا الضاد والظاء على عين فَعَلَ ولامه أيضاً ، قال ابن القطّاع :" و(بَــضَّ)... والأوتــار حركهــا بالضاد ،... و(بظــَّ) الأوتار بظاً ، حركها لتصوت بالظاء " (ابن القطاع: 1983، 98/1). وتعاقب صوتا الراء والزاي على لام أفَــعَــلَ من فَــعَــلَ المــضعّف ، قال ابن القطَّاع :" و(أضَــرَّ) ... والفرس عَــضَّ على فأس اللجــام، وبــالزاي كذلك " (ابن القطاع : 1983 ، 282/2).

وتعاقب صوتا الحاء والخاء على عــين فَعِــلَ ولامــه. قــال ابــن القطّــاع:" و(لَــحِــحَت) عينهُ لَحَحَاً التصقت ، و(لَــحَّت) لَحَّاً كذلك ، و(لَخِخَــت) بالخــاء أيضاً كذلك . وقوله:" و(لَــخَّ) الدمع وغيره سال ، وبالحاء، وكذلك(فحَّــت وفخَّــت للأفعى) ".(ابن القطاع: 1983 ، 142/3،145،481/2).

وتعاقب صوتا الهاء والحاء على عين الفعل ولامه أيضاً ، قال ابن القطَّــاع :" و(بَــحَّ) الإنسان يَــبَــحُّ ويَــبِــحُّ بَحَحَــاً، بحة ، وبُحُوحَة ، وإذا لزم بُــــحَاحَاً ، وهو جَشَّة في الصوت ، وكذلك (بَــهَّ) بَهَهَاً " (ابن القطاع: 1983 ، 97/1) .

ثالثاً : اللغات في الفعل المضعَّف .

أورد ابن القطَّاع في كتابه أفعالاً تباينت بنيتها مع بنية الأفعال نفسها ، وأعــاد هذا التباين إلى اللغات نحو: فَعَــلَ من فَــعِلَ ، وأخرى المزيد فيها بحرف لغة من المجرد ، والمجرد لغة من المزيد فيها بحــرف، وضــم العــين فيهــا بالماضــي والمضارع وغيرها . ومما ما جاء به ابن القطَّاع على فَــعَلَ من فَـــعِلَ قولـــه :" و(عَضِضْتُ) الشيء عضاً، وكل ذي أسنان كَدَمَ بأسنانه ، أعَــضَّــهُ ، وفيه لغــة أخرى (عَضَــضْــتُ) أعَضُّ ، وقوله:(غَصَصْتُ لغة في الرباب من غَصِــصْتُ) "(ابن القطاع: 1983، 387/2، 436، ابن السكّيت:1970، 211). وفك الإدغام عنــد أخذ الأمر منه لغة أهل الحجاز يقولون : اغْــضُــضْ، ومثلــه اعْــضُضْ وارْدُدْ ، وتميم تقول :" غُــضَّ و عَــضَّ وردَّ "(المطلبي: 1978 ، 161) .

والمجرد من المزيد لغة ، قال ابن القطَّاع :" و(أقْلَــلْتُ) الشيء دفعته والرجل قلَّ ماله ، و(قَــلَــلْــتُ) الشيء دفعته لغة " (ابن القطاع: 1983 ، 49/3). ومثلــه الأفعال: لَــمَّ من ألــمَّ وهما من اللَّمَم وهي صغار الذنوب ، وضّبَّ من أضَبَّ ، قال ابن القطّاع :" و(ضَــبَّ) ضَــبَّاً لغة ، سَــكَــتْ ، و(أضبَّ المعروف) "، وقولــه: (رَذَّت) السماء لغة و(أرَّذَت)، (ابن القطــاع: 1983 ، 278/2 ، 52/2 ، 141/2، ابن السكِّت:1970 ، 61). ومن المزيد فيه بحرف لغة في المجرد ، ما ذكــره ابــن القطّاع بقوله : و(غَــلَّ) يَــغِــلُّ غلاً حَقَدَ ، وفي الشيء غّلاّ دخل فيه والشيء في غيره أدخلته فيه ، ومن الغنيمة يَــغُــلُّ غلُــولاً خانَ ، و(أغَلَّ) لغة، ووصــف المزيد من المجرد بالنادر ، قال :" و(كَــبَبْتُ) الشيء كَباً قلبته لوجهه و (أكَــبَّ) هو ، وهو من النوادر "(ابن القطاع: 1983، 97/3). وجاء المعلــوم مــن المبنــي للمجهول لغة ، قال ابن القطّاع :" كُفَّ) الإنسانُ كَــفَاً ذهب بصره، و(كَــفَّ) أيضاً عن ابن الأعرابي كذلك " (ابن القطاع: 1983 ، 98/3).

والمضعّف الذي أطيلت حركة مقطعه الثاني بدلاً من اللام من المزيد ، جــاء بالمعنى نفسه عند ابن القطّاع قال :" و(أزبَّ) الشدقان ؛ صار في جانبيهما زبيبتان من كثرة الكلام ، و(زَبَــا) زَبَــباً أيضاً، و(أزَبَّ) القوم كثُروا وكثُــرت أموالهم في لغة كلب (ابن القطاع 1983 ، 98/2،99) .

أزَبَّ   زَبَـا

>azabba   zabā

و(قَــزَّت) لغة من (قَـــزَّ) ، قال :" و قَــزَّ قَزَّاً وَثَــبَ ، والقزَّة الوثبةُ، وفــي الحديث " إنَّ الشيطان لِـيَقَزَّ القَـــزَّة من المشرق فيقع بالمغرب " ، و(قَـــــزَّت) نفسي عن الشيء أبته لغة يمانية " (ابن القطاع: 1983 ، 52/3).

رابعاً: الهمز والحذف في المضعّف .

خالف ابن القطَّاع في بنية المضعف المثلين بهمز المثل الثــاني ، لام الفعــل ، بإغلاق المقطع الأخير بالهمزة ، فخالف بإبدال الصامت الثاني ، اللام ، ألف مــد، قال :" (طَــشَّت) السماء طَشْاً و(أطَشَّت) أمطرت دون الوابــل ، و(تَــطَـــشَّى) تَــطَــشِّــياً تمايل من المرض ، وكذلك (تَطَــشُّــأ) تَطَـــشــاً بــالهمز " (ابــن القطاع: 1983 ، 303/2).

تَـــطَــشَّشَ   تَــطَــشَّى

ta/ṭaŠ/Ša/Ša   ta/ṭaŠ/Šā

تَـطَـشَّشَ   تـــطَــشَّــأ

ta/ṭaŠ/Ša/Ša   ta/ṭaŠ/Ša>

وحذف المثل الثاني (صامت الشين) في المثال الأول من باب الحذف مع التعويض عند القدماء والمحدثين ، ومثله حذف صامت القاف والنون من تَقَضَضَ وتَظَنَّنْتُ ، قال ابن الشجري:" فعّوضوا من النون الياء...فأبدل من الظاء ياءً ، وكُسِرَ ما قبلها لِتَصح...وكذلك دّسَــسَ في دَسّاها ويتمطّى في يَتَمَطَطُ "(ابن الشجري: د.ت ، 350/1 ،351) . ويرى المطلبي أنَّ صوت المد ــ أي الحركة الطويلة قد عوملت في العربية معاملة الصامت ــ فحلَّت محله على العكس من صوت المد القصير. (المطلبي:1984 ،284).

وحذف ابن القطّاع عين الفعل من بنية الفعل المضعّف فقال :" (ظَــلَّ) اليوم ظلالة و(أظل) صار ذا ظِل ، ودام ظِلَّــه و(ظَــلّ) يفعل كذا فَعَلَــه نهاراً و(ظَلَلْتُ) أفعله ظلولا ، و(ظَــلْــتُ) و(ظِــلْــتُ) ". (ابن القطاع: 1983 ، 320/2،321) .

وحمل سيبويه هذا الحذف على كراهة التحريك لاحتمال التضعيف في ظِـلْـت ُ، وكراهة تحريك اللام في ظَـلْـتُ . قال :" وإذا كان في موضع يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحريك ، حذفوا لأنَّه لا يلتقي ساكنان، ومثل ذلك قولهم: ظِـلْـتُ ومِـسْتُ ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خِـفْتُ . وليس هذا النحو إلا شاذاً . والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك : أَحْـسَسْتُ، ومَـسِستُ ، وظَـلِـلْـتُ ، وأمَّا الذين قالوا : ظَـلْـتُ ومَـسْتُ فشبهوها بلَـسْتُ ، فأجروها في فَـعِلْتُ مجراها في فَـعَـلَ ، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا(سيبويه: 1982، 422/4). وهذا الحذف من غير عِوَض عند ابن الشجري، قال:" فالمحذوف بغير عِوض اللام من ظللت والسين من مسست ، قالوا: ظَلْتُ وأحَسْتُ ؛ نقلوا فتحة السين إلى الحاء ثمّ حذفوها ، ومنهم مَنْ يلقي كسرة اللام على الظاء ثمّ يحذفها"(ابن الشجري:د.ت،350/1). وذكر ابن القطَّاع في موضع آخر أنَّ فتح اللام في الماضي وكسرها في المضارع لغة نجد، وكسر اللام وفتح المضارع لغة أهل العالية ، قال :" و(ضَـلَّ) يَـضِلُّ ضلالاً (وضلالة) جارَعن دين أوطريق هذه لغة نجد ، وأهل العالية يقولون : ظَـلِـلْـتُ أضَـلُّ... وظَـلِـلْتُ أضِـلُّ لغة تميم ." (ابن القطاع: 1983، 279/2،280) . وذكرالجندي أنَّ:" تميم آثرت فَـعِـلَ يَـفْـعِـلُ بكسرالعين في الماضي وكسرها في المضارع".(الجندي: 1983،585) .

10. 3.1 الفعل المعتل

وجاء في أربعة أقسام ، المثال ، والأجوف ، والناقص ، واللفيف :

أولاً– المثال :

وهو ما جاءت الحركة المزوجة الصاعدة الواوية أو اليائية ، أصلاً من موضع الفاء من بنيته ، " والحركة المزدوجة ما هي إلا تتابع حركة وشبه حركة ، أوشبه حركة وحركة في مقطع واحد " (عبابنه: 2000، 132) ، ولمعرفة التغيرات التي طرأت على بنية الفعل المثال ، نقسمها في الموضوعات التالية :

1- الصيغ والحذف .

لا تختلف بنية الفعل المثال الواوي عن السالم في بنية الماضي نحو: وَقَفَ ، ووَصَفَ ... الخ(ابن القطاع :1983، 292/3، 299) . فالفعل تكون من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة ، والمقطع الأول هو الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) ، " فلم يظهر أي تأثير للحركات المزدوجة في بنية الفعل المثال في حالة الماضي ، فعلى الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (w) في أوله غير أنَّ هذه الحركة مقبولة في العربية في هذا النوع من الأفعال" (الكناعنة: 1997 ،19)، وجاء حذف شبه الحركة عند أخذ المضارع من الماضي من بنية الفعل: وَقَفَ يَقِفُ على فَعَلَ يَفْعِلُ ، وحصر سيبويه هذا البناء على فَعَلَ الواوي ، فما كان على فَعَلَ مما فاؤه واواً لا ياءً لا يأتي إلا على يَفْعِلُ أبداً ، قال:" أنّ فَعَلَ لا يجيء إلا على يَفْعِلُ ولا يصرف عنه إلى يَفْعُلُ "(سيبويه:1982، 92/4،93) ، ويظهر لي أنّ هذا الجزم مردّه إلى طرد الباب على وتيرة واحدة ، قال: " وكرهوا أنْ يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل فيكون مرةً يَفْعِلُ ومرة يَفْعُلُ ، فلما كان معتلاً لازماً لوجه واحد ألزموا المفعلَ منه وجهاً واحداً "(سيبويه: 1982 ، 93/4) ويمكن توضيح حذف شبه الحركة الواوية بالكتابة الصوتية التالية :

يَقِفُ	يَوْقِفُ	وَقَفَ
yakifu	yawkifu	wakafa

وحذف شبه الحركة الواوية جاء لكراهـــة وقوعها بين ياء وكسرة ، قال سيبويه بعد صرف باب (فَعَلَ يَفْعُلُ إلى يَفْعِلُ) نحو: وَجَلَ يَوْجُلُ:" فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة ، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها (سيبويه: 1982 ، 52/4،53) . وحذفها عند القدماء للثقل الذي سببته شبه الحركة في بنية الفعل ، قال ابن يعيش : " فحذفت دون غيرها ، لأنّ حذف الواو أبلغ في التخفيف ، فهي أثقل من الياء والكسرة " (ابن يعيش :1973 ،335) وأنكر على الكوفيين رأيهم ، وهو أنّ حذف الواو لأجل التعدي، فقد حذفت في وَكَفَ البيت يَكِفُ، ونَمَ الذباب يَنِمُ" (ابن يعيش: 1973، 336، ابن القطاع : 1983، 289/3). وحذف الواو عند المحدثين جاء لتتابع الحركة وشبه الحركة في بنية الكلمة ، فقد شكلتا معاً حركة مزدوجة هابطة (aw) ،

ولثقلها وزيادة الجهد المبذول في إنتاج الفعل وهي في بنيته ؛ أسقطت من بنيته (ya←yaw) على الرغم من أنّ المقطع المفتوح الأول، وهو سابقة المضارعة والحركة المزدوجة في بنية الكلمة ، مسموح به في العربية ، ولم يؤثر حذف شبه الحركة في بنية الفعل عدداً ، فبقيت بنيته مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة ، إلا أنّ المقطع الأول قبل الحذف حركته قصيرة ، ولم تعوض شبه الحركة (w) بعد حذفها . وجاءت صيغة الأمر من يقف في مقطع واحد بعد نزعة سابقة المضارعة منه وإسكان الصامت الأخير ، فلم نحتج إلى همزة الوصل لحركة صامت القاف ، فجاء المقطع قصيراً ومغلقاً بصامت بينهما صائت قصيرهو نواة المقطع ، على الشكل التالي:

يَـقِـفُ قِـفْ

yaḳifu ḳif

وذكر ابن القطَّاع أفعالاً من المثال الواوي بكسر العين في الماضي والمضارع، حذفت من بنيتها شبه الحركة الواوية دون تعويض ، كحذفها في (فَعَلَ يَفْعِلُ) ، ومنها " وَرِمَ يَرِمُ ، وَرِثَ يَرِثُ ، وَلِغَ يَلِغُ ، وَحِرَ يَحِرُ "(ابن القطاع:1983،1/ 13).

والأصل عند ابن القطّاع أنّ شبه الحركة (w) لا تحذف عند أخذ صيغة المضارع منه في باب فَعِلَ يَفْعَلُ ، فعدَّ سقوطها من بنيته شذوذاً ، قال :" (وَسِعَ) الشيء يَسَعُ مثل وَطِئَ يَطَأُ شاذ ليس في هذه البنية غيرها مما يسقط الواو في مستقبله وهو مفتوح العين "(ابن القطاع :1983 ، 287/3) ، فالأصل إذن يَوْسَعُ و يَوْطَأُ ، فضارع الأصل فيها ، ثبات شبه الحركة اليائية في بنية المثال اليائي: يَبِسَ يَيْبَسُ و يَيْبِس(ابن القطاع:1983، 12/1 ،376/3). ونصَّ ابن القطّاع على فعل استعمله في أربعة أنماط ، حذف من بنيته شبه الحركة الواوية في ثلاثة منها، وأبقى عليها في بنيته في النمط الرابع ، قال ابن القطّاع في الفعل وَحِـمَ: " وَحَمِتْ المرأة ، تَاحَمُ وتِيْحَمُ ، وتَيْحَمُ ، وتَوْحَمُ ، وَحْمَاً ، اشتهت على الحمل "(ابن القطاع: 1983، 316/3) ، وهذه الأنماط الاستعمالية المتعددة ذكرها سيبويه في الفعل وَجِلَ (سيبويه :1982/ 4/ 52،54) ، فلثقل الواو مع الياء في بناء المضارع، حذفت

الواو وعوضت عن طريق إطالة النطق بصائت الفتح بعد سابقة المضارعة في أول نمط ذكره ، وهو على الشكل التالي:

تَـاحَـمُ	تَـ *حَمُ	تَـوْحَـمُ	وَحِـمَـتْ
taḥāmu	ta*ḥamu	tawḥamu	waḥimat
تعويض شبه الحركة	حذف شبه الحركة	المضارع	الماضي

ففي هذا النمط حذفت شبه الحركة الواوية ، وعُوِّضَ عنها بإطالة الحركة فصارت تاحَم ، أمَّا النمط الثاني الذي جاء به ابن القطَّاع ؛ فالأصل فيه التلتلة ، بكسر حرف المضارعة منه ، والكسرة الطويلة ناتجة عن النطق بصائت الكسر بعد سابقة المضارعة بعد حذف شبه الحركة الواوية وحذف شبه الحركة وهي واوية الأصل من الفعل وَحَمَ، وقد عُوِّض هذا الحذف بإطالة الكسرة ، وجاء الماضي بكسر العين والمضارع بالفتح استناداً إلى قانون المغايرة . ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية التالية :

تِـيْـحَـمُ	تِـ* حَـمُ	تَـوْحَـمُ	وَحِـمَت
tiyḥamu	ti*ḥamu	tawḥamu	waḥimat
تعويض شبه الحركة	حذف الواو	المضارع	الماضي

أمَّا النمط الاستعمالي الثالث ، فجاء به ابن القطَّاع في قوله: تَوْحَمُ، وخَصَّـه ابن السكِّيت بشدة الشهوة عند حمل المرأة قال: " ويقال للمرأة إذا حَبِلت واشتهت قيل: قد اشتهت على حبلها ، فإذا اشتدت شهوتها جداً، قيل: وَحِمتْ فهي تَوْحَمُ وَحْمَاً "(ابن السكّيت: 1970،420) . وهو "أجود الأنماط ، وقد جاءت به لغة التنزيل"(الكناعنة: 1997، 33). فأبقى على المزدوج الحركي في بنية الفعل وهو على الشكل التالي :

تَـوْحَـمُ	وَحِـمَـتْ
tawḥamu	waḥimat

فمرحلة التسكين هذه أبقت الحركة المزدوجة الهابطة في بنية الفعل .

أمَّـا النمط الاستعمالي الرابع (تَـيْحَمُ) ، وهو محمول على قانون المماثلة ، أي أنّ الحركة المزدوجة الهابطة في الأصل (aw) ، فتأثرت بسابقة المضارعة قبلها تأثراً كلياً مقبلاً منفصلاً (ay) ، وقد طرد الكناعنة تأثر فاء الفعل بسوابق

حروف المضارعة الأخرى ، وهي (الهمزة و التاء و النون) ، قياساً لها على الياء في (يَيْجَلُ) ، قال: "وأعتقد أنّ هذا قد حدث في ياء المضارعة أولاً ، ثم طرد الباب على وتيرة واحدة ، نتيجة لرغبة اللغة في توحيد علاقتها وذلك في حروف المضارعة الأخرى " (الكناعنة: 1997،33) ، فالتأثر، كما يبدو لي، مع قوة القياس هذا يكون تأثراً غامضاً ؛ فالمؤثر في الياء من (تَــيْحَمُ) لم يظهر أثره ، إذْ لم تتوالَ تاءان ، سواء أكان نوع التأثير مقبلاً أم مدبراً ، فلم يقل (تَتْحَمُ) أو(يَيْحَمُ) إذا كان التأثر مدبراً ، ويظهر أنّ هذا النمط عمل فيه قانون الإبدال ميلاً إلى الخفة والسهولة والاقتصاد في الجهد ، عند نطق الفعل والفاء منه شبه الحركة اليائية ، فالمقطع الأول عند إغلاقه بها (y) ، لا يحتاج إلى ضم الشفتين ، إذْ يستغرق النطق بالفعل وهو مغلق بشبه الحركة (w) وقتاً أطول ــ نوع ما ــ من نطقه بشبه الحركة (y) ، ولعلّ الذي أجاز الإبدال وبقاء شبه الحركة (y) في بنيته ، هو عدم حذفها عند أخذ المضارع من ماضي المثال اليائي نحو: يَبِسَ ، يَيْبِسُ ، ويَيْبَسُ ، فهي ليست ثقيلة مكروهة ككراهية شبه الحركة الواوية المزدوجة الهابطة (aw) ، نحو: وَقَفَ ، يَوْقِفُ ، يَقِفُ ، ووسَعَ ، يَوْسِعُ ، ويَسَعُ) ، قال سيبويه :" وأمَّا ما كان من الياء فإنّه لا يحذف منه ، وذلك قولك : يَئِسَ ، يَيْئِسُ ، ويَسَرَ يَيْسِرُ ، ويَمَنَ يَيْمِنُ ، وذلك أنّ الياء أخف عليهم ، ولأنَّهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع ، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه وهي أخف "(سيبويه: 1982، 54/4) ، ويمكن توضيح ما طرأ على بنية الفعل بالكتابة الصوتية التالية :

وَحِمَت	تَوْحَمُ	تَيْحَمُ
waḥimat	tawḥamu	tayḥamu
الماضي	المضارع الأصل	إبدال شبهي الحركة

وأتى من المثال الواوي على بناء فَعَلَ يَفْعُلُ ، فعل واحد هو: وَجَدَ يَجُدُ وحذفت شبه الحركة الواوية في مضارعه، قال ابن القطَّاع: " و(وَجَدْت) الشيء وِجْدانَاً بعد ذهابه ، وفي الغنى بعد الفقر جِدَّة ووُجْدَاً ، ووَجْداً ووجَدَ مطلوبه يَجِده ويَجُده وُجوداً، لغة عامرية لا نظير لها وفي الغضب مَوْجِدة ، وفي الحزن وَجْداً حزن،

و(أوجِدت) الناقة أوثق خلقها " (ابن القطاع :1983 301/3) وعليها قول جرير: (الحاوي:1982 ،546 ، وبمشربٍ ويَدَعُ في ديوانه) .

لو شِئْت قد نَقَعَ الفؤادُ بِشربَةٍ

تـــدَعُ الحوائمَ لا يَجِدْنَ غليلا

وقال سيبويه :" وقد قال ناس من العرب : وَجَدَ يَجُدُ ، كأنَّهم حذفوها من يَوْجُدُ ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام "(سيبويه :1982 ، 53/4 ، 341) وقال ابن خالويه :" ليس كلام العرب فَعَلَ يَفْعُلُ مما فاؤه واواً ، إلا حرفاً واحداً ذكره سيبويه ، وهو وَجَـــدَ يَجُـــدُ " (ابن خالويه :2000، 15) .

أ- المضارع :

وَجَدَ	يَوْجُدُ	يَجُدُ
wağada	yawğudu	yağudu
الماضي	مضارع بنيته العميقة	حذف شبه الحركة

ففي المرحلة الأخيرة حذفت شبه الحركة (w) والتي كانت حداً لإغلاق المقطع الأول ، ولم يؤثر هذا الحذف في اختزال عدد المقاطع في البنيتين السطحية والعميقة .

ب- الأمر:

يَجُدُ	جُدْ
yağudu	ğud
المضارع	نزع سابقة المضارعة واسكان الآخر

وجاءت صيغة الأمر بحذف سابقة المضارعة من المضارع في مرحلته الأخيرة العميقة وإسكان الآخر ، وضارع هذا البناء الأبنية التي جاءت على الأصل ، أي بكسر العين أو فتحها من المضارع نحو (قِفْ) .

2- الإبدال :

تبادلت الصوامت في بنية الفعل المثال في أفعال عدّة ، فمن معتل الواو مهموز العين قال ابن القطَّاع : "و(وأص) به الأرض وأصاً ضربها به ، وبالضاد كذلك " (ابن القطاع : 1983، 330/3 ، وكذلك: ومأت و وبأت، وخزه و وخطه 3:/329،314) ، وبين الفاء والذال أيضاً قال:" و(وَدَفَ) المطر وغيره وَدْفاً قطر ،

وبالذال كذلك " (ابن القطاع :1983 313/3)، وقد ذكرنا جواز الإبدال بين الصوامت على اختلاف فئاتها واتفاقها " (الدراسة: 87 ، وما بعدها) .

3- اللغات في الفعل المثال :

أ-المجرد من المزيد : قال ابن القطّاع :" و(يَفَعَ) الغلام يفوعاً لغة ، وأيفع الأعـم ، شبَّ " (ابن القطاع :1983 ، 374/3 ، وكذلك: وجم و وكز 307/3 ، ولع، 295/3، 296) .

ب-فَعَلَ من فَعِلَ : قال ابن القطّاع :" و(يَقِنْتُ) الأمر ، وبالأمر يَقْنَاً ويَقِيْنَاً و(أيْقَنْتُ) ضد شَكَكْتُ ، و(يَقَنْتُ) أيضاً لغة " (ابن القطاع :1983 ، 3 /289).

ج- فَعِلَ من فَعُلَ : قال ابن القطاع :" و (وَهُنَ) الشيء وهناً ضَعُفَ ، و(وَهِنَ) لغةً " (ابن القطاع : 1983 ، 289/3) .

ثانياً : الأجوف .

وهو ما كانت في موضع عينه شبها الحركة الواوية أو اليائية ، وخضعت أغلب الأفعال منه إلى مرحلة التصحيح أو الفتح الخالص ، وهذه المرحلة من باب قلب شبه الحركة ألفاً (ابن عقيل :1965 ، 624/2 ، كناعنة :1997 ، 41) ، وقد عَصَتْ أفعال فلم تدخل في مرحلة التصحيح هذه ، فبقيت رهينة أول مرحلة لها ، وسأذكرها في نهاية هذا القسم من الفعل المعتل ، ومرحلة الصحة هذه هي من باب التقاء الحركات " في اللغة العربية في الأصل الصوتي أو البنية العميقة ، وفقاً لتعبير أصحاب النظرية التوليدية التحويلية " (عبابنة :2000 ، 109) ولمعرفة ما طرأ للفعل الأجوف ندرسه في الأجزاء التالية :

1- الحركات في بنية الفعل الأجوف :

من الأفعال الواوية التي واكبت مرحلة التطور حتى انتهت في تطورها إلى أنْ أصبحت واقعاً لغوياً منطوقاً مسموعاً ، كما هو واقعها الكتابي أيضاً ، الفعل : قام من قوم للتمثيل لا للحصر ، ولقد ذكر سيبويه مصطلح الاعتلال ، لمرحلة الفتح الخالص أو التقاء الحركة مع الحركة ، وهي الفتحة مع الفتحة في هذا الفعل (عبابنة:2000، 109). وأعاد سيبويه هذا السلوك اللغوي إلى كثرة الاستعمال ،

قال: " وإنّما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إيّاهما وكثرة دخولهما في الكلام " (سيبويه:1982، 339/4) ، فالألف نطقاً في بنية الفعل ، أخفُّ وأقل جهداً وأيسر لفظاً من نطقه ، وإحدى شبهي الحركة الواو أو الياء في بنيته ، وأنكر ابن جني بدايةً أنَّ أصل الفعل قال وأمثاله هو قَوَلَ ، قال :" هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته ، وذلك قولنا : الأصل في قام قَوَمَ وفي باع بَيَعَ ، وفي طال طَوَلَ ... فهذا يوهم أنّ هذه الألفاظ وما كان نحوها ، مما يدعى أنَّ له أصلاً يخالف ظاهر لفظيه ، قد كان مرة يقال ، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد : قوم زيد ... وليس الأمر كذلك ، بل بضده وذلك أنَّه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه "(ابن جني:1952 ، 256،257) ، ثم عاد ابن جني ليعترف بوجود الأصل القديم لهذه الظاهرة في الواقع اللغوي ، عندما عثر على ما أطلق عليه "مصطلح الركام اللغوي"(عبد التواب:1967,377) . ويمكن توضيح ما طرأ على بنية الفعل قال حتى وصل إلى مرحلة الفتح الخالص بالكتابة الصوتية التالية :

قَــوَلَ	قَــ *ــَ لَ	قَالَ
kawala	ka*ala	kāla
الأصل مرحلة الضمة	سقوط شبه الحركة	اندماج الحركتين

وهذا السلوك مع شبه الحركة والتقاء الحركتين ، يندرج تحت تفسير "أنّ شبه الحركة : الواو في الفعل الواوي والياء في الفعل اليائي تسقط إذا وقعت بين فتحتين (awa) وعندما سقطت ، التقت الفتحة مع الفتحة (a*a)، وهذا الوضع الصوتي غير مقبول ، ولذلك يؤدي إلى امتزاج الحركتين القصيرتين في حركة واحدة طويلة، وهي ما عبر عنه القدماء بالألف "(عبابنة :2000، 111).

واستدل عمايرة على أصل الألف من عين الفعل الأجوف ، عندما جزم بعدم حذفها لمّا اتَّصل ضمير الرفع المتحرِّك بلامه ، منكراً على الصرفيين قولهم أنَّ عينه حذفت بسبب هذا الاتِّصال ، فعاد صائت الضم والكسر إلى بنية الفعلين : قُلْتُ و مِلْتُ وقد قُصِّرا فراراً من المقطع الطويل المغلق (قالت ← kāltu ، ومالت ← māltu) . قال بعد ذكره طائفة من الأفعال أمثالهما: " ولعلَّ الصواب...أنْ يقال: إنَّ

حركة الضم التي قلبت ألفاً ، بتأثير من الحركة التي قبلها، قد عادت إلى الأصل، ولكنّها قُصِّرت . وعلى هذا فالألف لم تُحذف" (عمايرة: 2000،182). وهذا التقصير، كما يظهر، لم يؤثر في بنية الأفعال الجوفاء نطقاً وعدداً ، فجاء نطقها أيسر والجهد المبذول في انتاجها أقل ، ومقطعها الأول قصير مغلق بصامت والثاني قصير مفتوح ، بخلاف هذا اليسر والاقتصاد ، والمقطع الأول الذي "ضاق به أهل العربية ذرعاً كما يرى عمايرة إلا في نهاية الكلمة " في بنيتها .

2- المضارع والأمرمن الأجوف الواوي :

تؤخذ الصيغة الأولى من زيادة سابقة المضارعة على الأصل ، مرحلة الصحة، وتسكن فاء الفعل بعدها ويكون بناء الفعل : فَعَلَ يَفْعُلُ، قَوَلَ يَقْوُلُ ، ولتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) في بنية الفعل ، عمدت اللغة إلى حذفها لثقلها وزيادة الجهد المبذول في الإنتاج عند النطق بها ، وعُوِّض هذا الحذف بإطالة النطق بنواة صامت القاف الذي نقلت إليه الحركة التي سبقتها شبه الحركة (wu)، ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية التالية :

أ-المضارع :

قول	يَقْوُلُ	يَقُوْلُ
ḳawala	yaḳwulu	yaḳulu
الأصل	زيادة السابقة وتسكين الفاء	اطالة النطق بصائت الضم

ب- الأمر:

عند نزع سابقة المضارعة من الفعل المضارع يتشكل مقطع طويل مغلق بصامت وحركة طويلة ، وهو مقطع مرفوض لم تسمح العربية بوجوده في بنيتها إلا في حالتين ؛ الأولى : في آخر الكلمة في حالة الوقف عليها ، والحالة الثانية : في وسطها ، بشرط أنْ يكون المقطع الثاني له مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذي ختم به ، وللتخلص من هذا المقطع تقصر الحركة الطويلة فتصبح بعد تقصير حركتها: قُول قُلْ (ḳul ← ḳul ، ص ح ح ص←ص ح ص) ، (مرعي:2000،181 ،186). ويمكن توضيح هذا بالكتابة الصوتية التالية :

يَقُولُ	قُولْ	قُلْ
yaḳulu	ḳul	ḳul
مضارع	نزع السابقة	تقصير الحركة

ومن الأجوف اليائي الذي تلتقي فيه الفتحة مع الفتحة في صيغة الماضي منه بَــيَعَ (عبابنة :2000 ، 110).

بَيَعَ	بَــ* َعَ	باع
baya<a	ba*a<a	bā<a
الأصل	سقوط شبه الحركة	اندماج الحركتين

3- المضارع والأمر من الأجوف اليائي :

لا تختلف بنية المضارع اليائي عن الواوي ، من حيث تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة في بنيته ، فلثــقلها يتم حذفها والتعويض عنها بإطالة النطق بحركة صائت الكسر بعد صامت الباء (bi) .

بَيَعَ	يَبْيِعُ	يَبِيْعُ
baya<a	yabyi<u	yabi̲<u
ماضي	مضارع يحتوي حركة	تعويض شبه الحركة

الأمر :

وفي صيغة الأمر تعمد العربية إلى تقصير هذه الحركة بعد حذف عنصر المضارعة (bi̲<←bi<).

يَــبِــيْــعُ	بِــيْــعْ	بِــعْ
yabi<u	bi<	bi<
مضارع	نزع سابقة المضارعة	تقصير الحركة

4- الإبدال في الأفعال الجوفاء :

تعاقبت الواو والياء على عين الفعل في صيغة المضارع عند ابن القطّاع بقوله :" و(خاس) خَيْساً ، أنْــتَنَ ، والرجل في وعده لم يتمه وغيره حبسه ، والبيع والطعام كَسَدَ وبالعهد نكث ، وبه يَخِيْسُ ويَخُوْسُ غدر" (ابن القطاع: 1983 ، 325/1) .

وتعاقبت الواو والياء على لام المصدر ، فأبدل ابن القطَّاع صامت اللام معهما أيضاً ، قال: " (فاحت) الريح الطيبة فُوحاً وفَيْحَاً وفُوُوحاً وفَيَحاناً وأفاحت انتشرت ، وبالخاء والجيم أيضاً كذلك ، ولا يقال فاحت ريح خبيثة ، وفاحت النار والحر فيحاً انتشر والدم سال "(ابن القطاع :1983 ،485/2) . وتعاقبت الصاد والضاد على لام الفعل الأجوف ، قال :" و(نَاصَ) نَوْصاً نجا هارباً ، و(نَاضَ) بالضاد نَوْضاً كذلك " (ابن القطاع :1983 ، 275/3) .

5- اللغات في الأجوف :

ذكر ابن القطَّاع أفعالاً جاءت في أكثر من لغة ، وجعل إحداها أفصح من الأخرى ، ومن ذلك قوله:" و(بَانَ) بيناً وبينونة ذهب ، وأيضاً زال عن وطنه ، وأبَانَ أفصح " (ابن القطاع :1983، /102).وترك الهمز أفصح من الهمز كما ذكر ابن القطّاع :" و(ثَاجَت) الشاة ثواجاً صاحت ، وهو أفصح من ثَأَجَت "(ابن القطاع:1983، 145/3) . وقال: و"(هال) الطعام والتراب هيلاً صبّه ، وأهاله لغة "(ابن القطاع: 1983 ، 363/3). وبكسر الفاء عند إسناد الفعل للضمير وهي لغة، قال ابن القطّاع: "(قال) قيلا ومقيلاً وقيلولة ، نام القائلة أو شرب فيها ، و(أقال) الله تعالى عثرته جبرها ، والمريض كشف عنه ، والمتبايعان خيّر بعضهما بعضاً ، وأيضاً فسخا البيع ، و(قِلْتُه) البيع لُغيّة "(ابن القطاع :1983 ، 59/3) .

ثالثاً : الفعل الناقص :

وهو ما كانت لامه بحسب الأصل حرف علّة واواً أو ياءً (شاهين: 1982، 86) ، والفعل الناقص كالأجوف ؛ إذْ تلتقي في بنيته الحركة مع الحركة وهي الفتحة مع الفتحة في صيغة الماضي منه ، وتلتقي الضمة مع الضمة في صيغة المضارع منه (عبابنة :2000 ،11، 117) .

1- التقاء الحركات في بنية الناقص .

من الأفعال التي التقت فيها الحركات الفعل : غَزَوَ ، ودَعَوَ (ابن القطاع: 1983، 373/2 ، 434) .

أ–الماضي :

غَزَوَ	غَزَ*ـَـ	غَزَا
ġazawa	ġaza*a	ġazā
الأصل	سقوط شبه الحركة	اندماج الفتحتين
دَعَوَ	دَعَـ*ـَـ	دَعَا
da<awa	da<a*a	da<ā
الأصل	سقوط شبه الحركة	اندماج الفتحتين

ففي المرحلة الثانية تم إسقاط شبه الحركة الواو والتي شكلت مع الحركة بعدها حركة مزدوجة صاعدة ومع الحركة قبلها حركة مزدوجة هابطة ، ولثقل النطق وزيادة المجهود النطقي بوجودها بين الحركتين عند نطق الفعل أسقطت واندمجت الحركتان معاً لتكونا نواة طويلة للمقطع الثاني ، بعد أنْ كانت شبه الحركة والحركة التي بعدها تشكل مقطعاً صوتياً ثالثاً للفعل الناقص (ga/za ← ga/za/wa)، والحال كذلك مع الفعل دعا ، وما طرأ على بنية الناقص الواوي من التقاء الحركتين بعد إسقاط شبه الحركة ، ينطبق أيضاً على الناقص اليائي نحو:(رَمَيَ).

رَمَيَ	رَمَـ* ـَـ	رَمَا
ramaya	rama*a	ramā
الأصل	اسقاط شبه الحركة	اندماج الحركتين

ب– المضارع : عند زيادة سابقة المضارعة في أول الفعل الناقص ، تتولى أربعة مقاطع صوتية مفتوحة ، فيتم حذف الحركة بعد فاء الفعل، وبسقوط شبهي الحركة ، الواو أو الياء، المسبوقة بصائت الضم (uwu، uyu) ، فتلتقى الضمتان دون وجود فاصل بينهما ، وهو وضع لا يقبله النظام الصوتي للغة العربية .

يَدْعُوُ	يَدْعُـ* ـُـ	يَدْ عُو
yad<uwu	yad<u*u	yad<u
المضارع	حذف شبه الحركة	اندماج الحركتين
يَرْمِيُ	يَرْمِـ* ـُـ	يَرْمِي
yarmiyu	yarmi*u	yarmi
الأصل	حذف شبه الحركة	اندماج احركتين

لم تحذف الضمة من الفعل (يَدْعُو←yad<u) " لأنَّها تحمل دلالة الإعراب، فألتقت الضمتان (uu)، فاندمجتا معاً في ضمة طويلة ، هي التي في البنية السطحية (u) "(عبابنة: 2000، 118). أمّا في الفعل يرمي (yarmī) فقد تـــمَّ حذف شبه الحركة والحركة (yu) ، وعوضت شبه الحركة بإطالة النطق بالكسرة قبلها (mī) ولم تظهر الضمة في الواقع اللغوي المستعمل .

ج- الأمر: عند نزع سابقة المضارعة من الفعل المضارع لأخذ صيغة الأمر من الفعل المنقوص الواوي أو اليائي نحتاج إلى همزة وصل لتلافي المحظور الصوتي وهو توالي صامتين ليس بينهما صائت ، أو محذور البدء بالساكن على رأي القدماء، ثم تقصر الحركة الطويلة من آخر الفعل وكأنها ماثلت إسكان الصامت الأخير الذي حركته قصيرة :

يَدْعُو	دْعُو	ادْعُ
yad<ū	d<ū	>ud<u
المضارع	نزع السابقة	اجتلاب همزة الوصل

يرْمِي	رْمِي	ارْمِ
yarmī	rmī	>irmi
المضارع	نزع السابقة	اجتلاب همزة

لم تختلف بنية فعل الأمر عن المضارع من حيث عدد المقاطع الصوتية، فالمقطع الأول فيهما قصير مغلق بصامتين ، مع اعتبار همزة الوصل ضارعت الصامت في بداية المقطع ، والثاني: قصير حركته طويلة في المضارع(mi ↔<ū>) وقصير حركته قصيرة في الأمر (mi ↔<ū>).

2- تعاقب شبهي الحركة على بنية الناقص :

تعاقبت الواو والياء على لام الفعل عند ابن القطَّاع ، ومن ذلك قوله : "و(أسَــوْت) الجرح والمريض و(أسَيْــتَه) أسواً وأسياً عالجتهما ". وكذلك: (أمْــوَت و أمْــيَت) ، و(خزيته و خزوته) (ابن القطاع: 1983، 62،61/1، 326).

3- اللغات في الفعل الناقص :

أ- فَعِلَ من فَعَلَ: و جاء هذا البناء في الفعل بَدَأَ ، قال ابن القطّاع: " (بَدَيْتُ) بالشيء ، و(بَدِيْتُ) به قدمته ، وهي لغة للأنصار ، قال ابن رواحه : باسم الإله وبه بَدِينا ."(ابن القطاع: 1983، 102/1، 103 ، قصّاب: 142،1988).

ب- فَعَلَ من أفْعَلَ: جاء لام الناقص شبه حركة بالواو في لغة البئر بدلاً من الياء ، قال ابن القطّاع :" و(أدْلَيْت) الدلو، أرسلتها في البئر ، وبالحجه أَحضرتها ، و(دَلَوْتُ) الدلو أرسلتها في البئر لغة ".(ابن القطاع: 1983، 371/1).

ج- فَعَلَ من فَعِلَ : قال ابن القطّاع :" و(بَقِيَ) الشيء بقاء وباقية ، ضد فنى و(بقَى) لغة فيه ".(ابن القطاع: 1983، 105/1) .

د- أفَعِلَ من فَعِلَ: قال ابن القطّاع :" و(أَهْدَيْتُ) له الهدية ، وإليه المدح والذم أرسلت ، والهَدْيَ إلى مكة سقته ، و(هَدِيَت) المرأة زوجها هِداء و(أهديتها) لغة ". (ابن القطاع:1983، 364/3) .

وخفَّفَ ابن القطّاع المشدد من الناقص من الفعل (أخَى) ، قال : " و(آخَيْتُ) للدَّابة آخيَّة ، و(أخَّيْتُ) جعلت لها ، وكذلك (أخَيْتُ) أَخاء مخفف . وآخَيْتُ للدابة جعلت لها آخية ؛ وهي عروة توثق في الأرض " (ابن القطاع: 1983، 60/1) . وفتح وضم ابن القطّاع عين الفعل الناقص في الأمر من فَعِلَ قال:" و(لَغِيَ) الرجلُ والكلام لَغىً و(لغاً) لَغْواً ،و(أَلْغَى) أخطأَ فيهما وأيضاً قال باطلاً ، وفي اليمين لم يؤكِّدها كذلك . وقرىء "والغَوا فيه والغُوا فيه بالفتح والضم "(ابن القطاع: 1983، 151/3).

رابعاً - اللفيف :

وهو الفعل الذي يجتمع في بنيته حرفا علَّة ، فإنْ كانت فاؤه ولامه حرفي علة سُمِّيَ مفروقاً ، وإنْ كانت عينه ولامه حرفي علة سُمِّيَ مقروناً ، ولقد عامل القدماء النوع الاول معاملة المثال في أوله والناقص في آخره ، وجاء به سيبويه في باب: هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل . قال سيبويه: " فأَجْرِ أوَّلْ وَعَيْتُ على أوَل وَعَدتُ ، وآخره على

آخر رَمَيْتُ ، وأولَ وَجِيتُ على أَول وَجِلتُ ، وآخره على آخر خَشِيتُ ، في جميع الأشياء ، ووَأَيْتُ بمنزلة وَعْيتُ كما أن أَوَيْتُ كَغَوَيْتُ وشَوَيْتُ " (سيبويه: 1982،414/4) ، وحكم الثاني عند سيبويه كحكم الفعل المضعف عند الإدغام ، إذا كانت عينه ولامه يائين ، قال سيبويه :" واعلم أنَّ آخر المضاعف من بنات الياء ، يجرى مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء" (سيبويه: 1982، 395/4) ، وليس الحكم نفسه لمن ينطق العينَ واللامَ ، والواوُ أصْلُهُما ، قال سيبويه ، وقد حَكَمَ بكراهتهما كَكراهية التقاء الهمزتين :" اعلم أَنَّهما لاتثبتان كما تثبت الياءان في الفعل وإِنَّما كُرِهتا كما كرهت الهمزتان حتى تركوا فَعَلْتُ كما تركوه في الهمز في كلامهم ، فإنّما يجيء أبداً على فَعِلْتُ على شيء يقلب الواو ياءً " (سيبويه: 1982، 400/4) .

أولاً: اللفيف المفروق :

وأهم المتغيرات التي تطرأ على بنيته هي :

الحذف :

حذفت شبه الحركة اليائية التي تبعتها الحركة ، فشكلتا معاً حركة مزدوجة صاعدة ، وعوضت باندماج الحركتين عندما التقتا بسقوطها ، وقد أثرَّ هذا السلوك اللغوي على بنية الفعل مقطعياً ، فجاءت بنية الفعل من مقطعين الأول ؛ قصير مفتوح ، والثاني ؛ طويل مفتوح ويمكن توضيح ذلك للفعل الذي جاء به ابن القطّاع على فَعَلَ وهو" (وَعِيَ) ، ومثله: وَفَى و وحى و وصى".(ابن القطاع : 1983، 332/3، 333).

الماضي :

وَعَيَ	وَعــَ* ــَ	وعَا
wa<aya	wa<a*a	wa<ā
الأصل	سقوط شبه الحركة	اندماج الفتحتين

المضارع :

عند أخذ المضارع من الماضي (وَعَيَ) ، فالواو سقطت من بنية الفعل وتبعت حركة الفتح بعد سابقة المضارعة ، ويبدو لي أن الحركة بعد عين الفعل جاءت

على الأصل في (يَفْعِلُ ←يَعِيْ) ، ولم يأتِ كالمضارع من المثال على وزن يَفْعَلُ نحو: يَسَعُ و يَضَعُ ، ويمكن توضيح ما طرأ على بنية الفعل بالشكل الآتي:

وَعَيَ	يَوْعِيُ	يَعِــ ــُ	يَعِي
wa<aya	yaw<iyu	ya<iu	ya<I
الماضي	مضارع: بنية عميقة	سقوط شبه الحركة	تعويض شبه الحركة

ويبدو أنَّ الذي طرأ على بنية الفعل في المرحلة الأولى ، هو حذف شبه الحركة (الواو) ، وفي المرحلة الثانية أسقطت شبه الحركة اليائية ، ونتج عن هذا الاسقاط؛ أنْ التقت حركتان هما الكسرة والضمة ، ثم حذفت الضمة وعوض عنها بإطالة النطق بصائت الكسر .

الأمر : إنَّ ما يحدث في صيغة الأمر من اللفيف المفروق ، هو حذف عنصر المضارعة ، ثم تقصير الحركة الطويلة على النحو التالي :

يَعِي	عِي	عِ
ya<I	<i	<i
المضارع	نزع السابقة	تقصير الحركة

ولقد أفرد ابن جني فصلاً خاصاً لمجيء صيغة الأمر على وزن واحد للمفروق نحو: وأى يَئى إِ ، و وقى يَقِي قِ ...الخ ،(ابن جني :1985، 821/2، 831).

ولم تجحف اللغة في بنية فعل الأمر ، عندما عُوِّضَ تقصير الحركة بهاء السكت عند الوقف مع الأمر، فقالوا:"قِه، وفِهْ".(شاهين:1980 ،93)، فأغلق المقطع بها عند الوقف ، وفتِحَ عند الوصل . وجاء عبابنه بقسم كثير من الصيغ التي التقت فيها الكسره والضمه ، في الفصل الذي خصَّ به التقاء الحركة مع الحركة في اللغة العربية "(عبابنة: 2000، 123وما بعدها) . ويبدو لي أنَّ تقصير الحركة من صيغة الأمر في الفعل عِيْ ، عِ لهو دليل على التقاء الحركتين، الكسرة والضمة ، في بنية المفروق ، وقد جاء التقاء الحركات على اختلافها في بنية الأفعال المهموزة والمعتلة على اختلاف أنواعها ومواقع الهمزة والحركات وأشباهها من بنية الفعل ومشتقاته ، ولم يأت مفروقاً ؛ فاؤه ولامه واواً كراهة مجيئها في موضع يكثر فيه التضعيف ، وقد كُرِهَت مقرونة أيضاً والواو عين ولام للفعل . قال سيبويه :" واعلم أنَّ الفاء لاتكون واواً واللام واوٌ في حرف واحد . ألا ترى أنّــه ليس مثل وَعَوتُ

في الكلام . كرهوا ذلك كما كرهوا أنْ تكون العين واواً واللام واو ثانية ، فلمّا كان ذلك مكروهاً في موضع يكثر التضعيف فيه نحو رَدَدْتُ وَصَمَمْتُ ، طرحوا هذا الكلام مبدلاً وعلى الأصل ، حيث كان مثل قَلِقَ وسَلِسَ أقلَّ من مثل رَدَدْتُ وصَمِمْتُ " (سيبويه:1982، 401/4) .

المفروق اليائي :

لم يورِدْ ابن القطّاع من هذا النوع إلا الفعل يَدَيَ . قال :" (يَدَيْتُ) الرجل يَدْياً ضَرَبْتَ يَدَه . والصائد الظبيَ أنشبَ يده في الحبالة . ومالَه يُدِي من يديه دعاء عليه، و(أيْدَيْتُ) إليه يداً صنعتها ، واليد النعمة ، و(أيدَيته كسرت يده ، و(يَدَيْتُ) الرجل واليه صنعت إلية يداً عن أبي زيد وأبي عبيده ، ولفلان مال يَيْدِيُ به على الناس ؛ أي يَبْسُطُ يديه به "(ابن القطاع: 1983، 377/3، 378). ولم يأت سيبويه بغير يَدَيْتُ ، وذكر أنَّ المقرون الواوي لم يكن إلا في الواو في بنات الأربعة ، نحو الوَزْوَزَة والوَحْوَحَةُ "(سيبويه:1982،401/4) ، وهما وأمثالهما في باب الثنائي المكرر من أبواب الواو عند ابن القطّاع (ابن القطاع: 1983، 336/3). وذكر في المنصف جواز مجيء الياء فاءً ولاماً بقوله:" وإنَّما استجازوا مجيء الياء في: يَدَيْت فاءً ولاماً ؛ لأنَّ الفاء إذا كانت ياءً جرت مجرى الصحيح" (ابن جني: 1954، 215/2) . ولمعرفة ما طرأ على هذا الفعل من تغيرات نعرضه فيما يلي :

الماضي والمضارع :

نصَّ ابن القطّاع على مضارعه بقوله(يَيْدِي)، بثبوت فاء الفعل مع سابقة الياء، وكسر ما بعد العين على الأصل يَفْعِلُ، وقد نص على الماضي بِفَعَلَ ، عندما حذف صائت الفتح بعد إسناد الفعل لتاء الفاعل .

الماضي:	يَدَيَ	يَدَ *ــَ	يَدى	يَدَيْتُ
	yadaya	yada*a	yadā	yadaytu
	الماضي	اسقاط شبه الحركة	اندماج الحركتين	حذف الحركة

ويظهر أنَّ الفتحة التقت مع الفتحة عند اسقاط شبه الحركه (y) ، في المرحلة الثانية ثم اندمجت الحركتان لسد الفراغ الناتج عن سقوط شبه الحركة ، وهذا

الاندماج جاء معوضاً لشبه الحركة ، وجاء بناء الفعل عند الاسناد لتاء الفاعل على الأصل في عدم الحركة ، فبني على السكون ، وعادت شبه الحركة (y) لبنية الفعل لتعذر التعويض عند الاسناد ، وأغلق بها المقطع الثاني بعد مقطع سابقة المضارعه وصائت الفتح بعدها (ya/day) ، وقد حذفت الفتحة عند الإسناد لئلا تتوالى أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة ، فشكلت تاء الفاعل وصائت الضم بعدها المقطع الثالث من بنية الفعل .

المضارع :

يَدَيَ	يَيَدَي	يَيْدِي
yadaya	yaydiyu	yaydi
الماضي	مضارع (بنية عميقة)	(بنية سطحية)

حذفت الحركة بعد فاء الفعل في المرحلة الاخيرة لتوالي أربعة مقاطع صوتية قصيرة مفتوحة وهو ما لا يسمح به النظام المقطعي ، وتحوّل صائت الدال إلى الكسر ، ويبدو لي أن هذا من باب تأثير شبة الحركة بالحركة ، فأثرت فيها تأثراً مدبراً كلياً متصلاً ، ويمكن أنْ نضعه في باب قانون الأصوات الحنكية (عبابنة: 2000 ،195وما بعدها). ثم حذفت الحركة المزدوجة (yu) من آخر الفعل وعوِّض عنها بإطالة الكسرة .

الأمر :

تجلب همزة الوصل لتلافي المحذور الصوتي ؛ البدء بشبه الحركة اليائية عديمة الحركة ، فتحِلُّ همزة الوصل محل سابقة المضارعة ، والصائت بعد همزة الوصل مكسور، لتشكل مع شبه الحركة ، فاء الفعل، مقطعاً صوتياً متقدماً حركتة كحركة المقطع الأول من بنية الفعل المضارع ، فيتماثل المقطعان المكونان لبنية الفعل في الأمر عدواً صفة مع مقطعي بنية الفعل في المضارع .

يَيْدِي	يْدِي	إِيْدِى	إِيْدِ
yaydi	ydi	>iydi	>iyadi
المضارع	نزع السابقة	اجتلاب همزة الوصل	تقصير الحركة

ويظهر أنَّ النبر قد وقع على المقطع الأول في المرحلة الأخيرة عند اجتلاب همزة الوصل ، وقُصِّرت الحركة بعد عين الفعل وهو صامت الدال) ، (di ← di) .

وقد ذُكِرَ فيما يضارع هذا التقصير ، حذف شبة الحركة ، للتخلص من الحركة المزدوجة الهابطة (الكناعنة :1997، 108)، في صيغة الأمر من الفعل (يَنِىَ) بعد حذف الياء منه يَونِيُ : (yaniyu ← yawniyu) .

ن	إنِي	إيْـــنِـيْ	يْـــنْنِىُ	يَـــيْـــنِيُ
ni	>ini	>iyniy	yniyu	yayniyu
حذف الهمزة وشبه الحركة	حذف شبه الحركة	اجتلاب همزة الوصل	نزع السابقة	المضارع

ففي المرحلة الأخيرة حذف المقطع الأول وهو همزة الوصل وفاء الفعل والتخلص من الحركة المزدوجة (iy) بحذف شبة الحركة .

ثانياً : اللفيف المقرون:

ولقد ذكرنا حكمه ، فمنع تضعيف الواو إذا كانت من موضعي العين واللام ، ولم يمنع هذا في تضعيف الياءين في بنيته ، ولمعرفة التغيرات التي طرأت على اللفيف المقرون أذكرها في الأقسام التالية :

الماضي :

من الأفعال التي ذكرها ابن القطّاع وجاءت العين واواً واللام ياءً الفعل : طَوَيَ ، (ابن القطاع: 1983، 313/2).

طَوي	طَوَـــَ	طَوَيَ
tawā	tawa*a	tawaya
اندماج الحركتين	اسقاط شبه الحركة	الأصل

والذي حدث لبنية الفعل في المرحلة الثانية ، أنْ أسقطت شبه الحركة اليائية عندما جاءت بين فتحتين ، ثم دمجت الحركتان القصيرتان ، وعوّض هذا الاندماج عن شبه الحركة المزدوجة . وذلك ، كما يبدو، رغبة في التخلص من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة ، فخُولِفَ بينها ، بالميل إلى مقطعين صوتيين الأول ؛ قصير حركته قصيرة والثاني؛ متوسط حركتة طويلة .(ta/wā ← ص ح ص ح ح) .

أمَّا صيغتا المضارع والأمر ؛ فجاءت على : يَفْعِلُ← يَطْوِي ، وافْعِلُ على الأصل ، ففي المضارع أسقطت الضمة بعد شبه الحركة في المرحلة الأخيرة ، ثم حذفت شبه الحركة وعوِّض عنها بإطالة الكسرة .

يَطْوِيُ	يَطْوِي	يَطْوِي
yaṯwiyu	yaṯwiy	yaṯwī
الأصل	حذف الحركة	اطالة الحركة للتعويض

وفي صيغة الأمر قُصِّرت شبه الحركة بعد شبه الحركة (الواو) ، فلم تُعَوَّض في الفعل المقطع الثاني من بنية الفعل في مرحلته الأخيرة.

يَطْوِيُ	طْوِي	اطوِي	إطوِ
مضارع	نزع السابقة واسكان الآخر	حذف شبه الحركة	تقصيرشبه الحركة
yatwiyu	twiy	>itwiy	>itwi

والذي حدث في بنية الفعل بعد نزعة المضارعة ، أنْ توالى صامت الطاء وهو معدوم الحركة وشبة الحركة(الواو) ، والتي شكّلت مع حركة الكسر ، قصيرة أم طويلة ، المقطع الثاني وهو الأخير من بنية الفعل (طْوِ ← ṯwi ، طِوِي← ṯwi)، ثم صحح المقطع الأول، بأن جعل صامت الطاء حداً للإغلاق بعد اجتلاب همزة الوصل (اطْوِ← >iṯ/wi) .

خامساً – ما بقي على أصله من المعتل :

وصفت أفعال مجردة ومزيدة لم تواكب سنة التطور التي واكبتها أمثالها من الأفعال المعتلة وظلت مثل هذه الأفعال رهينة أول طور لها لم تعتل . ويبدو لي أنَّ وراء هذا البقاء للأفعال نحو: عَوِرَ يَعْوَرُ ، وحَوِلَ يَحْوَلُ ، وصَيِدَ يَصْيَدَ . والمزيد نحو: أجود ، أَطول ، استحوذ ، واستروح وأَطيبَ ، وأَخْيَلَ وأَغْيَلَ وأَغْيَمَ، والتي زعم الخليل أنها في معنى تَفاعلوا نحو: اجتوروا ، واعتونوا ، وازدوجوا ، واعتوروا.(سيبويه: 1982 ، 344/4، 346، 347) . فالمعنى الذي لايتحقق لدى السامع إلا على هذا اللفظ . قال سيبويه :" فلَّما كُنَّ في معنى ما لا بُدَّ له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تَحَرَّكنَ . فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلَّت ، ولكنها بُنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا ". (سيبويه: 1982 ، 344/4) .

وفَسَّر المبرد هذه الصحة انها منقوله من افْعَلَّ ، قال :" وإنما صحت في عَوِرَ وحَوِلَ و صَيِدَ ، لأنه منقول من احْوَلَّ و اعَوَّرَ"(المبرد: 1956،1089/3، 1090، المبرد:1956 / 1968 ، 99/1 ، 103). " ليس في كلام العرب فِعْلٌ صَحَّ من المعتل ولم يُعَلَّ ، إلا ؛ استحوَذَ وأغيَمتِ السَّماءُ ، واستنوقَ الجملُ ، واسْتَتْيَستِ الشاة ، وأغْيَلَتِ المرأة من الغَيْلِ ، وهي أن تحمل على حَيْضٍ ، وذلك رَديء ".(ابن خالويه ، 2000، 38). وقد اطلق رمضان عبد التواب على مابقي على أصله من المعتل مصطلح الركام اللغوي ، قياساً لهذه الأفعال على مصطلح الركام الحجري ، والذي يُعنَى به الأحجار ، التي تجرفها السيول والانهيارات الثلجية ، من مكان إلى مكان ، وقد قصد بالمقيس بقايا الظواهر اللغوية المندثرة ، معتقداً أن الظاهرة اللغوية الجديدة ، لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة ، بل تسير معها جنباً إلى جنب مدة من الزمن ، قد تطول وقد تقصر ، وهي حين تتغلّب عليها لا تقضي على أفرادها قضاء مبرماً، بل يتبقى منها بعض الأمثله التي تصارع الدهر وتبقى على مَرِّ الزمن .

ويقتضي القياس في هذه الأفعال لتواكب ما واكبته أمثالها ، أن تُقْلَبُ الواو والياء ألفاً عند القدماء ، وأن تخضع للمراحل التي مَرَّت بها الأفعال الجوفاء عند المحدثين من مرحلة الصحة إلى مرحلة الفتح الخالص ، أو اندرج تحت باب "التقاء الحركة مع الحركة" .(عبابنه: 2000 ، 99 وكناعنه ، 1997 ، 46) .

ويبدو لي أنَّ ابن القطَّاع قد استجاب في أفعاله لمواكبة التطور هذه في بعض الأفعال ، فذكرها ، وقد خرجت من مرحلة الصحة إلى ما بعدها من مراحل ، قال في عَوِرَ:" و(عار) عَيْنَ الرجل عَوْراً و (أعورها) فقأها، و(عارت) هي تَعارُ وتِعَارُ، و(عَوَّرتها) أنا و(عَوِرت) هي عَوَراً و(أعورت) يَبِسَت ، والمكان لم يكن بحريز كذلك" (ابن القطاع: 1983 ، 390/2) . وقال:"و(غامت) السماء غيماً و(أغامت) و (أغيمت) و(تغيّمت) و(غيّمت) و(تغيمت) ألبسها الغيم ، و(أغْيِمَ) اليومُ غَيماً ألبسه الغيمُ و(أغمنا) و(أغيمنا)،صرنا في الغيم، وأغام الرجل غيماً عطش"(ابن القطاع:1983،3/ 442). وعَدّ ابن القطّاع فَعِلَ ، وقد أُعْتلَتْ عينه في

الفعل حَوِلَ ، من باب اللغات ، قال :" و(حَوِلت) العينُ حَوَلاً ، وأحالت ، تُحال ، لغة (ابن القطاع: 1983 ، 254/1) .

ومن الأفعال المعتلة التي يمكن عدّها من بقايا الركام اللغوي لقلة الاستعمال ، الفعلان: وَدَعَ و وَذَرَ ، إذْ أُميتَ ماضيهما ، (ابن القطّاع: 1983، 11/1،الجوهري: 1984، /1296، ابن منظور: ودع) . واستعمال الماضي من يترك بدلاً من ماضيهما هو من باب الإستغناء عند سيبويه، (سيببويه:1982، 25/1، 67/4، 99) . واستعمال ماضيهما هو مراجعة أصل ، بخلاف إعلال استحوذ واستنوق ونحوهما فهو ترك أصل " وبين مراجعة الأصول وتركها ما لا خفاء به "(ابن منظور:ودع).

وإذا كان حديث ابن عباس: "أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم ، قال:" لَيَنْتَهِيَّنَ أقوام عَنْ وَدْعِهِم الجُمُعاتِ أو لَيُخْتَمَنَّ على قلوبهم ، ثم لَيَكُونُنَّ من الغافلين" ، وقراءة عروة بن الزبير قوله تعالى:" ما وَدَعَكَ ربّــك وما قلى" ، وما استشهد به من أشعار، كقول أبي الأسود الذي أشار إليه عبد السلام هارون في حاشية كتاب سيبويه ، وفي الصحاح واللسان برواية ثانية:

سَــلْ أميري مـــا الذي غــيَّره عن وصالى اليوم حتى وَدَعَــهْ

ليت شِعري،عن خليلي، ما الذي غَالَــهُ في الحبِّ حتى وَدَعَــهْ

(سيبويه: 1982 ،25/1، الجوهري: 1984 ،1296/3، السكَّري:د.ت، 350 ، ابن منظور: ودع) .

هي مراجعة للأصل ، فإنَّ حمل ماضيه استعمالاً على الشذوذ باطل ، والاستغناء عن ماضيه بماضي يتركُ هو من باب الخِّفة ، وليس ماضيه أخفّ من ماضي (تَرَكَ) ، عندما اعتبره الرفايعة فرعاً لــ (وَدَعَ) ، بقوله:"... لأنَّ الأصل أخــفٌ عليهم من الفرع" (الرفايعة: 237). ولم يستغنو بمضارع تَرَكَ عن مضارع وَدَعَ ولا بأمره أيضاً ، فكلاهما أصلٌ، إذْ لا يصح حذف الفاء من الأول كالقياس في الأخير ، وليست ضرورة الشاعر تستدعي استعمال الأصل للوزن ، دامه قد توفر في (تَرَكَهْ) عند استعماله في موقع (وَدَعَهْ) في البيت السابق ، ولقد ذكر الرفايعة ذلك بقوله: " فاستعمال (وَدَعَ) في مكان (تَرَكَ) لا يغيّر في طبيعة الوزن الشعري شيئاً " (الرفايعة:1995،237) .

الفصل الثانـــي

الفعل الرباعي

2 .1 بنية الفعل الرباعي ومآأُلـــحق به

للفعل الرباعي وزن واحد هو فَعْــلَلَ ، وأورد ابن القطّاع أفعالاً ألحقت أوزانها به ، واقتصرت على الأوزان التالية: فَيْعَلَ فَوْعَلَ وفَعْوَلَ وفَعْــنَلَ منه . وذكر سيبويه فَعَلَــلَ وفَعْلى مع الأربعة ، وزاد ابن عصفور يَفْعَلُ نحو: يَرَنأ ، وذكرها الحملاوي دون زيادة الأخير(سيبويه: 1982،286/4، ابن عصفور: د.ت ، 115، 116، الحملاوي: 2000، 25). ولم يذكر ابن القطّاع الأفعال التي كُرِّرَ الصوت فيها من موضع اللام في باب من الأبواب ، فلم يذكر نحو: جَلْبَبَ أو شَمْلَلَ الملحقان بفَعْــلَلَ ، وكذلك فَعْــيَلَ وفَعْلى ، نحو: شَرْيَفَ ، وسَلْقَى . وما جاء على فَعْــلَلتُ ملحقاً بدَحْرَجَ ، فذكره سيبويه في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة ، قال:" وألحق ببنات الأربعة حتي صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه ، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو: فَعْــلَلْتُ ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دَحْرَجْتُ، والدليل على ذلك أنَّ المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو: جَــلْبَــبْتُ جَـــلْبَبَةً وشَمْلَــلْــتَ شَــمْلَــلَــةً"(سيبوية :1982، 286/4) . وأورد ابن القطّاع أفعالاً جاء صامت النون ثانياً من بنيتها نحو: طَنْفَشَ وطَنْثَرَ ، فإذا ما عدَّيناه زائداً في بنيتها فإنَّ وزنه هو فَــنْعَلَ ، ولم يذكره سيبوبه أو يجريه مجرى لا زيادة فيه ، ولم يحتج ابن عصفور في الأفعال التي جاءت عليه، قال:" وأما ما حكاه بعض اللغويين من قولهم: سنبل الزرع وأسبل... فلا حجة في شيء من ذلك على اثبات "فنْعَــلَ" بل تكون النون أصلية...على وزن فَعْــلَلَ"(ابن عصفور:د.ت.118، 119).

وسمَّى عمايرة بعضاً من الصيغ المزيدة بحرف من الثلاثي ، وأفعالاً رباعية احتوت في بنيتها صوامت السين أو الشين أو التاء أو النون أوالباء ، والمزيد بحرف وحرفين من الرباعي بـــ" الصيغ القياسيَّة المهجورة ، وهي تمثل مرحلة تاريخية من مراحل التطور اللغوي" (عمايرة:1993،16،17) ، فلمّا فسّرت الآثارُ

المتبقية منها ألفاظاً لغوية جاءت على هذه الأوزان ، ثمَّ تركت اللغة استخدامها جمعت بين القياس والمهجور. قال عمايرة: " وسبب تسميتها قياسيّة أنَّ الآثار المتبقية منها تفسّر حالات متعددة مما جاءت على ألفاظ اللغة ، وهذا ما يرجّح أنَّها كانت مطردة يقاس عليها . وأمّا تسميتها بالمهجورة فلأنَّ اللغة لم تعد تستخدمها على نحو ما هي عليه الحال في الأقيسة الدَّارجة"(عمايرة: 1993،16،17).

وما ألحق عند ابن القطاع بالرباعي فأوزانه هي :

أولاً – فَــيْــعَــلَ :

من الأفعال التي ذكرها ابن القطّاع على هذا الوزن بَيْــقَرَ . قال :" بَــيْقَرَ الرجل علا منكساً رأسه خاضعاً ". (ابن القطاع:1983 ،112/1).

بَــقَــرَ	بَــيْقَــرَ
baḳara	bayḳara
الأصل	زيادة شبه الحركة

ولم يخالف المحدثون القدماءَ في زيادة شبه الحركة اليائية (y) في بنية فَــيْعَــلَ ، فشكلت مع الحركة قبلها حداً لإغلاق المقطع الأول، فجاءت نواته حركة مزدوجة هابطة ، وزيادة شبه الحركة اليائية جاءت للتعويض عن الجزء المختزل المشدد عند الشايب ، فالفعل أصله إذن بَــقَّــرَ ←baḳḳara ، ويبدو لي ـــ مادامت الكتابة الصوتية تمتازعن الكتابة المعروفة التي تضع الصوائت خارج السطر، وهي " التي قد تقصَّرعن الوفاء بمتطلبات الدقة الوصفية للظاهرة اللغوية المنطوقة " (عمايره:1996 ،271) ـــ أنَّ الكتابة الصوتية قد أظهرت أنَّ صامت القاف في موضع العين من فَــعَّــلَ ←بـَـقَــــّـرَ صوتان ، وزيادة شبة الحركة هي زيادة لما فوق الثلاثي أصلاً . فإذا ما افترضنا أنَّ شبه الحركة اليائية في موقع صامت القاف الأول من(baḳḳara) فإنَّ شكل الفعل صوتياً هو:(bayḳara) ، وعند اسقاطها من بنية الفعل يكون شكله(baḳara)، مكون من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة هي بنيته الثلاثية . ويبدو لي أنَّ إسقاطها لم يؤثر في دلالة الفعل ، فلا حاجة للتعويض ، فشبه الحركة بعد فاء الفعل زائدة ، "ألحقت ما ليس برباعي برباعي"(الشايب: 1986، 378). وذكرعبد الصبور شاهين أنَّ الزيادة للالحاق

بالرباعي فائدة في توسيع الدلالة فقال: " ولهذه الزيادة فائدة في توسيع الدَّلالة أوتخصصيها ، أو إحداث دلالة جديدة لم تعرفها اللغة من قب (شاهين:1980،75). ولم يذكر لنا هذه الدلالة الجديدة بزيادة شبة الحركة اليائية في موضع النقل في بنية فيعل وما أُلحق معه في بناء فَعْــلَلَ ، وإنما ذكرها في أحد الوزنين اللَّذين وقعا لملاحظته وهما فَعْلَنَ ومَفْعَلَ ، قال: "عَلْمَنَ والأصل علم وعملن والأصل عمل وجمعن والأصل جمع ، وهي أفعال حاول صوغها لضرورة التعبير عن مدلولات جديدة ، فالأول : جعل الدولة علمانية ، والثاني : جعل الدولة بروليتارية أي: خاضعة للطبقة العاملة ، والثالث : جعل الدولة جماعية السلطة "(شاهين: 1980، 75) .

ثانياً – فَــوْعَــلَ :

ومن الأفعال التي ذكرها ابن القطّاع وهو غير منحوت الفعل: حَــوْقَلَ، قــال ابن القطاع :" و(الــحَوْقَلَة) ضعف المشي ، والعجز عن النساء أيضاً و(حَــوْقَــلَ) أيضاً كَبُرَ ، وأيضاً نام وأيضاً أدبر " . (ابن القطاع: 1983،273/1،274). وذكــر أيضاً حَــوْقَلَ منحوتاً ، قال :" و(الــحَوْقَــلَــة) أن تكثر من قول لاحول ولاقوة إلا بالله. (ابن القطاع: 1983، 274/1) . ويظهر أنَّ ابن القطّاع ذكر دلالـــة جديـــدة للفعل بعد زيادة شبه الحركة الواوية ، إذْ اتسعت دلالـــة الفعـــل بهـــا. وأورد ابـــن منضور على لسان اللحياني أنَّ" الحوقلة الإعياء والــضعف " وعنـــد الجـــوهري" الغرمول اللِّين ، وفي المتأخرين من يقوله بالفاء ، ويزعم أنَّه الكمـــرة الــضخمة ، ويجعله مأخوذاً من الحَقْلِ وما أظنُّه مسموعاً" (الجوهري: 1984، 4/ 1672، ابن منظور: د.ت، حقل) .

حَــقَــلَ	حَــوْقَــــلَ
haḳaLa	hawḳaLa
الأصل المفترض الثاثي	زيادة شبة الحركة

ويظهر من الفعلين أنَّ : شبه الحركة الواوية ليست زائدة ، بل هي من بنية الفعل، ولم يَذْكُرْ ابن القطّاع أنَّ أصل الفعل هو (حَــقَــلَ) . ولقد ذكر سيبويه أصالة هــذه الزوائد في بنية الرباعي الملحق بالرباعي بقوله : "... حتى صار يجري مجرى ما

لا زيادة فيه ، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف ". (سيبويه: 1982، 286/4) .

وشبه الحركة الزائدة وقعت حداً لإغلاق المقطع الأول قصير الحركة قبل الزيادة ، وأغنت زيادة شبه الحركة الواوية والمزدوجة الهابطة مع الصائت قبلها (aw) في حَوْقَلَ من الحَوْقلة ، عن لفظ جملة ما نُحت منها هذا الفعل ، والحال كذلك في حَوْقَلَ غير المنحوت ، والمصدر منه على فَعْلَلَة لا على فوعلة ، فلزم المصدر بناء المصدر من فَعْلَلَ غير المحلق فأجرى مجراه ، وقد أصَّل سيبويه هذه الزيادة في مصدر غير المحلق ، قال ــ بعد أنْ أجرى الزائد مجرى غير الزائد ــ : " والدَّليل على ذلك أنَّ المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو جَلْبَبْتُ جَلْبَبَةً ... وحَوْقَلت حَوْقَلَةً ... وبَيْطرت بَيْطَرَةً " (سيبويه: 1982، 286/4) .

ثالثاً – فَعْوَلَ :

ومن الأفعال التي جاءت على هذا البناء عند ابن القطَّاع الفعل: هرول ، قال:"(هَرْوَل) أسرع في مشيته "(ابن القطاع: 1983 ، 373/3).

هَرَلَ هَرْوَلَ

haraLa harwaLa

وزيادة شبة الحركة (w) ، أدَّت إلى حذف صائت الفتح قبلها ، لتنعدم الحركة لصامت الراء بالسكون ، فشكّل مع صامت الهاء الحلقي قبله مقطعاً صوتياً قصيراً مغلقاً بصامت الراء (هَرْ ←har) ، وحلّت شبه الحركة الواوية في بنية الفعل ، مشكلة مع صائت الفتح بعدها مقطعاً صوتياً قصيراً ضارع المقطع الأخير من الفعل (La ← wa) .

رابعاً – فَعْنَلَ :

"وهو في الكلام قليل ، نحو قَلْنَسْتُ قَلْنَسَةً "(سيبويه : 1982 ، 286/4) . ومن الأفعال التي ذكرها ابن القطاع على هذا الوزن الفعل شَرْنَفَ ، قال:" و(شَرْنَفَ) الرجل الزرع ، إذا طال ورقه وكبر حتى ينحاف فساده فقطعه، والزرع شرناف " (ابن القطاع: 1983 ، 228/2) .

شَرَفَ   شَرْنَــفَ

Šarafa   Šarnafa

أدّت زيادة صامت النون إلى غلق المقطع الأول بصامت الراء ، بعد أنْ كــان قصيراً مفتوحاً حركته قصيرة حذفت بعد زيادة صامت النون ، وشكَّل مع صـــائت الفتح بعده مقطعاً قصيراً في بنية الفعل كالحال السابق مع شبه الحركـــة المزدوجـــة الصاعدة في بنية رَهْــوَكَ .

ولمعرفة ما طرأ على بنية الفعل الرباعي وملحقاته أعرضها في الأقسام التالية:

أولاً- صيغة الماضي والمضارع والأمر :

أ- **الماضي:** فَعْــلَلَ ، دَحْرَجَ :

دَحْرَجَ   dahraǧa

تكونت بنية الرباعي الصحيح من ثلاثة مقاطع صوتية ؛ الأول قصير مغلق بصامت، والثاني والثالث قصيران حركتهما قصيرة .

ب- **المضارع:** يُفَعْلِلُ ، يُدَحْرِجُ.

دَحْرَجَ   يُدَحْرِجُ

dahraǧa   yudahriǧu

زادت بنية الفعل بزيادة سابقة المضارعة مقطعاً صوتياً رابعاً في صيغة المضارع، ولم تؤثر هذه الزيادة على نوع المقاطع الأربعة الأخرى ؛ فبقيت نفسها قبل أخذ المضارع من الماضي ، فشكَّلت السابقة وصائت الضم بعدها مقطعاً متقدماً على مقاطع الفعل الثلاثة بعده.

جـــ- الأمر: فَعْلِلْ ، دَحْرِجْ

يُدَحْرِجُ   دَحْرِجْ

yudahriǧu   dahriǧ

تكونت بنية الفعل بعد نزع سابقة المضارعة لصيغة الأمـــر ، مـــن مقطعـــين صوتيين ، الأول والثاني قصيران مغلقان بصامت ، فلم نحتج إلى همـــزة الوصـــل لحركة الصامت بعدها ، فتوالى صامتان ، الدال والحاء ، وبينهما صائت الفتح .

ثانياً: الإبدال في بنية الفعل الرباعي .

أولا – الأسنانية اللثوية :

السين والصاد:

تبادل صامتا السين والصاد على فاء فَعْـلَـلَ في الفعل صَـلْقَعَ . قـال ابـن القطّاع :" و(صَلْقَعَ) الرجل عـدم ، وبالسين كذلك " (ابن القطاع: 1983،263/2، 264).

صَلْـــقَعَ	سَلْـــقَعَ
ṢaLḳa<a	saLḳa<a

والسين والصاد من الأصوات الصفيرية الأسنانية اللثوية ، فهما من مخرج واحد ، ولتماثلهما مخرجاً وصفة جاز الإبدال بينهما .

الزاي والسين: تبادل صامتا الزاي والسين على لام فَعْـلَـلَ في قولة :" و(عَرْطَزَ) الرجل و(عَرْطَسَ) تـنحَّى (ابن القطاع: 1983 408/2). والزاي مـن الأصـوات الصفيرية الأسنانية اللثوية ، وقد ذكرت سابقاً تماثل هذه الأصوات صفة ومخرجاً.

وتبادلت الأصوات الأسنانية اللثوية مع غيرها من الأصوات ، ومنها صـوتي:

السين والشين : فتبـادلا علـى الـلام بعـد العـين مـن فَعْـلَـلَ ، قـال :" (جَـرْشَمَ) الرجل ، إذا مرض أو هزل ثم اندمل ، و(جَرْسَمَ) أيضاً بالسين ".(ابـن القطاع:1983 ، 196/1).

جَـــرْشَـمَ	جَـــرْسَـمَ
ğarsama	ğarŠama

والصوتان رخويان مهموسان لا يتحرك معهما الوتران الصوتيان ، وافترقا فـي سعة المخرج لهما ، فالشين أوسع مخرجاً من السين وهي متفشية ، قال سيبويه ــــ وقد منع إدغامها في الجيم ــ : " لأن الشين استطال مخرجهمـا لرخاوتهـا حتـى اتصل بمخرج الطاء ، فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا فيها والتفشي " (سيبويه: 1982،448/4) . ويبدو لي أنَّ نطق الفعل ولامه بعـد العين سيناً أقلُ جهداً وأيسرُ نطقاً . من نطقه والشين في موضع الـلام ، إذْ نـشعر

بإطالة مع نطقه بالشين أكثر منها عند نطقه بالسين ، فلا يحتاج المتكلم إلى أنْ يرفع طرف لسانه تجاه الغار كالنطق بصوت الشين (مرعي : 1993 ، 66) ، ومثل هذا التبادل حدث أيضاً في لام الفعل بعد صامت اللام وقبله صامت القاف من الفعل (دَنْقَسَ) . قال :" و(دَنْقَسَ) نظر وكسَّر عينيه ، وأيضاً أفسدَ ، وبالشين كذلك "(ابن القطاع : 1983 ، 382/1).

وتبادلت الأصوات الأسنانية اللثوية مع الأسنانية ، ومنها :

الدال والذال: وتبادل الصوتان في مواضع كثيرة قال ابن القطّاع :" و(جَرْدَمَ) و(جَرْذَمَ) وبالذال أيضاً أكثر الكلام " (ابن القطاع: 1983 ، 197/1) . وتبادل الصوتان على لام الفعل بعد العين من فَعْلَلَ من الفعل خَرْدَلَ أيضاً ، قال :" (وخَرْدَلْتُ) الطعام ، قطَّعته قطعاً ، وبالذال كذلك " . (ابن القطاع: 1983، 330/1). وتبادل الصوتان على عين فَعْلَلَ عند ابن القطاع أيضاً . قال :" و(خَذْرَبَهُ) بالسيف قطَّع أطرافه ، وبالدال أيضاً كذلك " (ابن القطاع: 1983 ، 331/1) . ومثل هذا الإبدال أيضاً حدث في الأفعال (دَنَّخَ ، ذَحْمَلَ ، ذَرْمَلَ) . (ابن القطاع: 1983، 382/1 ، 400، 401). ويمكن توضيح عملية التبادل بين الدال والذال ، بالكتابة الصوتية التالية :

جَرْدَمَ	جَرْذَمَ
ğardama	ğar<u>d</u>ama
خَذْرَبَ	خَدْرَبَ
<u>h</u>adraba	<u>h</u>adraba
ذَرْمَلَ	دَرْمَلَ
<u>d</u>armla	darmala

والدال والذال صوتان مجهوران ، لذلك جاز التبادل بينهما ، واللسان والأسنان قاسمان مشتركان لإنتاج الصوتين أيضاً .(أنيس: 1961 ، 47 ، 48 ، مرعي: 1993، 64).

وتبادلت الأسنانية اللثوية مع الأصوات الشفوية أيضاً ، وتبادلت الذال والباء على عين فَعْلَلَ ، قال :" و(عَذْهَلْتُ) الرجل و (عَبْهَلْتُهُ) تركته وسَوْمَهُ (ابن القطاع: 1983 ، 408/2) .

والذال والباء صوتان مجهوران يهتز عند النطق بهما الوتران الصوتيان . (أنيس: 1961 ، 46،48 ، مرعي: 1993،63،64). ويمكن توضيح هذا التبادل بالكتابة الصوتية التالية :

عَذْهَلَ عبهل

<adhala <abahala

ثانياً: الأصوات اللثوية .

تبادلت هذه الأصوات مع بعضها ومع غيرها ، ولمعرفة هذا التبادل نقسمها كالتالي :

اللام والراء: تبادل الصوتان على عين فَعْلَلَ عند ابن القطّاع من الفعل طَرْمَسَ ، قال :" و(طَرْمَسَ) الرجل ؛ كره الشيء ، والكتاب محوته و(طَلْمَسَ) كذلك (ابن القطاع: 1983 ، 315/2). ويمكن توضيح هذا التبادل بالكتابة الصوتية التالية :

طَرْمَسَ طَلْمَسَ

ṯarmasa ṯalmasa

واللام والراء ، صوتان لثويان مجهوران ومتوسطان بين الشدة والرخاوة ، فلكل هذا التماثل جاز الإبدال بينهما وقد وقع الصوتان حداً للإغلاق في المقطع الأول من بنية الفعل (أنيس: 1961 ، 53 ،55 ، مرعي: 1993 ،65) .

الهمزة واللام : وتبادلت الأصوات اللثوية مع الحنجرية على عين فَعْلَلَ ، قال: " و(زَأدَبْتُ) اللقمة ، ابتلعتها ، وكذلك زَلْدَبْتُها ، باللام " (ابن القطاع: 1983، 227/2) .

زَأْدَبَ زَلْدَبَ

za>daba zaldaba

واللام صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ومجهور أيضاً ، يتحرك معه الوتران الصوتيان ، والهمزة صوت شديد لا هو بالمهموز ولا بالمهموس، ولا نسمع عند نطقه ذبذبة للوترين الصوتيين . ويبدو لي أنَّ الإبدال حدث بينهما نتيجة للثقل الحاصل في نطق الهمزة في عين فَعْلَلَ ، والجهد المبذول للإنتاج أكثر من نطق الفعل وعينه قد وقعت لاماً ، فلقرب مخرج اللام من الزاي قبلها والدال

بعدها ، جاء النطق أيسر وأسهل من نطق الفعل والهمزة بعدها صامت الزاي وقبل صامت الدال ، وذلك لتباعد مخارج هذه الأصوات عن مخرج الهمــزة ، وقــرب مخارج أصوات الزاي واللام والدال من بعضها . ووقع صوتي الهمزة واللام حــداً للإغلاق في المقطع الأول من بنية الفعل.(ZaL↔Za<).

الباء والنون: تبادلت الأصوات اللثوية مع الشفوية على عين فَعْـلَـلَ ، قال ابن القطاع :" و(خَبْعَجَ) الرجل مشى مشياً متقارباً ، وبالنون أيضاً كذلك "(ابن القطــاع: 1983،1/331) .

خَبْـعَـجَ	خَنْـعَـجَ

hab<ğa	han<ağa

والباء صوت مجهور يتحرك معه الوتران الصوتيان ، والنــون صــوت مجهــور متوسط بين الشدة والرخاوة ويتحرك معه الوتران الصوتيان أيضاً (أنيس: 1961، 55،46) .

ويبدو لي أنَّ هذا الإبدال بين الصوتين جاء للخفة ، إذا مــا عرفنــا ثـــقل صوتي الخاء قبل الباء والعين بعدها ، واشتراكهما في صفة الجهــر، ففــرق بــين صوتي الحلق ؛ الخاء والعين عند القدماء ، والطبقي والحلقــي عنــد المحــدثين ، بصوت النون ، فجاء النطق أيسر وأقل جهداً من نطق الصوتين وبينهمــا صــامت الباء .

ثالثاً: الأصوات الشفوية .

وتبادلت أصوات هذه الفئة الباء ، الميم ، الواو مع بعضها ومع غيرها ويمكن توضيح هذا التبادل بما يلي:

الباء والمــيم : تبادل الصوتان على لام الفعل الثانيــة مــن فَعْـلَــلَ ، قــال: " و(جَــرْدَبَ) و(جَــرْدَمَ) ، ستر الطعام بيده كي لا يتناوله أحــد " (ابــن القطــاع : 1983 ،1/197) . وتبادل الصوتان أيضاً على لام الفعل الثانية قبل تقديم العين على فاء فَعْـلَــلَ ، وبعد تقديم عينه تأخر فاءه عند ابن القطــاع، قــال :" و(زَرْدَمْــتُ) الرجل و(زَرْدَبْــتُهُ) و(رَزْدَمْــتُهُ) و(رَزْدَبْــتُه) عصرت حلقــه " (ابــن القطــاع: 1983،2/112) . ويمكن توضيح هذا التبادل بالكتابة الصوتية التالية :

زَرْدَمَ زَرْدَبَ

zardama zardaba

رَزْدَمَ رَزْدَبَ

razdama razdaba

والشفتان مخرج الصوتين ؛ الباء والميم ، وينطقان بضم الشفتين فينحبس الهواء خلفهما ، مع ذبذبة الأوتار الصوتية ، وهما مجهوران إلا إنَّ الميم وسط بين الشدة والرخاوة (أنيس: 1961، 46 ، مرعي: 1993،63) . فلوحدة المخرج وتماثل الصوتين في الصفات جاز التبادل بينهما . ومثل هذا التبادل أيضاً في الفعل (جَرْشَمَ وجَرْشَبَ) ، (ابن القطاع: 1983 ، 196/14) .

رابعاً- الأصوات الطبقية والحلقية :

تبادلت الأصوات الطبقية والحلقية معاً على أصول فَعْـلَـلَ في أكثر من موضع عند ابن القطاع ، وجاء هذا التبادل بين صوتي:

الخاء والحاء: وتبادلا في الأفعال التالية . قال :" يقال: (حَظْرَبَ) قوسه ، إذا شدَّ توتيرها ، وبالحاء أيضاً كذلك ". وقال : "و(طَلْحَنْتَ) الرجل لطخته بأمر يكرهه، وبالحاء المعجمة أيضاً "(ابن القطاع: 1983 ،272/1،315/2) .

حَظـرَبَ خـظـَرِبَ

ḥadraba h̲adraba

طَـلْحَنَ طَـلْخَنَ

ṭaLhana ṭaLhana

ولقد ذكر سيبويه أنَّ " مخرج الحاء من وسط الحلق ، والخاء من الحلق، إلا إنَّ مخرجها أدنى من مخرج الحاء من الفم"(سيبويه: 1982، 433/4) والخاء عند المحدثين من أصوات الطبق ، والحاء من أصوات الحلق كما هي عند القدماء . وقد اشترك الصوتان بصفة الاحتكاك وكذلك في صفة الهمس فالحاء ؛ مهموس احتكاكي، والخاء مهموس احتكاكي ، فالخاء نظير صوت الغين والحاء نظير صوت العين (مرعي: 1993 ، 67، 68) .

خامساً – الأصوات الطبقية والغارية :

الخاء والجيم: تبادل صوتا على فاء فَعْـلَـــلَ عنـد ابـن القطّـاع قـال:" وجَــرْشَمَ الرجل ، إذا مرض أو هزل ثم ... اندمل ... و(خَرْشَمَ) بالخاء والـشين كذلك " (ابن القطاع: 1983، 196/1). ولقد ذكرت ابدال السين مـن الـشين فـي جَــرْشَمَ. ويمكن توضيح هذا التبادل بالكتابة الصوتية التالية :

جَرْشَـمَ	خَرْشَـمَ
ğaŠama	h̲arŠama

ولعل الذي أجاز هذا التبادل بين الصوتين ؛ أنَّ الطبق قاسم مشترك في إنتاجهما ، فأصوات الغار يحدث في مخرجها " صلة بين مقدم اللسان وبين الغار الحنك الصلب الذي يلي اللثة وأصوات الطبق ، يلتقي أقصى اللسان بأقصى الحنك الأعلى (الطبق) ... وإنْ كان الالتحام غير تام ، حدث صوتي الغين والخاء " (مرعي : 1993، 66) وشَرِكَ صامتُ الجيم صامت الخاء صفة الاحتكاك ، فهو " صوت مركب يجمع بين الانفجار والاحتكاك " (مرعي: 1993، 66) .

سادساً – الأصوات الشفوية الأسنانيّة واللهويّة :

وينتمي للنوع الأول صوت واحد هو الفاء ، والحال كذلك مع النوع الثاني وهو القاف . وقد تبادل الصوتان على فاء فَعْـلَلَ عند ابن القطّاع، قـال :" و(فَرْشَـحَ) الرجل وثب متقاربًا ، وبالقاف كـذلك. (ابـن القطــاع: 1983، 492/2). ويمكـن توضيح هذا التبادل بين الصوتين بلكتابة الصوتية التالية :–

فَـرْشَـحَ	قَـــرْشَحَ
farŠaha	ḳarŠaha

ولعل الذي أجاز هذا التبادل بين الصوتين هو اشتراكهما في صفة الهمـس ، " فالفاء العربية صوت شفوي أسناني مهموس لا تتذبذب معـه الأوتـار الـصوتية ، ويحتك الهواء أثناء نطقة بالشفة السفلى والأسنان العليا، والقاف صـوت مهمـوس شديد ، يتم نطقة بارتفاع مؤخرة اللسان حتى يتصل باللهاة والطبق اللين ، مع عـدم حدوث ذبذبة في الاوتار الصوتية " (مرعي: 1993، 67،64) .

ثالثاً: القلب المكاني في بنية الفعل الرباعي .

قدَّم ابن القطّاع أصلاً وأخَّر أصلاً في بنية الفعل الرباعي ، كما قدَّم وأخَّر أكثر من أصلين من أصوله ، ولمعرفة ما طرأ على بنية الفعل من تقديم أو تأخير أعرضها في الأقسام التالية :

أولاً : التقديم والتأخير في لامي فَعْلَلَ .

من الأفعال التي قدم فيها ابن القطاع لامًا وأخر لامًا ، الفعل بَرْشَقَ . قال : " و(بَرْشَقْتُ) الثوب نقشته ، وكل مشيء نقشته (بَرْشَقْتُهُ) ، و(بَرْقَشْته) أيضاً (ابن القطاع: 1983 ، 111/1). ومثله (طَرْمَشَ وطَرْشَمَ ، وقَرْمَشَ وقَرْشَمَ) (ابن القطاع : 1983 ، 315/2 ، 68/3).

بَرْقَشَ	بَرْشَقَ
barḳaŠa	barŠaḳa

ويلاحظ أنَّ الذي طرأ على بنية الفعل في شكله الثاني ، أنَّ صامت القاف الذي كان يمثل المقطع الأخير مع صائت الفتح بعده ، أصبح يمثل المقطع المتوسط من الفعل ، ولعل هذا التقديم جاء لصعوبة تتابع أصوات الفعل على الأصل ، قال رمضان عبد التواب معللاً تقديم أصوات الكلمة على بعض :" لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي "(عبد التواب:1981،78) . وعلَّل ظاهرة القلب المكاني أيضاً بنظرية السهولة والتيسير(عبد التواب: 1981، 57) . ويبدو لي أنَّ السهولة والتيسير قد برزت في نطقنا لصامت القاف بعد صامت الراء غير المتلو بحركة ، فالنطق أيسر من نطق صامت الشين بعد صامت الراء غير المتلو بحركة أيضًا ، والجهد المبذول في نطق الفعل قبل تقديم صوت اللهاة الطبقي ، على صوت الشين المتفشي المهموس ، أكثر منه بعد تقديم القاف وتأخير الشين ، ولعل النطق بالأصوات الثقيلة بعيدة المخرج عن الفم في بداية المقطع أقل جهداً وأيسر نطقاً وأسهل أداءً من نطقها في نهاية المقطع أو في مقطع متأخر مبدوء بها ، مع مراعاة تفاعل الأصوات فيما بينها وتأثيرها في الصوامت في بنية الفعل ، ومن ذلك أيضاً الفعل (ذَحْمَلَ) و(ذَحْلَمَ) ، وقدَّم أيضاً صامت الميم مكان صامت العين وأخَّر صامت الحاء مكان صامت اللام المكررة ، قال: "و(ذَحْمَلْتُ) الشيء

و(ذَمْـلَحْـتُهُ) و(ذَحْـلَمْـتُهُ) ، دَحْرَجْـتُهُ على الأرض " (ابن القطاع: 1983،400/1) .

ذَحْـمَلْـتُ ذملحت ذحلمت

d̲aḥmaLtu d̲amLaḥtu d̲aḥLamtu

ثانياً: التقديم والتأخير في فاء الفعل ولامه .

ومن الأفعال التي أخرت فيها فاء فَعْـلَـلَ لامـًا ، وقدمت لامه المكررة فاءً، واللام الأولى من فَعْـلَلَ أخرت لامـًا ثانية في الفعل : دَجْرَحَ ، قال :" (جَحْدَرْتَ) الشيء دَحْرَجْـتَهُ مقلوب منه " (ابن القطاع: 1983 ، 199/1).

دَحْرجته جَحْدَرْته

dahrağtuhu ğahdartuhu

ويلاحظ أنَّ نطق المقطع الأول من بنية الفعل قبل قلبه أيسر منه بعده ، ونطق المقطع الثاني أيسر بعد قلبه ، والحال نفسه في نطق المقطعين الأولين كذلك. ومن هذا النوع من التقديم والتأخير الفعل : خَذْعَبَ قال : " فَخَذْعَبَهُ و(بَخْذَعَهُ) و(بَـذْخَعَهُ) أي قطعه". (ابن القطاع: 1983 ، 329/1).

خَـذْعَبَهُ بَـخْـذَعَـهُ بـَـذْخـَعه

h̲ad̲<abah bah̲d̲a<ahu bad̲h̲a<ahu

ويبدو لي أنَّ التأخير لصامت العين الحلقي ليقع موقع اللام المكررة من فَـعْـلَـلَ للخفّة ، إذْ نطق العين لامـًا بعد العين أكثر تحقيقاً لها من نطقها مكررة ، وقد وقعت العين لامـًا ثانية في بنية فَعْلَلَ في الفعلين المقلوبين ، ونطق صامت الباء فاءً من فَعْـلَـلَ ، وهو " صوت شديد مجهور "(أنيس: 1961، 46) ، أخف من نطقه لامـًا مكررة من فَعْـلَـلَ .

ثالثاً- تقديم لام فعلل وتأخير عينه :

من الأفعال التي أخرت فيها عين فَعْـلَـلَ وقدمت لامه بعدها في موضعه الفعل (خَـرْبَقَ) . قال : و(خَرْبَـقْتُ) الشيء قطعته، و(خَبْـرَقْـتُهُ) كذلك " ابن القطاع:1983، 330/1).

خَـرْبَـقَ خَـبْرَقَ

h̲arbaḳa h̲abraḳa

ويلاحظ من بنية الفعل ، قبل القلب وبعده ، أن تقديم صامت الباء لتشكل مع الصوت الطبقي ،الخاء، مقطعاً متقدماً ، أيسر نطقاً وأقل جهداً، وصامت الراء مع صامت الخاء مقطعاً متقدماً ، ففرق بين صامتي الخاء والراء بصامت الباء فجاء النطق بالفعل أسهل وأيسر كما يبدو لي، ومن هذا النوع أيضاً الفعل : "عَــلْضَهَ وعَضْــلَهَ"(ابن القطاع: 1983 ، 409/2). وشَبْرَقَ وشَــرْبَقَ (ابن القطاع: 1983، 227/2،4) .

رابعاً – تقديم الأصوات بعيدة المخرج فاءً في فَــعْــلَــلَ :

ومن الأفعال بعيدة المخرج قدَّم وأخَّرَ أحد أصواتها على غيرها في بنية الفعل، فذكر ابن القطاع: طَرْغَشَ وعَيْهَرَ، قال: "و(طَرْغَشَ) الليل و(غَطْــرَشَ) أظلم" وقال: "و(عَــيْهَرَتِ) المرأة فَجِرَتْ وكذلك (هَــيْعَرَتْ) " (ابن القطاع: 1983 ، 2/ 316،407).

طَــَـرْغَــشَ	غَــَـطْرَشَ
ṭarġaŠa	ġaṭraŠa
عَــيْهَرَت	هَيْعَــرَت
<ayharat	hay<arat

وقدَّم ابن القطّاع صوت العين فاءً ، وهو أبعد الأصوات مخرجاً من الفم في بنية الفعل : طَرْغَشَ ، ووقع صوت الطاء عيناً والراء لامــاً . وقدَّم صوت الهاء وهو أبعد الأصوات مخرجاً في بنية الفعل :عَيْهَرَ ، وحلَّ صامت العين محل صامت الهاء ، إذْ لزمت شبه الحركة المزدوجة الهابطة موقعها من بنية الفعل فظلت عيناً ، إذْ إنَّ تقديم العين والغين في البنائين السابقين فيه يسر وسهولة ، وفي القلب تسلسل في مخارج أصوات الكلمتين من الأقصى إلى الأدنى وليس العكس ، وفي هذا سهولة ويسر .

2.2 بنية الفعل الثنائي المكرّر :

لم يضع ابن القطَّاع الأفعال التي جاء مقطعاهما ؛ الثاني والثالث بصامتيهما وصائيتهما كالمقطع الأول المغلق منه ، في باب الفعل الرباعي ، بل أفرد لها باباً خاصاً سمَّاه (بالثنائي المكرر) على كل حرف من حرف المعجم ، ولمعرفة

التغيرات التي طرأت على بنية الأفعال التي ذكرها ابن القطّاع في هذا الباب ندرس أمثلة منها في الأجزاء التالية :

أولاً: بنية الفعل في الماضي والمضارع والأمر :

أ-الماضي:

من الأفعال التي ذكرها ابن القطَّاع في هذا الباب الفعل: بَقْبَقَ ، وقد حذف صائت الفتح من المقطع الأول ، وصامت الباء المكرّر وصائته اللذان شكَّلا المقطع الثاني من بنية الفعل لتستقيم ، عندما نقله إلى الرباعي على وزن أَفْعَلَ ، قال: " و(بَقْبَقَ) الرجل ، كثر كلامه، وقد (بَقْبَقْتَ) يا رجل و(أَبْقَقْتَ) ، و(البقبقة) حكاية صوت ، كما يبقبق الكوز في الماء ، وهي أيضاً غليان القدر"(ابن القطاع: 1983، 109/1).

بَقْبَقَ baḳbaḳa

تكونت بنية الفعل في صيغة الماضي من ثلاثة مقاطع صوتية ، الأول ؛ قصير مغلق بصامت القاف ، والثاني والثالث قصيران حركتهما قصيرة.

ب-المضارع:

بَقْبَقَ	يُبَقْبِقُ
baḳbaḳa	yubaḳbiḳu

وتكوّنت بنية الفعل في صيغة المضارع من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة، وآخرَ رابعٍ مغلقٍ ، جاء مقطعاً ثانياً من بنية الفعل ، وهو المقطع الأول نفسه في صيغة الماضي . ويلاحظ أنَّ صيغة المضارع من الفعل المكرر تطلبت ضم سابقة المضارعة ، التي شكَّلت مع صائت الضم مقطعاً مستقلاً متقدماً عن مقاطع الفعل الثلاثة أصلاً ، فضارع المضارع منه ، المضارع من الرباعي والثلاثي المزيد بحرف كما سيتضح في حديثنا عن بنيتيهما لاحقاً .

جـ الأمر :

يُبَقْبِقُ	بَقْبِقْ
yubaḳbiḳu	baḳbiḳ

وتكوّنت بنية الفعل في صيغة الأمر من مقطعين صوتيين قصيرين ، مبدؤين بصامت الباء ومغلقين بصامت القاف ، ونواة الأول صائت الفتح ونواة الثاني صائت الكسر .

ثانياً– الحذف والإدغام :

حذف ابن القطَّاع المقطع الثاني من الفعل المكرر: بَــكْبَــكَ ، وأدغم الصوت الثاني بالصوت الرابع عند إسناده لضمير المؤنث المتصل في محل النصب ، ومن ذلك قوله: "و(بَــكْبَــكَ) المرأة و(بَــكَّــهَا) أيضاً جامعها" (ابن القطاع: 1983، 109/1). ويظهر أنَّ الأصل عند اسناد الفعل للضمير هو (بَــكْبَــكَهَا) ، فتوالت بعد المقطع الأول المغلق ثلاثة مقاطع ، الثاني والثالث قصيران ، والرابع متوسط حركتة طويلة (بَــكْــبَكَهَا ← bakbakaha) ، فلثقل النطق وزيادة الجهد المبذول في نطق الفعل على هذا الشكل ، عمد إلى حذف المقطع الثاني ، وسكَّن صامت المقطع الأول عندما أغلق بصامت الكاف ، والتقى مع صامت الكاف المتحرك في بداية المقطع الثالث بعد اسقاط المقطع الثاني بصامته وصائته (ba)، فأدغم الصامتين معاً ، ويبدو أنَّ هذا الإدغام قد ماثل الإدغام في الثلاثي المضعَّف نحو: شَدَّ و مَــدَّ ، واختزل هذا الحذف والإدغام ، مقاطع الفعل من أربعة مقاطع إلى ثلاثة مقاطع ، الأول قصير مغلق بصامت ، والثالث متوسط حركته طويلة ، وبينهما مقطع قصير حركته قصيرة (bakkaha) على الشكل التالي :

بَــكْبَكَهَــا	بَــكْــ كَــهَا	بَــكَّــهَــا
bakbakahā	bak…kahā	bakkahā

وهذا التكرار هو تكرار للعنصر الثنائي عند فليش ، ورمز له بالشكل (2121) ، ويرى أنَّه " أدَّى إلى بناء كلمات ذات صوامت أربعة ، ويأتي في هذا البناء مفردات شديدة الإبانة عن مضمونها ، تمثل حركات وأصواتاً وضوضاء خاصة أو مميزة ، وهي تستعمل بخاصة لتعيين الطيور والحشرات أيضاً ، وهي في أحيان قليلة أسماء للأشجار والنباتات والفاكهة ، أو تطلق كذلك أسماء لأشياء خاصة من صنع الإنسان" (فليش: 1966، 106) ، ويرى إبراهيم السامرائي حقيقة " أنَّ بناء هذا

الفعل الرباعي يتم من ضم ثنائي مؤلف من حرفين صحيحين إلى مثله ، فالثنائي في (زَلْزَلَ) هو(زَلْ) " (السامرائي: 1983 ، 195) . وذهب أيضاً إلى أنَّ الثلاثي من ذلك الفعل ؛ فعل ناقص ومن ذلك بَـكْـبَكَ ، واستعماله مزيداً بالتاء يقال: فلان يَـتَـبَـكْبَكُ أي : يتباكى تظاهراً ورثاءً ، والأصل الثلاثي: بَكَى " (السامرائي: 1983، 199) .

وأوضح الشايب أنَّ " كل ما جاء على بناء فَـعْـفَـلَ ، الأصل فيه التشديد ، ثم اختزل المشدد بصوت مماثل للفاء في فَـعْـفَـلَ ، ومماثل للعين في فَعَـلْعَـلَ، وهذان البناءان يدُلان دلالةً واضحةً على أنَّ " التعويض في العربية لا يقتصر على أشباه الحركات والصوامت المتوسطة فحسب ، وإنما هو جائز في أصوات العربية كلها "(الشايب:1986 ، 379، 384). وعلى هذا يكون الأصل في: (بَـكْـبَـكَ← بَـكَّـكَ) ، ويبدو لي أنَّ مصطلح التعويض الذي ذكره الشايب أولى استخداماً من مصطلح الاختزال قبل لفظ المشدد المذكور، وإنْ دلَّ هذا على شِيء فإنما يدلُّ على أنَّ الصوت المشدد صوتان لا صوت واحد ما دام عُوِّضَ بصامت صحيح .

ولقد أكَّد ابن القطّاع أصل هذا المكرر ضمناً ؛ عندما حذف المقطع الثالث من بنية الفعل ، وعوَّض هذا الحذف بصامت الميم ، الذي فرق به بين صامتي الخاء المكررين في بنيته ، قال ابن القطاع :" و(تَمَخْمَخَتُ) مافي العظم بالخاء ، و(تَمَخَّخْتُهُ) استخرجته " وقال :" و(مَطْمَطَ) كلامه مثل قَطَّطَهُ إذا مَدَّهُ "(ابن القطاع: 1983 ، 209/3،210)، وفَرَقَ بين صامتي الطاء بالميم أيضاً .

التعويض بصامت الميم	حذف المقطع الثالث	الأصل
تَـمَـخْـمَـخَ	تَـمَـخْـ * خَ	تَـمَـخَّـخَ
tamahmaha	tamah*ha	tamahhaha

احتوت بنية الفعل في حالته الأولى على أربعة مقاطع ؛ الأول والثالث والرابع قصيرة حركتها قصيرة ، والمقطع الثاني قصير مغلق بصامت الخاء نواته صائت الفتح ، وفي حالته الثانية ؛ تكونت بنية الفعل من ثلاثة مقاطع بعد حذف

المقطع الثالث من بنيته ، وفي حالته الثالثة ؛ عُوِّض المقطع المحذوف بمقطع من صامت الميم وصائت الفتح بعده ، فرق بين المقطعين الثاني والرابع .

ثالثاً: الإبدال والقلب والهمز.

أ- الإبدال :

ذكر ابن القطّاع أفعالاً من الثنائي المكرر ، أبدل الصامت الرابع منها همزة، وقدَّم العين على الفاء ، والحال كذلك في المقطعين الأخيرين ، حيث قدّم الصامت الرابع على الصامت الثالث. قال " و(جَهْجَهْتُ) بالسبع ، و(هَجْهَجْتُ) به زجرته،... وجَهْجَأتُ مثله " .(ابن القطاع: 1983، 196/1) .

جَـهْـجَـهْـتُ	جَـهْـجَـأتُ
ğahğahtu	ğahğa>tu

ويبدو لي أنَّ التبادل بين الهمزة والهاء ، جاء لوحدة مخرجهما وهو الحنجرة ، واشتراكهما في صفة الهمس أيضاً ، فأبدل همزة رغبة في المخالفة بين الصوتين .

وأسقط ابن القطّاع الهمزة المكرَّرة في المقطع الثاني من: صَأصَأتُ ، والتي وقعت حداً للإغلاق من بنية الفعل في المقطعين الأول والثاني ، وعوَّض بنية الفعل بشبه حركة يائيه ، تَبِعَت الحركة صائت الفتح قبلها، فوقعت الحركة المزدوجة الهابطة حداً لإغلاق المقطع الثاني من بنية الفعل ، فرغم وجودها في بنية الفعل ، إلا أنَّها يَسَّرت النطق وسهَّلته ، واختزلت الجهد المبذول لإنتاج الفعل. قال ابن القطّاع :" و(صَأصَيْتُ) من الرجل فرقت منه "(ابن القطاع: 1983، 263/2).

صَـأصَـأتُ	صَأصَـ* تُ	صَـأْصَـيْتُ
ṣa>ṣatu	ṣa>ṣa*tu	ṣa>ṣaytu
الأصل	اسقاط الهمزة	تعويض الهمزة

ولعَّل إبدال الهمزة بشبه الحركة اليائية ، جاء مخالفةً للمقطعين المثلين الذين تتابعا، فثقل النطق بهما ، كما ثقل تتابع المثلين في المضاعف نحو: مِسْتُ ومَسِسْتُ وظِلْتُ و ظَلِلْتُ ، والأصل في هذا عربي كثير" (سيبويه:1982 422/4) .

وتعاقب صامتا الخاء والحاء المكررين ، والمغلق بهما المقطع الأول، على عين الفعل ولامه ، قال ابن القطّاع :" و(جَخْجَخُ) الرجل إذا لم يبد ما في نفسه ،

و(جَحْجَحُ) مثله(ابن القطاع:1983، 194/1). وقال: "(فَحْـفَـحَ) النائم إذا نفـخ، وبالخاء المعجمه كذلك (ابن القطاع: 1983 ، 491/2). وفي الفعـل الأول أبـدل الخاء بالحاء وفي الثاني أبدل الحاء بالخاء .

جـَخـْجـَخَ	جحجح
ğaẖğaẖa	ğahğaha
فـَحـْفـَحَ	فـَخـْفـَخَ
Fahfaha	faẖfaẖa

وتعاقب صامتا الضاد والظاء على عين الفعل ولامه أيضاً بقوله :" و(لَـضْـلَضَ) الدليل تلفت يميناً وشمالاً ، وحكى أيضاً بالظاء "(ابن القطـاع:1983 ، 158/3) . والصوتان ؛ الحاء والخاء مهموسان احتكاكيان لا يتحرك الوتران الصوتيان عنـد النطق بهما . وقد عدّهما القدماء من أصوات الحلق الستة ، ولعلّ هذا التماثل صـفة ومخرجاً قد أجاز التبادل بينهما .

لَـضْـلَـضَ	لَـظْـلَـظَ
Laḍlaḍa	Laẓlaẓa

والضاد والظاء ؛ صوتان مجهوران وعند النطق بهمـا يتحـرك معهمـا الـوتران الصوتيان ، ويحدثان " بارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق" (مرعي: 1993، 64) .

ب- الهمز:

همز ابن القطّاع الفعل المكرّر: هَـيْهَـيْتُ ، الذي احتوت بنيته علـى ثلاثـة مقاطع عند إسناده لتاء الفاعل ، وحذف شبه الحركة اليائيه في الصيغة الأولى منه، وعوَّض هذا الحذف بإطالة النطق بصائت الفتح بعد صامت الهاء وهو فاء الفعـل ، وفي الصيغه الأخيرة جاء ببنية الفعل على الأصل . قـال :" و(هاهيـت) بالإبـل ، دعوتها ، وكذلك (هـَأْهـَأْتُ) بها بالهمزة ، و(هَـيْـهَـيْـتُ) بها هَـيْـهَاء " (ابن القطاع: 1983 ، 369/3) . ويظهر أنَّه من الأضداد عند ابن منظور، وبنيـة الفعل نفسها ، إلا إنَّـه لم ينص على همزه ، وقَلْبُ شبه الحركـة للخفـة ، قـال: "وهَـيْهَـيْتُ بالإبل وهاهَيْتُ بها دعوتها وزجرتها فقلت لها هَاهَا ، فقلبت الياء ألفـاً

لغير عِلَّة إلا طَلَب الخفة ؛ لأنَّ الهاء لخفائهـا كأنهـا لـم تَحْجُـزْ بينهمـا "(ابـن منظور:د.ت،هيه) .

الأصل	حذف شبه الحركة والتعويض عنها
هَـيْهَـيْتُ	هَـاهَـيْتُ
hayhaytu	hahaytu

ويلاحظ أنَّ المقطعين الأول والثاني ؛ تماثلا في نوع الصوامت والـصوائت وشبه الحركة ، وتماثلا في صفة المقطع أيضاً ، فبداية المقطع منهما صامت الهـاء وحدّ الإغلاق فيهما أيضاً الحركة المزدوجة الهابطة (hay) ، فخولف بين المقطعين عن طريق إسقاط شبه الحركة من المقطع الأول ، وعوِّضَت بإطالة النطق بـصائت الفتح قبلها (ha) ، فجاء نطق الفعل أيسر وأقل جهداً من نطقه قبل هذه المخالفة بين المقطعين المثلين المتواليين . ولو تمت المخالفة بإسقاط شبه الحركة مـن المقطـع الثاني لتغير المعنى ولكان الفعل أسم فعل أي : هَـيْـهَـاتُ .

هَـيْهَـيْتُ	هَـأهَـأتُ
hayhaytu	ha>ha>tu

وجاء الهمز إيثاراً لإغلاق المقطع المفتوح الذي نواته شبة حركة فـي الأول والثاني ، إلا أنَّ الهمز لم يحقق المخالفة بين المقطعين المثليين المتـواليين ، فظَّـلا يحملان الصفة نفسها بعد الهمز . ولعل هذا الهمز من باب همز غير المهموز الذي جاء تحت باب الحذلقة أو المبالغة فـي التفـصح عنـد رمـضان عبـد التـواب (رمضان:1981، 81).

ج– القلب :

تقالبت صوامت الفعل عند ابن القطّاع ، فقدّم أصلا ً وأخّر أصلا ً آخر، ومن ذلك الفعل المذكور في الإبدال: هَجْهَجْتُ وجَهْجَهْتُ ، وقال أيضاً: "و(دَهْـدَهْـتُ) الحجر و(هَـدْهَـدْتـُـهُ) ، إذا دحرجته من علو إلى سفل (ابن القطاع: 1983 ، 377/1) .

جَهْـجَـهْـتُ	هَـجْـهَـجْـتُ
ğahğahtu	hağhağtu

ويلاحظ أنَّ نطق الفعل بتقديم الصوت الحنجري على الصوت الغاري في المقطع الأول والثاني ، جاء أيسر وأقل جهداً من نطقه قبل تقديم صامت الهاء وتأخير صامت الجيم ، فنطق الصوامت بعيدة المخرج في بداية المقطع ، أخفُّ من نطقها وهي حدّ لإغلاقه .

وتقديم صوت الحلق وتأخير الصوت الأسناني اللثوي على الشكل التالي:

دَهْــدَهْــتُ	هَــدْهَــدْتُ
dahdahtu	hadhadtu

ويظهر أنَّ نطق صوت الحلق في بداية المقطعين أيسر وأقل جهداً من نطقة وهو حد للإغلاق في المقطعين ، وقدّم أيضاً الهمزة لتكون بداية للمقطع ، وأخَّر صامت الصاد ليكون حد للإغلاق بعدما كان بداية للمقطع ، قال : " و(أصأصْتُ) و صأصيتُ) من الرجل فرقت منه " (ابن القطاع: 1983 ، 263/2). وهذا التقديم والتأخير على الشكل التالي:

صَــأصَــأتُ	أصْــأَصْتُ
ṣa>ṣa>tu	>aṣ>aṣtu

وقدَّم صوت السين الأسناني اللثوي على صامت القاف اللهوي ، ويظهر أنَّ هذا التقديم والتأخير ، لم يحدث ثقلاً كالذي حدث قبل تقديم الهمزة والهاء في بداية المقطع ، ولعَّل تقديم السين أو تأخيرها واحد في الأداء ، وذلك لقرب الصوتين من الضم في مخرجهما ، كما أنَّ الصوتين لا تحدث معهما ذبذبة للأوتار الصوتية ، ويتم نطق السين " بوضع طرف اللسان في اتّجاه الأسنان ، ومقدمته مقابل اللثة العليا ، مع رفع الطبق ليسد المجرى الأنفي ، ويحدث كل هذا دون ذبذبة الأوتار الصوتية ، والقاف ؛ يتم نطقة بارتفاع مؤخرة اللسان حتي يتصل باللهاة والطبق اللين ، مع عدم جدوث ذبذبة في الاوتار الصوتية " (مرعي: 1993 ، 64،67) قال ابن القطّاع :" و(قَـسْقَـسْـتُ) بالكلب ، و(سَقْسَقْتُ) به ، دعوته " (ابن القطاع: 1983، 64/3). والتقديم والتأخير للصامتين علىالشكل التالي :

قَــسْقَسْتُ	سَقْسَقتُ
saḳsaḳtu	ḳasḳastu

وقدَّم ابن القطّاع صامت اللاَّم على صامت الحاء ، بعد سابقة المضارعة ، قال:" ويقال ما (تَـحَلْحَلَ) عن مجلسه أي لم يتحرك ، يقال: تَـحَلْحَلَ القوم تزايلوا وتفرّقوا ، وتَـلَحْلَحُوا أقاموا وثبتوا وهذا مما مقلوبه ضده "(ابن القطّاع:1983، 270/1، 157/3) .

تَـحَـلْـحَـلَ   تَـلَـحْـلَـحَ

taḥaLḥaLa   taLaḥLaḥa

الفصل الثالث

بنية الفعل المزيد بحرف من الثلاثي والرباعي

1.3 المزيد بحرف من الثلاثي .

للمزيد بحرف من الثلاثي ثلاثة أبنية هي: أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ ، وذكر ابن القطّاع الأفعال التي جاءت على أيّ بناء منها في باب الثلاثي الصحيح سالماً أو مهموزاً أو مضعَّفاً باتفاق المعنى وباختلافه ، والحال كذلك مع الثلاثي المعتل ، وعزَّز سيبويه بنيتها الرباعية بقوله : "وهذه الثلاثة شُبِّهت بالفعل من بنات الأربعة ، التي لا زيادة فيها ، نحو : دَحْرَجَ لأنَّ عدتها كعدتها ، ولأنَّها في السكون والحركة مثلها "(سيبويه:1982 ، 4 / 281) . وحدَّد موقع الزيادة من بنية الفعل بقوله : وليس تلحق الألف ثانية في الأفعال إلا في فَاعَل . وتلحق العين الزيادة من موضعها فيكون الحرف على فَعَّلَ . (سيبويه: 1982 ، 281/4) . وأجْرى فَاعَلَ مجرى أفْعَلَ وفَعَّلَ مجرى فَاعَلَ ، كما أجرى مضارع أفْعَلَ مجرى مضارع فَعَلَ ، والفرق بينهما ضم السابقة ، وحذفُ الهمزة من أول: أفْعَلَ ، يُؤَفْعِلُ ، يُفْعِلُ ؛ للثِّقل ولكثرة الاستعمال ، وحذفُها زيادة أجدر من حذفها وهي أصل في بنية الفعل نحو: أكل ، كُل ، قال : " فهذا الذي على أربعة أبداً يجري على مثال يَفْعِلُ في الأفعال كلها ، مزيدة وغير مزيدة ... لأنّ الهمزة تثقل عليهم... وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى " (سيبويه: 1982، 4/ 279) . وقال : " وكان هذا أجدر أنْ يحذف ، حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف ، لأنّه زيادة لحقته زيادة ، فاجتمع فيه الزيادة وأنَّه يستثقل ، وأنَّ له عوضاً إذا ذهب"(سيبويه:1982، 4/ 279) . وقال عن فاعل : " فأجري مجرى أفعل لو لم يحذف ... وعن فعل ، فيجري في جميع الوجوه التي صرّف فيها فاعل مجراه" (سيبويه: 1982، 280/4، 281) .

صيغتي المضارع والأمر من المزيد بحرف .

أولاً- أفْــعَــلَ :

أ-المضارع من أفْعَــلَ : بزيادة سابقة المضارعه في أوله وحذف الهمــزة بعــدها فيأتي كالمضارع من فَعَلَ ، إلاَّ إنَّ بعد سابقة المضارعه صائت الضم لا الفتح ، قال سيبويه :" ويكون يَفْعَلُ منه يَفْــعِلُ . وعلى هذا المثال يجيء كل أفْعَــلَ " وقــال:" وزعم الخليل أنَّه كان القياس أنْ تثبت الهمزة في يُــفْعِــلُ ويُــفْعَــــلُ وأخواتهـــا ، كما ثبتت التاء في تَفَعَّلْتُ وتَفَاعَلتُ في كل حال ، ولكنّهم حذفوا الهمزة في باب أفْعل من هذا الموضع فاطَّرد الحذف فيه"(سيبويه: 1982 ،4 /278). وإلى هذا الاطراد ذهب المحدثون ومنهم عبد التواب ، بقوله عن صورة المــضارع للفعــل (أكْــرَمَ) الأخيرة :" وبذلك يصبح الفعل :" أكْرِمُ ثم تقاس باقي الصيغ المضارعة على هــذه الصيغة ، طرداً للباب على وتيرة واحدة " (عبد التــواب: 1981 ، 70). والكتابــة الصوتية تبين ما طرأ على بنية الفعل : أَكْرَمَ عند أخذ المضارع منه .

أكْرَمَ	يُؤَكْرَمُ	يُؤَكْرِمُ	يُكْرِمُ
>akrama	yu>akramu	yu>akrimu	yukrimu
الماضي	زيادة السابقة	تحول حركي لصائت الفتح إلى الكسر	حذف الهمزة

وحذف إحدى الهمزتين للخفة كما ذكر الأنباري ، وقد طرد الباب على وتيرة واحدة لأمثالها فقال: " وإنما حذفت إحدى الهمزتين من "أكرم" لأنَّ الأصل فيه "أأكرم" فلمّا اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ؛ فحذفوا إحداهما تخفيفاً ، ثم حملــوا ســـائر أخواتها عليها في الحذف"(ابن الأنباري:1982، 12/1 ،239) .

وفسَّر رمضان عبد التواب حذف الهمزة ، عنــدما زاد ســابقة الهمــزة التـــي للمضارعة أي: أُأَكْرِمُ أكْرِمُ . بأنَّ زيادتها أدّت إلى توالي مقطعين متماثلين ، فحذفت العربية أحد المقطعين المتماثلين فراراً من توالي الأمثال ، وأرجع هذا الحذف لدور القياس الذي جاء مكملاً لدور القانون الصوتي ، قال :" وقد يُكِّمل القياس الطريــق الذي بدأه القانون الصوتي ، أي إنَّ القانون الصوتي يؤثر في بعض أمثلة الظــاهرة اللغوية ، ثم يطرد القياس الباب على وتيرة واحدة " . (عبد التواب: 1981، 70).

ويبدو لي أنَّ الذي حُذِفَ هو بداية المقطع الثاني وصائت الفتح بعده، وهو نواة المقطع الثاني بعد مقطع سابقة المضارعة ــ الهمزة وصائت الفتح بعدها ــ من بنية الفعل ، فثبتت سابقتا الياء من يُكْرِمُ والهمزة من أُكْرِمُ ، والمقطعان المتماثلان ظـــلاًّ في بنيته بعد حذفهما ، وتماثل المقطعان الأولان من أأكْرِمُ . بصوت الهمـــزة فـــي أولهما ولم يتماثلا نوعاً، وحذفت الهمزة من يُـــؤَكْرِمُ دون أنْ يتماثـــل المقطعـــان الأولان بدايةً ، فالأول بسابقة المضارعة (yu) . والثاني بسابقة الهمـــزة (>ak).

وأنصف الأنباري البصريين عندما احتجّوا لقولهم : أنَّ التاء التي حُذفت هي التـــاء الثانية من المضارع نحو : تتناول ، فقال: " لأنَّ التـــاء هـــا هنـــا جـــاءت لمعنـــى المضارعة ؛ فقد جاءت لمعنى ، وإذا كانت جاءت لمعنى فيجب أنْ تكون تَبْقِـــيَتُها أولى ؛ لأنَّ في حذفها إسقاطاً لذلك المعنى الذي جاءت من أجله ، وذلـــك خـــلاف الحكمة "(الأنباري: 1982،2/649). فالهمزتان في بنية أُأْكرِمُ ضارعتا التاءين فـــي بنية تَـــتَـــنَاوَلُ في الحذف، وخالفتاهما في نوع الصائت بعد الأولى وعدم الحركـــة في الثانية .

ويظهر أنَّ الحذف للهمزة وصائت الفتح بعدها ، واللذين شكَّلا مع صامت الكاف بعدها مقطعاً ثانياً مغلقاً بصامت الكاف ، قد أدّى إلى اختزال عدد المقاطع الصوتية من أربعة مقاطع صوتية ، الثاني وحده قصير مغلق بصامت ، إلى ثلاثـــة مقـــاطع صوتية ، الأول منها مغلق بصامت الكاف نفـــسه ومبـــدوء بـــسابقة المـــضارعة، وضارعت بنية الفعل في صيغتي المضارع والأمر ، بنية مضارع فَعَلَ وأمره نحو: يَضْرِبُ ويَجْلِسُ ، وإضْرِبْ وإجْلِسْ ، واختلفتا في نوع الصائت وحده بعد السابقة.

ب – الأمر: ويؤخذ الأمر من أفْعَـــلَ كما يُؤْخَذَ من فَعَلَ ، وأشـــار رمـــضان عبـــد التواب إلى أنَّ اشتقاق الأمر من المضارع وهو: أكْرِمْ قد تـــمَّ قبل ســـقوط المقطـــع المتماثل منه . ويبدو لي أنَّ الأمر يُؤْخَذَ من المضارع في صورته النهائية ، فلـــيس في الواقع اللغوي المنطوق : أُأَكْرِمُ، وإلاَّ فالأمر من المضارع قبل صورته النهائية لا بدَّ من خضوعه لقاعدة خاصة ، كحذف الهمزة عند أخذ المضارع من الثلاثـــي مهموز الفاء نحو: أكل و أخذ وأمر .

يُكْرِمُ   كْرِمْ   أَكْرِمْ

>akrim   krim   yukrimu

وإذا كانت همزة القطع قد دَعَتْ إلى اعتبار الأمر قد تم قبل حذف الهمزة التي قبل فاء الفعل ، فما الأمر من يُكْرِمُ إذن ؟ فلماذا لا تكون وظيفة همزة القطع قد ضارعت وظيفة همزة الوصل ، وما الفرق في لفظ همزة أُقْتَلْ وإضْرِبْ عن لفظ الهمزة من أَكْرِمْ . ولعَّل بعض الناس يقول في الأمر من أَكَلَ ، أُكُلْ . فالهمزتان ، الوصل والقطع ، أدَّتا دوراً هاماً في تصحيح بنية الفعل المقطعية ، فمنعتا من توالي صامتين ليس بينهما حركة أو صائت ، وهو ما يقابل عدم الابتداء بالساكن عند القدماء .

ثانياً – فَعَّلَ :

أ–المضارع : عند زيادة سابقة المضارعة قبل فاء فَعَّلَ ، يكون المضارع منه يُفَعِّلُ ، فلم يحدث في بنية الفعل حذف كالذي حدث لبنية أفْعَلَ . ولقد أجرى سيبويه فَعَّلَ مجرى فاعل في جميع وجوهه ، لا فرق بين الصيغتين إلا في مقطع الزيادة . فقال في مضارع " جَرَّبَ يُجرِّبُ " (سيبويه:1982 ، 281/4).

جَرَّبَ   يُجَرَّبُ   يُجَرِّبُ

yuğarribu   yuğarrabu   ğarraba

لم تتأثر بنية الفعل الأصلية مقطعيًا بزيادة سابقة المضارعة في أوله، فعلى الرغم من تكون أربعة مقاطع صوتية أظهرتها الكتابة الصوتية ، إلا أنَّ لفظ الفعل بمقاطعه الأربعة كلفظه وهو من ثلاثة مقاطع قبل الزيادة للسابقة في أوله ، فلم يُفَكّ الإدغام فنطق بالصوت الصامت الصحيح (الراء) الذي وقع حداً لإغلاق المقطع الثاني (ğar) ، وبداية للمقطع الثاني القصير وصائت الكسر نواته (ri) .

ب– الأمر : يتم أخذ صيغة الأمر من الفعل: يُجَرِّبُ بنزع السابقة أولاً من أوله ثم إسكان الآخر .

يُجَرِّبُ   جَرِّبْ

ğarrib   yuğarribu

فعند نزع سابقة المضارعه ، لم يتوالَ صامتان ليس بينهما حركـــة (ğar) ، فـــلا ضرورة لاجتلاب الهمزة لتصحيح البناء المقطعي ، وبإسكان صامت الباء ، أغلـــق المقطع الثاني من صيغة الأمر بها ، فجاء الأمر من مقطعين صـــوتيين قـــصيرين مغلقين بصامتين .

ثالثاً – فَـــاعَـــلَ :

أ- **المضارع** : ذكر سيبويه أنَّ المضارع منه على يُفَاعِلُ ، قال : " وتلحق الألـــف ثانية فيكون الحرف على فَاعَلَ إذا قلت فَعلَ ، وعلى يُفَاعِلُ في يَفْعَـــلُ " (ســـيبويه: 1982 ، 280/4).

ولنأخذ الفعل : قاتل لمعرفة ما طرأ على بنيته في صيغتي المضارع والأمر منه .

المضارع .

قَاتَلَ	يُقَاتَلُ	يُقَايِلُ
ķātaLa	yuķātaLu	yuķātiLu

لم تتأثر بنية الفعل مقطعيـــاً بزيادة سابقة المضارعة في أوله ، والتي أدَّت إلى زيادة مقاطع الفعل مقطعاً رابعاً في أوله ، وافترقت بنية الفعل قاتل عن بنية الأفعال التي جاءت على وزني : أَفْعَلَ و فَعَّلَ ، ماضياً ومضارعاً ؛ فماضي قاتل؛ المقطـــع الأول منه طويل مفتوح: ķā والمقطعان الأولان من : أَكْرَمَ ، وجَـــرَّبَ قـــصيران مغلقان بصامت (ğar↔>ak) . ومقاطع : يُقَاتِلُ أربعة قصيرة ، الثـــاني حركـــة طويلة: kā ، ومقاطع : أفْعَلَ ثلاثة بعد حذف همزته ، الأول قصير مغلق بصامت yuf ، ومقاطع : فَعَّلَ أربعة ، بعد إدغام الصحيحين الصامتين من جنس واحـــد ، وقد وقع الأول حدَّاً للإغلاق ، والثاني بداية للمقطع الذي بعد حدِّ الإغلاق ، والثاني من الأربعة قصير مغلق بصامت: ğar .

ب-الأمر:

يُقَاتِلُ	قَاتِلْ
yuķātiLu	ķātiL

لم تفترق بنية الفعل في صيغة الأمر من: يُقَاتِلُ ، قَاتِلْ ، عن بنية الأمر من : أَكْرِمْ و جَرِّبْ عدداً ، بل افترقت في نوع المقطع الأول فهو قصير حركتة طويلة

(ḳā) ، والمقطعان من : أَفْعِلْ وفــَعِّلْ قصيران مغلقان بصامت ، ولم تفترق بنية الثلاثية عدداً وسكوناً وحركة عن الصنع الثلاثة من : دَحْرَج .

الإبدال في بنية المزيد .

ذكر ابن القطَّاع أفعالاً أبدل في بنيتها صامت بــصامت ، وتتــوع الــصامتان المبدل والمبدل منه ، وأبدلت الهمزة بشبه حركة يائية ، كما تعاقبت شبها الحركــة الواوية واليائية على بنية أفْعَــلَ .

أ-الأصوات الحلقية والطبقية:

من الأفعال التي أبْدِلَ في بنيتها صوت طبقي بحلقي الفعل: أخْصَفَ ، قــال : " و(أخْصَفَ) الماشي وغيره ، أسرع وبالحاء أيضاً كذلك "(ابــن القطــاع: 1983، 292/1).

أخْصَفَ	أحْصَفَ
>aẖṣafa	>aḥṣafa

وأُبدلت الخاء من الحاء والعين من الحاء بقوله : " و(أمْحَطْتُــهُ) بالــسهم أنفذتــه ، وبالخاء كذلك ، و(أمْعَطْتُهُ) بالعين كذلك "(ابن القطاع:1983، 182/3

أمْحطته	أمخطته	أمْعطَتَهُ
>amḥaṭuhu	>amẖaṭuhu	>am<aṭuhu

لم تتأثر بنية أفْعل بعد زيادة الهمزة في أوله ، إلا في نوع المقطــع الأول ؛ إذْ تحوّل إلى مقطع قصير مُغلق بصامت : am< ، بعد أنْ كان قبل الزيـــادة مقطعـــاً قصيراً مفتوحاً حركته قصيرة : ma . ولم تتأثر أيضاً بهذا الإبدال بين الأصـــوات الثلاثة :الحاء والخاء والعين ، وهي أصوات عدّها القدماء أصوات حلقية ، والخـــاء وحدها صوت طبقي عند المحدثين. وأبدل صامت الغين بصامت العين فـــي فعلـــين هما : ألْغَفَ وأنْسَغَ، ووقعت في الأول موقع العين والثاني موقع الـــلام . قـــال :" و(ألْغَفَ) بعينه لَحَظَ ، وبالعين أيضاً كذلك " وقال :" و(أنْسَغَتِ) النخلة فسد ثمُرهـــا، و(أنْسَعَت) بالعين كذلك". (ابن القطاع : 1983، 3 / 140، 218) .

أَلغَفَ	أَلْعَفَ
>alġafa	>al<afa
أَنْسَغَ	أَنْسَعَ
>ansaġa	>ansa<a

لم تتأثر بنية الفعلين: أَلْعَفَ وأَنْسَعَ بعد ابدال الغين عيناً ، إذ بقيت بنيتها مكّونة من ثلاثة مقاطع صوتية ، الأول ؛ قصير مغلق بصامت والثاني والثالث قصيران حركتهما قصيرة .

ب-الأصوات الأسنانية اللثوية وتبادلها مع غيرها .

تبادل صامتا الراء والزاي لغةً على لام فَعَلَ وأَفْعَلَ ، وجاء هذا االتبادل لغة فيه، قال :" (هرأه) البرد هرءاً ، و(أهرأه) بلغ منه ، ولغة فيهما بالزاي "(ابن القطاع: 1983 ، 3 / 359).

أهرأه	أهزأهُ
>ahra>ahu	>ahza>hu

والراء والزاي صوتان اشتركا بصفة الجهر ، وعند النطق بهما تحدث ذبذبة للوترين الصوتين فيتحركا ، ولم يؤثر الإبدال بينهما على بنية الفعل نوعاً وعدداً ، إذ بقي كحاله قبل الإبدال ، فجاءت مقاطعه من ثلاثة قصيرة ، الأول في الفعلين؛ قصير مغلق بصامت، والثاني والثالث قصيران حركتهما قصيرة .

جـ- الأَصوات الشفوية .

أبدلتَ الياء ميماً من موضع العين في بنية :أَفْعَلَ من الفعل: أَكبح ، وذكر ابن القّطاع أنّ الأصمعي لم يرتضِ أَفْعَلَ من فَعَلَ . قال :"و(أكبحتها) و (أحتها) وأبى الاصمعي الا كبحتها ، ويقال: (كبحته) جَذبْتُ عنانَه ليقف ، و (كمحته) جَذبْتُ عنانه ليرفع رأسه "(ابن القّطاع: 1983،3 / 75)، وزاد ابن منظور: أَكْفَحْتُهَا، وذكر أن أَفعَلَ والباء منه عيناً عن يعقوب، قال : " كَبَحَ الدّابة يَكبحَها كَبْحَاً وأَكْبَحَها ، الأخيرة عن يعقوب : جذبها اليه باللجام وضرب فاها به كي تقفَ ولا تجري . يقال أكمحتها وأكفتحها وكبحتها ، قال الجوهري : هذه وحدها عن الأصمعي بلا ألف...وأكْمحَهَ

اذا جذَب عنانَه حتى يَنْــتَصبَ رأســه " (ابــن منظــور: د.ت ، كــبح ،كمــح) . (الجوهري: 1984 ،1/ 398 ، 400) .

أَكبْحتُها — أَكمحتُها

>akbaḥtuha — >akmaḥtuha

والباء والميم يحدثان بإقفال الشفتين " في طريق الهواء الخارج من الرئتين ، فــإنْ كان الإقفال تاماً حدث صوتا الباء والمــيم " (مرعــي: 1993، 63) . والــصوتان مجهوران وعند النطق بها تحدث ذبذبة للاوتار الصوتية فيتحــرك لــذلك الــوتران الصوتيان ، ولم يؤثر هذا التبادل بين الصوتين على بنية الفعل بعد زيادة الهمزة في أوله ، وإسناده لتاء الفاعل من حيث عدد المقاطع إذْ جاءت مقاطعة من أَربعة مقاطع مع ذكر المفعول به الضمير ha . وأَثّرت زيادة الهمزة على نوع المقطــع الاول ، اذْ تحوّل من مقطع قضير مفتوح حركة قصيرة (ka) الى مقطــع قــصير مغلــق بصامت الكاف (>ak) .

د- تعاقب شبهي الحركه على بنية أَفْعَل .

تعاقبت شبها الحركة :الواوية واليائية على بنية أَفْعَلَ عند ابن القطّاع . ومــن هــذا التعاقب على عين الفعل ؛ ذكر أفعالاً منها: أَحْوَت، قــال :" و(أَحْــوَتِ) الأرض و (أَحْيَتْ) كثرت حياتها ، والمكان كثرت فيه الأَحويْةَ، وهي جماعة النــاس " (ابــن القّطاع: 1983، 1/ 266). والفعلان بالكتابة الصوتية على الشكل التالي :

أحوت — أحيت

>aḥwatu — >aḥyatu

وتعاقبت شــبها الحركــة علــى فــاء الفعــل فــي بنيــة أَفْعَــلَ أيــضاً، قــال " و(أَوْهَتَ) الشيءُ ، أنْــتَنَ ، والجرحُ كذلك ، و (أَيْهَتَ) مثله " (ابن القّطاع: 1983، 3 / 326) .

أَوْهتَ — أَيْهَتَ

>awhata — >ayhata

وتعاقبت أيضاً على عين أَفْعَلَ قال :" وماكنت أَمَة ، ولقد (أَمْوَت) و (أَمْيت) أَمّــوة و(أَمْوَت) الأمه و(أَمْيَت) عن اليزيدي " (ابن القّطاع: 1983، 1/ 61 / 62) .

أمْوت أَمْيَت

>amwat >amyat

وعَرض الجندي في بحث خاص في مجلة مجمع اللغة العربية بالقــاهرة ، لتعاقــب الواو والياء على بنية الفعل . وذكر " أنَّ الحجاز آثرت الياء ، وأن تميمــاً آثــرت الواو " . (الجندي: 1977 ، 40 / 115) .

ويظهر أنَّ شبهي الحركة في الأفعال السابقة ضارعت شبهي الحركــة مــن حيــث الثبات ، في الأفعال التي بقيت على أصلها إذْ لم تواكب مرحلة التطــور ــ وهــي الصحه أو مرحلة الفتح الخالص ــ نحو: إعوَّر وإحوَّل ؛ إذْ إنَّ حَوِلَ وعَوِرَ منقولة منهما ، قال المبّرد :" وإنّما صَحَّت في:عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ ؛ لأنّه منقول من:احْــوَلَّ واعْوَرَّ"(المبرد: 1986، 3 / 1089، 1090) . فوجود شبهي الحركــة فــي بنيــة أفْعَلَ، صاعدة أم هابطة لم يتأثر بهما بنية الفعل ، وقد وقعت الحركــة المزدوجــة الصاعدة الواوية واليائية بداية للمقطع الثاني من الفعلين: أحوت وأموت وأميــت ، وحداً للإغلاق من : أوهت وأيهت في المقطع الأول (>ay←>aw) وهي حركــة مزدوجة هابطة ، إذّ تتابعت الحركة وبعدها شبهها في مقطع واحد من بنية الفعل .

حذف الهمزة من بنية أفعل :

ذكر ابن القطّاع أفعالاً ، حذفت فيها الهمزة وجيء بشبه حركة يائية، لتصحيح بنية الفعل مقطعياً ، ومن هذه الأفعال الفعل: أطْرَأ ، قال :" و (أطْرَأتُ) الرجّل مدحته ، و(أطْرَيْــتُهُ) أيضاً بلا همز "(ابن القطاع: 1983، 2 / 307) . وحذفت أيضاً من لام فَعَلَ وأفْعَلَ في الفعلين : حَكَأ و أحْكَأَ ، وشبة الحركة لغة في (أحْكَأَ). قال :" و(أحْكَيْتُ) العقدة ؛ لغة في أحكأتها ، وكذلك (حكيتها) لغة في حكأتها "(ابن القطاع: 1983 ،1 /267).

أطْرأتُ أطْريْتُ

>aṭra>tu >aṭraytu

أحْكأتُ أحْكَيْتَ

>ahka>tu >ahkaytu

وحذفت الهمزة من موقع العين في أفْعَلَ ، وجيء بشبه الحركة لغة في الفعل:أضأل ، قال :" و(أضْأَلَ) الوادي كثر ضأله ، ضؤل وهو السدرالبري ، و(أضْيَلَ) لغة (ابن القطّاع: 1983، 2 / 283) ".

أضْأَلَ　　　　أضْيَلَ

>aḍ>ala　　　　>aḍyala

والذي نراه أنّه لا يوجد ما يبرّر ابدال الهمزة من الياء ، ولكن الذي يحدث ؛ هو أنْ تحذف الهمزة ، ثم يؤتى بالياء لتصحيح النظام المقطعي كما هو في الأشكال السابقة .

وَحُذفت الهمزة من بنية أفعل ، في فعلين ، ولم تعوَّض في الاول من: أضَنَأَ عند إسناده الى تاء التأنيث ، وعُوضت في الثاني عندما حُذفت وبقيت حركتها فأُطيل النطق بها قال : و(أضْنَأَتِ) المرأة كثُر ولدها...و(أضْنَتْ) بلا همز، وقال : و(أضْأَلَ) الوادي كَثُر ضأله...و(أضَالَ) أيضاً (ابن القطاع: 1983، 2 / 282، 283) .

أضْنَأَتْ　　　　أضْنَتْ

>aḍna>at　　　　>aḍnat

وأدَّى حذف الهمزة الى تغيير نوع المقطعين الأول والثاني ، من قصير مغلق بصامت في الأول ، إلى قصير مفتوح، ومن قصير مفتوح في الثاني ، إلى قصير حركته طويلة .

أَضْأَلَ　　　　أضْـ *َ لَ　　　　أَضَالَ

>aḍ>ala　　　　>aḍ*ala　　　　>aḍāla

أفْعَلَ والقلب :

قَدَّم ابن القّطاع أصلاً وأخَّر أصلاً آخر من بنية أفْعَلَ ، ومن هذا التقديم والتأخير ما طرأ على بنية الفعلين:أجْنَتْ وأحْجَمَتْ ، قال: "(وأحْجَمْتُ) عن الأمر تأخرت ، مثل أحْجَمَتُ "، وقال :" و(أجْنَتْ) الثمرةُ، حان أنَّ تُجني ، والأرضُ ، كَثُرَ جناها و(أنْجَتْ) ، أيضاً ، كَثُرَ جَناها مقلوب منه "(ابن القطَّاع : 1983، 1 / 159 / 192) .

أَحجمت   أَجمحت

>Aḥğamtu   >ağḥamtu

أجــنتْ   أنْــجتْ

>ağnat   >anğat

لم تتأثر بنية الفعلين مقطعياً ؛ نوعاً وعدداً عند تقــديم صــامت الجــيم مــن الأول وصامت النون من الثاني ، فالأول من ثلاثة مقاطع صوتية الأول والثاني قــصيران مغلقان بصامت ، والثالث قصير حركته قصيرة ، أمَّا الفعل الثاني ؛ فحذفت لامــه وهي شبه الحركة اليائية ، عند اسناد الفعل الى تاء التأنيث الساكنة ، فأصل الفعــل: جَنَى ، يَجْــنِي . ويمكن توضيح عملية حذف شبه الحركة بالكتابة الصوتية التالية:

أَجْنَيَتْ   أَجْنَتْ

>agnayat   >ağnat

ويبدو أنّ الحركة المزدوجة الصاعدة التي التي جاءت بداية للمقطع الثالث قَــدْ حُذفت ، واندمج صامت النون وصائت الفتح بعدها مع تاء التأنيث ، ليشكلا مقطعــاً ثانياً ، ويظهر من لفظ الفعل بعد التقديم والتأخير، أنَّ الجهد المبذول أقــل منه قبــل التقديم والتأخير لصامتي الجيم والنون ، ولم نلاحظ هذا الاقتصاد في الجهــد عنــد نطق الفعل أجْحَمْتُ بعد تقديم صامت الجيم وتأخير صامت الحاء.

المزيد بحرف والعمومية :

استعمل ابن القطّاع مصطلح الأعمّ ، للدلالة على غلبة استعمال الفعل وهو في بنيته مزيد بحرف ، خاصة في بناء أفْعَلَ ، وجاء أفْعَلَ أقــل منه ، أمّا فاعل فلــم يذكر استخدام مصطلح الأعمّ له ، ووردت أفعال في كتاب ابن القّطاع ، وسمها حيناً بالنادر وحيناً " آخر بالأفصح، ولمعرفة هذه الأفعال نعرضها في الأقسام التالية :

مصطلح الأعم : ذكر ابن القطّاع أفعالاً كثيرة تحت هذا المصطلح ، ومن هذه الأفعال للتمثيل لا للحصر: جَدَلَ ، قال : وجَدَلَهُ جدلاً صرعة ، والتــشديد أعــم ، والشيء فتلته) (ابن القطاع: 1983، 171/1) . ومنها أيــضاً: جَــنَصَ وجَــنَّصَ ، وصَرَفَ وصَرَّفَ ، وحَجَلَ و حَجَّلَ ، وقَرَصَ وقَرَّصَ ، ولَفَتَ ولَفَّتَ ، ونَمَقَ ونَمَّقَ، وحَسَنَ وحَسَّنَ ، ونَغَصَ ونَغَّصَ ، ورَصَعَ ورصَّعَ...الخ) ، وهي على الترتيب (ابن القطاع :1983، 176/1 213، 229، 35/3، 128، 247 ، 259/2، 24) .

فمن: أفعل ذكر: أَتْرَعَ وغيره . قال : "و(تَرِعَ) الشر تَرْعَاً ، أسرع إليه ، والإناء ، امتلأ لغة ، والأعم (أَتْرَعْتُهُ). وفي السير سار سيراً شديداً (ابـــن القطـــاع: 1983، 119/1) . ومنه (أَمْـــرَأَ ، أَهْـــرَأَ ، أَوصَى ، أَتْـــرَفَ ... الخ) وهي على الترتيـــب (ابن القطاع: 1983، 200/3، 359، 333 ، 118/1).

ويظهر من كلام سيبويه أنَّ التشديد من موضع العين مـــن فَعَّـــلَ صـــوتان لا صوت واحد ، عندما ذكر أبنية المزيد بحرف ، وشبَّهها بالفعـــل الربـــاعي نحـــو: دحرج الذي لا زيادة فيه بقوله : لأنَّ عدّتها كعدتها (سيبويه: 1982 ، 279/4) .

وخالفَ عبده أكثر المحدثين عندما ذهب جلُّهم ، إلى أنَّ التـــشديد هـــو اطالـــة النطق بالصامت من موضع العين من فعَّـــل ، ومن موضـــع الـــلام مـــن الفعـــل المضعّـــف . قال عن الدال من جـــدَّل مشبهاً لها بالنون والدال من جَنْدَلَ : لابدَّ من اعتبار كلمة : جَـــدَّلَ ككلمة جَنْدَلَ ، مؤلفة مـــن (ص ح ص ص ح ص ح)، أي اعتبار الدال المشددة صوتين صحيحين متواليين كالنون والدال (عبده: 1973، 32)، واحتفظ بعمومية القاعدة الصرفية إلى ردّ الفعل الثلاثي إلى وزن : فَـــعُـــلَ، قال : فكلمة " مـــدَّ " مثلاً ، أصلها " مَـــدَدَ "... وإلا فنحن نزعم أنَّ هناك بالإضـــافة إلى وزن " فَعَلَ " أوزاناً أخرى مثل " فَـــعَّ "و" فَـــالَ " و" فَعَى (عبده: 1973، 30، 31) ، وصرَّح بعدم اعتبار المضعّـــف صوتاً طويلاً في موضع آخـــر بقولـــه : إنَّ الصحيح المضعف لا يمكن اعتباره في العربية صحيحاً واحـــداً " طـــويلاً " مـــن الناحية الصوتية اللغوية (الفونولوجية) ، سواء أكان من الناحية الـــصوتية اللفظيـــة (الفونوتيكية) صوتاً واحداً أم لـــم يكن ، وسواء أرمز إليه في الكتابـــة بحـــرفين أم بحرف واحد فقط " (عبده : د. ت ، 30 ، 31) .

وعدَّ برجستراسر التشديد موضعاً ثانياً للمد في تركيـــب الأصـــوات ، قـــال:" فالتشديد مـــدّ للحروف الصامتة ، نظير لمد الحروف الـــصائتة ، أي الحركـــات " (برجستراسر: 1982 ، 53) ، وإلى هذا ذهب شاهين بقوله : "إنَّ العين إنَّما يعنـــي في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها ، حتى ليمكن أنْ يقال : إنَّ الصامت المضعف هو صامت طويل " (شاهين:1980، 70) ، ويفهم مـــن كـــلام فليش أنَّ التضعيف هو ليس إطالة للنطق بالصامت المضعف ، بل هو نطقه مرتين

دون فصل ، عندما قرَّر " أنَّ التضعيف يمثل في الوزن اللغوي العربي عملية النطق بالصوت الصامت مرتين متواليتين تمثيلاً جيداً ، دون انفصال في استمرار النطـــق" (فليش: 1966 ، 55) . وفعَّــل لا تختلف صيغته عن صيغة فَعَلَ عند الكفري ، إلا طول الأولى ، وهذه الاطالة تؤدي إلى ثلاثة أغراض ، قال : أنَّ الــصيغة الفعليــة (فَعَّــلَ) لا تختلف عن صيغة فَعَــلَ إلا من جهه أنَّ الصامت الجذري الثاني طويل في الصيغة الأولى وقصير في الثانية ... وكثير ما تؤدي إطالة هذا الــصامت فــي صيغة فَعَّــلَ إلى واحد من الأغراض... تغير جذري في المعنــى نحــو: جَـــلَدَ جَــلَّدَ ... التعبير عن كثافة الفعل الذي يعبر عنه الجذر أو تكراره ، كما في كَسَرَ ، كَسَّرَ... تحويل الفعل اللازم إلى فعــل متعــدٍّ ، كمــا هــي الحــال فــي بَكَــى ، بَــكَّى"(الكفري: 2001 ، 36) .

ويبدو لي أنّ الغرض الأول لا يختلف عن الثاني فنقــول: صَــفَقَه وصَــفَّقَه ، وجَلَــدَه وجَلَّــدَه إلا أنَّــه أكــثر في الثاني .

ويستدل من كلام رومان أنَّ عين فعّــل صــوتان صــامتان ، وقــيس عليــه الرباعي الذي خولف بين صامتيه عندما جاء على وزن (فَعَّــلَ) ، قال : " لم يبنــوا وحدات دلالية على أربعة صوامت جذرية إلا في مرحلة لاحقة بنوها قياســاً علــى الفعل المزيد فيه: فَعَّــلَ ، جاعلين من الصامت الطويل (عّ) ، صــامتين مختلفــين (ع، ل) . جاعلين مثلاً من : فَــقَّــعَ ، فَرْقَعَ ، واضعين بذلك توافقــًا رباعيــًا لــم يكن". (رومان: 1995 ،39). ويظهر من كلام رومان ، أنَّ الأفعال الرباعية التــي على شكل: فَقَّــعَ ، فَرْقَعَ ، مرحلة متطورة عن الفعل المزيد بحرف على صــيغة : فَــعَّــلَ، من باب المخالفة بصوت الراء ، وذكــر عبــد التــواب:" خَــرْمَشَ فــي خَــمَّــشَ"، والشايب" قَرْطَمَ في قَــطَّــمَ..."(عبــد التــواب:1981 38، الــشايب: 1983 ،19،377) . وفــكّ الإدغام هو من التباين عند البكوش ، وأطلق عليه عنــد غيره من المحدثين بمصطلح المخالفة ، ويرى أنّ فــك الإدغام " يظهر غالباً حرف مــائع... خاصّة اللام والراء " (البكوش: 1987 ،72).

ويبدو لي أنَّ اللغويين الذين ذهبوا إلى أنَّ التضعيف للعين مــن فَــعَّــــلَ ، أو للفعل المضعَّــف نحو: شـــدّ ، هو إطالة للنطق بالصامت المــضعف ، أنَّـــهم

نظروا إلى الفعل من ناحية سطحية لا عميقة ، فالبنية الصوتية العميقة للفعل بوزنيه: فَعَلَ وفَعَّلَ ، تدلنا على أنَّ الصامت المضعَّف صوتان لا صوت واحد والكتابة الصوتية توضح ذلك :

جَدَّلَ	شَدَّ
ğaddaLa	Šadda

كما أنَّ المخالفة بأحد الأصوات الصامتة ، تدلّ على أنَّ الصوت المضعّف صوتان في صوت واحد ، وبذلك لا يتفرق جدّل وشدّ وأشباههما ، عن فَعَّلَ الذي خُولف في عينه المضعّفة نحو ، خَمَّش وقَطَّم .

خَمَّشَ	خَرْمَشَ
hammaŠ	harmaŠa
قَطَّمَ	قَرْطَمَ
ķattama	ķartama

ويبدو لي أنَّ الذي دعا بعض المحدثين إلى عدّ الصوت الصحيح المضعف ؛ جاء نتيجة تأثرهم بمعطيات الألآت الصوتية الحدثية ، ولا أنكر بالوقت نفسه أهمية معطيات هذه الألآت ، التي تحدد قصر الصوت وطوله ، وتظهر لنا كمية الجهد المبذول للإنتاج بين فعل مضعف وآخر غير مضعف ، فعدم الفصل بين الصامتين بحركة ، هو ما أظهرته الآلآت الصوتية الحديثة ، ولذلك عُدُّ الصامت الصحيح المضعف، صوتاً واحداً ، وإذا كان لازماً علينا عدَّه صوتاً واحداً طويلاً، فلا بدَّ من إخراج هذا المضعّف من باب الإدغام . فالأولى إذن اللجوء إلى القانون الصوتي ، الذي جيء به للسهولة والتيسير والاقتصاد في الجهد المبذول ، وقد حقَّقه قانون الإدغام . ولا بد من اتباع الوصف السمعي المجرد ، وهو لا يتعارض مع قانون الإدغام فهو الحكم في ذلك.

أما بنية: فاعل فالألف زائدة كزيادة الهمزة في أفْعَلَ والعين من فَعَّلَ ، والزيادة في الأبنية الثلاثة هي لمعنى عند القدماء ، قال ابن يعيش :" وهذه الأبنية الثلاثية ، التي هي : أفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعل . فالزيادة في كل بناء منها أفادت معنى لم يكن قبل "(ابن يعيش: 1973 ، 67 ، 68).

أمَّا المحدثون ، فعدَّوا ألف الزيادة بعد الفاء إطالة للحركة ، أي لصائت الفتح بعد فاء الفعل ، وفاعل مشتق من فَعَّلَ عند برجستراسر قال " والممدود أي (فَاعَلَ) خاص بالعربية والحبشية ، وهو مشتق من المشدد ، أي (فَعَّلَ) بتعويض مد الحركة عن مد الحرف بعدها ، أي تشديده "(برجستراسر: 1982 ، 92). وقال شاهين :" وتطويل حركة الفاء في (فَاعَلَ) ... فهو يعني صوتياً ؛ مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة لتصبح حركة طويلة ، أو حرف مد " (شاهين: 1980 ، 70).

ويبدو لي أنَّ مدَّ الحركة بين الفاء والعين ، لا يمكن عده عوضاً عن مدِّ الحرف بعدها أي العين ؛ فالصامت والحركة بعده أكثر كمية وجهداً من مدِّ الحركة وحدها ، وعليه فإنَّ فاعل ليس مشتقاً من فَعَّلَ ، فكلاهما بناء مزيد قائم برأسه ، وكلاهما مشتق من فَعَلَ بإطالة الحركة بين الفاء والعين في: فاعل ، ونطق العين مرتين دون الفصل بصائت الفتح في: فَعَّلَ ، والهمزة زائدة في أول: أفْعَلَ ، وحُذفت الحركة بعد فاء أفْعَلَ ؛ لأنَّها ودَحْرَجَ سواء في السكون والحركة، وكذلك فاعل وفَعَّلَ ، فما قبل العين في الأبنية الثلاثة سكونٌ ، يدلنا عليه بداية المقطع الثاني المبدوء بالصامت المتحرك كالحال في صامت الراء من دَحْرَجَ . قال سيبويه : "...ولأنَّها في السكون والحركة مثلها " (سيبويه: 1982، 281/4) .

والفارق بين : فَاعَلَ و أفْعَلَ و فَعَّلَ ، هو نوع المقطع الأول فهو قصير حركته طويلة: فَا←fā ، وقصير مغلق بصامت في: أفْعَلَ وفَعَّلَ، (أفْ←>af ، وفَعْ ←>fa) ، والأبنية الثلاثية متساوية في عدد المقاطع ، فجميعها مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية .

ومن المصطلحات التي استعملها ابن القطَّاع ووسم بها المزيد بحرف غير مصطلح الأعَمْ ، والذي يعني به الشيوع والاستعمال النادر.

مصطلح النادر: ومن الأفعال التي وصفها بالنادر ، الفعلين: أكَبَّ وأحْجَمَ قال : "و(حَجَمَ) طَرفه عن الشيء حَجْماً صرفه، و(حَجَمَهُ) (فأحْجَمَ) أي كَفَّه فكَفَّ ، وهو من النوادر (ابن القطاع: 1983 ، 211/1،212 ، 97/3). وقال

ابن منظور :" وأكَــبَّ هو على وجهه وهذا من النوادر أنْ يقال : أفْــعَلْــتُ أنــا ، وفَــعَــلَتَ غيري . يقال كــَبَّ الله عــَدُوَّ المسلمين ولا يقــال : أكَــــبَّ . (ابــن منظور: د. ت كبَبَ ، ابن السكيت : 1949، 227) وقال :" ... يقال حــَجَــمَــــتْهُ عن الشيء فأحْــجَــمَ ، أي كَفَفْتُهُ فَكَفَّ ، وهو من النوادر مثل كَبَبْتُهُ فَأَكَــبَّ" (ابــن منظور: د.ت ، حجم).

جـ –مصطلح الأَفصح : واستعمل مصطلح الأفصح في كتابه للثلاثــي المجــرد: فَــعَــلَ وللمزيد بحرف: أفــعل ، ومن الأفعال التي وسمها بهذا المصطلح الفعلان وغيرهما : بَــرَقَ وأبان ، قــال :" و(بَــــرَقْتِ) الــسماء بَــرْقَــــاً وبُــرُوقَـــاً، و(أبْرَقَتْ) ، لمعت والرجل تهدد ، والثلاثي في السماء أفصح والثــاني لُــغَـــة "، وقال : " و(بَــانَ) بَيْنَــاً وبنيونة ذهب ، وأيضاً زال عن وطنه ، و(أبــان)أفــصح " (ابن القطاع: 1983 ، 67/1، 102).

ما لا فعل ثلاثي له .

ذكر ابن القطّاع اسم الفاعل صفة للإسم ، ونصّ على أنّ لا فعل ثلاثي له قال:" وشجرة وارقة وشجر وارق ذو ورق ، لا فعل ثلاثي له " (ابن القطاع: 1983 3/ 294) . وهو من باب النّسب عند ابن منظور، قال : " وشجرة وارقــة ووريقــة ووَرِقةٌ: خضراء الورق حسنة ،الأخيرة على النسب لأنَّــه لا فعل له "(ابن منظور: د.ت،ورق) . وذكر سيبويه فعلين على وزن أفْعَــلَ لا فعلان لهما ، في باب: " مــا تقول العرب فيه ما أفعله وليس له فعل ، وإنما يُحفظ هذا حفظــاً ولا يقاس عليــه ، قالوا: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين... كأنّهم قالوا: حَنِــكَ... فإنّما جاءوا بأفْعَـــــلَ على نحو هذا وإنْ لم يتكلموا به... وقالوا آبَــلُ الناس كلّهم ، كما قــالوا: أرْعَـــى الناس كلِّهم ، وكأنَّهم قد قالوا: أبــِلَ يأبَــلُ . وقالوا: رجلٌ آبَــلٌ وإنْ لــم يتكلّمــوا بالفعل ، وقولهم : آبــلَ الناس بمنزلة آبَــلُ منه ، لأنَّ ما جاز فيه أفْــعَــلُ النــاس جاز فيه هذا ، وما لم يجز فيه ذلك لم يجز فيه هــذا " (ســيبويه: 1982، 100/4). وأسند ابن القطّاع الفعل لغير الدَّابــة ، فذكر حَنَـــكَ لا أحْــنَــــكَ ، وزاد الفعــل حرفين على وزن: افْــتَعَــلَ عندما أســند الفعل للفاعل ، قال : " وحَــنَّــكَ الصبي والدابـــة حَنْكَاً ، دلك حَنَــكَها بشيء ، والدَّابة حمَل الرسن عليهــا ، و(احْتَـــنَكَ)

الجراد الأرض ، أكل ما عليها " (ابن القطاع: 1983، 204/1) . وجاء ابن منظور بصيغة فَعَّــلَ وفَعَــلَ قال ": وحَنَّــكَ الدَّابة: دَلَكَ حَنَكَهَا فأدماه ... وحَنَــكَ الصبي بالتمر وحَنَّكه : دَلَكَ به حَنَكه... وحَنَكَ الدَّابة يَحْنِكها ويَحْنُكَهَا : جعل الرسَنَ في فيها من غير أنْ يشتق من الحنك ؛ رواه أبو عبيد ، قال ابن سيده : والصحيح عندي أنَّه مشتق منه وكذلك احتَــنَكه . ويقال : أحْنَكَ الشاتين وأحنــك البعيــرين أي آكَلَهُــا بالحنك "(ابن منظور: د. ت،حنك) .

2.3 الفعل المزيد بحرف من الرباعي وما ألحق به .

للمزيد بحرف من الرباعي وزن واحد هو: تَفَعْــلَلَ نحو : تَدَحْرَجَ وتَجَحْفَلَ ، وألحق به ستة أوزان هي ؛ تَفَعْلَلَ ، نحو: تَجَلْبَبَ ، تَفَعْوَلَ : تَقَعْوَشَ ، تَرَهْوَكَ ، تَفَيْعَلَ : تَشَيْطَنَ ، تَفَوْعَلَ : تَجَوْرَبَ ، تَفَعْلَى: تَسَلْقَى ، تَمَفْعَل تَمَسْكَنَ :(ابن القطاع: 1983،199/1 ، 379 ، 69/3 ، 177/2، سيبويه : 1982،/286، ابن عصفور: د.ت ،1996، 123،الحملاوي،2000 36) ، وبنية الأفعال الرباعية وما ألحق بها ، تكونت من أربعة مقاطع صوتية قصيرة ، الثاني وحده مغلق بصامت في الأفعال: تَدَحْرَجَ ، تَجَحْفَلَ، تَجَلْبَبَ، تَقَعْوَشَ، تَرَهْوَكَ ، تَمَسْكَنَ ، واتفق الفعل: تَسَلْقَى معها في المقطع الثاني ، وافترق عنها في المقطع الأخير بحركته الطويلة. ووقعت شبها الحركة حداً لإغلاق المقطع الثاني في الفعلين: تَشَيْطَنَ ، تَجَوْرَبَ. ولمعرفة ما تعرضت له بنية الفعل المزيد بحرف من الرباعي أعرضها في العنوانات التالية:

أولاً: صيغتا المضارع والأمر من المزيد بحرف .

أ- تَفَعْلَلَ ، يَتَفَعْلَلُ ، تَفَعْلَلَ .

تَكَرْسَفَ	يَتَكَرْسَفُ	تَكَرْسَفْ
takarsafa	yatakarsafu	takarsaf

لم تؤثر زيادة سابقة المضارعة على بنية الفعل نوعاً ، بل ضافت مقطعــاً خامــساً منفصلاً عن مقاطع الفعل قبل الزيادة ، وحصل لصائت الفتح الأخير الــضم لأجــل الصيغة .

أمَّا نزع السابقة وتسكين الأخير ، عند أخذ الأمر منـــه ، فقـــد أثـــر هـــذان الإجراءان في بنية الفعل . فأختزلت مقاطع المضارع إلى ثلاثة مقـــاطع ، الثـــاني والثالث ؛ قصيران مغلقان بصامت ، والأول ؛ قصير حركته قصيرة ، وتـــم هـــذا الاختزال عندما حذفت الضمة بعد صامت الفاء، فاندمج مع صامت السين في مقطع واحد بينهما صائت الفتح(saf).

ب- تَفَعْوَلَ ، يَتَفَعْوَلُ ، تَفَعْوَلْ .

تَقَعْوَشَ   يَتَقَعْوَشُ   تَقَعْوَشْ

taḳa<waŠ   yataḳa<waŠa   taḳa<waŠ

وما قيل عن بنية : يَتَفَعْلَلَ وتَفَعْلَلْ ، يمكن أن يقال عن بنية : يَتَفَوْعَلُ ، تَفَوْعَـــلْ. إذْ شكلَّت شبه الحركة الصاعدة (wa) ، مقطعاً جديداً قصيراً مفتوحاً.

جـــ - تَفَيْعَلَ ، يَتَفَيْعَلُ ، تَفَيْعَلْ .

تَشَيْطَنَ   يَتَشَيْطَنُ   تَشَيْطَنْ

taŠayṯana   yataŠayṯanu   taŠayṯan

والقول فيه كالقول في سابقه ، إلا أنَّ لفظ الفعل يبدو نطقه مـــستمراً، عنـــدما وقعت شبه الحركة اليائية (y) ، حداً لإغلاق المقطع الثاني في صـــيغتي الماضـــي والأمر ، وحداً لإغلاق المقطع الثالث في صيغة المضارع .

د ـــ تَفَوعَلَ ، يَتَفَوعَلَ ، تَفَوعَلَ .

تَجَورَبَ   يَتَجَوْرَبُ   تَجَـــوْرَبْ

tağawraba   yatağawrabu   tağawrab

والقول فيه كالقول في سابقه أيضاً.

هـــ- تَفَعْلَى ، يَتَفَعْلَى ، تَفَعْلَى .

تَسَلْقَى   يَتَسَلْقَى   تَسَلْقَ

tasaLḳā   yatasaLḳā   tasaLka

ففي حالة المضارع يتشكل في بداية الفعل مزدوج حركي صاعد (ya) ، وهو مقبول في هذا الموقع ، وفي حالة الأمر يحذف المقطع ويقـــصَّر المقطـــع الأخيـــر (ḳa←ḳā) .

و- تَمَفْعَلَ ، يَتَمَفْعَلُ ، تَمَفْعَلْ .

تَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ تَمَسْكَنْ

tamaskana yutamaskanu tamaskan

ويبدو لي أنَّ صيغة الأمر منه احتاجت ، بالإضافة إلى الإجراءين له، إلى نبر المقطع الثاني ، لِيُدَلَّ به على الأمر ، ويلاحظ أنَّ الوزن الملحق بالوزن الأصلي ، للأفعال السابقة وهو : تَفَعْلَلَ نحو: تَدَحْرَج ، لم تفترق عنه في صيغ الفعل الثلاث .

تَدَحْرَجَ يَتَدحْرَجُ تَدَحْرَجْ

tadaḥraǧa yatadaḥraǧu tadaḥraǧ

ثانياً – الإبدال :

أ- الأصوات اللثوية ، الراء واللام :

أبدلت الصوامت من بعضها في بنية المزيد بحرف من الرباعي، ومن الأفعال التي حصل بين صوامتها إبدال في كتاب ابن القطّاع ، الفعل: تَزَنْجَبَ وجاء على وزن : تَفَعْلَلَ قال: " و(تَزَنْحَبَ) عن الشيء و(تَزَلَحبَ) زلَّ عنه " (ابن القطاع: 1983 ، 113/2).

تَزَنْحَبَ تَزَلْحَبَ

tdzanḥdba tazaḥaba

والصوتان ــ اللام والراء ــ مجهوران ، وعند إنتاجهما تحدث ذبذبة صوتية فيتحرك معهما الوتران الصوتيان ، وقد تبادلا على حدّ إغلاق المقطع الثاني من بنية الفعل ، فلم يؤثر هذا الإبدال على بنية الفعل نوعاً وعدداً ، فالفعل وصامت الراء أو صامت اللام في بنية ، تكون من أربعة مقاطع الثاني وحده ، قصير مغلق بأحد الصامتين المتبادلين (zaL↔zar) والثلاثة الأخرى مقاطع قصيرة مفتوحة .

ب _ الإبدال بين الأصوات الأسنانية اللثوية والغارية .

السين والشين: أبدلت الشين بالسين من بنية الفعل المزيد بحرف ، والملحق بالرباعي على وزن (تَفَعْوَلَ) . قال ابن القطاع :" و(تَقَعْوَشَ) البيت تهدّم و بالسين كذلك أيضاً" (ابن القطاع: 1983 ، 69/3).

تَقَعْوَشَ　　　تَقَعْوَسَ

taḳa<waŠa　　　taḳa<wasa

واشترك الصوتان ؛ السين والشين بصفة الرخاوه والهمس ، ووقعا بداية للمقطع الأخير من بنية الفعل ، ولم يؤثر الإبدال بينهما على بنية الفعل نوعاً وعدداً ، فجاءت بنية الفعل مع أحد الصوتين ، من أربعة مقاطع ، الثاني منهم قصير مغلق بصامت (ḳa<) ، العين .

ثالثاً : القلب في بنية مزيد الرباعي .

تقدم أصل وتأخر أصل أخر ، في بعض الأفعال عند ابن القطّاع وجاء التقديم والتأخير في وزن (تَفَعْلَلَ) . وتم ذلك بين عين تَفَعْلَلَ ولامه الأولى في فعلين . قال ابن القطّاع :" و(تَبَلْهَصَ) من ثيابه ، خرج منها، و(تبهلص) أيضاً . وقال : و(تَبَرْعَصَ) الشيء إذا قطع ، فوقع يضرب نحو العضو من الأعضاء . و(تَبَعْرَصَ) مثله .(ابن القطاع: 1983 ، 112/1، 115).

تَبَلْهَصَ　　　تَبَهْلَصَ

tabar<aşa　　　tabahLaşa

تَبَرْعَصَ　　　تَبَعْرَصَ

tabar<aşa　　　taba<raşa

ويلاحظ أنَّ التقديم والتأخير في بنية تَفَعْلَلَ ، قد تمت بين صوتين ؛ لثوي وحلقي في الفعلين ، ففي الأول بين اللام والهاء والثاني بين الراءوالعين. ويظهر من لفظ الفعلين ؛ أنَّ الجهد الذي يبذل في حالة تقديم صوت الهاء على صوت اللام، والعين على صوت الراء ، أقل منه في حالة عدم تقديمهما ؛ لأنَّه أسهل على اللسان أن يبدأ من الأقصى إلى الأدنى وليس العكس. ومنه تَبَلْخَصَ وتَبَخْصَلَ، قال ابن القطاع :" و(تَبَلْخَصَ) لحمه ، و(تَبَخْصَلَ) غلظ وكثر"(ابن القطاع: 1983 ، 115/1).

تَبَلْخَصَ　　　تَبَخْصَلَ

tabaLḥaṣa　　　tabaẖṣaLa

ويلاحظ أنَّ نطق الفعل في حالة القلب أيسرُ نطقاً وأقلُ جهداً ؛ لأنَّ صوت الخاء أعمق مخرجاً من صوت اللام . وتقدم صامت اللام وتأخر مثلة ، من تَفَعْلَلَ في

فعلين أيضاً ، ودلَّ المزيد بحرفين من الأول الدَّلالة نفسها ، قال ابن القطاع: و(تَقَرْعَفَ) الرجل و(تَقَرْفَعَ) و (اقْرَعَفَّ) تَقَبّض " (ابن القطاع : 1983،68/3) . وقال : "و(تَكَرْسَفَ) الرجل دخل بعضه في بعض ، و(تَكَرْفَسَ) مثله "(ابن القطاع: 1983 ، 3/ 112) .

تَقَرْعَفَ	تَقَرْفَعَ
taḳar<afa	taḳarfa<a
تَكَرْسَفَ	تَكَرْفَسَ
takarsafa	takarfasa

ويلاحظ أنَّ صوت الفاء الشفوي الأسناني تبادل موقعياً ، مع صـــوت العـــين الحلقي في الأول ومع الأسناني اللثوي في الثاني ، ولم يؤثر هذا التقـــديم ولتـــأخير على بنية الفعل ودلالته.

بنية الفعل المزيد بحرفين من الثلاثي والرباعي

3.3 من الثلاثي :

للثلاثي المزيد بحرفين خمسة أوزان هي: انْفَعَلَ نحو: انْدَمَجَ ، وافْتَعَلَ: إتَأَدَّ ، وافْعَلَّ: ارْمَقَّ ، وتَفَعَّلَ: تَأزَّقَ ، وتَـفَاعَلَ: تَـذَاءَبَ "ابن القطاع:1983، على الترتيب:286/3، 338، 81/2، 41/1، 401، الحملاوي : 25 ، 26) . وبنية الأفعال بأوزانها الخمسة ؛ تكونت من أربعة مقاطع صوتية قصيرة ، الأول وحده قصير مغلق بصامت في الفعلين: انْدَمَجَ واتَّأدَ ، والأول والثاني من الفعل: ارْمَقَّ ، والثاني من الفعل: تَأزَّقَ ، وافترق الفعل : تَذَاءَبَ عنها ، بتوالي أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة ، الثاني منها حركته طويلة ، ولمعرفة بنية الأفعال المزيدة أعرضها في الأقسام التالية :

أولاً: المضارع والأمر.

أ ــ انْفَعَلَ ، يَنْفَعِلُ ، انْفَعِلْ .

انْدَمَجَ	يَنْدَمِجُ	انْدَمِجْ
>indamağa	yandamiğu	>indamğ

أدّت زيادة سابقة المضارعة إلى ذهاب ألف الوصل ، فوقعت السابقة موقعها ، قال سيبويه:" أمَّا النون فتلحق أولاً ساكنة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء ، فيكون الحرف على انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ".(سيبويه: 1982 ،282/4). فالمقاطع متساوية عدداً ومتفقة نوعاً ، بين صيغتي الماضي والمضارع . وافترقت صيغة الأمر عن صيغة الماضي في نوع الصائت بعد صامت الميم ، وعن الصيغتين بعدد المقاطع بعد حذف نواة المقطع الأخير، فدلَّ السكون على عدم الحركة ، فجاء المقطع الأخير من صيغة الأمر مغلقاً بصامت كالمقطع الأول منه .

ب ـــ افْتَعَلَ ، يَفْتَعِلُ ، افْتَعِلْ .

إتَّـأدَ	يَـتَّـئـدُ	إتَّـئِـدْ
>itta>ada	yatta>idu	>itta>id

والقول فيه كالقول في سابقه ، وقال سيبويه:" وتلحق التاءُ ثانيةً وَيَسْكِنُ أول الحرف فتلزمها ألف الوصل في الابتداء ، وتكون على افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ في جميع ما صُرِّفت فيه انْفَعَلَ"(سيبويه: 1982 ،283/4) .

ج ـــ افْعَلَّ ، يَفْعَلّ ، افْعَلْ .

تعرضت بنية الفعل في صيغه الأمر في مرحلته الأولى بعد نزع سابقة المضارعة إلى حذف صامت القاف والحركة بعده (rmaḳ←rmaḳḳa)، وفي مرحلة الثانية إلى جلب همزة الوصل لتوالي صامتين ليس بينهما حركة:(rm) فانضمت همزة الوصل مع صامت الراء بعدها في مقطع متقدم من بنية الفعل ، وانضم صامت الميم مع صامت القاف في مقطع ثان ، فضارع افْعَلّ ؛ فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ عند أخذ الأمر منها ، عدد مقاطعه، إذْ تكونت جميعها من مقطعين صوتين قصيرين ، كل مقطع منهما مبدوء بصامت ومغلق بصامت .

د ـــ تَفَعَّلَ ، يَتَفَعَّلُ ، تَفَعَّلْ .

تَأَزَّقَ	يَتَأَزَّقُ	تَأَزَّق
ta>azzaḳa	yata>azzaḳ	ta>azzaḳa

لم تؤثر زيادة سابقة المضارعة على بنية الفعل في صيغة المضارع إلا في زيادة عدد المقاطع ، مقطعاً صوتياً بالسابقة نفسها وصائت الفتح بعدها

هـــ ــ تَفَاعَلَ ، يَتَفَاعلُ ، تَفَاعَلْ .

تَذاعبَ   يتذاعبُ   تذاعبْ

tad̲ā>aba   yatad̲ā>abu   tad̲ā>b

والقول فيه كالقول في سابقة إلا إنَّ حركة المقطع الثاني في الصيغ الثلاثـــة طويلـــة لإطالة النطق بصامت الفتح بعد صامت الذال d̲a←d̲ā).

ثانياً : الإبدال .

لم أعثر على أفعال جاء فِعْلٌ منها مثالاً على أحد الأوزان الخمسة السابقة عند ابن القطّاع ، تبادل على أصل من أصولها صامتان ، إلا على وزن (تَفَعَّلَ) وحده، فقد تبادل صامتا اللام والقاف على لامه ، كما ذكر في أفعاله ، قال : "و(تَأزَّقَ) الصدر وتَأزَّلَ) ضاق " (ابن القطاع:1983، 41/1). ودَلَّ الفعلان الدلالة نفسَها ، في متن مادتي (أزَقَ وأزَلَ) عند ابن منظور على لسان الفرَّاء (ابن منظور د.ت، (أزَلَ ، أزَقَ) .

ونصَّ ابن القطّاع على فعلين ، تبادل على موضع اللام منه صامت القاف أيضاً مع صامت الغين . قال:" و(تَزَيَّــقَتِ) المرأة و(تَزَيّغَتْ) ، تَزَيَّنَتْ".(ابن القطاع: 1983،114/2). ودَلاّ الدلالة نفسها ، في متن مادتي(زَيَغَ وزَيَقَ)، عند ابن منظور أيضاً ، على لسان ابن الأعرابي. فماثل الفعل ، وصامت اللام من (تَفَعَّلَ) بالغين ، الفعل ولامه بالقاف ، قال:" وتزيغت المرأة تزيغًا ، مثل تزيقت تزيقًا إذا تزينت وتبرجت وتلبست كتزينت ، عند ابن الأعرابي".(ابن منظور، د.ت، زيغ، زيق) .

تَأَزَق   تأزل

ta>azzaḳa   ta>azzạla

تَزَيَّق   تَزَيَّغَ

tazayyaḳa   tazayyaġa

والصوامت الثلاثة جمعت بينهم قواسم مشتركة متعددة ، فجميعها اشتركت بصفة الشدة ، وساهم الطبق في إنتاجها عندما ارتفعت مؤخرة اللسان نحوه إذْ:" إنَّ مؤخرة اللسان ترتفع نحو الطبق مع اللام المفخّمة وترتفع مع اللام المرققة... والقاف... يتم نطقه بارتفاع مؤخرة اللسان حتى يتّصل باللهاة والطبق اللين ... وأما الغين ... يتم نطقه بارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق "(مرعي: 1993،68،67).

واشترك صامتا اللام والغين بصفه الجهر قال سيبويه ، مُحْصياً للمجهورة " فأمّا المجهورة ؛ فالهمزة ...والغين والقاف ...واللام ...فذلك تسعة عشر حرفاً "(سيبويه: 1982 434/4). واستنتج أنيس من هذا الوصف للقاف "أنَّـــه ربما كان يشبه تلك القاف المجهورة التي نسمعها الآن بين القبائل العربية في السودان وبعض القبائل في جنوب العراق (أنيس: 1961 67) . وهذا التشبيه أحد طريقين لتطور صوت القاف أمامياً نحو الجيم عند المشبِّه نفسه ، والطريق الآخر خلفي ؛ بانتقال مخرج صوت القاف إلى مخرج صوت الهمزة ، واشترط المشِّبه صفة الهمس مع الشدّة لصوت القاف ، تطورًا له في المستقبل . قال:" وتطور الصوت بتغيير مخرجه يكون بأحد طريقين ؛ إما بانتقال المخرج إلى الوراء أو الأمام ... فتعمُّق القاف في الحلق عند المصريين ، لا يصادف من أصوات الحلق ما يشبه القاف إلا الهمزة ؛ لوجود صفة الشدّة في كل منهما... أنَّ القاف في الأصل صوت مجهور ، فحين تتطور تنتقل إلى صوت مجهور أيضاً يشبهها صفة ، لهذا اختارت القاف في تطورها الأمامي ، الجيم دون الكاف... على أنَّه إذا تمّ تطور أمامي آخر في المستقبل للقاف كما ننطق بها الآن في قراءتنا ، فسيكون حتماً كافياً ؛ لأنَّ كليهما صوت شديد مهموس"(أنيس: 1961،69).

واشترك الحنك في مخرج القاف والجيم والكاف عند سيبويه ، قال:" ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مُخرج القاف ، من أسفل موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مُخرج الكاف

ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مُخرج الجيم والشين والياء"(سيبويه: 1982 ،433/4) .

النون والياء:

أورد ابن القطّاع فعلاً أُبدلت فيه شبه الحركة اليائية المضعّفة بصامت النون ، والتي وقعت موقع العين من تَفعّلَّ ، قال:" و(تَـــأيَّـــيْتُ) بالمكان و(تَـــأنَّـــيْتُ) ؛ توقفت به" (ابن القطاع: 1983 ،64/1) . وهذا السلوك دعا إليه تتابع شبه الحركة لمثلها في مقطعين متماثلين متجاورين ، فالحركة المزدوجة الأولى ، وقعت حدّاً لإغلاق المقطع الثاني والحركة المزدوجة الثانية ؛ جاءت بعدها لابتداء المقطع

الثالث←ay/yay>). وحدٌّ اغلاق المقطع الثالث مضارع لحدّه في الثاني ، فأدّى تتابع الحركات وأشباهها إلى صعوبة النطق وزيادة الجهد عند الناطق ، فنُطِقَ بصوت النون من موقع الياء ، فجاء النطق سهلاً والجهد اقل .

ثالثاً– تماثل دلالة المزيد ثلاثيًا :

ذكر ابن القطّاع في أفعاله ، أفعالاً مزيدة بحرفين وثلاثة ، دلّت معًا على الدلالة نفسها ، بالرغم من الفرق في الكمية الصوتية بين المزيدين بزيادة صامت أو إطالة صائت .

أ ــ افْعَلَّ وافْعَالَّ .

ومما جاء في باب الخماسي والسداسي في أفعاله قوله:" و(ارْقَطَّ) العَرْفَج و(ارْقَاطَّ) صارت فيه نقط تخالف لونه" وقال:" و (اقْرَحَّ) الفرس و(اقْرَاحَّ) ؛ طلع نابه وتمَّ سنّه".(ابن القطاع:1983 ،81/2، 72/3). والإطالة تمت لصائت الفتح ؛ نواة المقطع الثاني (ḳaṭ ← kāṭ) .

ب ــ تَفَعَّلَ واسْتَفْعَلَ .

ومنه قوله:" و(تَلَمَّأت) عليه الأرض و(اسْتَلَمَّأت)؛ وارته".(ابن القطاع:1983،159/3) . والزيادة للألف والسين والتاء قبل فاء الفعل ، لم تظهر لنا فرقاً في عدد المقاطع بين الوزنين من خلال بنية الفعلين ، وإنَّما مَيَّزت المقطع الأول فنقلته من قصير مفتوح ، مبدوء بالتاء وصائت الفتح بعدها ، إلى قصير مغلق بصامت السين ، وشكَّلَ صوتا الزيادة وصائت الكسر بينهما المقطع الأول ، وصوت الزيادة الثالث (التاء) وقع من استلمأ موقعه من تَلَمَّأ .

ج ــ تَفَعَّلَ وتفاعل .

ومنه قوله:"و(تَذَأبَتِ) الريح ، و(تَذَاءَبَتْ) ؛ اختلف هبوبها ". (ابن القطاع : 1983،401/1) . والفرق بين الفعلين مقطعياً ؛ أنَّ الهمزة أُسقطت من نهاية المقطع الثاني المغلق بها ، وظلّت بداية للمقطع الثالث، وإطالة النطق بصائت الفتح بعد صامت الذال ، هو الذّي عوّض الهمزة ، فكأنَّ تذاءب فرعًا على تَذَأّبَ. وفاعل مشتق من فعَّلَ عند برجستراسر؛ قال:" والممدود أي :فاعل خاص بالعربية

والحبشية ،وهو مشتق من فعَّل بتعويض مدّ الحركة عن مدّ الحرف بعدها، أي تشديده " (برجستراسر : 1982 ،92).

د ـــ افْعَلَّ وافْعَالَّ .

ومنه قوله:" و(ارْمَقَّ) ضعُف، و(ارْمَاقَّ) كذلك".(ابن القطاع: 1983 ، 81/2). ويبدو أنَّ اقحام الهمزة جاء لإغلاق المقطع المرفوض في العربية ، والذي نشأ بإطالة نطق صائت الفتح بعد صامت الميم (ماق←maak)، أي أنَّ ارمأق متطورة عن ارْماق ، وافْعَالَّ من افْعَلَّ قال برجستراسر:" ويوجد في العربية .. افْعلَّ نحو اخضَرّ ، وقد تُمَدُّ الفتحة فتصير : اخضارّ".(برجستراسر:1982 ،93).

هـــ ـــ افْعَلَّ وافْعَالَّ وافْعَوْعَلَ .

ذكر ابن القطّاع فعلاً على الأوزان الثلاثة السابقة ، تبادل ـــ على موقع اللاّم منه ـــ صامتا اللاّم والنون وهو على وزن : افْعَالَّ، قـــال:" و(اخْــضَلَّ) الــشيء ، اخْضِلالاً ابتَّــلَ ، وكـــذلك اخْـــضَالَّ واخْـــضَانَّ واخْـــضَوْضَلَ" (ابـــن القطـــاع: 1983،335/1) .

وـــ افْتَعَلَ وأفْعَلَ وتَمَفْعَلَ واسْتَفْعَل :

ذكر ابن القطّاع فعلاً على الأوزان السابقة بمعنى واحد ، وذكر معه وزني (افْتعلَ واستفعلَ). ولم يشترك مع الثلاثة :استفعل للفعل نفسه معنىً ، عندما ذكر أنَّ عين افتعل مُـــدَّت ، وقد وقعت الكاف موقعها من:استكن، قال:" و(اسْـــتَكَانَ) الرجل إستكانة، ذلَّ وزنه اسْـــتَفْعَلَ ، وهو مأخوذ من الكَيْن ؛ لحم داخل الفرج ، وقيل هو من الكينة ، وهي الحالة السيئة ، وقيل هو من السكون ، ويكون وزنه على هذا افْتَعَلَ ، أي خضع ، يقال :" (اسْـــتَكَانَ) و(اسْـــتَكَنَ) و(أسْكَنَ وتَمَسْكَنَ بمعنى ، أي خضع وذلَّ، إلا أنَّه مَـــدَّ الكاف فاقتضت ألفاً ، وهو كثير في كلامهم"(ابن القطاع:176/2 ،177). فعلى استفعل، يكون أصل الألف شبه حركة يائيّة، وعلى افتعل تكون إشباعاً لصائت الفتح بعد صامت الكاف .

رابعاً– المماثلة :

ذكر ابن القطّاع فعلين ماثلت الحركة المزدوجة الواوية الهابطة فيهما ـــ التي وقعت موقع الفاء من : افتعلَ ـــ صامت التاء منه ، فأثرت فيها تـــأثّر مقـــبلاً كليَّـــا

متصلاً، قال:" و(اتّهبَ) الرجل قَبِلَ الهبة . وقال:" و(اتَّــأدَ) تَثَــبَّتَ، وأصــل التــاء فيهما واو".(ابن القطاع: 1983 ،338/3).

اوتَهَبَ   اتَّــهَبَ

>iwtahaba   >ittahaba

تشكّلت الحركة المزدوجة الهابطة (iw) ، ووقعت شبه الحركة حدًّا لإغــلاق المقطع الأول (>uw)، وصائت الكسر قبلها نواةُ شبه الحركة في الأصــل، قــال عبابنه :" والمزدوج الهابط (iw) الذي تُشكّل الحركة فيه (i) نواة المقطــع (wi)، وأمَّا(w) فهي حَدُّ اغلاق له" (عبابنه: 2000 ،49). وجعل التشديد عوضًا للفجــوة التي نشأت نتيجة اسقاط شبه الحركة من بنيتها ، وهي الطريقة الثالثة التــي لجــأت إليها العربية ، للتخلص من المزدوج الهابط . قال:" وأمــا الطريقــة الثالثــة التــي تلجأإليها اللغة ؛ فهي حذف الواو الساكنة من(>iw). للتخلص من المزدوج الهابط، ومن ثمّ تقوم بتعويض الفجوة التي يحدثها هذا الحذف عن طريق التشديد ، الذي يتم في تــاء الإفتعــال ".(عبابنــه 2000،50). فأصــل (اتّهــبَ ← اتوهــب)، قــال برجستراسر:" والافتعال تاؤه في العربية دائمًا تالية لفاء الفعل ، وكانت في الأصــل سابقة لها... لكنّها كانت تؤخر بعد فاء الفعل ، إذا كانــت واحــدًا مــن حــروف الصفير... وعلى هذا القياس أخّرت العرب التــاء فــي ســائر الأفعــال أيــضًا". (برجستراسر:1982 ، 92) .

وذكر ابن القطّاع فعلين على وزن انفعل ، تماثلت فيهما النون مع الفاء منــه، تماثلاً مدبراً كلياً متصلاً. قال:" ويقال: (انــدمج) الرجــل و(ادَّمَــجَ) ، و(ادْرَمَّــجَ) و(انْمَسّ) و(انْكَرَسَ) و(انْزَبَقَ) و(انْزَقَبَ) إذا دخل الشيء واستتر".(ابــن القطــاع: 1983 ،286/3). والدلالة نفسها عند أبي زيد للفعل ادَّمَجَ دون التستر، قال:" ويقال ادَّمَجَ الظَّبيُ في كِناسه ادِّماجاً إذا دخل في كِناسِهِ ، وادَّمج الرجل إذا دخــل البيــت" (أبو زيد:1981،580) .

انْــدَمَجَ   اتْــدَمَجَ   ادَّمَــجَ

>indamağa   >itdamağa   >iddamağa

أثّر صامت الدّال بنون انفعل قبله فقلبها إلى صامت التاء، فدخلت مع الدّال في فئـــة الأصوات الأسنانيّة اللثوية ، ثمّ تابع الصامت الدّال تأثيره ، فأثّر بالتاء مرة أخـــرى فقُلِبت دالاً ، متماثلة معها تماثلاً كليًا مدبراً متصلاً. والحال نفسه في الفعل:انَّمَـــسَ، حيث أثّر صامت النون الذي وقع موقع الفاء منه تأثيرًا مدبرًا كليًا متصلاً مع نـــون انفعل قبلها .

4.3 المزيد بحرفين من الرباعي :

للمزيد الرباعي بحرفين وزنان هما ؛ افْعَنْلَلَ نحو: احْرَنْجَمَ واخْرَنْشَمَ وافْعَلَـــلَّ نحو : اقْشَعَرَّ واجْلَخَدَّ ، وَأُلْحِقَ بهما وزنان أيضاً هما ، افْعَنْلَلَ نحو: اقعنسسَ والثاني: افْعَنْلَى نحو: اسْلَنْقَى واحْبَنْطَى:(ابن القطاع: 1983، على الترتيب، 1/ 274،334،3/ 71،1/ 201 ، 70 ، 176/2،1/ 274 ، سيبويه: 1982، 4/ 76،287، 300 ، ابن عصفور: د.ت، 117، الحملاوي: 2000،7،36). وبنية الأفعال بوزنيهما وملحقهما الأول ؛ تكونت من أربعة مقاطع صوتية قصيرة ، الأول والثاني قصيران مغلقان بصامت ، والثالث والرابع قصيران حركتهما قصيرة في أمثلة افْعَنْلَلَ و افْعَلَلَّ ، ومن ثلاثة مقاطع في ملحقهما الثاني ، والمقطعان الأول والثاني منه قصيران حركتهما قصيرة أيضاً من أمثلة افْعَنْلَى ، إلا أنَّ المقطع الثالث قصير حركته طويلة . ولمعرفة بنية بعض الأفعال التي أوردها ابن القطّاع على هذين الوزنين وملحقيهما أعرضها في العنوانات التالية :

أولاً : صيغتا المضارع والأمر.

أ-افعنللَ ، يفـــْعنللَ ، افـــْعَنْلِلْ .

ومن الأفعال التي أوردها ابن القطّاع على هذا الوزن : احْرَنجمَ قال: " (احْـــرَنْجَمَ) النـــَعَمُ ، اجتمع في موضع واحد" (ابن القطاع:1983،1/ 274).

احْرَنْجَمَ	يَحْرَنْجِمُ	احْرَنْجِمْ
>iḥranğama	yaḥranğimu	>iḥranğim

لم تتأثر بنية الفعل بزيادة سابقة المضارعة في أول فعل المضارع مقطعياً ، عدداً ونوعاً عنها في صيغة الماضي ، إلا بتحول صائت الفتح، نواة المقطعين ، الثالث

والرابع ، إلى صائت الكسر في الثالث وصائت الضم من الرابع (ğa←ği) و(ma←mu) ، وتحول صائت الفتح نواة المقطع الثالث (ğa) إلى الكسر في صيغة الأمر (ği) ، وحذف صائت الضم نواة المقطع الأخير (mu←m) .

ب–افْعَلَّ ، يَـــفْعَـــلِّ ، افْــعَـــلِلْ .

وقال ابن القطَّاع ممثلاً لهذا الوزن:" و(اقْشَعَرَّ) تغير الجلد من فزع"(ابن القطاع:1983، 71/3).

اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشَعْرِرْ

>iḳŠa<rir yaḳŠa<irru >iḳŠa>arra

والقول فيه كالقول في سابقه ، في تحول صائتي الفتح من المقطعين الأخيرين إلى الكسر من الثالث (a>←i>) وإلى الضم من الرابع (ra←ru) .

يَقْشَعِرُّ قْشَعِرَّ اقْشَعَرَّ اقْشَعْرِرْ

>iḳŠa<rir >iḳŠa>arra ḳŠa<irr yaḳŠa<irru

يظهر أنَّ اجتلاب همزة الوصل وحدها ، لم تُؤدِّ إلى بناء صيغة الأمر، فلزم بناء الأمر فَكّ التضعيف لصامتي الراء مع حذف نواة المقطع الأخير .

جـ – افْــعَنْـــلَى ، يَفْـــعَنْـــلى ، افْعَنْلَ .

وقال على هذا الوزن: "و(اسلَنْقَى) بمعنى استلقى ، واسلنقى نام على ظهره وقد استلقى الرجل على قفاه إذا وقع على حلاوة القفا ، يقال : اسْـــلَنْقَى سَـــلَنْقَـــي اسْـــلِنْـــقاءً " (ابن القطاع: 1983، 176/2، ابن منظور: د.ت، سلق) .

اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلَنْقِ

>islanki yasLankiy >isLanḳā

بقيت بنية الفعل بعد زيادة سابقة المضارعة في أوله نفسها قبل الزيادة مقطعياً في عددها ، وحذف صائت الضم بعد شبه الحركة اليائية في صيغة المضارع للثقل، فالأصل: يَسْلَنْقِيُ ، وقصِّر النطق بصائت الكسر في صيغة الأمر، فتكونت بنيته من ثلاثة مقاطع ؛ الأول والثاني قصيران مغلقان بصامت ، والثالث قصير حركته قصيرة .

د – افْعَنْلَلَ ، الملحق بالوزن الأصلي .

عند أخذ صيغتي المضارع والأمر منه فإنَّ بنيته تكون كبنية وزنه الأصلي تماماً ، ومن الأفعال التي أوردها ابن القطّاع ملحقةً بالوزن الأصلي الفعل: اقْعَنْسَسَ قال:"(اقْعَنْسَسَ) العزّ ، ثبت والجمل امتنع أنْ يقاد"(ابن القطاع:1983، 70/3) .

ثانياً– الإبدال :

تبادلت الصوامت على أحد أصول وزني افْعَنْلَلَ وافْعَلَلَّ وما ألحق بهما ، أكثر مما تبادلت على أحد أصول الأفعال المزيدة التي جاءت على وزن المزيد ، سواء أكان ثلاثياً أم رباعياً وما ألحق بهما . ولمعرفة هذا التبادل بين الصوامت أعرضها في الأقسام التالية :

أ– الأصوات الحلقية والطبقية :

الحاء والخاء : ومن الأفعال التي ذكرها ابن القطّاع وتبادل فيها صوتا الحاء والخاء على لام افْعَلَلَّ التي بعد صامت العين. الفعل: اجْلَخَمَّ قال :" و(اجْلَخَمَّ) استكبر ، القوم ، اجتمعوا ، و(اجْلَحَمَّ) بالحاء أيضاً كذلك". (ابن القطاع: 1983 ، 201،200/1) . وتبادلا على فاء افْعَنْلَلَ، قال:" (اخْرَنْشَمَ) الرجل ، تكبَّر وتعظَّم ، وأيضاً تغير لونه وذهب لحمه ، وبالحاء أيضاً كذلك . (ابن القطاع: 1983 ، 334/1).

اجْلَخَمَّ	اجْلَحَمَّ
>iĝLah̲amma	>iĝLaḥamma
اخْرَنْشَمَ	اخْرَنْشَمَ
>ih̲ranŠama	>iḥranŠama

وتبادلا أيضاً على لام الفعل: اطْمَخَرَّ ، واطْمَحَرَّ، (ابن القطاع:1983 ، 317/2).والصوتان ؛الخاء والحاء اشتركا بصفتي الهمس والاحتكاك .

العين والغين: تبادل الصوتان على فاء افْعنلى، قال :" (واغْلَنْتَىَ) الرجل رفع صوته بالسبّ . وبالغين أيضاً كذلك "(ابن القطاع:1983، 450/2).

اغْــلَنْتى   اعْــلَنْتَى

>i<tantā   >iğLantā

والصوتان ؛ العين والغين اشتركا بصفتي الجهر والرخاوة، وتبادلا أيضاً علـــى لام الفعل: "ارمعلَّ وارمغــلَّ " (ابن القطاع: 1983،80/2).

العين والخاء: وتبادلا على لام افْعَلَلَّ بعد عينه وتعاقب صوتا الدّال والبـــاء علـــى اللام المكررة ، وصوت الخاء في موقع من بنية الفعل (اجْلَخَدَّ) ، قال :" وضـــربه (فاجْلَعَدَّ) و(اجْلَخَدَّ) و(اجْلَخَبَّ) إذا سقط على قفاه "(ابن القطاع:1983،201/1).

اجْـلَخَدَّ   اجَــلَعَدَّ   اجْــلخبَّ

>iğLahabba   >iğLa<adda   >iğLa<u>h</u>adda

واشتركت الدّال والباء في صفتي الجهر والشدة .

وتبادل صوت الجيم الغاري مع صوتي: الحاء والخاء على فاء افْعَنْلَلَّ في بنية الفعل: احْرَنْفَشَ، قال :" و(احْرَنْفَشَ) سكت ، وأيضاً غَضِبَ وبالجيم وبالخاء أيـــضاَ كذلك ".(ابن القطاع:1983 ،275/1).

احْرَنْفَشَ   اخْرَنْفَشَ   اجْرَنْفَشَ

>iğranfaŠa   >i<u>h</u>ranfaŠa   >iḥranfaŠa

والجيم صوت "مركب يجمع بين الانفجار والاحتكاك " (مرعي:1993، 66).

ب–الأسنانية اللثوية وتبادلها مع بعضها ومع غيرها .

الطاء والدال والتاء: ذكر ابن القطاع فعلاً تبادلت على اللام منه من افْعَلَلَّ الأصوات الثلاثة السابقة ، قال :" و(اقْلَعَطَّ) الشعر و(اقلعدَّ) و(اقْلَعَتَّ) إذا كـــان جعـــداً (ابـــن القطاع:1983، 71/3).

اقْلَعَطَّ   اقْلَعَدَّ   اقْلَعَتَّ

>iķLa<atta   >iķLa<adda   >iķLa<a<u>tt</u>a

اشترك صوتا الطاء والتاء بصفتي الشدة والهمس ، واشترك صوت الدّال مع الطاء والتاء في صفة الشدة .

الصاد والسين والشين : تبادلت الأصوات الثلاثة على لام افْعَلَّلَ في بنية الفعـــل : اخْرَمَّصَ ، قال:"و(اخْرَمَّصَ) و(اخْرَمَّسَ) و(اخْرَمَّشَ)، والخَرْمَشَةُ إفساد العمل (ابن القطاع ،1983 334/1).

اخْــرَمَّصَ　　　　اخْــرَمَّسَ　　　　اخْــرَمَّشَ

>iẖrammaṣa　　>iẖrammasa　　>iẖrammaŠa .

والأصوات الثلاثة ؛ الصاد والسين والشين ، اشتركت بصفتي الهمس والرخاوة .

الدال والذال: تبادلت الدّال والذال على لامي افْعَنْلَلَ و افْعَلَــلَ، قــال:" و(ابْرَنْــدَعَ) الرجل عن الشيء تَ قَبَّضَ عنه ، بالدال وبالذال أيضًا كــذالك وللأمــر اســتعدّ َ". (ابن القطاع:1983، 11/1).

ابْرَنْدَعَ　　　　ابْرَنْذَعَ

>ibranda<a　　　　>ibranḏa<a

واشترك صوتا الدّال والذال بصفة الجهر ، ومن افْعَلَلَّ قوله:"و(ادْرَعَفَّتِ) الإبل مضت على وجوهها وبالذال كذلك" (ابن القطاع:1983 384/1) .

الدّال والزاي :وتبادلا على فاء افعنلَلَ ، قال: "و(ادْرَنْفَقَ) تقدَّم ، والإنسان اقتحم و (ازْرَنْفَقَ) بالزاي مثله" (ابن القطاع:1983،384/1) .

ادرنفق　　　　ازرنفق

>idranfaḳạ　　　　>izranfaḳa

واشترك الصامتان بصفة الجهر .

السين والشين: وتبادلا على لام افْــعَنْلَى ، في الفعل :اجْــلَنْطَى، وتبادل صوتا الطاء والظاء ، عندما أُغلق المقطع الأخير المفتوح بالهمز قال:" و(اجْــلَنْطَى) الرجل ، وقع على ظهره ورفع رجليه ، وبالصاد أيضاً كذلك ، و(اجلنطأ) و(اجلنظأ) كذلك بالهمز" (ابن القطاع:1983، 200/1) .

اجلنطى　　　　اجلنصى

>iğlanṯā　　　　>iğlanṣā

اجلنطأ　　　　اجلنظأ

>iğlanṯ>　　　　>iğlanḍa>

وتشترك الأصوات ؛ الصاد والضاد والطاء بصفة التفخيم .

ج- الأصوات اللثوية:

اللام والنون:

تبادل الصوتان على لام افْــعَلَلَّ ، وتبادل معهما صوتا العين والغين على لامه بعد عينه أيضاً ، قال:"و(ارْمَعَلَّت)عينه و(ارْمَعَنَّت) كثُرالدمع فيها من البكاء ففسدت جفونها واسترخت، وبالغين كذلك، والصبي سال لعابه ومخاطه، والشواء سال دسمه والشيء ابتل ، والسقاء فسد، والصوت رقّ"(ابن القطاع:1983 80/2).

ارمعلَّ   ارمعنَّ

>irma<ala   >irma<ana

واللام والنون صوتان متوسطان بين الشدة والرخاوة واشتركا بصفة الجهر ، وعند إنتاجهما يتحرك معهما الوتران الصوتيان .

د. الأصوات الشفوية والشفوية الأسنانية .

الفاء والباء:

تبادل الصوتان على لام افعنلل، قال:"و(اخْرَنْفَقَ) و(اخْرَنْبَقَ) وأيضاً سكت"(ابن القطاع: 1983 335/1) .

اخرنفق   اخرنبق

>iẖranfaḳa   >iẖranbaḳa

واشترك صوتا الفاء والباء في المخرج لهما وهو الشفة .

الباء والجيم: وتبادل الصوتان على فاء افْعَــنْلَى، قال:" و(ابْلَنْدَى) اشتدَّ وصلب ، وكذلك (اجْلَنْدَى) ، وابلندى أيضا ًعرض وغلض " (ابن القطاع 1983، 201/1، 114) .

ابلندى   اجلندى

>iblandā   >iğlandā

واشترك الصوتان ، الباء والجيم بصفة الجهر ، وعند إنتاجهما يتحرك معهما الوتران الصوتيان ، وأود أن اشير إلى أنَّ التبادل الذي حدث بين الأصوات السابقة

في بنية الأفعال السابقة أيضاً ، لم يؤثر على بنية الفعل من حيث عدد المقاطع الصوتية وأنواعها، ولم يؤثر في دلالتها .

ثالثاً: إغلاق المقطع المفتوح بالهمز.

ذكر ابن القطّاع فعلين المقطع الأخير منهما قصير حركته طويلة، أغلقهما بالهمزة وهما على وزن : افْعنلى، قال: و(احْبَنْطَى) و(احْبَنْطَأ) عضم بطنه من البشم(ابن القطاع:1983 274/1). والفعل الثاني ذكرته في باب الإبدال السابق بين صوتي الطاء والظاء وهو:اجْلَنْطَى واجْلَنْظَى .

احْبنطَى	احْبَنطأ
>ihbant̲ā	>ihband̲a>
اجلنظى	اجلنظأ
>iğland̲ā	>iğland̲a>

رابعاً: القلب .

تقدم أَصل وتأخر اصل آخر في بنيته افْعَلَلّ وافْعَنْلل وافْعَنْلَى ، ومما حدث فيه تقديم وتأخير على وزن افعللَّ ، ذكر ابن القطّاع أفعالاً كثيرة ومنها قوله:" و(ازحلفّ الأمر تزحزح ، و(ازلحفَّ) مثله، و(ازْحلفَّ) و(ازلحفَّ) بالتشديد كذلك"(ابن القطاع:1983 ،2/) .

ازحلفَّ	ازلحفَّ
>izḥalaffa	>izlaḥaffa

ويظهر أنَّ نطق صامت اللام بعد صامت الزاي أقلُّ جهداً من نطق الفعل وصامت الحاء بعد صامت الزاي ؛ وذلك لقرب مخرج اللام والزاي من بعضهما. ومن الأفعال التي تمَّ فيها تقديم وتأخير على افْعللَّ "اضمحلَّ وامضحلَّ ، واقفعلت واقلعفت، واكرهفَّ واكفهرَّ، وامذقرَّ واذمقرَّ"(ابن القطاع:1983، 289/2، 71/3، 114، 211). ومما جاء على افعنللَ قوله: "(اعْقَنْفَسَ)الرجل ساء خلقه وتطاول على الناس"(ابن القطاع:1983، 410/2).

اعقنفس	اعفنقس
>i<ķanfasa	>i<fanķasa

ويلاحظ أنَّ نطق الفعل أيسروأسهل والفاء بعد العين بداية للمقطع الثاني ، ومما جاء على افعنلى قوله:" و(ابْعَنْقَى) ساء خلقه، واعبنقى كذلك"(ابن القطاع:1983، 114/1). وقوله:" و(اخْبَنْدَى) و(ابْخَنْدَى) عظُمَ خلقه"(ابن القطاع:1983، 334/1).

ابعنقى	اعبنقى
>ib<anḳa	>i<banḳā .
اخبندى	ابخندى
>ih̲bandā	>ibh̲andā

يلاحظ أنَّ لفظ الفعل الأول أيسر وأسهل وأقل جهداً، والباء حدٌّ لإغلاق المقطع الأول(ib<) منه والعين حدٌّ لإغلاقه في الفعل الأول ، وهذا اليسر تحقق أيضاً ، والخاء حداً لإغلاق المقطع الأول في الفعل الثاني ، فصامت العين من المقطع الأول عند نطق الفعل الأول وهو مقلوب أكثر جهداً ، فالناطق لم يغلق المقطع الأول منه إغلاقه إيَّاه قبل قلبه. ويبدو أنَّ بُعد مخرج صوت العين عن مخرج صوت الخاء ، جعل نطق الفعل الثاني أقل جهداً قبل قلبه .

5.3 بنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف .

للمزيد فيه بثلاثة أحرف من الثلاثي أربعة أوزان ، استفْعَلَ نحو: اسْتَنْبَلَ ، وافْعَوْعَلَ نحو: اذْلَوْلى و احْلَوْلَى ، وافْعَوَّلَ نحو: اعْلَوَّطَ وافْعَالَّ نحو : اصْماكَّ ، (ابن القطاع:1983،علىالترتيب:286/3،401/1، 411/2، 265، سيبويه:1982، 76/4، 311). والأفعال في وزنها الأول تكونت من أربعة مقاطع صوتية قصيرة ، الأول والثاني منهما مغلق بصامت في الفعل: اسْتَــنْبَلَ ، والثالث والرابع قصيران حركتهما قصيرة، والأول مغلق بصامت اللام والثاني مغلق بشبه الحركة الواوية في الفعل: اذْلَوْلَى ، والثالث قصير حركته طويلة ، والمقطعان ؛ الأول والثاني قصيران، الأول مغلق بصامت العين والثاني حركته طويلة ، والثالث والرابع حركتهما قصيرة في الفعل: اعْلَوَّطَ ، وتكونت بنية الأفعال على وزن افْعَالَّ من ثلاثة مقاطع ، الأول قصير مغلق بصامت ، والثاني طويل مبدوء بصامت ومغلق

بصامت ونواته حركة طويلة ، وهو مقطع مرفوض في العربية إلا في حالة الوقف.ولمعرفة بنية الأفعال على الأوزان السابقة أعرضها في العنوانات التالية:

أولاً : صيغتا المضارع والأمر .

أ- اسْتَفْعَلَ ، يَسْتَفْعِلُ ، اسْتَفْعِلُ .

ومنه الفعل اسْتَنْبَلَ ، قال ابن القطّاع :"و(اسْتَــنْبَلَت) المال أخذت جيّده". (ابن القطاع: 1983 ، 286/3).

اسْتَنْبَلَ	يَسْتَنْبِلُ	اسْتَنْبِلُ
>istanbaLa	yastanbitu	>istanbiL

قال سيبويه :" وتلحق السين أولاً والتاء بعدها ، ثم تَسْكُنُ السين فتلزمها ألــف الوصل في الابتداء ، ويكون الحرف على اسْتَفْعَل يَسْتَفْعِلُ ، ويكون يُفْعَلُ منه علــى يَسْتَفْعلُ (سيبويه: 1982، 283/4). لم تؤثر زيادة سابقة المضارعة التــي وقعــت موقع همزة الوصل على بنية الفعل مقطعياً نوعاً وعدداً ، إلاّ أنَّ نواة المقطع الثالث تحولت من الفتح إلى الكسر ، ونواة المقطع الأخير من الفتح أيضاً إلى الضم لصيغة المضارع التي تلزم هاتين النواتين في بنية يَسْــتَفْعِلُ .

أمَّا صيغة الأمر؛ فاختزلت عدد المقاطع من أربعه مقاطع إلى ثلاثــة مقــاطع كلها قصيرة مغلقة بصامت ، بعد نزع سابقة المضارعة واجتلاب همزة الوصل في أوله .

ب- افْعَوْعَلَ ، يَفْعَوْعِلُ ، افْعَوْعِلْ .

قال سيبويه : " ويَفْصِلُ بين العينين بالواو ويَسْكُنُ أول حرف فيلزمــه ألــف الوصل ، ويكون الحرف على افْعَوْعَلْتُ ، ويجرى على مثال اسْتَفْعَلْتُ في جميع ما صرَّفت فيه اسْتَفْعَلْتُ "(سيبويه : 1982، 285/4).

اذْلَوْلَى	يَذْلَوْلِيُ	يَذْلَوْلِى
>idLawLā	yadLawLiyu	yadLawLi

تشكلت الحركه المزدوجه الهابطة ، ووقعت الحركة نواة للمقطع الثالث ، وتبعتهــا شبه الحركه اليائية (iy) ، فشكلت مع صائت الضم بعدها ثقلاً وجهداً زائداً ، وفراراً

من هذا حذف صائت الضم بعد شبه الحركة ، وأطيلت حركة صائت اللام تعويضاً عن هذا الحذف(Li←Liyu).

اذْلَوْلِ	ذْلَوْلِى	يَذْلَوْلِى
>idLawLi	dLawLi	yadLawLi

بعد نزع سابقة المضارعة تـــوالى صامتان ليس بينهما حركة ، فجيء بهمزة الوصل لتجاوز هذا المحذور الصوتي ، ثم قُصِّرت حركة المقطع الأخير من حركة طويلة إلى قصيرة. (i←i) .

جـــ- افْعَالَّ ، يَفْعَالُّ ، افْعَلِلْ .

المضارع:

يَصْمَاكُّ	اصْمَاكَّ
yaṣmākku	>iṣmākka

بزيادة سابقة المضارعة ، التي وقعت موقع ألف الوصل ، قبل فاء الفعل لم تتأثر بنية الفعل مقطعياً عدداً نوعاً بهذه السابقة ، وبقيت بنية الفعل مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية ، الأول قصير مغلف بصامت الصاد ، والثالث قصير حركته قصيرة ، وبينهما مقطع طويل حركته طويلة(māk).

الأمر: افْعالَّ ، افعَلِلْ .

اصْمَكِكْ	اصْمَاكَّ	صْمَاكَّ	يَصْمَاكَّ
>iṣmakik	>iṣmākka	ṣmākka	yaṣmākka
احْمَرِرْ	احْمَارَّ	يَحْمارُّ	احْمارَّ
>iḥmarir	>iḥmārra	yaḥmārru	>iḥmārra

ويظهر أنَّ الأمر من الأفعال على وزن افْعالَّ يلزمها بعد اجتلاب همزة الوصل، تقصير الحركة الطويلة بعد صامت الميم وفك الصامتين المضعفين أيضاً ، شأنه في ذلك شأن الثلاثي المضعف نحو: شَدَّ ، إذْ نقول في الأمر منه اشْدُدْ ، ولو لم تُقَصَّر الحركة ويُفَك التضعيف لكانت صيغة الأمر منه على افعالَّ أو افْعَلَّ .

د– افعولَّ ، يَفْعَوِلُ ، افْعَوِّلْ .

اعلوَطَّ يَعْلوِّطُ عْلوِّطْ اعْلَوِّطُ

>i<lawwiṯ <lwiwiṯ ya<lawwiṯu >i<lawwaṯa

يظهر أنَّ توالي شبهي الحركة الواوية في بنية صيغة المضارع والماضي ، لم تتأثر بهما بنية الفعل ، عندما وقعت شبه الحركة الأولى حداً لإغلاق المقطع الثاني في الصيغتين ، ووقعت الثانية بداية للمقطع الثالث ، وجاءت بنية الفعل في المضارع مكونة من أربعة مقاطع صوتية، المقطعان الأولان قصيران مغلقان، الأول منهما بصامت العين ، والثاني بشبه الحركة الواوية، والمقطعان الآخران ، الأول منهما شكَّلته الحركةالمزدوجة الصاعدة (wi) ، والثاني من صامت الطاء وصائت الضم بعده.أمَّا صيغة الأمر من الفعل فجاءت بنيته مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة جميعها مغلقة ، الأول ؛ مغلق بصامت العين ، والثاني بشبه الحركة الواوية، والثالث؛ تكوّن من شبه الحركة الواوية وصامت الطاء الذي أغلق به ، وبين الصامت وشبه الحركة صائت الكسر القصير(wiṯ).

ثانياً – الإبدال :

أ– الأصوات الأسنانية اللثوية وتبادلها مع بعضها ومع غيرها : ومنها الصاد والضاد: تبادل الصامتان على فاء افْعالَّ قال : و(اصْماكَّ) انتفخ من الغضب ، وبالضاد أيضاً كذلك (ابن القطاع:1983، 265/2).

الطاء والظاء: وتبادل الصوتان على عين افعَالَّ بعد إغلاق المقطع الطويل (ص ح ح ص) المغلق بصامت بالهمز . وقال"(اغْطَأَلَّ) الشيء ركب بعضه بعضاً ، (وبالظاء) المعجمة كذلك (ابن القطاع،1983، 449/2) .

اغْطَأَلَّ اغْظَأَلَّ

>iġža>ala >iġta>ala

والطاء والظاء صوتان مجهوران عند سيبويه، ووصف الأول بالهمس والإطباق والثاني بالتفخيم عند حدوثه حديثاً، (سيبويه:1982، 434/4 مرعي:1993، 64، أنيس: 1961،48،52).

ب- الحلقية والطبقية :

الحاء والخاء : وتبادلا على عين افْعالَّ ، بعد إغلاق المقطع الطويل المغلق بصامتين ، ونواته حركة طويلة قال: "و(اشْحَأَنَّ) غضب ، وبالخاءأيضاً كذلك" (ابن القطاع : 1983، 229/2) . واشترك الصوتان بصفة الهمس .

جــ- الأصوات الشفوية :

الباء والميم: وتبادلا أيضاً على عين اْفعَالَّ قال : و(اضباكَّت) الارضُ و(اضْماكَت) خرج نبتها (ابن القطاع:1983 ،288/2). واشترك الصوتان في المخرج وصفة الجهر.

ثالثاً: المقطع المرفوض وصيغة اْفعالّ .

و"هو المقطع المبتدي بصامت على أنَّه الحد الأول له ، وتكون نواته حركه طويله ويغلق بحد صامت أخر"(عبابنة:،2000/20).وذكرابن القطّاع أفعالاً كثيرة ، احتوت أبنية بعضها على مثل هذا المقطع ، وبعضها أقْحِمت الهمزة فراراً من هذا المقطع المكرره ، وقد ذكرنا قبل قليل بعضاً من هذة الأفعال ، ومنها الفعل : اصْماكَّ والذي دَلّ به ابن القطّاع على ما دلَّ عليه الفعلان (أضباكَّ وأضماكَّ) السابقين ، وفي موضع آخر قال:"و(إصْمَأكَّت) الأرضُ اخْضَرَّت ، وبالباء أيضاً كذلك (ابن القطاع: 1983 ،265/2) .

اصْمَأكَّ	اصْماكَّ
>iṣma>akka	>iṣmākka

ويلاحظ أنَّ إقحام الهمزة بعد أنْ قُسَمتْ الحركة ــ صائت الفتح ــ الطويلة إلى حركتين من نواة المقطع الثاني(ma*ak←māk) . أدّى الى زيادة عدد مقاطع الفعل الثلاثة مقطعاً رابعاً ، وهو المقطع الثالث من بنية الفعل بعد إقحام الهمزة ، فشكَّلته وصائت الفتح القصير بعدها، بعد أن كانت الحركة الطويلة تشكل مع صامت الميم قبلها والكاف بعدها، مقطعاً طويلاً مرفوضاً ، (ma/>ak/ka←māk) .

وذكر ابن القطَّاع فعلين انتهى بهما التطور إلى صيغة افْعالَّ وهما: اسْمألَّ واشْمألَّ ، قال:"(اسْمهَلَّ) الرجل، و(اسمألَّ)ضَمُرَ وقال" (اشْتَمَلَّ) و(اشْمألَّ) تم طوله" (ابن القطَّاع:1983، 229/76/1).

اسْمَألَّ	اسْمَهَلَّ	اسْماكَّ
>isma>alla	>ismahalla	>ismālla
اشْمألَّ	اشْمَهَلَّ	اشْمالَّ
>iŠma>alla	>iŠmahalla	>iŠmālla

والأصل فيهما سَمَلَ وشَمَلَ ، وذكر عبابنة بعضاً من الأفعال التي أقحمت فيها الهمزة وخففت ، فانقلبت هاءً قال :"اجْرَهدَّ ، والأصل فيها جرد،...والأصل اجْرادَّت الأرض ثم استعملت مهموزة أي: اجْرَأَدَّت ، ثم خففت الهمزة إلى هاء فأصبحت اجْرَهَدَّت ومنها أيضاً:

(ادلمّ←ادلامّ ←ادلأمّ← ادلهمَّ) والمعنى من السواد ، و(اكْفَرَّ←اكْفَارَّ ←اكْفَأرّ← اكْفَهرَّ) والمعنى من السواد (عبابنة ، 2000، 23) .

الفصل الرابع

بنية الفعل اللازم والمتعدي من الثلاثي والرباعي ومزيديهما

1.4 اللازم .

أولاً: الثلاثي .

صُنفت الأفعال الثلاثية إلى صنفين ؛ لازم ومتعدٍ ، قال ابن القطّاع: " والأفعال الثلاثية كلها ضربان ؛ ضرب لا يتعدى مثل قام وقعد ، وضَرْب يتعدى مثل ضرب وأكل"(ابن القطاع : 1983، 20/1) .

جاءت الأفعال اللازمة على أبنية الثلاثي الثلاثة ؛ فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ .

أ. **فَعَلَ:** جاءت الأفعال اللازمة على هذا البناء بفتح ما بعد صامت العين بصيغة الماضي، وكسر وضم وفتح ما بعدها في صيغة المضارع، نحو: (جَلَسَ يَجْلِسُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ ، وبَحَثَ يَبْحَثُ) ، (الدراسة: 27-61) . وبنية الأفعال بصيغتيها مكونة من ثلاث مقاطع صوتية قصيرة مفتوحة ، ماخلا المقطع الأول من بنيته في المضارع ، فهو قصير مغلق بصامت فاء الفعل ، (ص ح ص yağ ، yab ، yaḳ) .

ب. **فَعِلَ:** جاءت أغلب الأفعال بكسر ما بعد صامت العين في الماضي وفتح ما بعدها في المضارع ، ووردت أفعال بضم وكسر ما بعد صامت العين من المضارع ، نحو: لَعِبَ يَلْعَبُ ، وفَضِلَ يَفْضُلُ ، وفَضِلَ يَفْضِلُ ، ونَعِمَ يَنْعَمُ ونَعِمَ يَنْعِمُ . وبنية الأفعال على هذا البناء مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة مفتوحة ، ما خلا المقطع الأول منها فهو قصير مغلق بصامت في صيغة المضارع، (yaL، yaf ، yan)(الدراسة:61-66) .

ج. **فَعُلَ:** والأفعال التي وردت على هذا البناء ، لم يكن ما بعد صامت العين في صيغة المضارع ؛ إلا ما كان ما بعد صامت العين في صيغة الماضي وهو الضم، نحو: (كَرُمَ يَكْرُمُل ، حَسُنَ يَحْسُنُ)، (الدراسة:66-69) .

وصيغة الأمر في الأفعال السابقة التي جاءت على الأبنية الثلاثة، تأتي على الأوزان (افْعِلْ و افْعَلْ وافْعُلْ) ، وبنيتها الصوتية مكوَّنة من مقطعين صوتيين قصيرين وكل مقطع منهما مغلق بصامت .

ثانياً: الرباعي وما ألحق به .

لم يشر ابن القطّاع إلى اللازم والمتعدي من الأفعال الرباعية وما ألحق بها، بل عدَّى المتعدي منها من خلال تفسيره لمعاني بعض الأفعال منها، وهذه الأوزان هي:

أ- **فَعْلَل**: ذكر الرضي في شرحه أنَّ :" فَعْلَلَ يأتي لازماً ومتعدياً (الأستراباذي : 1982، 113/1) ، وعند ابن عصفور لا يأتي إلا متعدياً واللازم إلا رباعياً ، فذكر مثالاً له من باب الثنائي المكرر عند ابن القطّاع قال: " فَعْلَلَ : ولا يكون إلا متعدياً نحو: جَلْبَبَهُ وشَمْلَلَهُ ، إلا أن يكون رباعياً فإنَّه يكون متعدياً وغير متعدياً ، فالمتعدي نحو: دَحْرَجَتْهُ وصَعْرَرْته، وغير المتعدِّي نحو: قَرْقَرَ " (ابن عصفور: د.ت، 124) . وذكر ابن القطّاع أفعالاً كثيرة على فَعْلَلَ ؛ تمَّ الخبر بفاعلها فلم تُعدَّ ، ومنها بَحْظَلَ وبَرْقَطَ وجَعْفَقَ ... قال: "و(بَحْظَلَ) بَحْظَلَة ، قَفَزَ قفزان اليربوع، و(بَرْقَطَ) ، صعَد في الجبل فسقط ، و(جَعْفَقَ) القوم ، ركبوا وتهيؤوا " (ابن القطاع: 1983، 113/1، 197) .

ب. **فَيْعَلَ**: واللازم منه نحو: بَيْقَرَ، قال:" و(بيقر) الرجل عدا منكساً رأسه خاضعاً " (ابن القطاع: 1983، 112/1).

ج. **فَوْعَلَ**: واللازم منه نحو: "حَوْقَلَ.. كَبُرَ... وأيضاً نام وأيضاً أدبر"(ابن القطاع:1983، 1/ 274).

د. **فَعْوَلَ**: ومنه الفعل هرول أي أسرع في مشيه ،(ابن القطاع: 1983، 373/3).

هـ. **فَعْلى**: ومنه الأفعال " عَنْظى وحَنْظى وخَنْدى"(ابن عصفور: د.ت، 124) .

وصيغتا المضارع والأمر من الأفعال السابقة ، تأتيان على يُفَعْلِلُ فَعْلِلْ ، ففي صيغة الماضي تكوّنت بنية الفعل من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة ، الأول ؛ قصير مغلق بصامت، والثاني والثالث قصيران مفتوحان حركتهما قصيرة ، وضارع الأمرُ الأمرَ من الثلاثي المبدوء بهمزة الوصل، فكلاهما مكوّن من مقطعين قصيرين مغلقين بصامت .

ثالثاً- المزيد من الثلاثي :

أ- **المزيد بحرف من الثلاثي ، ويأتي على ثلاثة أوزان هي :**

1. أفْعَلَ: ومن الأفعال التي جاءت لازمة على هذا البناء ؛ أبْطَأ وأرْبَضَ، قال ابن القطاع:" و(بَطُؤَ) الرجل وغيره بُطْأً و(أبْطَأ) تأخر، والقوم كانت دوابهم بطيئة كذلك" وقال: و(أرْبَضَتْ) الشمس اشْتَدَّ حرها" (ابن القطاع:1983، 99/1، 34/2) .

2-فاعَلَ: ومنه الفعل سَافَرَ ، والمضارع منه على يُفَاعِلُ، والأمر بكسر ما قبل الآخر وحذف نواة المقطع الأخير ، يُسافِرُ وسَافِرْ، فالماضي تكون من ثلاثة مقاطع ؛ الأول قصير حركته طويلة (sā)، والثاني والثالث تكونا من صامت وحركة قصيرة (fa ↔ ra) ، والمضارع من أربعة مقاطع صوتية على الشكل التالي : (قصيرمفتوح←yu) و (طويل مفتوح←sā) و (قصير مفتوح←fi) و (قصير مفتوح←ru) ، والأمر من مقطعين صوتيين قصيرين، الأول ؛ قصير مفتوح حركته طويلة ، والثاني ؛ قصير مغلق بصامت (sā ↔ fir) .

3-فَعَّـــلَ: ومنه الأفعال ؛ كَبَّرَ وسَبَّحَ وهَلَّلَ ، وبنية الأفعال في صيغة الماضي منه ، افترقت عن بنية الأفعال في صيغة الماضي المجرد والمزيد، بأن جاء المقطع الأول منها قصير مغلق بصامت ، وبدأ المقطع الثاني منها بالصامت نفسه الذي وقع حداً لإغلاق المقطع الأول . وهذا التماثل بين حد الإغلاق للمقطع الأول وأول الثاني ، نفسه في المقطع الثاني والثالث في صيغة المضارع، ويظهر أنَّ هذه الأفعال اللازمة قد ماثلت الأفعال اللازمة التي عُدِّيت بتشديد العين نحو: فَرِحَ يُفَرِّحُ ، فجاء صائت الكسر بعد صامت الراء في المثالين .

ب. **المزيد بحرفين:** وهو على خمسة أوزان هي:

1. **انْفَعَلَ:** وهذا البناء لايتعدى ، قال سيبويه : " ليس في الكلام انْفَعَلْتُهُ ؛ نحو: انطلقتُ وانكمشتُ وانجردتُ وانسلك " (سيبويه:1982، 76/4) .وذكر ابن عصفور أنّــــه :" لايكون متعدياً أبداً ، وإنّما يجيء في كلام العرب

للمطاوعة"(ابن عصفور: د.ت ،129). وبنية الفعل في صيغتي الماضي والمضارع مكونة من أربعة مقاطع صوتية ، الأول وحده قصير مغلق بصامت ، وفي صيغة الأمر مكونة من ثلاثة مقاطع ، الأول والثالث قصيران مغلقان بصامت وبينهما مقطع قصير مفتوح نحو: انْكَسِرْ . (<in/ka/sir)، (الدراسة:179 –180) .

2. **افتعل** : واللازم منه نحو : افْــتَقَرَ ، وحَمَلَ ابن القطّاع كلام العرب في (أَفْعَلَهُ) على الشذوذ ، فلا يقال ما أفقره وما أغناه ، قال ابن القطّــاع: " و(أفقره) الله تعالى من الفقر وفَقُرَ الإنسان وفَقِرَ فَقْراً فهو فقير، ومن كلام العرب ما أَفْقَرَه وما أغناه وهو شاذ؛ لأنه يقال فيها افتقر واستغنى" (ابن القطاع: 1983، 461/2). وبنية الفعل في صيغتي الماضي والمضارع مكونة من أربعة مقاطع صوتية قصيرة ، الأول منها قصير مغلق بصامت ، والثلاثة الأخرى قصيرة مفتوحة ، والأمر منه يتكوَّن من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة ، الثاني وحده قصير مفتوح . (الدراسة:180) .

3. **افْعَلَّ** : وهو بناء لايتعدى أيضاً ، وهو مقصور من افْعَالَّ عند ابن عصفور قال:" هو مقصور من افْعالَّ لطول الكلمة... وهو أيضاً لايتعدى كما لا يتعدى أصله الذي قُصِرَ منه"(ابن عصفور: د.ت، 132، 133) . ووزنه عند سيبويه افْعَلَلَ وافْعَالَلَ ، وهما لايتعديان عنده أيضاً ، قال: "وليس في الكلام افْعَلَلْتُهُ وافْعَنْلَيْتُه وافْعَنلَــيْــتُه ، ولا افْعَالَلْتُه ولا افْعَلَلْتُه " (سيبويه: 1982، 77/4). وافْعَلَلْتُهُ صورة افْعَلَّ كما يبدو عند سيبويه . وبنية الفعل في صيغتي الماضي والمضارع مكونة من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة ، الأول والثاني مغلقان بصامت ، والثالث قصير مفتوح؛ احمَرَّ ويَحْمَرُّ <iḥ/mar/ra ، yaḥ/mar/ra ، والأمر من مقطعين قصيرين مغلقين بصامت ، <iḥ/mar .(الدراسة:180–181) .

4. **تَفَعَّلَ**: واللازم منه نحو: تَأَثَّمَ ، والماضي منه مكوّن من أربعة مقاطع صوتية قصيرة ، الثاني وحده قصير مغلق بصامت ، (fa<) ، وبداية المقاطع الثلاثة مماثل لحد إغلاق المقطع الثاني ، وفي صيغة المضارع تكوَّن من

خمسة مقاطع صوتية قصيرة الثالث منها قصير مغلق بصامت وهو المقطع الثاني نفسه في صيغة الماضي ، وفي صيغة الأمر تكون من ثلاثة مقاطع صوتية، الأول قصير مفتوح ، والثاني والثالث قصيران مغلقان بصامت ، ta/fa</<al ، (الدراسة:181) .

5. **تَفَاعَلَ:** ومن الأفعال اللازمة التي جاءت على هذا البناء ، الفعل تَغَافَلَ ، وتكونت بنيته من أربعة مقاطع صوتية قصيرة ، الثاني وحده حركته طويلة، (ġā) في صيغة الماضي ، ومن خمسة مقاطع صوتية قصيرة في صيغة المضارع ، المقطع الثالث حركته طويلة، ومن ثلاثة مقاطع في صيغة الأمر؛ الأول قصير مفتوح حركته قصيرة ، والثاني حركته طويلة، والثالث قصير مغلق بصامت اللام ، (ta/ġāfal) ، (الدراسة: 181) .

ج. **المزيد بثلاثة أحرف:** وهو على أربعة أوزان هي :

1-**اسْتَفْعَلَ**. نحو: اسْتَحْسَنَ واسْتَقْبَحَ ، وهما مبنيان من فعلين غير متعديين من حَسُنَ وقَبُحَ" (ابن عصفور: د.ت ، 132)، وبنية الفعلين على هذا الوزن في صيغة الماضي تكونت من أربعة مقاطع صوتية ، المقطعان الأولان قصيران مغلقان بصامت ، والأخيران قصيران حركتهما قصيرة ، وفي صيغة المضارع تكونت بنيته من أربعة مقاطع صوتية نفسها في صيغة الماضي أيضاً، إلا أنَّ سابقة المضارع في صيغته وقعت ألف الوصل منه، وفي صيغة الأمر تكونت بنية الفعل من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة كلها مغلقة بصامت ، >is/taḥ/sin (الدراسة:194) .

2. **افْعَوْعَلَ** : واللازم منه نحو: اعْشَوْشَبَ واغْدَوْدَنَ ، وذكر سيبويه أنَّه للمبالغة ، قال:" قالوا: خَشُنَ وقالوا اخْشَوْشَنَ ، وسألت الخليل فقال: كأنِّهم أرادوا المبالغة والتوكيد ، كما أنَّه إذا قال: اعْشَوْشَبَت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالغ وكذلك احْلَوْلى"(سيبويه: 1982، 75/4) . وقال ابن عصفور :" وغير المتعدي نحو: اغْدَوْدَنَ النَّبت، ومعناه على كل حال

المبالغة نحو: خَشُنَ واخْشَوْشَنَ ، وأعْشَبَ واعْشَوْشَبَ" (ابن عصفور: د.ت، 133).

3. **افْعَالَّ** : وهو بناء لازم لايتَعَدَّى بخلاف اسْتَفْعَلَ وافْعَوْعَلَ وافْعَوَّلَ، قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه فعلتُه وجاء به على افْعَلَلَ قبل إطالة النطق بصائت الفتح بعد صامت العين وفك التضعيف: "... وهو نحو احْمَرَرْتُ واشهاببتُ " (سيبويه: 1982، 77/4) . وعند اطالة النطق بصائت الفتح تتحول نواة المقطع الثاني إلى حركة طويلة فيقال احْمَارَّ، وهو على هذا الشكل ؛ مكون من ثلاثة مقاطع صوتية الأول ؛ قصير مغلق بصامت ، والثاني طويل مغلق بصامت (ص ح ح ص) ، والثالث قصير مفتوح ، والمقاطع بنوعها وعددها تكونت في صيغة المضارع كذلك. وفي صيغة الأمر تُقصَّرُ الحركة الطويلة، نواة المقطع الثاني ويُفك تضعيف صامت الراء لتكون صيغة الأمر منه احْمَرِرْ ، وهو على هذا الشكل مكون من ثلاثة مقاطع صوتية ، الأول ؛ قصير مغلق بصامت، والثاني قصير مفتوح، والثالث قصير مغلق بصامت.

4. **افْعَوَلَّ** : واللازم منه نحو: اجْلَوَّذَ واخرَوَّطَ .واعلوطَّ ، قال ابن القطّاع : " و(اجْلَوَّذَ) أسرع ، والمطر ، امْتَدَّ وقت تأَخره "وقال :" واخْرَوَّطَ أَسْرع" (ابن القطاع:1983،1/ 200،334، ابن عصفور: د، ت ، 133). وتكونت بنية الفعلين من أربعة مقاطع صوتية في صيغتي الماضي والمضارع ، الأول؛ قصير مغلق بصامت ، والثاني قصير حدُّ إغلاقه شبه الحركة الواوية ، والثالث والرابع قصيران مفتوحان ، وتكونت بنيته في صيغة الأمر من ثلاثة مقاطع صوتية ؛ الأول والثالث قصيران مغلقان بصامت ،(الدراسة: 196) .

أولاً – المزيد من الرباعي :

أ. المزيد بحرف وما ألحق به :

وهو سبعة أوزان ؛ (تَفَعْلَلَ ، تَفَيْعلَ ، تَفَعْلَى ، تَفَعْنلَ ، تَفَوْعَلَ ، تَمَفْعَلَ، تَفَعْوَلَ). وأمثلتها ؛ نحو : تدحرج ، تجلبب ، تَشَيْطَنَ ، تَسَلْقى ، تَقَلْنَسَ ، تَجَوْربَ ، تَمسكْنَ ، تَقَعْوَشَ . وذكر ابن عصفور أنَّ هذه الاوزان " أكثر ماتجيء غير متعدية ؛ لأنَّها مطاوعة للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب نحو: دَحْرَجَته فتدحرج، ومَدْرَعْـتُهُ فَتَمَدْرَعَ ، وكذلك باقيها . فكان الغالب عليها لذلك عدم التعدي، حتى تكون لـ انْفَعَلَ " (أبن عصفور: د ت ، 125).

أمَّا بنية الأفعال على هذه الاوزان فهي على النحو التالي :

1- **تَفَعْلَل** ، تدحرج ، تجلبب .

تكونت بنية الفعل في صيغة الماضي من أربعة مقاطع صوتية قصيرة، المقطع الثاني وحده مغلق بصامت (ğaL←daḥ) . وتكونت من خمسة مقاطع صوتية قصيرة في صيغة المضارع، المقطع الثالث قصير مغلق بصامت، وهو المقطع الثاني في صيغة الماضي . وتكون من ثلاثة مقاطع صوتية قصيره في صيغة الأمر، المقطعان ؛ الثاني والثالث مغلقان بصامت (الدراسة:175–176) .

2- **تَفَيْعَلَ** ، تَشَيْطنَ . وهو كسابقه تَفَعْلَلَ ، إذ تكونت بنيته في صيغه الثلاث من المقاطع نفسها التي تكونت في تَفَعْـــلَلَ .

3- **تَفَعْلَى** ، تَسَلْقَى . وتكونت بنيته في صيغة الماضي من ثلاثة مقاطع صوتية ، الأول قصير حركته قصيرة . والثاني قصير مغلق بصامت (sal) ، والثالث قصير حركته طويلة (ķā) ، وزاد مقطعاً رابعاً في صيغة المضارع بزيادة سابقة المضارعة؛ يَتَسَلْقَى ، فوقع المقطع الثاني في صيغة الماضي مقطعاً ثالثاً في صيغة المضارع ، ووقع المقطع الثالث في صيغة الماضي مقطعاً رابعاً في صيغة المضارع . وتكونت بنيته من ثلاثة مقاطع في صيغه الأمر (الدراسة:176–177) .

4- **تَفَعْــنلَ** ، تَــقَلْنَسَ : ومقاطعه في صيغه الثلاث (الماضي ، المضارع ، الأمر) كالمقاطع في بنية تَفَعْــلَلَ .

5- **تَفَوْعَلَ** ، تَجَوْرَبَ ، وبنية هذا الفعل كبنية تَفَعْلَلَ في صيغه الثلاث، إلا أن المقطع الثاني ؛ وقعت شبه الحركة الواوية حداً لإغلاقه (ğaw) في صيغتي الماضي والأمر ، ووقعت حداً لإغلاق المقطع الثالث في صيغة المضارع يَتَجَوْرَبُ (الدراسة:176) .

6- **تَمَفْعَلَ** ، تَمَسْكَنَ . وبنيته كبنية ما ألحق به ، تَفَعْلَلَ ، في صيغه الثلاث أيضاً .

7- **تَفَعْوَلَ** ، تَقَعْوَشَ . وبنيته كبنية تَفَعْلَلَ أيضاً ، إلا أن شبه الحركة الواوية وقعت حداً لابتداء المقطع الثالث في صيغتي الماضي والأمر، فشكلت مع صائت الفتح بعدها مقطعاً منفصلاً في صيغة الماضي (wa) ، وانضمت مع صامت الشين في المقطع الأخير في صيغة الأمر (waŠ)، ووقعت حداً لابتداء المقطع الرابع في صيغة المضارع (الدراسه:176) .

ب – المزيد بحرفين من الرباعي وهو وزنان (افْعَنْلَلَ و افْعَلَلَّ) .

واللازم منه نحو : احْرَنْجَمَ ، اقْشَعَرَّ ، وألحق به وزنان (افْعَنْلَلَ نحو: اقْعَنْسَسَ وافْعَنْلَى نحو احْرَنْبَى) . وهما بناءان لازمان غير متعديين . قال سيبوية : " وليس في الكلام احْرَنْجَمْتُهُ ، لأنَّه نظير انْفَعَلْتُ في بنات الثلاثة ، زادوا فيه نوناً وألف وصل كما زادوهما في هذا ، وكذلك : افْعَلَلْتُ ، لأنهم أرادوا أن يبلغوا به احْرَنْجَمْتُ "(سيبويه: 1982، 77/4). وتكونت بنية الفعل (احْرَنْجمَ) من أربعة مقاطع صوتية قصيرة في صيغتي الماضي والمضارع ، ومن ثلاثة مقاطع صوتية جميعها مغلقة بصامت في صيغة الأمر (الدراسة:187) . وتكونت بنية الأفعال من افْعَلَلَّ من أربعة مقاطع صوتية قصيرة ، المقطعان ؛ الأول والثالث قصيران مغلقان بصامت في صيغتي الماضي والمضارع . ومن ثلاثة مقاطع صوتية ، الأول والثالث قصيران مغلقان بصامت وبينهما مقطع قصير حركته قصيرة (الدراسة: 187) .

1.5 المتعدي :

ذكر ابن القطّاع الضرب الثاني من ضروب الأفعال الثلاثية ، وهو ما يتعدى، وذكر معه ماعُدِّيَ وهو ليس بمتعدٍ ، بضروب ثلاثة . وذكر أيضاً ما عُدّي إلى مفعولين بوساطة أحد هذه الضروب ، فقال :" ... وضرب يتعدى مثل ضَرَبَ وأكَلَ، فإذا أردت أنْ تعدي مالا يتعدى ؛ عدَّيته إلى الزمان والمكان والأشخاص ، بحروف الصفات وبنقله إلى الرباعي مثل أقَمْتُه وأَقْعَدْتُه . وبتشديد عين الفعل ، وتعدي الفعل المتعدي إلى مفعول واحد إلى مفعولين أيضاً بنقله إلى الرباعي ، مثل أركبتُك فرساً وأعمرتك داراً (ابن القطاع : 1983 ، 20/1) .

ويظهر من هذا التقسيم ، للازم والمتعدى وأنواعهما ، أنَّ اللازم تم الخبر به وبفاعله فلَزِمْ ، فلا ضروره لذكر مفعوله معهما إلا بإرادة المتكلم إذا عداه فهو مُعَدّى . أمَّا المتعدى ؛ فاحتاج إلى المفعول ليتم به الخبر ، والمفعول الثاني منه ، كالذي لايتعدى فهو معدّى أيضاً فالمفعول الأول هو الفاعل في المعنى للمفعول الثاني ، فعدّي باختيار المتكلم أيضاً. قال سيبويه: " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول ". (سيبويه: 1982، 37/1). وخُصَّت أفعال تتعدى إلى مفعولين لا يقتصر معها على أحد المفعولين ، ومنها (حَسِبَ ، ظنَّ ، خالَ ، رأى، وَجَدَ ، عَلِمَ ، زَعَمَ) . قال سيبويه : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر،وذلك قولك: حَسِبَ عبدُالله زيداً بكراً ، وظَنَّ عمرو خالداً أباك "(سيبويه: 1982، 39/1). وخُصَّت أفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو : أرى ، نَبَّأ ، أعْلَمَ ، وذكر ابن القطّاع الأخيرين بمعنى واحد ، قال:" و(أنبأتك) الأمر أعلمتكه ، وذكر قبلهما : (نَـبَأ) و(أنْـبَأ) و(نَـبَّأ) أخبر، ومنه النبيء بالهمز"(ابن القطاع:1983 ،270/3). وقال سيبويه :" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل . ولا يجوز أنْ تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : أرى اللهُ بشراً زيداً أباك ، ونَبَّأتُ زيداً عمراً أبا فلان ، وأعْلَمَ الله زيداً عمراً خيراً منك " (سيبويه : 1982، 41/1) .

ضروب التعدى وأثرها في بنية الفعل .

1- نقل الفعل اللازم الثلاثي إلى الرباعي بزيادة الهمزة في أوله (أفْعَلَ) .

وهذا الضرب ذكره ابن القطّاع لتعدية الفعل اللازم نحو: جَلَسَ ، وقَعَدَ، فبدلاً من جلس خالد ، نقول: أجْلَسْتُ خالداً ، وجلس تكَّونت بنيته من ثلاثة مقاطع قصيرة (ص ح، ص ح، ص ح) . أما أجْلَسَ ؛ فمكونة من ثلاثة مقاطع قصيرة، فافترق المقطع الأول من بنيته بعد تعديته ، عن المقطع الأول قبل التعدية ، بنوع المقطع ، فجاء المقطع قصيراً مغلقاً بصامت (>aǧ) ، وظل المقطعان الثاني والثالث كما هما قبل التعدية . وبوساطة زيادة الهمزة في أول الفعل أيضاً، يُعَدَّى الفعل المتعدي إلى مفعول واحد إلى مفعولين نحو: رَكِبَ خالد الفرس، فنقول: أركبت خالداً الفرس، فالمفعول الأول هو الفاعل في المعنى، فالفعل الذي على: فَعِلَ وهو ركب، تغيرت بنيته من فَعِلَ إلى أفْعلَ ، فجاء صائت الفتح بعد صامت العين ، بعد تعديته إلى مفعولين ، وكان ما بعد صامت العين من فَعِلَ صائت الكسر قبل تعديته، وركب تكونت بنيته من ثلاثة مقاطع قصيرة حركتها قصيرة ، أمَّا بعد تعديته إلى مفعولين ، فتكونت بنيته من ثلاثة مقاطع قصيرة ، المقطع الأول قصير مغلق بصامت (>af). والأفعال التي تتعدى إلى مفعولين تُعَدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، فالفعل :عَلِمَ يتعدى إلى مفعولين ، وبعد زيادة الهمزة في أوله يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل . فنقول مثلاً: عَلِمْتُ زيداً ناجحاً ، أعْلَمْتُ خالداً زيداً ناجحاً ، فتغيرت بنية الفعل من حيث زيادة الكمية الصوتية ونوع المقاطع بين الفعلين ، فتحول صائت الكسر بعد صامت اللام من عَلِمَ إلى صائت الفتح ، وأغلق المقطع الأول بعد زيادة الهمزة في أوله بعد أن كان مفتوحاً حركته قصيره كالمقطعين الثاني والثالث من عَلِمَ .

2- فَعَّلَ :

يبدو أنَّ ابن القطّاع عندما ذكر ضرب التعدية هذا ، اعتبر أنَّ صامت العين قد أطيل النطق به ، فاستخدم مصطلح التشديد، وهو عند برجستراسر موضع ثانٍ للمد قال: " وللمد موضع ثان في تركيب الأصوات ، غير مد الحركات هو التشديد "(برجستراسر : 1982، 53) . وفَعَّـلَ عند سيبويه للتكثير " تقول : كَسَّرتها وقَطَّعْتها ، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَّرْتهُ وقَطَّعْته وحَذَّقْتهُ " (سيبويه: 1982،

64/4). وقال :" ... واعلم أنَّ التخفيف في هذا جائز، كله عربي إلا أنَّ فَعَّلت إدخالها ههنا لتبين الكثير "(سيبويه: 1982، 64/4). وغَلَّبَ الاستراباذي استعمال فَعَّلَ للتكثير أيضاً قال :" الأغلب في فَعّــلَ أنْ يكون لتكثير فاعله أصل الفعل ، كما أنَّ الأكثر في أفْعَل النقل ، تقول: ذَبَحْتُ الشاة، ولا تقول ذَبَّحتها . وأغلقت الباب مرة ولا تقول غَلَّقتُ ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول: ذَبَّحت الغنم وغَلَّقتُ الأبواب "(الاستراباذي : 1982، 92/1). وباستعمال صيغة فَعَّلَ يعدى الفعل اللازم، نحو : فَرِحَ خالد وفَرَّحتُ خالداً . فتغيرت بنية الفعل من فَعِلَ إلى فَعَّلَ، في الماضي وكذلك في صيغتي المضارع والأمر ، فنقول : فَرِحَ : يَفْرَحُ وفَرَّحَ: يُفَرِّحُ ، وإفْرَحْ و فَرِّحْ ، وذَبَحَ : يَذْبَحُ ، اذْبَــحْ ، وذَبَّــحَ ، يُذَبِّــحُ ذَبِّــحْ.

3- فاعل :

بإطالة النطق بصائت الفتح من: فَعَلَ ليصبح حركة طويلة ، فإنَّ الفعل اللازم يتعدى نحو : مشى الرجل ، تقول: ماشيتُ الرَّجلَ ، ويتعدى الفعل المتعدى إلى مفعول واحد إلى مفعولين نحو : جَذَبَ الرجلَ الثوبَ ، نقول : جاذبت الرجلَ الثوب، وبإطالة النطق بصائت الفتح تغيرت بنية الفعل بهذه الإطالة . فالفعل مشى تكّونت بنيته من مقطعين صوتيين ، الأول قصير حركته قصيره (ma) والثاني قصير حركته طويلة (Šā) ، ومن مقطعين صوتيين حركتهما طويلة في الفعل ماشى ، (mā) ، (Šā). في صيغة الماضي ، إمّا في المضارع ، فالفعل قبل تعديه، تكونت بنيته من مقطعين صوتيين ، الأول ؛ قصير مغلق بصامت (yam) ، والثاني حركته طويلة (Ši) . ومن مقطعين صوتيين قصيرين في صيغة الأمر قبل التعدية وبعدها ، إلا إنَّ المقطع الأول قبل التعدية قصير مغلق بصامت (>im) ومقطع حركتة طويلة بعدها (mā) ، أمّا المقطع الثاني فواحد قبل التعدية وبعدها . (Ši)

وتعدّي الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد من فَعِلَ إلى مفعولين بزيادة الهمزة في أوله وبتشديد العين منه ، نحو ، شَرِبَ الرجلُ ماءً ، تقول أَشربته ماءً وشَرَّبْته ماءً . فكلما تغيرت بنية الفعل بعد تعديته في صيغة الماضي ، تغيرت أيضاً في صيغتي المضارع والأمر ؛ من ثلاثة مقاطع صوتية ما بعد صامت العين صائت

الكسر، والمقطع الأول قصير مفتوح منها حركته قصيرة ، إلى ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة ، الأول مغلق بصامت وما بعد صامت العين صائت الفتح ، فجاء ما بعد العين في صيغة المضارع بعد التعدية صائت الكسر بعد ان كان صائت الفتح قبل تعديته وكذلك الحال في الأمر ، فنقول : اشْرَبْ في الأمر من شَرِبَ، وأشْرِبْ من أَشْرَبَ ، وشَرِّبْ من شَرَّبَ . فجاء ما بعد صامت العين بعد التعدية صائت الكسر ، وبنية الفعل من حيث عدد المقاطع ونوعها واحدة قبل تعدية الفعل وبعدها ، فتكونت من مقطعين صوتيين مغلقين بصامت وتعدى اللازم من فَعِلَ بحرف الجر وسمَّى ابن القطّاع حروف الجر بحروف الصفات ، فالفعل فَزِعَ وهو لازم ، نقول عند تعديته فَزِعْتُ منه والمتعدي إلى مفعول واحد يُعدى إلى مفعولين أيضاً من فَعَلَ ، فالفعل أَمَرَ المتعدي إلى واحد تقول فيه أمرتك بكذا . نحو أَمرتك الخير ، فالأصل أمرتك بالخير ، وقد أفصح سيبويه عن أصالة اللزوم في فَعِلَ وتعديته بحرف الجر، وكذلك تعدية فَعَلَ المتعدي إلى واحد . قال :" واعْلم أن فَرَقْتُهُ وفَزَعته إنما معناهما فرقَتُ منه ، ولكنهم حذفوا فيه كما قالوا : أمرتك الخير وإنما أرادوا بالخير " (سيبويه: 1982، 19/4) . وجاء ابن القطّاع بَدَعَا بمعنى سَمَّى متعدياً إلى مفعولين ونصَّ على تعديته صراحة إلى مفعولين قال : و(دعوتُه زيداً ، سمَّيته بزيدٍ)، هذه وحدها تتعدى إلى مفعولين (ابن القطاع: 1983، 373/1). فتعدى الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر، ويرى السامرائي أنَّ الفعل المتعدي بحرف الجر إلىمفعول واحد أو إلى مفعولين أن يكون صنفاً خاصاً، (السامرائي: 1983، 82). بمعنى أنَّـــه قسيم للازم والمتعدي ، وقد ذهب أيضاً إلى أصالة اللزوم في الأفعال لا إلى تعديها .

وأمَّا بنية الفعل المتعدي لواحد أو اثنين بوساطة حرف الجر ، فلا أثر لهذا التعدي في بنية الفعل في الحالتين ، ففي الصيغ الثلاث ، كانت بنية الفعل واحدة ، فلم تتغير بنيته عندما عُدِّيَ إلى مفعول واحد بحرف الجر بعد لزومه ، وكذلك الحال عندما عُدِّيّ إلى مفعولين ثانيهما بوساطة حرف الجر .

الخاتمة

نستطيع في نهاية هذه الدراسة أنْ نُسجّل أهم النتائج التي خرجت بها في النقاط التالية :

1- معرفة ابن القطَّاع الواسعة بمستويات اللغة جميعها ، واهتمامه بالإطلاع على ثقافة سابقيه من علماء اللغة ، وذكر آرائهم اللغوية كلما اقتضى المقام ذلك ، وقد أفصح تلميذه علي عبد الجبار عن حفظ ابن القطَّاع للعربية بقوله الذي ذكرته في التمهيد للدراسة ، كما أفصح ابن القطَّاع نفسه عن جهوده اللغوية؛ عندما ذكر ما زاده بعض اللغويين من أبنية للأسماء والأفعال على سيبويه ، حتى جاء دوره في الزيادة التي انتهت إلى ألف وخمسمائة مثال ، فقال: " والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ إليه جهدنا بعد البحث والإجتهاد ألف مثال وخمسمائة مثال" (ابن القطَّاع: 1999، 92) .

2- لم يذكر ابن القطَّاع نوع الحركة من الثلاثي الصحيح ، إلا مع قسم من الأفعال التي تأتي بحركتين أو بثلاث حركات .

3- أورد ابن القطَّاع قسماً من الأفعال التي ألحقت بالرباعي على وزن فَنْعَــلَ ، والتي عــدَّ ابن عصفور النون فيها أصلاً من بنية الفعل . ولم يذكر ابن القطَّاع ما جاء رباعياً على فَعْــلَلَ مما لامه وما بعدها متماثلتان .

4- عامل ابن القطَّاع الأفعال مهموزة الفاء ومعتلتها واواً أو ياءً معاملة الأفعال الثلاثية الصحيح ، فالأفعال نحو : أوسد وأوجس ؛ عدّها من باب المزيد بحرف من الثلاثي ولم تلحق بالرباعي بوزن فَوعَلَ .

5- لعلّ هذه الدراسة أوضحت من خلال جدول الأفعال الملحق بها دور المتكلم في ضبط نوع الحركة بعد عين المضارع ، ومدى اشتراك الضمة والكسرة في كثير من الأفعال التي لم تضبطها قواعد اللغويين .

6- ولعلّ الدراسة أيضاً ، قد أوضحت أنَّ الفعل المزيد بحرف والذي جاء على وزن فَعَّلَ نحو: غَلَّقَ ، و الفعل المضّعف نحو: مَــدَّ أنَّ العين منه صوتان لا صوت واحد وكما أظهرت الكتابة الصوتية هذين الصوتين على السطر .

7- بلغت الأفعال السالمة والمهموزة التي اشترك فيها صائتا الضم ثلاثمائة وثلاثاً وخمسين فعلاً في صيغة المضارع ، منها عشرون فعلاً مهموزة فاؤه .

8- بلغت الأفعال التي اشترك فيها صائتا الفتح والكسر في الأفعال السالمة ثلاثةً وعشرين فعلاً في صيغة المضارع .

9- بلغت الأفعال التي اشترك فيها صائتا الضم والفتح اثنين وثلاثين فعلاً في صيغة المضارع .

10- اشتركت الصوائت الثلاثة في عشرة أفعال في صيغة المضارع منها .

11- جاءت أفعال على وزن فَعِلَ ، ما بعد صامت العين في صيغة المضارع بالصوائت الثلاثة وهي قليلة نحو: فَضِلَ و قَدِرَ من الصحيح السالم ويَبِسَ من المثال اليائي .

12- اشترك صائتا الضم والكسر في ثمانية وأربعين فعلاً في صيغة المضارع منها.

13- اشترك صائتا الضم والفتح في اثنين وعشرين فعلاً في صيغة المضارع .

15- اشتركت الصوائت الثلاثة في ثمانية عشرَ فعلاً في صيغة المضارع .

16- بلغت الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف على أفْعَـلَ وفَعَّـلَ وفاعَـلَ ــ وهي الأفعال التي زادها ابن القطّاع على ابن القوطيّة ــ واحداً وخمسين وأربعمائة فعلاً تقريباً .

وفي الختام ؛ أسأله سبحانه وتعالى أنْ يفقهنا و يوفقنا عالمين ومتعلمين في معرفة لغة كتابه العزيز ، لئلا نضلّ أو نُضلّ عن إدراك معاني آياته وكلام من كان هذا الكتاب معجزتــه ؛ سيدنا محّمد عليه أفضل الصلاة وأتــم التسليم .

الــمراجع

الأتابكي ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ، 1985 ، **النــجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، دار الكتاب المصرية.

ابن الأثير، عزّ الدين أبو الحسن علي بن الكرم ، 1982 ، **الكامل في التاريخ** ، دار صادرـــ بيروت .

الأستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن ، 1982، **شـــرح الشافية** ، ت. محمد محي الدين ، محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، دار الكتب العلمية – بيروت .

أماري ، ميخائيل أماري ، 1857 ، **المكتبة الصقلية** ، ليبسك .

الأنباري، أبو البركات ، 1982 ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ت . محمد محي الدين ، دار الجيل .

الأنصاري، أبو زيد سعد بن أوس بن ثابت ،1981، **كتاب النوادر في اللغة** ، ت. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق القاهرة ، ط1.

أنـــيس، إبراهيم أنيس ،1961، ، **الأصوات اللغوية** ، دار النهضة العربية، ط3

أنـــيس، إبراهيم أنيس 1975، **من أسرار العربية** ، مكتبة الأنجلو الأمريكية ، ط5 .

أنـــيس، إبراهيم أنيس،1965، **في اللهجات العربية** ، مكتبة الأنجلـــو المصرية.

برجستراسر، 1982، **التطور النحوي** ، ترجمة رمضان عـــبد التواب .

بروكلمان، 1977، **فقه اللغات السامية** ، ترجمة رمضان عبد التواب.مطبوعات جامعة الرياض .

بشـــر، كمال بشر ، 1975، **دراسات في علم اللغـــة** ، دار غريب القاهرة .

بشـــر، كمال بشر 1969، مفهوم علم الصرف ، **مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة** . ج/25 .

البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي المصري، 1986، . **خزانة الأدب** ، ت.عبد السلام هارون ، ط1.

البكوش، الطيب البكوش ،1987 ، **التصريف العربي** ، تقديم صالح القرمادي ، ط 2.
ثعــلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ، د.ت ، **الفصــيح** ، ت . عاطف مدكور ، دار المعارف .
الجندي، أحمد علم الدين الجندي ، 1983، **اللهجات العربية في التراث** ، الدار العربية للكتاب .
الجندي، أحمد علم الدين الجندي ، 1977، التعــاقب والمعاقبة في الجانب الصوتي الصرفــي ، **مجلة مجمع اللغة العربية ــ القاهرة** .
ابن جني، أبو الفــتح عثمان بن جني ، 1952، ت . محمد علي النجــار **الخصائص** ، دار الكتب المصرية.
ابن جني، أبو الفــتح عثمان بن جني 1985 ، **ســر صناعة الإعــراب** ، ت . حسن هنــداوي .
ابن جني، أبو الفــتح عثمان بن جني ، 1954 ، **المنــصف** ، ت . ابراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، مطبعة البابلي الحلبي وأولاده مصر، ط1.
الجوهري، اسماعــيل بن حماد الجوهري ، 1984 ، **الصحاح** ، ت . أحمد عــبد الغفور عطّار ، بيروت .
الحاوي، إيليا الحاوي ، 1982، **شرح ديوان جرير**، دار الكتاب اللبناني، ط 1.
الحتي، حنا نصر الحتي ، 1992، **شرح ديوان الأعشى الكبير** ، دار الكتاب العربي–بيروت ، ط1.
حليلي، عبد العزيز حليلي ، 1988، **البنــية المقطعــيّة العربــية.**
الحملاوي، الشيخ أحمد الحملاوي ، 2000 ، **شــذا العرف فــي فــن الصرف** ، دار عمّار ، ط1.
الحموي، ياقوت الحموي ، 1991، **معجم الأدباء** ، دار الكتب العلمية ، لبنان–بيروت ، ط 1.
ابن خالويه، أبو عبد الله الحســين بن أحمد ، 2000 ، **لــيس في كلام العرب** ، شرح وتــنقيح ديزيرة سقال .

ابن خلكان، أبــو العبّــاس شمس الديــن أحمد بن محمد أبي الحســن ، 1968-1972، **وفيات الأعيان** ، ت. إحسان عباس ، دار صادر- بيروت .

الخليل، عبد القادر مرعي ، 1993 ، **المصــطلح الصوتي في ضوء علم اللغة المعاصر** ، منشورات جامعة مؤتة، ط 1.

الخليل، عبد القادر مرعي ، 2000 ، **التشكيل الصوتي** ، ط 1.

خليفه، حاجي خليفه، 1980، 1982 ، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** .

دك الباب، جعفر دك الباب ،1991، **طريقة صوتية في وصف قواعد صرف العربية ونحوها**، ط1.

الدمياطي، أحمد الدمياطي ، د.ت ، **اتحاف فــضلاء البشر في القرآءات الأربعة عشر** ، دار الندوة - بيروت .

الرفايعة، حسين الرفايعة ، 1995، **ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي** ، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة .

رومان، أندري رومان، 1995، في أسرار العربية، **حوليات الجامعة التونسية** ع 36 .

ريزيتانو، أمبرتو ريزيتانــو ، 1965، **تاريخ الأدب العربي في صقلّــيِّة** منشورات الجامعة الأردنية .

الزركلي، خير الدين الدين الزركلي ، 1984، **الأعلام** ، قاموس تراجــم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط 6 .

زكريا، ميشال زكريا ، 1980، **الألسنية ، علم اللــغة الحديث ومبادئها وأعلامها** ، بيروت .

السامرائي، إبراهيم السامرائي ، 1983، **الفعل زمانه وأبنيته** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3 .

السامرائي، 1983، التطور **اللغــوي التاريخي** ، دارالأنــدلس ، لبنان بيروت . ط 3.

ستيـــتية ، سمير شريف ستيـــتية ، 1992، الحركات بين النظريـــة والخصائص النطقية ، **البلقاء للبحوث والدّراسات** ، مجلة علميّة محكمة ، مجلد2، ع1.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل السراج ، 1988 ، **الأصول في النحو** ، ت. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،ط3.

السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري ، 1975، **الأفعال** ، ت. حسين محمد شرف ، المطابع الأميرية – القاهرة .

السكَّريّ ، أبو سعيد الحسن السكّريّ. **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، ت. محمد حسن آل ياسين .

ابن السكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحق ، **اصلاح المنطق** ، 1970 ، ت. أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دارالمعارف– مصر.

السَّلَــفي، أبو طاهر أحمد بن محمد السّلفي، 1993، **معــجم السفر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

سيـــبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، 1982، **الكتاب** ، ت . عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

ابن ســـيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي ، 1316–1321، **المخصص** مطبعة بولاق .

السيوطي ، جلال الديـــن عبد الرحمن بن أبي بكر، 1980 ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ت .عـــبد العال سالم مكرم ، ، دار البحوث العلمية – الكويت .

السيوطي، جلال الديـــن عبد الرحمن بن أبي بكر 1986 ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، شرح وتعـــليق محمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل ابراهيم، علي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية – بيروت .

السيوطي، جلال الديـــن عبد الرحمن بن أبي بكر 1979 ، **بغـــية الوعـــاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، ت . محمد أبو الفضل ابراهيم دار الفكر.

السيوطي، 199، **الإتقان في علوم القــرآن** ، ت. سعــيد المندوه ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط 1.

شاهين، عبد الصبور شاهين ،1980، **المنهج الصوتي للبنية العربية** . مؤسسة الرسالة– بيروت .

الشايب ، فــوزي حسن الشايب ، 1983، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية** ، رسالة دكتوراة .

الشايب، 1991 ، الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح ، **مجــلة جامعةالملك سعود** . مجلد3 .الآداب .

الشايب، 1989 ، تأملات في بعــض ظواهر الحذف العربي ، **حوليات كلية الآداب** – الحولية العاشرة ، جامعة الكويت .

الشايب، 1986، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ، **مجــلة مجمع اللغة العربية الأردني** ، ع 30 .

ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هــبة الله بن علي بن حمزة ، 1930 ، **الأمالي** ، نشر وتصحيح عبد الخالق مصطفى ، مطبعة الأمانة – شارع الفجالة ، ط1.

عبابنة ، يحيى عبابنة ، 2000 ، **درسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية،** دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان– الأردن .

عباس، إحسان عباس ، 1959، **العــرب في صقــلِّية** ، دار المعارف مصر.

عبد التواب، رمضان عبد التواب ، 1981، **التطور اللغوي مظاهــره وعلله** وقوانينه ، مكتبة الخانجي–القاهرة، دار الرفاعي– الرياض .

عبد التواب، رمضان عبد التواب 1967 ، **لحن العامة والتطور اللغوي** ، القاهرة . ط1.

عبد التواب، رمضان عبد التواب 1998 ، **بحوث ومقــالات في اللغة** ، مكتبة الخــانجي، القاهرة ، ط2.

عبد الجليل، عبد القادر عبد الجليل ، 1998 ، **علم الصرف الصوتي** .

عــبده، داودعطيه عبده ، 1973، **أبحاث في اللغة** ، مكتبة لبنان– بيروت .

عــبده، داودعطيه عبده ، د.ت ، **دراسات في عــلم أصــوات العربية .** مؤســسة الصبَاح الكويت .

عــبده، داودعطيه عبده ، 1982– 1983 ، ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية، **المجلة العربية للدراسات اللغوية** ع1.

العسقلاني، الإمام الحافــظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجــر ، 1987، **لسان الميزان**، ط1.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مأمون ، د.ت، **الممتع في التصريف** ، ت. فخر الدين قباوة ، ، مكتبة لبنان – بيروت ، ط 8 .

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله العقيلي الهمذاني المصري ، 1965، **شرح ابن عقــيل** ، ت . محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية– مصر، ط 14.

عــلي ، حازم علي كمال الدين، 1994 ، **ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية.** مكتبة الآداب – القاهرة .

ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، د. ت ، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، دار إحــياء التراث العــربي بيروت .

عمايرة ، اسماعيل أحمد عمايرة ، 2000 ، **تطبيقات في المناهــج اللغوية** ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1.

عمايرة، اسماعــيل أحمد عمايرة ، 1993، **معــالم دراسة فــي الصَّرف الأقيسة الفعلية المهجورة** ، دار حنين– عمَّان.

عمايرة، اسماعــيل أحمد عمايرة ، 1996، التفكيراللغوي بين النظام المقطعي والشكل الكتابي، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية** ، مجلد 23، ع2 ، تصدر عن عمادة البحث العلمي–الجامعة الأردنية .

العوضي، زكي العوضي ، 1999، **ظاهرة الوقــف في اللغة العربية** ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد العيني ، **شرح المراح** ، د.ت ، حقَّــقه وعــلَّق عليه ، عبد الستار جواد .

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، 1974– 1978 ، **ديوان الأدب** ، ت . أحمد مختار عمر ، ابراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية –القاهرة .

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، 1993 ، **الصَّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وَسُنن العرب في كلامها** ، ت . عمر فاروق الطبَّاع ، مكتبة المعارف–بيروت .

فليش، هنري فليش ، 1966، **العربية الفصحى** ، ترجمة عبد الصبور شاهين ،.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الكوفي المَرْوَزِي الدينوري ، 1963، **أدب الكاتب** ، ت . محمد محي الدين ، ط3.

قصّاب، وليد قصّاب ، 1988، **ديوان عبد الله بن رواحة** ، دار الضياء ، ط2.

ابن القطّاع، علي بن جعفر السعّـــدي الصقلي ، 1983 ، **كتاب الأفـــعـــال** عالم الكتب – بيروت ، ط1 .

ابن القطاع، علي بن جعفر السعّـــدي الصقلي ، 1999، **أبنية الأسماء والأفعـــال والمصادر** ، ت . أحمد عبد الدايم ، دار الكتب المصرية – القاهرة .

ابن القطاع، علي بن جعفر السعّـــدي الصقلي ، 1995، **الدرة الخطيرة في شعـــراءالجزيرة** ، ت. بشير البكوش ، دار الغرب الإسلامي– بيروت ، ط 1.

ابن القطاع، علي بن جعفر السعّـــدي الصقلي ، 1983 ، **البارع في علم العروض،** ت. أحمد عبد الدايم ، دار الثقافة العربية– القاهرة .

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، 1986، **انباه الرواة على أنباه النحاة** ، ت . محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي– القاهرة .

ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز ، 1894 ، **كتاب الأفعال** ، مطبعة بريل– ليدن .

كانتنيو، جان كانتنيو ، 1966 ، **دروس في علم أصوات العربية** ، ترجمة صالح القرمادي ، الجامعـة التونسية ، نشريات مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية .

الكفري، إسماعيل الكفري ،2001، العروض العربي بين اللسانيات والإيقاع، **مجلة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية** ، مجلد17 ، ع 1.

الكناعنة: عبد الله الكناعنة ،1997، **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية** منشورات وزارة الثقافة .

ابن المؤدب: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، 1987، **دقائق التصريف** ، ت. أحمد القيسي ، حاتم الضامن ، حسين نورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي .

المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد ، 1956 – 1968، **المقتضب** ، ت. محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب– بيروت .

المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد ، 1986، **الكامل في اللغة** ، ت. محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاتة، ، القاهرة .

المزيني: حمزه المزيني ، 1995 ، تعاقـب الحركات القصيرة وحذفها في اللغة العربية قديماً وحديثاً ، **أبحاث اليرموك** ، ع13.

مصطفى: ابراهيم مصطفى ،1959، **احياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة– القاهرة .

المطلبي: فاضل المطلبي ، 1978 ، **لهجة تميم** ، منشورات وزارة الثقافة الجمهورية العراقـية.

المطلبي: فاضل المطلبي 1984، **في الأصوات اللغوية** ، دراسة في أصوات المد العربية .

ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، د.ت ، **لسان العرب** ، دار صادر – بيروت .

المهـنا: عبد الله المهنا ، 1973، **دراسات في الأدب واللغة** ، الكويت .

النحاس: أبو جعفر النحاس ،1988، **إعراب القرآن** ، ت. زهير أحمد غازي ، مكتبة النهضة العربية.

النحاس: مصطفى النحاس ، 1988 ، عــين المضارع بين الصيغة والدلالة ، **اللسان العربي** ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ع 30 .

النحاس: مصطفى النحاس، 1984، فعل ويفعل بين التصريف والنحو، **أبحاث اليرموك** ، مجلد 3 ، ع30 .

ابن النديم: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق ، 1971، **الفهرست** ، ت. رضا تجدد .

النوري: محمد جواد النوري ، 1992، العــوامل الصوتية في تشكيل البنــية العــربية، **البلقاء للبحوث والدّراسات، مجلة علميّة محكّمة**، مجلد2 ،1.

ابن يعيش: موفق الدين بن علي، د.ت ، **شرح المفصل** ، عالم الكتب . بيروت .

ابن يعيش: موفق الدين بن علي ، 1973، **شرح الملوكي في التصريف** ، ت. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية–حلب .

ملحق(أ)

جـــــدول الأفعال